



دور المفاهضة في إدارة الأزمات الدولية

د. ولاء علي محمد

1. 2. 3. 4. 5. 6. 7. 8. 9. 10. 11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100.



دور المفاوضات في إدارة الأزمات الدولية

دراسة نظرية مع التطبيق على أزمة الملف النووي الإيراني

العنوان

دور المفاوضات في إدارة الأزمات الدولية

دراسة نظرية مع التطبيق على أزمة الملف النووي الإيراني

المؤلف

د. ولاء علي محمد

الطبعة

الأولى ٢٠١١

الناشر

مصر العربية للنشر والتوزيع

١٩ ض. إسلام - حمامات القبة - الزين - القاهرة

للمراسلة ٢٢٥٦٢٢٦٨ / ت ٢٤٥٠٥٨٦٣

رقم الإيداع

٢٠١٠/١٤١١١

I. S. B. N

978-977-428-014-6

البريد الإلكتروني

masrelarabia@hotmail.com

الغلاف

كريم آدم

تنفيذ داخلي

مها عصمت

طباعة داخلي مطبعة الحمد ٠١٢١٣٣٥٣٩٠

جميع الحقوق محفوظة ©

بطاقة الفهرسة



براهيم، ولاء علي محمد.
دور المفاوضات في إدارة الأزمات الدولية / ولاء علي محمد إبراهيم ط ١. القاهرة:
مصر العربية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩

تصنيف ١٤٦ ٠١٤٨ ٩٧٧ ٩٧٨

١- المفاوضات

٢- المناقشات الدولية

٦٥٨,٤٠٥٢

التاريخ: ٢٠١٠/٦/٢٨

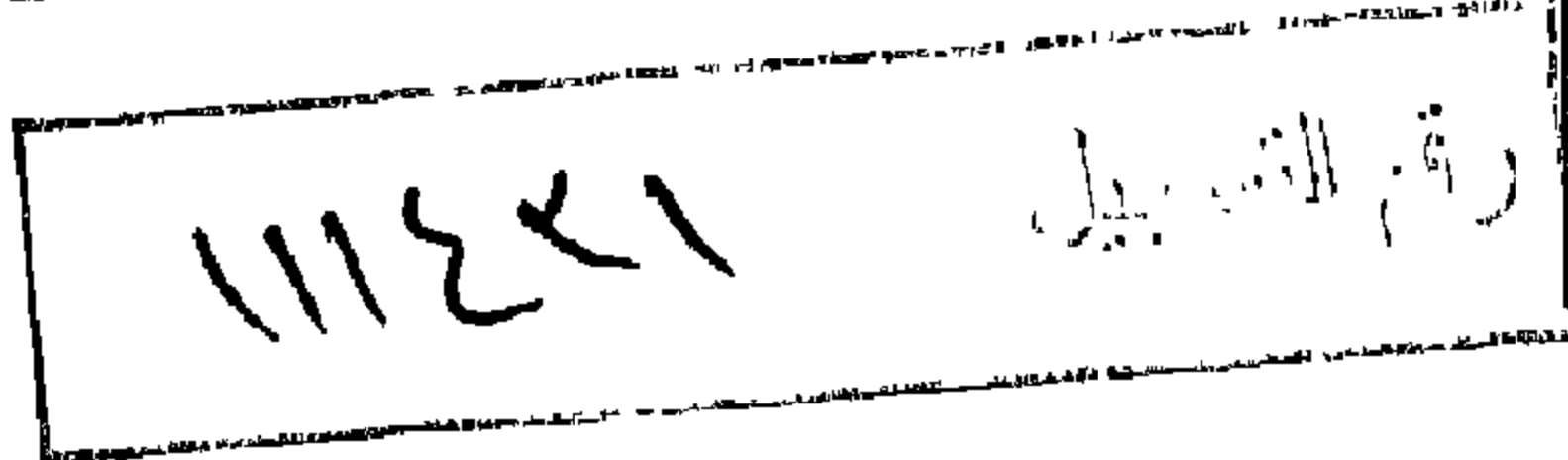
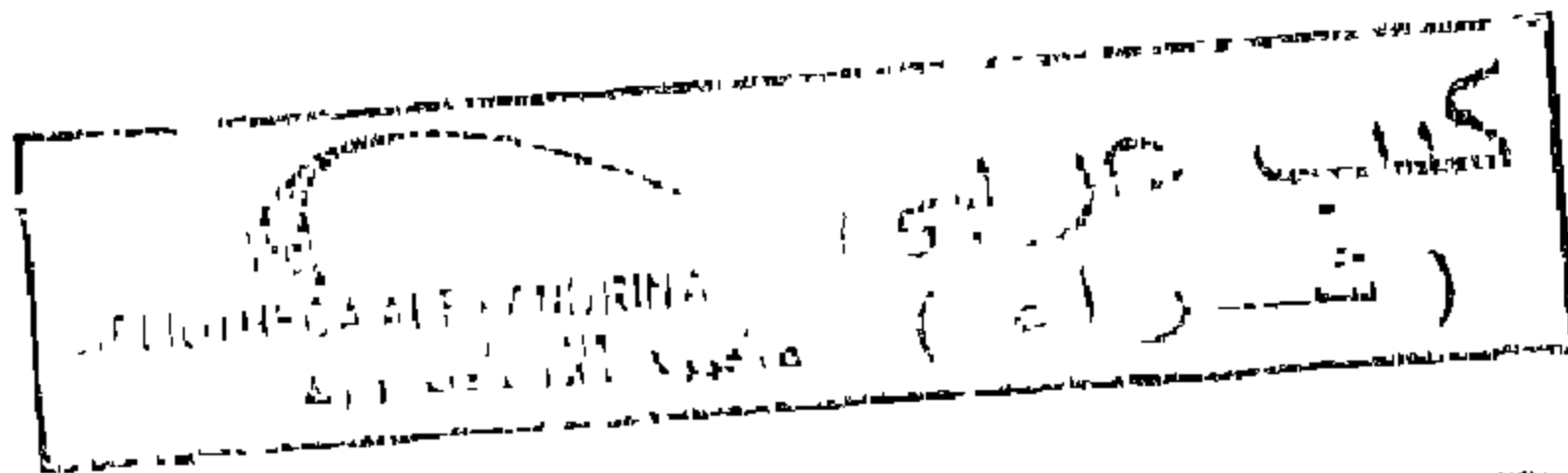
رقم الإيداع / ١٤١١١

دور المفاوضات فى إدارة الأزمات الدولية

دراسة نظرية مع التطبيق على أزمة الملف النووى الإيرانى



د/ ولاء على محمد



مصر العربية للنشر والتوزيع

الإهداء

إلى روح أبي رحمه الله عرفاناً وتقديراً

إلى أمي عرفاناً وشكراً

وإلى زوجي الحبيب ورفيق عمري

متعهم الله بالصحة والعافية

وإلى ابني وقرّة عيني على

حباً وتقديراً

أهدي هذا العمل

الباحثة

الفهرس

| الموضوع | الصفحة |
|---|--------|
| الإطار العام للدراسة | ٩ |
| الفصل الأول: الإطار العام لعملية المفاوضات | ٢٩ |
| المبحث الأول: مفهوم المفاوضات وخصائصها..... | ٣٣ |
| المبحث الثاني: التخطيط والإعداد للمفاوضات في التعامل الدولي..... | ٦٢ |
| المبحث الثالث: إستراتيجيات ومداخل المفاوضات..... | ٧٧ |
| الفصل الثاني: دور المفاوضات في إدارة الأزمات الدولية | ١٠٥ |
| المبحث الأول: مفهوم إدارة الأزمات العلاقة بين المفاوضات وإدارة الأزمات الدولية..... | ١٠٩ |
| المبحث الثاني: العلاقة بين المفاوضات وإدارة الأزمات الدولية..... | ١٢٢ |
| المبحث الثالث: دور المفاوضات في إدارة الأزمات الدولية..... | ١٢٧ |
| الفصل الثالث: بناء التحالفات وأثره في المفاوضات | ١٥٣ |
| المبحث الأول: إيران وبناء التحالفات الإقليمية..... | ١٥٧ |
| المبحث الثاني: الموقف الصيني والروسي وأثره في المفاوضات..... | ١٧٢ |
| المبحث الثالث: مواقف القوى الإقليمية وأثره في المفاوضات..... | ١٩٢ |
| الفصل الرابع: دور المفاوضات في إدارة أزمة الملف النووي الإيراني | ٢١١ |
| المبحث الأول: تطورات أزمة الملف النووي الإيراني..... | ٢١٥ |
| المبحث الثاني: الولايات المتحدة وإدارة مفاوضات أزمة الملف النووي الإيراني..... | ٢٣٨ |
| المبحث الثالث: إيران وإدارة مفاوضات أزمة الملف النووي الإيراني... | ٢٥٩ |

| الموضوع | الصفحة |
|---|--------|
| المبحث الرابع: أوروبا وإدارة مفاوضات أزمة الملف النووي
الإيراني..... | ٢٨٧ |
| خاتمة الدراسة..... | ٣٠٣ |
| قائمة المراجع..... | ٣٠٩ |

الإطار العام للدراسة

تعد المفاوضات ممارسة يومية وسلوكاً معتاداً يقوم به الأفراد والمنظمات بشكل دوري سواء في إدارة الحياة اليومية أو إدارة الأنشطة التجارية، أو في تسوية المنازعات بين العاملين والإدارة، بل تمتد إلى إدارة الصراعات الدولية.

ولم تكن فكرة المفاوضات غريبة عن الحضارات القديمة، فال يونان والرومان كانوا يرسلون القادة والسفراء لعرض مطالب بلادهم للمفاوضة مع أعدائهم، وذلك قبل اللجوء إلى القتال، وقد كان مجلس الحكماء في روما يرسل مبعوثين يعرضون مطالب حكومتهم على الطرف الثاني من النزاع، ووفقاً لهذا المدخل فإن فن المفاوضات الذي تمارسه الأطراف الدولية ومن هم فاعلين من غير الدول يعد أحد مظاهر الدبلوماسية. ومن ثم، فإن فن المفاوضات يعد مطلباً ضرورياً إن لم يكن إلزامياً حيث تحتاج المفاوضات إلى المرونة تارة والتمسك في مواقف معينة تارة أخرى.

والمفاوضات هي عملية إرادية اختيارية تقوم على المحادثات والمحاوالت وتبادل الاقتراحات، وقد تتم المفاوضات من خلال المواجهة المباشرة أو غير المباشرة. وتجرى المفاوضات عادة بين طرفين أو أكثر يتمتعان بالأهلية القانونية ويرتبطان معاً بمصالح مشتركة يشوبها شيء من التوتر والقلق بهدف التوصل إلى اتفاق شفوي أو مكتوب تتم فيه تسوية الخلافات والنزاعات أو تنمية العلاقات وتحقيق المصالح المشتركة وتتجه في النهاية إلى الرضا والقبول بما تم التوصل إليه.⁽¹⁾

ويعرف "سبكتور" المفاوضات بأنها العملية التي يحاول بها أطراف نزاع ما حل نزاعهم عن طريق الاتفاق⁽²⁾. ومن هذا المنطلق فالمفاوضات هي حركة أطراف معارضة كل تجاه الآخر ونحو موقع أكثر قبولا لكلا الطرفين. فالمفاوضات تجري في جو من الحاجات مع وجود توتر وهي من عنصرين هما - المصالح المشتركة والقضايا المتنازع عليها - وبالإمكان تفسيرها أيضا بأوجه منها - الاقتصادي المتعلق

(1) Bertram I. Spector, Metaphors of International Negotiation, International Negotiation Journal , Vol. 1. No. 1, April 1996, p. 18.

(2) Ibid, pp.22-26.

بالعائد والكلفة والإداري المتعلق بالأهداف والاستراتيجيات والصلاحيات واتخاذ القرارات، ومنها أيضاً السلوكي المتعلق بالقوة والسياسة وحل الصراعات. فضلاً عن الوجه الدولي المتعلق بتوطيد العلاقات بين الدول والمصالح المشتركة

وتعتبر المفاوضات من صميم مهام البعثة الدبلوماسية حسبما نصت عليه اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية الموقعة في إبريل ١٩٦١ (م ٣ فقرة ج) وأصبح بالتالي التزاماً على الدبلوماسي أن يتسلح بالمعرفة الواسعة في فن المفاوضات من حيث أصوله وضوابطه وحرفيته، وأيضاً من حيث الصياغة النفسية والإيحاءات وثقافة الخصم والخبرة والدقة في تحرير البيانات.

يضاف إلى ذلك أن ميثاق الأمم المتحدة رتب التزاماً على جميع الدول الأعضاء بفض منازعاتها الدولية بالوسائل السلمية (مادة ٣ فقرة ٣) وحدد الفصل السادس من الميثاق هذه الوسائل بدءاً بطريقة المفاوضات ثم التحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية^(*). ولا شك أن المفاوضات المباشرة هي أيسر السبل لتسوية أي خلاف ينشأ بين دولتين أو بين مجموعة من الدول. ومن ثم اعتبر الميثاق أن تدخل مجلس الأمن في أي نزاع يخشى من استمراره أن يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر لا يتم إلا بعد فشل هذه الوسائل السلمية في حل النزاع. ومن هنا تتضح أهمية المفاوضات الدولية كأحد الوسائل المهمة التي حث الميثاق على اللجوء إليها لتسوية ما قد ينشأ بينها من خلافات بالطرق القانونية.

وتختلف المفاوضات في مفهومها عن الإقناع والتسوية والتنازل والمساومة والتحكيم، وتبدو أهمية المفاوضات في إدارة وحل النزاعات والصراع بين الأطراف المتناقضة، والتي يرجع سبب اختلافها إلى عدد من العوامل منها اختلاف الثقافات، وعدم الثقة في الاتفاقات الدولية، والانقسامات الداخلية لدى كل طرف من أطراف التفاوض.

وتنتهي المفاوضات في إدارة الأزمات إلى أحد حلين: إما أن تتوصل المفاوضات إلى حل للأزمة وتزرع فتيلها، أو أن تصل إلى طريق مسدود ويتشدد كل طرف في موقفه ومن ثم ينشب نزاع أو حرب مثل تشدد العراق مع الكويت في بداية الغزو عام ١٩٩٠-

(*) تنص المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة على أنه: "يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدوليين للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحكيم والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجأوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها

١٩٩١، الأمر الذي نتج عنه مواصلة الاجتياح العراقي للكويت وما تمخض عن ذلك من حرب ودمار والتي لا تزال تعاني من تبعاتها منطقة الخليج على وجه التحديد. وتبدو أهمية المفاوضات في إدارة الأزمات الدولية مثل أزمة الملف النووي الإيراني التي شهدت عدة مفاوضات بين إيران وكل من الترويك الأوربية والولايات المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بغرض التوصل إلى تسوية تنهى الأزمة بين إيران والمجتمع الدولي.

أولاً: الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في دور المفاوضات في إدارة الأزمات الدولية بالتطبيق على أزمة الملف النووي الإيراني. حيث إن علم التفاوض يستمد أهميته من كونه المخرج أو السبيل الأفضل الذي يمكن استخدامه لمعالجة القضية محل المفاوضات والوصول إلى حل للمشكلة المتنازع بشأنها. فكل طرف من أطراف القضية التفاوضية لديه درجة معينة من السلطة والقوة والنفوذ لكنه في الوقت نفسه ليس لديه كل السلطة أو النفوذ أو القوة الكاملة لإملاء إرادته وفرضها إجبارياً على الطرف الآخر، ومن ثم تصبح المفاوضات إحدى الأساليب المتاحة أمام الأطراف التي لها علاقة بالقضية وتريد الوصول إلى حل لها هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى، تمثل المفاوضات أحد السبل المثلى في حل القضية محل النزاع إذ تستخدم في أكثر من مرحلة، وغالباً ما يكون نتيجاً كاملاً لهذه المراحل. فالمفاوضات كأداة للحوار تكون أشد تأثيراً من الوسائل الأخرى لحل المشاكل. فالعمل العسكري أو الحرب وإن كانت أسرع في فرض الإرادة، إلا أنها لا تمثل نهاية المطاف. فالحرب لا تؤثر في قهر الخصم وتدمير عزمته، لذا تعد المفاوضات وسيلة لكسب الوقت وإن كان يجب التحفظ قليلاً للتأكد من صدق النوايا والتأكد من القدرات والقوى التوازنية التي تملكها الأطراف المتفاوضة. وهي كذلك انتصار للعقلانية المدركة لكافة الأمور والأبعاد التي تستخدم فيها أسلحة الحوار ومقارعة الرأي والحجة بالحجة والدليل بالدليل. وتقوم هذه الدراسة على البحث في دور المفاوضات ومدى فعاليتها في إدارة الأزمات بحيث يمكن علاج الأزمات بشكل سريع مع الحفاظ على أكبر قدر من حقوق الأطراف.

وفي حالة الإيرانية يبدو أن المفاوضات ساهمت في تأجيل النزاع وإدارة الأزمة محل الدراسة، فالمفاوضات الإيرانية مع الأطراف الدولية المعنية وخاصة

الترويك الأوروبية وحليفاتها عملت على الدمج بين التنازع من جهة، والتحالف من جهة ثانية، والإعداد للتفاوض أو النزاع من جهة ثالثة في وقت واحد، ونجحت مرحلياً إلى حد ما فهل سيستمر نجاحها؟

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة. حيث إن امتلاك إيران لأكثر من ورقة تفاوضية تجعلها قادرة على إطالة أمد نزاعها الحالي مع الغرب، والتفاوض لأطول وقت ممكن، فهي تستطيع إلى حد كبير تحقيق مصالح الولايات المتحدة فيما يتعلق بالعراق، والجماعات الإسلامية المسلحة، كما أن ورقة النفط والغاز تبدو أشد تأثيراً إذ أنه في حالة استخدام القوة ضد إيران أو حتى معاقبتها اقتصادياً سيؤدي ذلك حتماً إلى الإضرار بمصالح دول عديدة تحتاج إلى النفط والغاز الإيرانيين، ودول تربطها بطهران عقود وصفقات لتزويد طهران بالوقود النووي، وليس أدل على ذلك من ارتفاع أسعار النفط في الوقت خلال عامي ٢٠٠٦، و٢٠٠٧ إلى أسعار قياسية بسبب تسريب بعض وسائل الإعلام العالمية لما يقال أنها خطط أمريكية لضرب إيران.

لقد عملت إيران على إدارة عجلة تهديداتها وأبرزت تحديها وأظهرت ما لديها من أوراق في المواجهة سواء من خلال إجراء تدريبات عسكرية في منطقة الخليج والإعلان خلالها عن تطويرات جديدة لصواريخها وألغامها البحرية أو من خلال التهديد بوقف تصدير البترول من منطقة الخليج كلياً من خلال إغلاق مضيق هرمز، كما تصاعدت العمليات العسكرية في جنوب العراق. واستمرت لهجة التهديد إلى أن بدأت الدول الأوروبية عرض مقترحات جديدة على إيران فخفضت إيران من لهجتها ودخلت في المفاوضات مع تمسكها بحقها الذي اكتسبته منذ إعلانها بدء ونجاح تخصيب اليورانيوم في يناير ٢٠٠٦. فضلاً على ذلك بدأت إيران سلسلة جديدة من التجارب النووية في ٢٠٠٩ الأمر الذي دفع الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي إلى الدعوة بحل المسألة مع إيران بالطرق السلمية، وهو ما عبرت عنه طهران برغبتها في العودة مرة أخرى لطاولة المفاوضات.

ثانياً : أسباب اختيار الباحثة لهذا الموضوع :

يرجع اختيار الباحثة إلى هذا الموضوع إلى أهمية المفاوضات الدولية في ظل الأزمات المتنامية والمتتالية في الوقت الراهن الذي يواجه فيه العالم العديد من الأزمات. وتمثل أزمة الملف النووي الإيراني نموذجاً لعبته فيه المفاوضات دوراً، حيث بدأت

المفاوضات في مجال أسلحة الدمار الشامل بين إيران والغرب تصل إلى حد التوتر والتشاحن، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة لاحتواء الأزمة عن طريق الدخول في مفاوضات مباشرة مع إيران. جدير بالذكر أن إيران دخلت المفاوضات مع الترويكات والولايات المتحدة للتفاوض حول الملف النووي مع الاستعداد لتجميد أو إلغاء برامج أسلحة الدمار الشامل. لكن النظام الإيراني يرى بوضوح قدراته النووية وللقذافيّة الرئسيّة بمثابة هدف لا يمكن تغييره. ويعلن أيضاً أنه يجب أن يمتلك التكنولوجيا النووية للاستخدام السلمي. كما أن إيران تمتلك قدرات عالية لتعبئة الرأي العام الإيراني على كافة مستوياته بما يجعل الأزمة الحالية قضية وطنية تضمن له دعماً داخلياً قد يفقده الطرف الآخر أي الإدارة الأمريكية التي تعاني من تدني كبير في درجة شعبيتها وفي التأييد الداخلي لها، وتواجه معارضة كبيرة لفكرة استخدام القوة في معالجة الأزمة مع إيران خاصة وأنها لم تفلح بعد في الخروج من المأزق العراقي، ولانقصر هذه المعارضة على صفوف الرأي العام الأمريكي فقط بل تمتد لتشمل جانب كبير من عناصر النخبة بما في ذلك عسكريين سابقين عناصر سياسية في الإدارة الحالية.

ثالثاً: مشكلة الدراسة :

ترجع مشكلة الدراسة إلى اهتمام الباحثين في مجال دراسة المفاوضات الدولية بصفة عامة على مهارات المفاوضين، من حيث صفاتهم الشخصية والقدرة على الاتصال الفعال والبراعة في طرح الأسئلة المناسبة دون توجيه الاهتمام الكافي لإدارة عملية المفاوضات الدولية وقت الأزمات، والتي تعد أهم الوسائل في علاج الأزمة والسيطرة عليها. خاصة وأن عملية المفاوضات تتجاوز مفهوم الاتصال المباشر إلى عملية تفاعل تشمل الآراء والحجج والأفكار وكذلك عمليات تساومية داخل وخارج قاعة المفاوضات. كما أنها عملية تتجاوز مجرد تبادل الآراء فهي تتضمن إرادات متصارعة وليس تبادل الآراء. وغالباً ما ينتهي الأمر بحصول كل طرف على الحد الأدنى من طلباته.. فالهدف النهائي للمفاوضات هو تحول العلاقة بين الطرفين، والتي تتطلب التوصل إلى اتفاق يلبي الاحتياجات الأساسية ومخاوف كلا الطرفين على أساس المعاملة بالمثل. الأمر الذي يتطلب تحديد عناصر التفاوض من حيث - تحديد وتحليل المشكلة وتكوين الأفكار المشتركة للحل، والتأثير على الجانب الآخر، وخلق

بيئة سياسية داعمة والإجراءات التفاعلية لحل المشكلة التي يقترحها الطرفان. ومن ثم تبدو أهمية المفاوضات في إدارة الأزمات الدولية والدور المباشر لها في إدارة الأزمات والنزاع، وهل تعتبر هي الأداة الأفضل في حل النزاعات أم لا؟.

وبالتطبيق على أزمة الملف النووي الإيراني، ساهمت المفاوضات المتعددة والتي خاضها الطرف الإيراني مع الترويكات الأوروبية، والاتحاد الأوروبي في الحيلولة دون استخدام القوة من جانبهم ضد إيران وفقاً لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

جوهر المشكلة البحثية هو تحديد ماهية الدور الحيوي الذي تلعبه المفاوضات في إدارة الأزمات الدولية والتي تحول دون استخدام القوة من قبل طرف ضد طرف الآخر، وما مدى نجاح المفاوضات التي دخلتها إيران مع الترويكات الأوروبية والولايات المتحدة في إدارة هذه الأزمة خاصة في ظل التضارب الكبير بين الطرف الإيراني والأوروبي والأمريكي حول طبيعة الأزمة نفسها. فالولايات المتحدة الأمريكية استخدمت ورقة فرض العقوبات الاقتصادية على إيران، لكنها لم تصل إلى حد الحل العسكري.

ويتمثل التساؤل الرئيسي بالنسبة للدراسة فيما يلي: إلى أي حد تساهم المفاوضات في إدارة الأزمات الدولية، وما مدى نجاح المفاوضات في حل هذه الأزمات والحيلولة دون تصعيدها ودون استخدام القوة المسلحة وفقاً لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وما مدى إمكانية تطبيق ذلك على نجاح المفاوضات في إدارة أزمة الملف النووي الإيراني. ويتفرع عن هذا التساؤل عدداً من الأسئلة الفرعية:

- ١- ما هي الإستراتيجية التي يلجأ إليها المفاوضون في إدارة الأزمة، ودور الوسطاء في إدارة الأزمة؟.
- ٢- ما هي الأسس والأبعاد التي تركز عليها عملية المفاوضات في إدارة الأزمات الدولية؟
- ٣- وإلى أي مدى نجحت المفاوضات التي جرت بين إيران والترويكات الأوروبية في إدارة أزمة الملف النووي الإيراني؟، ومدى مساهمتها في الحيلولة دون استخدام القوة المسلحة ضد إيران وفقاً لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.
- ٤- ما هي إستراتيجيات التفاوض الإيراني- الأمريكي- الأوروبي في إدارة الأزمة؟

رابعاً : مراجعة الأدبيات

أولاً: دراسات تناولت مفهوم المفاوضات الدولية:

(١) دراسة د. عطية حسين أفندي، مقدمة في دراسة المفاوضات^(٣). تركز هذه الدراسة على المفاهيم والأفكار الأساسية حول عملية المفاوضات ابتداءً من تعريفها من حيث الجوهر والطبيعة ومن حيث الأساليب والإستراتيجيات والمراحل والمؤثرات، أو من حيث المزايا كإستراتيجية وشروط وقواعد الاستفادة منها، وانتهاءً بالسعى نحو تقديم خطوة أولى نحو تطوير نموذج للمساومة، وهل هناك نظرية للمفاوضات. وسوف تقيد الدراسة الباحثة في التعرف على المفاهيم الأساسية للتفاوض والعوامل المؤثرة فيه والإستراتيجيات المتبعة أثناء التفاوض، ووظائف عملية التفاوض، والمهارات اللازمة في عملية التفاوض، ومراحل عملية التفاوض، وكيف تتأثر المفاوضات بأنماط وشخصيات المتفاوضين، وأنماط التفاوض وفقاً للاعتبارات الثقافية، والسلوكيات التفاوضية المباشرة في الثقافات المختلفة والاختلافات الثقافية في السلوكيات التفاوضية المباشرة، إلا أنها تختلف عن موضوع الباحثة نظراً لسعي الباحثة للتركيز على دور المفاوضات كإستراتيجية في إدارة الأزمات الدولية وكيف يمكنها تحقيق مزيد من الفاعلية في تجنب العواقب الوخيمة التي تنتج عن الأزمات الدولية.

(٢) دراسة د. محمد بدر الدين مصطفى، المفاوضات الدولية،^(٤) ركزت هذه الدراسة على عملية المفاوضات بأبعادها ومتغيراتها المختلفة وكيف تتداخل هذه الأبعاد في شبكة كثيرة من التفاعلات. ويعبر عن عملية المفاوضات بأنها عملية منذ بدايتها وحتى نهايتها، فعملية الاتفاق على التفاوض، وكذلك عملية التجهيز له، هي عملية تفاوضية بكل ما تعنيه الكلمة، مما يضيف على الظاهرة ذلك التمييز، كما ركزت الدراسات على تعدد اقترابات تحليل التفاوض، بغرض تحديد كافة أبعادها وجوانبها وإستراتيجيات وأدوات التفاوض، وبين أن أفضل

(٣) د. عطية حسين أفندي، مقدمة في دراسة المفاوضات، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، سلسلة بحوث سياسية، العدد ٧، أغسطس ١٩٨٨).

(٤) د. محمد بدر الدين مصطفى، المفاوضات الدولية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (١٩٩٠).

إستراتيجية للتفاوض تتحدد بطبيعة الموقف التفاوضي. وأنه ليس هناك إستراتيجية تفاوضية معينة أفضل دائماً لكل موقف تفاوض، وأن خصائص الموقف التفاوضي هي التي تحدد أي إستراتيجية أفضل لمصالح الأطراف المتفاوضة. وتعد هذه الدراسة من الدراسات المتميزة في مجال المفاوضات الدولية لما تقدمه من دراسة نظرية حول تطور مفهوم التفاوض الدولي وأدواته وإستراتيجيات التفاوض بالتطبيق على المفاوضات المصرية البريطانية ١٩٥٣-١٩٥٤، إلا أن إستراتيجيات التفاوض الدولي تختلف في كل حالة على حدة، وفي كل أزمة. وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسة إلا أن الباحثة تحاول التصدي لدور المفاوضات في إدارة الأزمات الدولية، وكيف يمكنها التوصل إلى حل يرضى كلا الطرفين وما هي السبل الكفيلة بتحقيق ذلك، وهل تكون المفاوضات كافية في إدارة الأزمة؟، كما أن أزمة البرنامج النووي الإيراني تمثل حالة جديرة بالدراسة. استطاعت أن تلعب المفاوضات فيها دوراً في تجنب نشوب الحرب - على الأقل - حتى الآن بين إيران والغرب.

(٣) دراسة الفت فرج سيد، العوامل المؤثرة في السلوك التفاوضي مع التطبيق على السلوك التفاوضي المصري تجاه إسرائيل نوفمبر ١٩٧٧ - سبتمبر ١٩٧٨^(٥) تدور هذه الدراسة حول العوامل التي تؤثر في السلوك التفاوضي ومنها دور الوسيط الذي يؤثر على سير العملية التفاوضية، والمجالات التي يمتلك فيها التأثير. ترى الدراسة أن دوافع الطرف الوسيط للتدخل في التفاوض تختلف من حالة إلى أخرى، وتشمل أسباباً مختلفة ومتباينة تدفع هذا الطرف للتدخل، وقد يكون التدخل نتيجة لأسباب إقليمية تتمثل في تدخل هذا الطرف لوجود مصلحة له للتأثير على هذه المفاوضات. فضلاً عن ذلك ترى الدراسة أن دور الطرف الوسيط لا بد وأن يكون محايداً إلا أن بعض التجارب أثبتت تحيز الطرف الوسيط. ويمكن القول بأن هذه الدراسة من الدراسات المتميزة في مجال إدارة المفاوضات الدولية، إذ تركز على عدد من العوامل التي تمارس

(٥) الفت فرج سيد، العوامل المؤثرة في السلوك التفاوضي مع التطبيق على السلوك التفاوضي المصري تجاه إسرائيل نوفمبر ١٩٧٧ - سبتمبر ١٩٧٨، (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٩).

تأثيرها على عملية التفاوض سواء كانت هذه العوامل إقليمية أو دولية، فضلاً عن دور الوسيط في التدخل في العملية التفاوضية.

إلا أن هذه الدراسة تختلف عن الدراسة محل البحث إذ أن الدراسة تركز على دور المفاوضات في إدارة الأزمات الدولية، مع التركيز على دور المتغيرات الدولية والإقليمية في عملية التفاوض، ودور التحالفات وأثرها في العملية التفاوضية.

(٤) دراسة د. منير محمود بدوي، الوساطة ودور الطرف الثالث في تسوية المنازعات.^(٦) تقوم هذه الدراسة على بيان دور الطرف الثالث في إدارة الصراعات باعتبارها أحد أدوات التفاوض الدولي، خاصة في الصراعات الإقليمية، وتتميز هذه الوسيلة بجملة من الخصائص العامة التي تتمثل في كونها وفي أساسها عملية يحاول من خلالها طرف ثالث أن يحل صراعاً ما بدعم وتقوية لاتفاق مقبول لكلا الطرفين (الأمر الذي يفضل الوساطة عن أشكال التدخل الأخرى)، كما أنها، أي الوساطة عملية متكررة للحدوث بشكل واضح في الصراعات الدولية، ولا تتطلب اتفاق أو قبول مسبق أو التزام من قبل الأطراف المعنية بالصراع بأفكار الوسيط أو مقترحاته، ولذلك فإن البعض يتجه نحو تفضيل الوساطة عن التحكيم والأشكال الملزمة الأخرى لتدخل الطرف الثالث.

ومن الملاحظ أن هذه الدراسة لا تتطرق إلى دور المفاوضات بشكل مباشر وإنما تركز على إحدى أدواتها وهو دور الطرف الثالث في الوساطة وكيف يمكنه تسوية النزاعات الإقليمية، إلا أنها لا تحل محل البحث في دور المفاوضات ومدى فاعليتها في إدارة الأزمات الدولية. وما هي الأدوات التي يستخدمها الطرف الثالث لتقريب وجهات النظر بين أطراف العملية التفاوضية، فلاشك أن هذا الطرف يقع عليه عبئاً في تقريب وجهات النظر للوصول إلى أفضل الحلول الممكنة لطرفي التفاوض.

(٥) دراسة هاني الروبي، إستراتيجيات التفاوض في قضايا العنف والإرهاب^(٧)، تقوم هذه الدراسة على البحث في فاعلية العملية التفاوضية أثناء الحدث

(٦) د. منير محمود بدوي، الوساطة ودور الطرف الثالث في تسوية المنازعات، (القاهرة، مجلة دراسات مستقبلية، جامعة أسيوط، العدد الثامن، يوليو ٢٠٠٣)

(٧) هاني الروبي، إستراتيجيات التفاوض في قضايا العنف والإرهاب، (القاهرة، مجلة شئون الشرق الأوسط، يناير ٢٠٠٥).

الإرهابى بدرجة كبيرة والتي تتوقف على كفاءة ومهارة تحديد الإستراتيجيات والتكتيكات المناسبة لنوع المفاوضات وأطرافها ومجالاتها، الأمر الذى يتطلب وجود مسلمات وإستراتيجيات مخططة تتحدد على ضوء أبعاد القضية الإرهابية وطبيعة الموقف ومدى تعقده، والتوقيت الذى ستعقد فيه المفاوضات، والعوامل والظروف المحيطة، علاوة على الدور الذى تلعبه فى تحديد الإستراتيجيات والتكتيكات المناسبة للتفاوض. وتركز هذه الدراسة على إستراتيجيات التفاوض المتعددة ومنها الإستراتيجية التفاوضية البعدية، والإستراتيجية التقويمية، وإستراتيجية التدرج، وإستراتيجية الدفعة الواحدة. وسوف تفيد الدراسة الباحثة فى التعرف على إستراتيجيات التفاوض التى تستخدمها الأطراف المختلفة، وكيف يمكن تطبيقها على أزمة البرنامج النووى الإيرانى.

6) Walter C. Clemens, JR. , Negotiating to Control Weapons of Mass Destruction in North Korea⁽⁸⁾

تدور هذه الدراسة حول دور التفاوض فى مراقبة أسلحة الدمار الشامل فى كوريا الشمالية وركزت على سعى المفاوضات للسيطرة وربما القضاء على كوريا الشمالية الأمر الذى بدأ يحقق نتائج إيجابية فى التسعينيات من القرن العشرين. لكن هذه الاتجاهات الإيجابية عكس الاتجاه فى ٢٠٠١ فى عهد الرئيس جورج دبليو بوش. تقدم هذه المقالة ستة تفسيرات ممكنة نتيجة للافتقار إلى التقدم فى عملية المفاوضات منها: (١) أن التقدم فى التسعينيات كان سرايا، (٢) الاختلاف الثقافى، (٣) عدم الثقة فى الاتفاقات الدولية، (٤) اختلاف التصورات حول جدوى أسلحة الدمار الشامل، (٥) الانقسامات الداخلية داخل كل من الحكومة والمجتمع (٦) ودوافع خفية. وتشير الأدلة إلى أن التفسير السادس يحمل وزناً أكثر. فالقيادات العليا فى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وكذلك فى الولايات المتحدة قد أعطى الأولويات لموضوع أسلحة الدمار الشامل. وكل جانب استخدم الأسلحة فى مناسبة المفاوضات كأداة لتعزيز نظامها السياسى والاقتصادى فى مجالات أخرى.

(8) Walter C. Clemens. JR. .Negotiating to Control Weapons of Mass Destruction in North Korea, International Negotiation, Vol. 10, no. 3 ,2005.

وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات المفيدة في مجال المفاوضات في إدارة مسألة الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، ويمكن من خلالها معرفة السلوك التفاوضي الأمريكي في مثل هذه القضايا.

7) **Herbert C. Kelman, The Role of an International Facilitating Service for Conflict Resolution⁽⁹⁾.**

التفاوض وحل المشاكل التفاعلية: تنور هذه الدراسة حول استخدام مصطلح التفاعلية لحل المشكلة بوصفها استعارة لمفهوم التفاوض، ويعني أن الأطراف المتصارعة لديها مشكلة مشتركة هي أساساً مشكلة في علاقتهما التي يتعين حلها من خلال معالجة الأسباب الكامنة وديناميات الصراع في عملية تفاعلية. وهو مصطلح استخدم لوصف الأطراف غير الرسمية مثل الطرف الثالث لتسوية الصراع، الذي عادة ما يجمع بين النفوذ السياسي لممثلو الطرفين في الصراع من أجل الاتصال المباشر في حل المشاكل. هذه المادة تستند إلى الخبرات المكتسبة من هذه العملية النقية من أجل وضع إطار كلي لعملية التفاوض. وفي هذا الإطار، فإن للدراسة تصف الهدف النهائي للمفاوضات فتحول العلاقة بين الطرفين، والتي تتطلب التوصل إلى اتفاق يلبي الاحتياجات الأساسية ومخاوف كلا الطرفين على أساس المعاملة بالمثل. ثم يناقش الكاتب أربعة عناصر في التفاوض وهي: - تحديد وتحليل المشكلة وتكوين الأفكار المشتركة للحل، والتأثير على الجانب الآخر، وخلق بيئة سياسية داعمة لحل المشكلة لكل منها. أخيراً، يحدد وسائل لإنماج منظور تفاعلي لحل المشكلة الأكبر في عملية التفاوض.

8) **David Matz, How Much Do We Know About Real Negotiations? - Problems in Constructing Case Studies⁽¹⁰⁾.**

يدور موضوع هذه الدراسة حول المفاوضات على أساس ما ندعي أننا نعرفه، مشيراً إلى بعض الأمثلة من تلك المفاوضات البارزة تاريخياً. ويشير هذا المقال

(9) Herbert C. Kelman , The Role of an International Facilitating Service for Conflict Resolution, International Negotiation, Vol. 11, no. 1 2006.

(10) David Matz, How Much Do We Know About Real Negotiations? Problems in Constructing Case Studies, Journal of International Negotiation, Vol. 9, no. 3 2004.

الأسئلة حول مدى الثقة في التقارير التي تستخدم في المفاوضات. ويرى أنه رغم أن الوثائق المبرزة أثناء المفاوضة مفيدة في كثير من الأحيان للعلماء، إلا أن ما يعرف عن المفاوضات - يعتمد بشكل رئيسي على ما يستطيع البعض معرفته من المشاركين في المفاوضات. ويحاول الكاتب في هذه المقال إجراء بعض المقابلات الفردية مع أشخاص شاركوا بشكل مباشر في العملية التفاوضية ويستخلص من هذه المقابلات أن القدرة على إدارة المفاوضات تعتمد بشكل رئيسي على حجم البيانات المتاحة حول الموضوع محل التفاوض، وكذلك الأشخاص القائمين على العملية التفاوضية نفسها. ويركز المقال بالتحديد على المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية في طابا ٢٠٠١، في محاولة منه للتوصل إلى نتيجة حول الطريقة التي تمت بها المفاوضات، وكيف أثر الأشخاص القائمين على التفاوض في إدارة هذه المفاوضات.

9) Ray Friedman, Studying Negotiations in Context: An Ethnographic- Approach⁽¹¹⁾.

يعرض الباحث في هذه الدراسة لبعض الخصائص المتعلقة بالسلالات البشرية وكيف يمكنها أن تلقى الضوء على بعض الأوضاع المعقدة في أشخاص المفاوضين، وكيف يمكنهم تدارك المشكلات التي تثار أثناء المفاوضات. وخاصة المفاوضين، إلا أنها صعبة وتستهلك الكثير من الوقت لتفسير المفاوضات التي تجرى في قضية ما، لأنه من الصعوبة التوصل إلى تفسير دقيق لتأثير السلالات البشرية على العملية التفاوضية نفسها، ولكن العلماء يحاولون التوصل إلى دراسة شاملة ونظرية لتفسير النتائج النهائية للعملية التفاوضية من خلال دراسة سلالات القائمين عليها. ولقد توصل بعض علماء الاجتماع أنه يمكن التأثير على سير عملية التفاوض من خلال استخدام سلالات متقاربة في العملية التفاوضية.

(11) Ray Friedman, Studying Negotiations in Context: An Ethnographic Approach, Journal of International Negotiation, Vol. 9, no. 3 2004.

10) **Bertram I. Spector, Negotiation in an Insecure World: 10th Anniversary Issue** ⁽¹²⁾.

تدور هذه المقالة حول أهمية المفاوضات في عالم ما بعد الحرب الباردة، صحيح أن الحروب بمعناها التقليدي قد انتهت تقريباً، إلا أنها ما زالت قائمة ولكن بشكل مختلف تماماً، الأمر الذي يبرز أهمية ودور المفاوضات في حل الصراعات والنزاعات. فمن العروف وفقاً لهذا المقال أن المفاوضات هي الوسيلة الأكثر انتشاراً لدرء المخاطر بين الدول أثناء الحروب والصراعات بغرض التوصل إلى حل وسط يرضى طرفي التفاوض. ومع تأكيد الباحث على ذلك، يرى أن عالم ما بعد الحرب الباردة قد تغير وأن العلاقات بين الدول ليست ثابتة، الأمر الذي يستدعي ضرورة تغيير الطريقة التي كان يتم بها التفاوض في السابق، وإلا تصبح المفاوضات عملية غير ذات جدوى في عالم اليوم للوصول إلى اتفاقية أو للحد من النزاعات الدولية. ويرى الكاتب أن هيكل العلاقات الدولية قد تغير بشكل كبير مما يعني ضرورة تغيير النظرة إلى مفهوم التفاوض الدولي، ووضع تصورات جديدة لعملية التفاوض وأهميتها وإستراتيجياتها.

11) **Lloyd Jensen, Does Negotiation Have a Future in Controlling- Weapons of Mass Destruction?** ⁽¹³⁾.

تدور هذه الدراسة حول دور المفاوضات في الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، ويرى الباحث أنه على الرغم من الدور الذي لعبته المفاوضات في الحد من انتشار الأسلحة النووية. إلا أنه يرى من وجهة نظر ثانية أن المفاوضات تلعب دوراً قوياً في حفز بعض الدول على امتلاك أسلحة الدمار الشامل، فقد تستخدم المفاوضات لمساعدة بعض الدول على استخدام تكنولوجيا نووية في الأغراض السلمية. ويناقش المقال بقدر من التفصيل الحوافز

(12) Bertram I. Spectoer, Negotiation in an Insecure World: 10th Anniversary Issue, Journal of International Negotiation, Vol. 11, No. 2, 2006.

(13) Lloyd Jensen, Does Negotiation Have a Future in Controlling Weapons of Mass Destruction?, Journal of International Negotiation, Vol. 11, No. 2, 2006.

والمعوقات التي يستخدمها أطراف العملية التفاوضية للتأثير على قضية منع انتشار السلاح النووي، وكذلك اهتمامات طرفي التفاوض في التأثير على بعضهما البعض لتحقيق الأغراض الخفية لكل من الطرفين، وهو ما يركز عليه الباحث في أثناء التفاوض بين الدول حول قضية منع انتشار السلاح النووي، الأمر الذي انتهى بالوصول إلى اتفاقات ترضى الأطراف التي تسعى لتحقيق أهداف خفية من وراء هذه المفاوضات متمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

وبالنظر إلى الدراسات التي تناولت مفهوم التفاوض الدولي أو المفاوضات بصفة عامة نجد أن هذه الدراسات ذات أهمية كبيرة بالنسبة للباحثة في التعرف على الاتجاهات الجديدة في دراسة التفاوض الدولي، وكذلك ظهور عوامل أخرى سواء كانت أنثروبولوجية أو عوامل خفية تؤثر على سير المفاوضات وإستراتيجيات التفاوض الدولي، وبعض من هذه الدراسات كانت دراسات حالة للاستفادة بها في معرفة الطرق التي تم بها التفاوض حول القضايا محل البحث. إلا أن هذه الدراسات لم تركز بقدر من التفصيل حول إستراتيجيات التفاوض، وما هي الإستراتيجيات المثلى، والعوامل المؤثرة في إستراتيجيات التفاوض الدولي هذا من ناحية، كذلك لا توجد دراسات تناولت إستراتيجيات التفاوض الإيراني والأطراف الأخرى إزاء أزمة الملف النووي الإيراني، الأمر الذي يعطى لهذا الموضوع مزيد من الأهمية والجدارة بالدراسة والتناول.

ثانياً: دراسات تناولت إدارة الأزمات الدولية

(١) دراسة مصطفى علوى سيف، سلوك مصر الدولي خلال أزمة مايو/ يونيو ١٩٦٧، ركزت هذه الدراسة على التعريف بظاهرة الأزمة الدولية بالتطبيق على أزمة مايو/ يونيو ١٩٦٧، وقد عالجت ظاهرة الأزمات الدولية بدءاً من التعريف بمفهوم "الأزمة الدولية نظرياً وإجرائياً، ثم قامت بتحليل إدارة الأزمة الدولية، وتنتهي الدراسة بعرض للنماذج التحليلية المعروفة في الدراسة المنهجية لظاهرة الأزمة الدولية بالتطبيق على سلوك مصر الدولي في أزمة

(١٤) د. مصطفى علوى سيف، سلوك مصر الدولي خلال أزمة مايو/ يونيو ١٩٦٧، (رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨١).

مايو/ يونيو ١٩٦٧ كواحدة من أزمات الصراع العربى الإسرائيلى. وتعتبر هذه الدراسة من الدراسة المهمة فى مجال إدارة الأزمات الدولية، وخاصة من حيث تحليل مفهوم إدارة الأزمة ووضع إطار نظرى لهذا المفهوم، إلا أنها لا تتطرق لمفهوم المفاوضات ودوره فى إدارة الأزمات الدولية، كما أنها تركز على إحدى أزمات الصراع العربى - الإسرائيلى.

(٢) دراسة عزت عبد الواحد سيد محمود، إدارة الأزمة فى السياسة الخارجية المصرية دراسة حالة لأزمة الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١. (١٥) تركز هذه الدراسة على تعريف مفهوم إدارة الأزمات الدولية، وأدوات إدارة الأزمات الدولية من حيث التكتيكات الدبلوماسية، والمساعى الحميدة والوساطة والتحقيق والتوفيق. كما تتطرق الدراسة إلى متطلبات إدارة الأزمات الدولية، وأهداف إدارة الأزمات الدولية، والعوامل المؤثرة فى إدارة الأزمة الدولية بالتطبيق على أزمة الخليج الثانية. وسوف تفيد هذه الدراسة الباحثة فى التطرق إلى مفهوم الأزمات الدولية وأدواتها، إلا أن الحالة التطبيقية مختلفة تماماً، كما تختلف دراسة الباحثة عن هذه الدراسة فى الربط بين مفهومى المفاوضات وإدارة الأزمات الدولية فى ضوء أزمة حديثة ومعاصرة ولها خصوصيتها.

(٣) دراسة ع.د. فهد أحمد الشعلان، إدارة الأزمات (١٦) تتناول هذه الدراسة مفهوم الأزمة وتعريفها والفرق بينها وبين الكارثة، وأنواع الأزمات والكوارث والسمات التى تربط بينهما، وتطور الأزمات وأساليب مواجهتها، فضلاً عن التعرض لدور المعلومات والاتصالات أثناء الأزمات والكوارث. كما تتضمن الدراسة بعض الأمثلة والنماذج كأزمة الصواريخ الكويتية، بالإضافة إلى نظريات سعودية فى إدارة الأزمة.

(١٥) عزت عبد الواحد سيد محمود، إدارة الأزمة فى السياسة الخارجية المصرية، دراسة حالة لأزمة الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٤).

(١٦) د. فهد أحمد الشعلان، إدارة الأزمات، (أكاديمية نايف العربية، السعودية، ١٩٩٨).

(٤) دراسة دلال محمود السيد محمود، الإدارة الإسرائيلية للأزمات الإستراتيجية في الصراع العربي الإسرائيلي (أزمة مايو/يونيو ١٩٦٧، وأزمة أكتوبر ١٩٧٣، وأزمة لبنان ١٩٨٢).^(١٧) تعتبر هذه الدراسة من الدراسات المفيدة في دراسة الأزمة الدولية، حيث إنها تتطرق إلى دراسة وتوضيح الفرق بين مفهومين أساسيين، وهما مفهوم الأزمة الدولية، ومفهوم إدارة الأزمة الدولية، وأهم المقولات الأساسية في إدارة الأزمة الدولية بالتطبيق على ثلاثة أزمات مهمة شهدها العالم العربي، وأنواع إدارة الأزمة الدولية. وتتطرق الدراسة إلى البحث في موضوع إدارة أزمات الصراع العربي-الإسرائيلي. وتفيد هذه الدراسة الباحثة في النظر إلى إستراتيجيات إدارة الأزمات الدولية. إلا أنها تختلف عن الموضوع موضع البحث، حيث إن الباحثة تسعى للبحث في دور المفاوضات في إدارة الأزمات الدولية بالنظر إلى حالة الملف النووي الإيراني.

(٥) دراسة د. حسن بكر، إدارة الأزمة نحو بناء نموذج عربي في القرن الحادي والعشرين^(١٨). ركزت هذه الدراسة على البحث في موضوع الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأزمات الدولية، وأشارت إلى تناقص عدد هذه الأزمات بسبب تخلي الدول عن استخدام العنف في علاقاتها الخارجية وسيادة النظام أحادي القطبية في العالم مع اختفاء القطب الآخر، وأصبح للقول المأثور هو حل جميع الأزمات الدولية بالطرق السلمية. وتقوم هذه الدراسة على تتبع التطورات التي لحقت بدراسة الأزمة عموماً في فترة ما بعد الحرب الباردة أي خلال العقد الماضي، كأحد تفاعلات النظام الدولي القائم، وتستعرض بصورة نقدية الاتجاهات المعاصرة في أدبيات الأزمة في كافة مراحلها (بداية/صعود/استمرار/هبوط/نهاية) خلال هذه الفترة. وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسة في جانبها النظري وما تتيحه للباحثة من النظر في الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأزمة، إلا أنها لا تركز على الموضوع الخاص بدور المفاوضات في إدارة الأزمة الدولية، وليست الأزمة على وجه التحديد.

(17) دلال محمود السيد محمود، الإدارة الإسرائيلية للأزمات الإستراتيجية في الصراع العربي الإسرائيلي (أزمة مايو/يونيو ١٩٦٧، وأزمة أكتوبر ١٩٧٣، وأزمة لبنان ١٩٨٢)، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٣).

(18) د. حسن بكر، إدارة الأزمة نحو بناء نموذج عربي في القرن الحادي والعشرين، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٥).

ثالثاً: دراسات تناولت إدارة أزمة الملف النووي الإيراني

- 1) **Marwa Abdelaal Mahmoud, Management International Crisis a Case Study for the Iranian Issue in The European Diplomacy⁽¹⁹⁾.**

تدور هذه الدراسة حول دور الدبلوماسية الأوروبية في إدارة الأزمات الدولية بالتطبيق على حالة الملف النووي الإيراني، وتري الدراسة أن الأزمة النووية الإيرانية تعد واحدة من أبرز الأزمات على الساحة الدولية منذ أواخر عام ٢٠٠٢ والتي أثارت صراعاً حاداً بين إرادات مختلف أطراف الأزمة، وتحاول الدراسة من هذا المنطلق أن تحلل عناصر هذه الأزمة والكيفية التي ايرت بها من جانب الطرفين (الأوروبي والإيراني). وتركز الدراسة على تحليل الدور الذي لعبه الاتحاد الأوروبي والكيفية التي أدار بها أزمة الملف النووي الإيراني، من خلال مقارنة مواقف القوى الإقليمية والعالمية منها طبقاً لاتفاق أو تعارض مصالحها، وتتناول الدراسة الموقف الأوروبي وتطورات هذا الموقف، والسيناريوهات المحتملة للموقف الأوروبي في إدارة مثل هذه الأزمة.

خامساً: فرضيات الدراسة :

تقوم الدراسة على عدد من الفرضيات مؤداها:

- كلما نجحت إيران في كسب التأييد الداخلي والخارجي في إدارة برنامجها النووي، كلما زادت صعوبة التوصل إلى اتفاق بين الأطراف المتفاوضة لإدارة الأزمة.
- كلما زاد التخوف الأمريكي من امتلاك إيران لأسلحة دمار شامل كلما زاد دور المفاوضات في إدارة الأزمة النووية الإيرانية.
- التغيرات التي شهدتها النظام الدولي قد تعيد التفكير في بناء أطر وأنماط جديدة لإدارة مفاوضات الملف النووي الإيراني.

سادساً: منهجية الدراسة :

بالنظر إلى مشكلة الدراسة تحاول الباحثة الإجابة على هذه الإشكالية باستخدام منهجين وهما: منهج صنع القرار، ومنهج التفاوض الدولي.

(19) Marwa Abdelaal Mahmoud, Management International crisis a case study for the Iranian issue in The European Diplomacy, Master thesis, Cairo University, Faculty of Economics and Political Science, 2007

ويعتبر منهج صنع القرار من أكثر المناهج شيوعاً في دراسة الظواهر السياسية، إذ تقوم جميع النظم السياسية بعملية صنع القرارات، والمنهج يعتبر النظام السياسي ميكانزماً لصنع القرار^(٢٠).

وتكمن أهمية هذا المنهج في أنه يجمع بين أكثر من مستوى للتحليل، كتحليل المتغيرات السيكولوجية مثل العوامل النفسية وأثرها على شخصية متخذي القرارات، ومستوى تحليل المتغيرات المتعلقة بالبيئة سواء كانت داخلية أم خارجية، بالإضافة إلى تحليل عملية التفاعل بين هذين المستويين^(٢١).

وتعرف عملية اتخاذ القرارات بشكل عام بأنها "التوصل إلى صيغة عمل مناسبة بين عدة بدائل متنافسة وكل القرارات ترمي إلى تحقيق أهداف بعينها أو تفادي حدوث نتائج غير مرغوب فيها"^(٢٢).

ومن ضمن المتغيرات التي يركز عليها منهج صنع القرار المتغيرات ذات العلاقة بالبيئة الخارجية المحيطة بالنظام، والمتغيرات المتعلقة بطبيعة التنظيم السياسي الرسمي كالسلطات الثلاث، وطبيعة العلاقات فيما بينها وكذلك العلاقات داخل السلطة التنفيذية، كما يركز ذلك المنهج على دراسة المتغيرات المتعلقة بالبيئة الداخلية كالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية^(٢٣).

ويعتبر منهج صنع القرار أن صانعي السياسة هم الوحدة الأساسية في التحليل السياسي، كما أن الباحث في صنع القرار لا يدعي بأن النموذج يفسر كل للظواهر السياسية إلا أنه يفترض بأن من المظاهر المهمة للنظام السياسي هي صنع القرارات^(٢٤). كما ينظر المنهج إلى أن صانع القرار السياسي لا يعمل في فراغ، وإنما ضمن بيئة معينة ومواقف تتخذ القرارات خلالها، وهي من العوامل الهامة التي تؤثر في عملية صنع القرار^(٢٥).

(20) د. كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، (لكويت: الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨١)، ص ١١٣.

(٢١) د. إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، دراسة تحليلية مقارنة (الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٧) ص ١٨٦.

(22) المرجع السابق، ص ١٨٨.

(٢٣) المرجع السابق، ص ص ١٩٠-١٩٤.

(24) Alan, C. Isaak, Scope and Methods of Political Sciences, third Edition, the Dorsey Press, U.S.A., 1981, p 236.

(25) Ibid, p. 236.

وبإمكان الباحث في صنع القرارات أن يضمّن عملية الصنع علاقات عديدة مع الأنظمة المحيطة كالنظام السياسي والنظام الاجتماعي والنظام الاقتصادي. وكذلك تصرفات صانعي السياسة، حيث إن صانع القرار يتأثر بقدراته واحتياجاته وآرائه ومعتقداته وشخصيته، ويمكن أن تحدث تأثيراتها دون وعي من صانعي القرارات، لذلك فإن قيمة منهج صنع القرار تتكشف عندما يتم التركيز على صانع القرار ونشاطه^(٢٦).

وحدد "جيمس روبنسون" سبع مراحل تمر بها عملية صنع القرارات وهي^(٢٧):

- ١- مرحلة تحديد المشكلة.
- ٢- مرحلة جمع المعلومات.
- ٣- صياغة البدائل.
- ٤- اختيار بديل من البدائل.
- ٥- التنفيذ المؤقت.
- ٦- للتطبيق المفصل.
- ٧- التسقييم.

أما نموذج "سنايدر" فقد ركز على إدراك صانع القرار للموقف وكان مهتماً بدراسة نشاط صانع القرار وديوافعهم للشخصية والنفسية ومعتقداتهم وتصوراتهم للمواقف واعتبر القرار الخارجي مزيجاً من التفاعل بين المتغيرات الداخلية والخارجية^(٢٨).

كما حدد "سنايدر" عدداً من العوامل التي يرى بأنها تؤثر في عملية صنع القرار الخارجي والمتمثلة بمجموعة العوامل الداخلية كتأثير الرأي العام وطبيعة النظام السياسي، وأثر القيم الأساسية في المجتمع، ومجموعة العوامل الخارجية ذات العلاقة بالبيئة الدولية، وعمليات اتخاذ القرارات داخل مؤسسات الدولة^(٢٩). كما أضاف مفهوم

(26) Ibid, p. 236.

(27) James A. Robinson and R. Roger Majak, The Theory of Decision Making, in: James C. Charlesworth, ed., Contemporary Political Analysis, Second edition, U.S.A., 1968, P. 179.

(28) عادل فتحي عبد الحافظ، النظرية السياسية المعاصرة، دراسة للنماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة، (دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ١٩٩٧)، ص ٢٩١.

(٢٩) المرجع نفسه، ص ص ٢٩٣-٢٩٤.

مناسبة صنع القرار والذي يشير إلى خصائص الموقف القائم لحظة اتخاذ القرار، مثل وجود أزمة أو عدم وجودها في تلك اللحظة^(٣٠).

أما "برأيت" فقد قدم نمونجاً يرى من خلاله أن القرارات مرتبطة بكيفية تعريف صانعي القرارات للمواقف الخارجية، وبأن تلك التعريف ما هو إلا نتاج للتصورات التي يحتفظ بها واضعو السياسة الخارجية عن الدول الأخرى^(٣١). ويتضمن نمونجه تحليل مواقف التهديد، ومواقف الثقة وعدم الثقة، ومواقف التجارب السابقة^(٣٢).

وستحاول الباحثة استخدام هذا المنهج من خلال تحديد متغيرات البيئة الداخلية والبيئة الخارجية ذات العلاقة بالموقف الذي تم من خلاله اتخاذ قرارات التفاوض في أزمة الملف النووي الإيراني، وكيف أثرت تلك البيئة على صانعي القرارات. لقد كان قرار التفاوض الإيراني مع الغرب حول الأزمة النووية يأتي في إطار بيئة داخلية وخارجية تدفعه إلى الدخول في مفاوضات مباشرة لتجنب مخاطر الأزمة.

علاوة على ذلك سوف تستخدم الباحثة منهج التفاوض بغرض تحديد الظاهرة المراد دراستها، وتحديد دور المفاوضات في معالجة الأزمة النووية الإيرانية، وتحديد لستراتيجيات الأطراف المتفاوضة وأهداف العملية التفاوضية لكلا الطرفين المتفاوضين.

سابعاً: النطاق الزمني للدراسة :

تقوم هذه الدراسة على البحث في دور المفاوضات في إدارة الأزمات الدولية بالتطبيق على أزمة الملف النووي الإيراني في الفترة من ٢٠٠٢م وحتى ٢٠٠٩م، خاصة وأن هذه الفترة شهد فيها هذا الملف المزيد من التصعيد بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي لإدارة عملية التفاوض المباشر مع الطرف الإيراني.

وتبدو الأهمية في دراسة هذه الفترة إلى ما عبرت عنه المفاوضات من دور في إدارة هذه الأزمة، فقد حالت المفاوضات التي يقوم بها الطرف الإيراني مع الأطراف الأخرى المتفاوضة في الحيلولة دون فرض عقوبات، أو استخدام القوة العسكرية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ضد إيران وفقاً لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

(٣٠) لويد جونسون، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد بن أحمد، محمد السيد سليم، (الرياض، ١٩٨٩)، ص ٨.

(٣١) إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص ٢١٩.

(٣٢) المرجع السابق، ص ص ٢٢٠-٢٢٩.

الفصل الأول

الإطار العام لعملية المفاوضات

مقدمة

التفاوض بمعناه البسيط عبارة عن محاولة لحل نزاع قائم عن طريق استخدام الحوار، وهذا الحوار يتم بين طرفين أو أكثر حيث يقدم كل منهما وجهة نظره في الموضوع محل الخلاف، بمعنى أن يشرح تصوره لماهية النزاع وكيف يمكن التوصل إلى حل يرضى الطرفين ويحقق مصالحهما دون أن يجور أحدهما على الآخر^(١).

ولا أحد يستطيع أن ينكر أهمية الاتفاق في الحياة الدولية، وأنه الوسيلة التي ارتضاها القانون الدولي لإقامة المعاملات بين أفراد المجتمع الدولي. وللمفاوضات أهمية كبيرة في الوصول إلى اتفاق، وقد تستمر حتى بعد الوصول إلى هذا الاتفاق، وتجرى المفاوضات بين الدول إما لتحسين العلاقات بينها، وإما لإزالة ما قد يحدث بينها من منازعات. وقد وجدت عدة مؤشرات على وجود المفاوضات الدولية منذ القدم^(٢)، وإن كانت تحدث بنسبة قليلة في الماضي بسبب ظروف وطبيعة المجتمعات الدولية آنذاك، ولكن للمفاوضات أهميتها الكبيرة في العصور الحديثة حيث تلجأ إليها كافة الدول لعرض مطالبها وبيان وجهات نظرها، وتعتبر من المبادئ المهمة التي تحول في كثير من الأحيان دون تطور المنازعات، الأمر الذي يمكن أن يكون وخيم العاقبة على جميع الأطراف في المجتمع الدولي^(٣).

ولقد تضاعفت أهمية هذه الأداة في العصر الحديث، وزادت أكثر في ظل التطورات المتلاحقة التي يشهدها المجتمع الدولي مؤخراً، والتي يبدو معها وضوح و تأكيد لغة الحوار والتفاهم بأكثر من لغة الصدام والمواجهة^(٤).

علاوة على ذلك فإن دراسة ماهية وخصائص المفاوضات الدولية تقدم مادة خصبة بشكل كبير فيما يتعلق بفهم كثير من أبعاد العلاقات الدولية والسلوك الخارجي للوحدات

(١) د. السيد عليوة، التفاوض بين الإستراتيجية والتكتيك، (مجلة الباحث العربي: مركز الدراسات العربية، لندن، العدد التاسع عشر، إبريل - يونيو ١٩٨٩)، ص ١٥.

(2) Lewicki, J.R., Barry, B., Saunders, D., and Miton, J., Negotiation, (New York: IRWIN, McGraw-Hill Co., 2003), , p. 5.

(3) د. علي إبراهيم، العلاقات الدولية وقت السلم، (القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٧)، ص ٧٨.

(4) V.A. Kremenjuk. International Negotiation: Analysis Approach Issues, (Jossy- Bass Publishers, San Francisco, Oxfors, 1991), p.156.

الدولية المختلفة. فالمفاوضات بؤرة تتأثر بكافة المحددات والمتغيرات التي تؤثر على هذا السلوك، وهي عملية تفاعل معقدة تلخص كثيراً من تفاعلات العلاقات الدولية⁽⁵⁾.

وتتميز ظاهرة التفاوض الدولي بطبيعتها بأنها من أكثر هذه الظواهر تعقيداً. فهي في الواقع ظاهرة تعرفها معظم تفاعلات الحياة اليومية والأمثلة على ذلك عديدة ولا حصر لها، فهي تشمل مفاوضات العمل والإدارة، والمفاوضات والتساوم بين الشركات وتفاعلات البيع والشراء أحياناً إلى كثير من تفاعلات العلاقات الأسرية والمدرسية. وجاءت طبيعة العلاقات الدولية المعاصرة لتزيد من تعقد هذه الظاهرة وتشابك متغيراتها وتعددتها⁽⁶⁾.

وأن هذا التنوع الفريد الذي تتسم به ظاهرة التفاوض والتقدم الكبير الذي حدث في دراسة كثير من أنماط هذه الظاهرة، كان له التأثير العميق على دراسة ظاهرة التفاوض الدولي، لكون هذه الظاهرة هي أحد الأدوات الرئيسية لتسوية الصراعات الدولية التي تتسم بديناميكيتها البارزة خاصة في الوقت الراهن، فضلاً عن طبيعة ظاهرة المفاوضات، حسبما سيرد تعريف هذه الظاهرة⁽⁷⁾.

وتأتى أهمية المفاوضات في تسوية النزاعات الدولية والتي تتم بطرق ووسائل عديدة لكون جوهر التسوية دائماً هو نقل النزاع من مستوى القتال إلى مستوى النقاش والحوار. ومن عملية المواجهة إلى عملية حل المشكلة. وبناءً على ذلك، فالتفاوض هو الأداة الرئيسية التي تستخدم في تسوية النزاع الدولي، ويرى الكثيرون أن وجود أساليب فعالة للمساومة يعد بمثابة أحد العوامل الضرورية نحو تنظيم أو تقنين الوسائل السلمية في حل النزاعات الدولية⁽⁸⁾. وينقسم الفصل إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: مفهوم المفاوضات وخصائصها

المبحث الثاني: التخطيط والإعداد للمفاوضات في التعامل الدولي

المبحث الثالث: إستراتيجيات ومداخل المفاوضات

(5) د. محمد بدر الدين مصطفى، المفاوضات الدولية، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١) ص ٢٣.

(6) Handbook on the Peaceful settlement of disputes between states, A/4633, U.N, 1991, p.35.

(7) Multilateral Treaties deposited with the Secretary General, U. N, 1992, p. 33.

(8) د. عطية حسين أفندي، مقنمة في دراسة المفاوضات، (سلسلة بحوث سياسية، جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، أغسطس ١٩٨٨)، ص ١.

المبحث الأول

مفهوم المفاوضات وخصائصها

تشير الأدبيات التي اهتمت بدراسة علم التفاوض بأنه علم نشأ في كنف التاريخ والاجتماع والسياسة والقانون، والاقتصاد والإعلام، وبالقدر الذي استفاد به علم التفاوض من ميزة هذا التشعب، والتنوع في الروافد التي شكلت أصوله وأأسسه. فقد استفاد أيضاً واكتسب أهمية أخرى عن طريق الخبرات التاريخية المشتركة والمتراكمة والتي بلغت قدراً لا يستهان به في أواخر القرن العشرين. وهذه الخبرات المكتسبة في التفاوض امتزجت بالقدرات والمهارات الفنية الفردية مما جعل بعض الباحثين والدارسين في هذا المجال يعرفون التفاوض وينظرون إليه على أنه فن، والفنان الماهر يعتمد على الموهبة الذاتية في المقام الأول، ثم تغذيها الخبرات المكتسبة في المقام الثاني، ومن هذه الثنائية استنبط المهتمون بالتفاوض الدولي وقضاياها مقوله شهيرة وهي "المفاوض الماهر يولد ولا يصنع".

والتفاوض اشتقاقاً من الفعل فاوض يفاوض، بمعنى عقد المحادثات المؤدية إلى التفاعل، أي المحادثات المتعلقة بالتوصل إلى أساس للاتفاق نحو مشكلة قائمة أو هدف محدد. والمفاوضات عمليات تقوم ما بين الأفراد والجماعات كضرورة من ضرورات أي مجتمع إنساني لتحقيق تبادل المنفعة فيما بينهم على أساس التراضي⁽⁹⁾. وهناك من يرى في التفاوض موقفاً تعبيرياً حركياً قائماً بين طرفين أو أكثر حول قضية من القضايا يتم من خلاله عرض وتبادل وتقريب ومواءمة وتكييف وجهات النظر، واستخدام كافة أساليب الإقناع للحفاظ على المصالح القائمة أو للحصول على منفعة، وذلك جدير بإجبار الخصم على القيام بعمل معين أو الامتناع عن عمل معين في إطار علاقة الارتباط بين أطراف العملية التفاوضية تجاه أنفسهم أو تجاه الغير⁽¹⁰⁾.

(9) د. حسين الدوري، فن التفاوض، أسسه وتطبيقاته، (بغداد، جامعة المستنصرية، ١٩٨٤)، ص ٨-٩.

(١٠) أهمية علم التفاوض على الرابط <http://www.Balah.com/najah/zsldrpxp.htm> تاريخ دخول الموقع ٢١-١٢-٢٠٠٧.

وهناك تعريف آخر للتفاوض بأنه "تبادل الاقتراحات والمشاورات والمكاتبات والتقارير والدراسات الفنية والاستشارات القانونية التي تتبادلها أطراف التفاوض، ليكون كل منهما على بينة لأفضل الأشكال القانونية التي تحقق مصلحة الأطراف والتعرف على ما يسفر عنه الاتفاق من حقوق والتزامات للطرفين"⁽¹¹⁾.

وهناك من يرى أن للتفاوض هو فن الاتصال الفعال الذي يسعى لإشباع الحاجات الإنسانية من تواصل وتبادل الأفكار والمشاعر والآراء والمعلومات والأخبار مع إبعاد مخاطر للتزويق عنها حتى لا تتشوه المعاني أو تنضب الأفكار وتتشمخ الآراء أو تتعدى المفاهيم⁽¹²⁾.

ويعرف كنيدي Kennedy وزملاؤه التفاوض على أنه "تلك العملية الخاصة بحل النزاع بين طرفين أو أكثر، والذي من خلالها يقوم الطرفان (أو جميع الأطراف) بتعديل طلباتهم، وذلك بغرض التوصل إلى تسوية مقبولة تحقق المصلحة لكل منهما"⁽¹³⁾.

وطبقا لكنيدي وزملائه فإنه ربما ينظر للتفاوض أيضاً على أنه "تلك العملية الخاصة بتقريب وجهات نظر طرفين للتوصل إلى نتيجة معينة يمكن تحقيقها عملياً بدلاً من النتيجة المثالية التي يسعى إليها كل طرف على حدة".

ويرى فاولر Fowler أن التفاوض "هو عملية متكاملة وليس مهارة واحدة". وبالتالي فإن هناك مجموعة من المهارات مطلوباً توافرها للقيام بعملية التفاوض بطريقة فعالة"⁽¹⁴⁾.

وهناك من اعتبر التفاوض عملية حركية بالغة التعقيد تتداخل فيما بينها وتتفاعل فيها عدة عناصر، بمعنى أنها اتصال شفوي بين طرفين أو أكثر يهدف على الأقل الوصول إلى اتفاق مشترك على طريقة العمل أو على صيغة شفوية بينهما⁽¹⁵⁾.

(11) د. علي إبراهيم، العلاقات الدولية وقت السلم، مرجع سبق ذكره، ص ٨٠.

(12) د. شوقي ناجي جواد، عباس غالب أبو التمن، التفاوض مهارة وإستراتيجية، (بغداد، ١٩٩١)، ص ص ٣٨-٣٩.

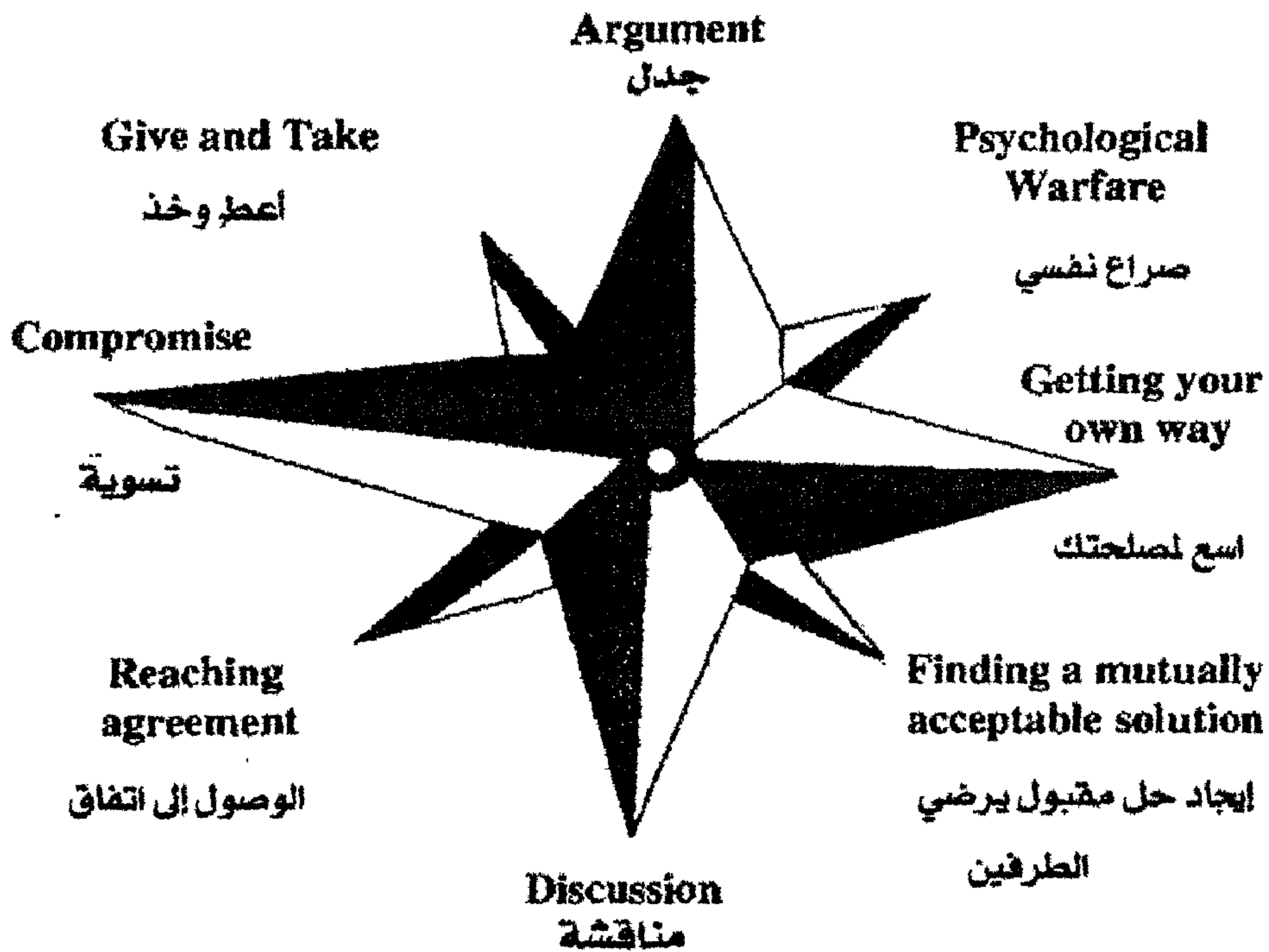
(13) Kennedy, G., Benson, J. and McMilan, J., Managing Negotiation, (London, Hutchinson Business Books, Limited, 1997), p.15.

(14) Fowler, A., "Negotiation :Skills and Strategies", (London ,Institute of Personnel Management, 1990), , p. 6

(15) د. السيد عليوة، مهارات التفاوض، سلوكيات الاتصال والمساومة الدبلوماسية والتجارية في المنظمات الإدارية، (الأردن، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، ١٩٨٧)، ص ص ٧٥-٩٢.

ويعتقد إيفنس Evans أن هناك في الواقع مفاهيم عديدة للتفاوض تعكس وجهات نظر متعددة للممارسين للتفاوض. كما أن هذه المفاهيم المختلفة يمكن أن تشير إلى عدة اتجاهات لطبيعة التفاوض وبشكل متباين جداً. ويصور الشكل رقم (١) بعض التعريفات المتباينة للتفاوض، والتي تمكن إيفنس من الحصول عليها من خلال ما قام به من مناقشات متعددة مع بعض المفاوضين المحترفين، والتي يجدر هنا مناقشة بعضها. (١٦)

شكل رقم (١)
مفاهيم بديلة لتعريفات مختلفة للتفاوض



المصدر: د. ثابت عبد الرحمن إدريس، مهارات التفاوض الفعال استراتيجيات وتكتيكات عملية التفاوض، (القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٨)، ص ٢٢.

ووفقاً للشكل المبين عاليه، فالمفاوضات هي الحوار المنظم الذي يتم بين طرفين أو أكثر لهما شخصية قانونية محددة كأسلوب متفق عليه لحل الخلافات بينهما، أو التوصل إلى حلول أو اتفاقات للمسائل ذات الأهمية المشتركة، وهي أسلوب للتفاعل العقلي بين طرفين يستخدمان ما لديهما من مهارات الاتصال اللفظي لتبادل الحوار الإقناعي أيضاً ليصلا إلى تحقيق ماكسب مشتركة⁽¹⁷⁾.

أما الرأي القانوني فيرى المفاوضات بأنها عملية التفاوض والنقاش والمجادلة التي يلجأ إليها كل طرف من الأطراف المشاركة لغرض إقناع الطرف الآخر بحجته⁽¹⁸⁾.

أما على صعيد الأدبيات الأجنبية فتشير موسوعة ويبستر Webster البريطانية إلى المفاوضات على أنها العملية التي يتم بموجبها اجتماع طرفين أو أكثر لإجراء مباحثات تهدف التوصل إلى اتفاق حول مسألة ما⁽¹⁹⁾.

ويذهب مايك بدلر M. Pedler إلى أن أكثر تعاريف المفاوضات انتشاراً هو الذي يشير إلى أن التفاوض هو التباحث مع طرف آخر بهدف التراضي Compromise أو الاتفاق Agreement⁽²⁰⁾.

أما جيرارد Gerrard فيميل إلى تعريف المفاوضات بمعنى تغيير العلاقات حيث يتبادل الناس الأفكار بقصد تغيير العلاقات، وحيثما يلتقون لغرض الاتفاق وبمعنى آخر إنهم يتفاوضون⁽²¹⁾.

أما دينس روس⁽²²⁾ فيعرف المفاوضات على أنها "الأساس للتوصل إلى التوافق المتبادل، وهذا هو جوهر كل تسوية أو حل وسط.

(17) د. نادر أحمد أبو شيخة، أصول التفاوض، (الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ١٩٩٧)، ص ١٣.

(18) د. محمد فاضل جواد، سلوكيات التفاوض والمتفاوضين، (بغداد: المركز القومي للاستشارات والتطوير الإداري، ١٩٨٧)، ص ٥٠.

(19) Webster Encyclopedia, Britania London, Vol. 11, 1976, p.1514

(20) M. Pedler, Negotiation Skills, Journal of European Industrial Training, Vol, 1, pt.4-No.5. 1977), P.18.

(21) Ron Zemk, negotiation skill training, helping others get what they want gracefully, Illinois training/HRD FEB., vol. 17pt. No.2.

(22) دينس روس، فن الحكم كيف تستعيد أمريكا مكانتها في العالم، ترجمة هاني تابري، (بيروت، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٨)، ص ٢١٢.

ومن خلال مراجعة بعض الأدبيات التي تناولت المفاوضات الدولية سواء الجانب النظري أو التطبيقي منها، لم تجد الباحثة تعريفاً واضحاً ومحدداً وإنما هناك جملة من المفاهيم المتعددة لمعنى التفاوض الدولي، حيث إنها لم تجد تعريفاً واحداً للرؤى والمنظورات التي حكمت هذه التعريفات وشكلت أبعادها، إذ أنه هناك من نظر إلى المفاوضات الدولية باعتبارها أداة من أدوات التسوية والحل السلمي. وهناك من ينظر إلى المفاوضات على أنها تبادل للرأى بين دولتين متنازعتين بقصد الوصول إلى تسوية للنزاع القائم فيما بينهما⁽²³⁾.

وفي رأى الباحثة فإن التفاوض هو "عملية قانونية اجتماعية ونفسية ومنطقية تعتمد على التفاعل والتأثير النفسي والإقناع والحث من خلال الحوار وتبادل وجهات النظر الهادفة بين طرفين أو أكثر لديهما تباين في الآراء والأهداف التي يسعى كل منهما لتحقيقها، وتتعلق بقضية أو خلاف أو نزاع أو صفقة أو مسألة معينة ترتبط مصالحهما بها، وذلك بغرض التوصل إلى حل أو اتفاق مقبول ومرضى لجميع الأطراف". وبعد هذا التمهيد لمفهوم التفاوض فسوف تعرض الباحثة لمفهوم المفاوضات الدولية، وخصائصها، وذلك على النحو التالي:

أولاً: مفهوم المفاوضات الدولية

رغم تعدد التعريفات لمصطلح التفاوض، إلا أن هناك اتفاقاً شبه عام على أن التفاوض في معناه العام يعبر عن عملية الربط بين وجهات النظر المتباعدة للتوصل لاتفاق عام، وذلك رغم أن بعض المحللين خاصة في مجال علم الاقتصاد اطلقوا على عملية التفاوض مصطلح "الاحتكار الثنائي" باعتبار أن العملية التفاوضية تشمل طرفين كما أوضح ذلك جود نجتون⁽²⁴⁾.

وإن كان من وجهة نظر علم السياسة قد يكون هذا التعريف خاطئاً إلى حد ما باعتبار أن المفاوضات قد تشمل أكثر من طرفين.⁽²⁵⁾

(23) دليل المدير العربى فى صنع القرار، مهارات التفاوض، (القاهرة: مركز القرار للاستشارات، ١٩٩٤)، ص ٤٧١.

(24) Zartman, William, The Practical Analysis of Negotiation, World Politics, Vol, XXVI, April 1974), PP.385-386.

(25) د. ثابت عبد الرحمن إدريس، مهارات التفاوض الفعال استراتيجيات وتكتيكات عملية التفاوض، (القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٨)، ص ٦٦.

ويتم بداءة تناول المعنى اللغوي لمفهوم المفاوضات، ثم التعريفات الاصطلاحية للمفهوم، مع عرض للتعريف النظري له، وأخيراً التمييز بين مفهوم المفاوضات وبعض المفاهيم الأخرى التي ترتبط به وتتداخل معه.

المعنى اللغوي للمفهوم:

كلمة مفاوضة في اللغة العربية مشتقة من الفعل فوض، وفوض إليه الأمر أي سيره إليه وجعله للحاكم فيه، وفي حديث الدعاء فوضت أمري إليك أي رنته إليك، وفوضه منه مفاوضة، وفوضه في الأمر أي بادلته الرأي فيه بغية التوصل إلى تسوية أو اتفاق. وقال الأزهري في ترجمة عنه وشاركه شركة مفاوضة، وذلك أن يكون مالهما جميعاً من كل شيء يملكانه بينهما، وقيل شركة المفاوضة أي أن يشتركا في كل شيء في أيديهما. والمفاوضة هي مفاعلة من التفويض^(٢٦).

وبناء على ما تقدم، فإن كلمة مفاوضة في اللغة العربية تشير إلى كل عملية تشمل تبادل الآراء بين أطرافها للتوصل إلى تسوية للصراعات القائمة بينهم، وعلى هذا الأساس، فإن المفاوضات قد تستخدم إما لحل الصراع أو الحد منه خلال مجموعة من المراحل تبدأ بالاتصالات وتنتهي بالاتفاق ويتوسطهما المساومات.

✓ أما في اللغة الإنجليزية: فإن الأصل اللاتيني لكلمة Negotiation هو Negotiation-em.

وبهذا المعنى يشير مفهوم التفاوض إلى: كل تفاعل يتم بين الأطراف لتحقيق مصالح عامة أو خاصة، وعلى هذا الأساس فإن التفاوض هو كل تفاعل يهدف إلى تحقيق مصلحة عامة أو خاصة بين أطرافه^(٢٧).

ومن ثم، يمكن القول بأن الدلالة اللغوية لكلمة التفاوض في اللغة العربية أوسع من دلالتها في اللغة الإنجليزية، ففي الأولى: فإن التفاوض هو عملية كلية تبدأ من

(26) لمزيد من التفاصيل أنظر:

• ابن منظور، لسان العرب، الجزء التاسع (القاهرة: دار العربية للتأليف والترجمة، ١٩٧٩)، ص ص ٧٥-٧٦.

• مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، الجزء الثاني (القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٩٧٢)، ص ٧٦.

(27) James. A, Murray et als, "The Oxford English Dictionary" (Oxford :The Clarendon Uni. Press, 1976). PP. 81-82.

• David, L. Sills, "International Encyclopedia of Social Sciences", Vol. 3, (U.S.A.: The Macmillan Company& The Free Press, 1968). P.117.

الاتصالات وتنتهى بالتوصل لاتفاق وتتوسطها مراحل عديدة من الحوار والإقناع والمساومة، ومن ثم فإن مفهوم التفاوض أشمل وأعم في اللغة العربية، كما أنه أقرب إلى التفسير السياسى لمفهوم التفاوض منه إلى التفسير الاقتصادى، أما فى الإنجليزية، فإن التفاوض يقتصر على الهدف النهائى أو الناتج وهو تحقيق مصلحة عامة أو خاصة لأطرافه دون أن يوضح المراحل المختلفة للتفاوض، وهو تفسير أقرب إلى التفسير الاقتصادى والذى يهتم بالمحصلة النهائية.⁽²⁸⁾

يضاف إلى ذلك أنه عندما تواجه الدولة بخطر أو تحدى لمصالحها القومية - وهو أمر معتاد فى العلاقات الدولية - فإنها تملك الخيار فى مجال ثلاث نماذج محتملة للسلوك والعمل، تعتمد على الظروف والملايسات وجدية التهديدات، فهى تحاول:

- أن تلغى مصدر التحدى والتهديد، وهو ما يمكن عمله باستخدام مشروع للقوة مثل الدفاع عن النفس أو باستخدام غير مشروع لها.
- أو أن تقابل التهديد بالقوة المناسبة لمنعه من أن يتحول إلى حقيقة وذلك من خلال عملية توازن أو ما يطلق عليه سياسة الردع، وبذلك يمكن الاحتفاظ بالتحدى مسيطراً عليه وتقليل فاعليته إلى أدنى حد ممكن.
- أو أن تحيد التهديد الموجه إليها عن طريق المساومة والتي يمكن تحقيقها من خلال عملية المفاوضات⁽²⁹⁾.

إن، فالوسائل التى تستخدمها الدول من أجل حل صراعاتها تقع فى كليات ثلاثة: هى الحرب، القوة بمختلف مكوناتها، والمفاوضات. وفى الواقع يلاحظ أن الخطوط المبينة لمجال كل من هذه الكليات الثلاثة ليست محددة تحديداً واضحاً وجاداً⁽³⁰⁾.

فقد تجد دولة ما فى تورطها الزائد فى أزمة خطيرة ما يمس هيبته الدولية ويزيد حجم المطالب الممنوعة بها للوفاء بتعهداتها والتزاماتها الدولية من قبل دول

(28) F.C. Ikle, How nations Negotiate, (New York and London: Harberand Row Publishers, 1964), pp.3-5.

حيث عرف إيكلى المفاوضات بأنها "شكل من أشكال التفاعل بين الأفراد والمنظمات والحكومات لإدارة بعض مصالحهم العامة والمتصارعة" وقد تأثر إيكلى فى دراساته بهذا المفهوم، حيث أنه فى هذه الدراسة قد نظر إلى المفاوضات على أنها عملية يقدم فيها كل طرف اقتراحه لكى يتمكن من التوصل إلى اتفاق يحقق مصلحة مشتركة يتناوله حول موضوع كان يشهد نوع من الخلاف - الصراع.

(29) David, L. Sills, " International Encyclopedia of Social Sciences, Op. Cit, p. 120.

(30) د. عطية حسين أفندى، مرجع سبق ذكره، ص ٣.

كثيرة وحليفة قد تتعرض للسقوط أو الإنهيار نتيجة عدم الوفاء بهذه العهود والإلتزامات، في الوقت الذي تعجز فيه هذه الدولة عن استخدام القوة القتالية أو ممارسة مباراه دولية تزيد احتمال خروجها من الأزمة بنتيجة رابحة، حيث تلجأ إلى تكتيك المفاوضة كوسيلة إلى المماطلة والتسويق أو التمويه أو تمبيع المواقف، إن لم يلجأ إليها كإستراتيجية أخرى مدروسة يزداد عن طريقها احتمال تجنب نتيجة خاسرة تقلل صافي الأرباح للدولة ومركزها وهيبتها في المجال الدولي⁽³¹⁾.

وهكذا تصبح المفاوضة - كمبادرة للتفاهم والاتفاق - هي الأسلوب المحتمل نجاحه بدرجة كبيرة في بلوغ الهدف الذي تسعى إليه الدولة، فالمفاوضات عملية تلعب فيها عوامل متعددة أنواراً هامة مؤثرة، هي عملية معرفية إدراكية ونفسية فيما يتعلق بخصائص شخصيات المفاوضين وإدراكاتهم وتصوراتهم وإطاراتهم المرجعية وقدراتهم الذاتية وتوقعاتهم المستقبلية، وهي عملية ديناميكية حيوية تشمل التفاعل بين عناصر عديدة وعوامل مختلفة بحيث يتوقف ناتج هذه العملية على هذا التفاعل. فالمفاوضات هي "عملية اتصالات بين الأفراد والدول تتأسس مع نظرة ورغبة في التوصل إلى اتفاق، وهي بصفة عامة شكل من أشكال التعامل من خلاله تحاول الأطراف (الأفراد - المنظمات - الدول) أن ترتب أو هي تتظاهر بمحاولة ذلك لتكوين جديد لمصالحها المشتركة والمتعارضة"⁽³²⁾.

وقد ارتبطت كلمة التفاوض بالدبلوماسية خاصة خلال القرون الوسطى، وقد أشار إليها مؤتمر فيينا عام ١٨١٥، حيث كان الدبلوماسي يقوم بتسوية المشكلات الطارئة أو القضايا المستعصية. إلا أنه كلمة التفاوض بدأت تتفصل عن الدبلوماسية، وذلك بإرسال مبعوثين خصوصيين تضيف عليهم الدولة الصفة التمثيلية، وقد يكونوا من السياسيين المحترفين مثل رؤساء الأحزاب، أو رؤساء الهيئات النيابية، أو من كبار رجال الصناعة، أو خبراء في شئون فنية خاصة، وهذه البعثات تسمى "دبلوماسية البعثات الخاصة"، وقامت بدور متعاظم في دبلوماسية التفاوض⁽³³⁾.

(31) د. عز الدين فودة، الدبلوماسية والمفاوضة، مذكرات لطلبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٠، ص ص ٤-٥.

(32) Ivo Ducshacek, Conflict and Cooperation among Nation, (New York: Holt, Rinehart and Winston, Inc., 1960), P., 493.

(33) د. محمد محمود ربيع، د. إسماعيل صبرى مقلد، موسوعة العلوم السياسية، الجزء الأول (الكويت، جامعة الكويت، ١٩٩٣ / ١٩٩٤)، ص ص ٨٠٤-٨٠٥.

وتطورت دبلوماسية التفاوض في القرن العشرين لاسيما بعد الحرب العالمية الأولى، وبصفة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث ظهرت الدبلوماسية الجماعية التي تتميز عادة بالعلانية، الأمر الذي أدى إلى قوة فاعلية الرأي العام في عمليات التفاوض الدولي في كافة صورها.

كما ارتبطت المفاوضات بدبلوماسية المؤتمرات التي تعقد عقب الحروب عادة بشأن التسويات الإقليمية والسياسية والعسكرية والاقتصادية التي تسفر عنها تلك الحروب، وقد يتم الاتفاق بعد الحروب، وقد يتم الاتفاق في هذه المؤتمرات على إنشاء هيكل تنظيمية لمتابعة تنفيذ ماتم الاتفاق عليه من تسويات، ومثال ذلك "إقامة الحلف المقدس" و"المؤتمر الأوروبي" لضمان التسويات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى^(٣٤).

وقد كان التفاوض دائماً فن من فنون الدبلوماسية خاصة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، إلا أنه مع بدايات القرن العشرين ومع ثورة الاتصالات أضحت فناً قائماً بذاته، ومع تعدد هذه الاتجاهات تعددت التعريفات المختلفة للمفهوم، وذلك رغم أن العديد من الكتاب والمحللين رأوا أن التفاوض وبالأساس هو فن وليس علماً، هذا وإن كان في هذا القول الكثير من الصحة - إلا أن التفاوض أيضاً هو ممارسة علمية، وهذا ما أوضحه Howard Raiffa حيث يرى أنه لكي تنجح المفاوضات فإنه لابد من توافر مهارات شخصية لدى المفاوض، وإلى جانب هذه المهارات فإن التفاوض له أصول وقواعد يجب اتباعها، وأن المفاوض يجب أن يعد نفسه للدخول في المفاوضات، ومن ثم لابد من توافر الثقافة والعلم إلى جانب المهارات الشخصية وبطبيعة الحال تستطيع الدول في المقام الأول أن تتفاوض وأن تساوم بواسطة الطرق الدبلوماسية العادية. وعادة ما يكون سفراؤها ووزراء خارجيتها وكبار موظفيها الدبلوماسيين مفاوضين محنكين، يعرفون أنه في سبيل الحصول على خدمة قد يضطر المرء إلى أن يعد بتقديم خدمة في مقابلها. فيتم التفاوض لحل المشاكل الدولية بينهما بطريق التفاوض^(٣٥).

ومن ثم، فالمفاوضات هي إرادات متصارعة بين دولتين متنازعتين بقصد الوصول إلى تسوية للنزاع القائم بينهما، ويقوم بالمفاوضة عادة المبعوثون الدبلوماسيون

(34) المرجع السابق، ص ١٠٩٩.

(35) د. أحمد أبو الوفاء، المفاوضات الدولية، دراسة لبعض جوانبها القانونية في القانون الدولي والشرعية الإسلامية، (القاهرة، دار النهضة العربية، طبعة ٢٠٠٥)، ص ٩.

للدول الأطراف في النزاع عن طريق اتصال كل منهم بوزير خارجية الدولة الأخرى، ما لم يكن لموضوع النزاع أهمية خاصة تستدعي تعيين مندوبين خصيصين للمفاوضة بشأنه. ويكون تبادل الآراء بين المفاوضين شفاهاً أو في مذكرات مكتوبة أو بالطريقتين معاً. وإذا كان النزاع مما يحتاج حله لتدخل فني كتعيين الحدود بين دولتين متجاورتين، ألقت الدولتان لجنة فنية مختلطة من مندوبين عن كل منهما تتولى دراسة موضوع النزاع ووضع تقرير برأيها فيه يسترشد به المفاوضون الأصليون⁽³⁶⁾.

وتعد المفاوضات من أولى وسائل حل المنازعات الدولية، والداخلية، وهي وسيلة تقتصر في أغلب الأحوال على أطراف النزاع أنفسهم (وإن كان يمكن التفاوض بواسطة طرف ثالث)، كما أنها وسيلة تضرب بجذورها في أعماق التاريخ. واللجوء إلى تلك الوسيلة - قديماً وفي الوقت الحاضر - ليس في حاجة إلى تدليل أو إثبات، باعتبارها وسيلة لتقليل أو لإزالة حدة التوتر أو الأزمات. فالتفاوض ضرورة لحل أي نزاع، بل هو يترتب على طبيعة المنازعات الدولية، والتي - بالنسبة لبعضها، إن لم يكن معظمها

- (36) د. علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، (القاهرة، منشأة المعارف بالأسكندرية، (د.ت.))، ص ص ٧٢٨-٧٢٩. ولمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى مؤلفات :
- د. حامد سلطان، القانون الدولي العام في وقت السلم، (القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٦٥)، ص ص ٢١٢-٢١٣.
 - د. جعفر عبد السلام، مبادئ القانون الدولي العام، (القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٨٦)، ص ١١١.
 - د. صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، (القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٨٤)، ص ص ٢٣٥-٢٤٢.
 - د. أحمد محمد رفعت، للقانون الدولي العام، (القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٧)، ص ٥٥٣.
- وفي الفقه الإنجليزي:

- Rubin, Jeffery. Z & Brown. Bert, " The social Psychology of Bargaining & Negotiation " (London: Sage Publication, Beverly Hills, 1976). P.3.
 - حيث يعرفها بأنها تبادل الرأي مع طرف آخر أو أطراف أخرى للتوصل لاتفاق حول بعض موضوعات النزاع القائمة بينهم.
- وفي الفقه الأمريكي:
- Swingle, Paul. The Structure of Conflict (New York: Mc Master Uni, Academic Press, 1970), PP 72-73.
 - حيث يعرفها بأنها عملية تحدث بين طرفين أو عدة أطراف متصارعة من أجل إدارة الصراع القائم بينهم أو الحد منه.

- تكون قابلة للتسوية عن طريق المفاوضات. علة ذلك أنه في كل المجتمعات (البشرية أو التنظيمية أو الهيكلية)، بل في كل وسط اجتماعي من الثابت أن أفضل وسيلة لحل النزاع هي تلك التي تقضى بأن يتم ذلك عن طريق الاتصال - المباشر أو غير المباشر - بين الأطراف المعنية أنفسهم، بشرط أن يكون ذلك رهن بعدم الرغبة في فرض حقوق لا يملكها طرف معين أو الرغبة في هضم حقوق الطرف الآخر أو طرف آخر غائب عن عملية المفاوضات، على أساس أنه لكي يكون هناك تفاوض لا بد من وجود شيء يتم التفاوض عليه ويدخل في سلطة أو اختصاص الأطراف المعنية⁽³⁷⁾.

ويرى الدكتور محسن أحمد الخضيرى أن للتفاوض هو "موقف" تعبيرى حركى قائم بين طرفين أو أكثر حول قضية من القضايا يتم من خلاله عرض، وتبادل، وتقريب ومواءمة، وتكييف وجهات النظر، واستخدام كافة أساليب الإقناع، للحفاظ على المصالح القائمة أو للحصول على منفعة جديدة بإجبار الخصوم بالقيام بعمل معين أو الإمتناع عن عمل معين في إطار علاقة الارتباط بين أطراف العملية التفاوضية تجاه أنفسهم أو تجاه الغير⁽³⁸⁾.

كما يعرف وليام أورلي المفاوضات بأنها ليست مجرد عملية جلوس عدد من السياسيين، أو رجال الأعمال حول مائدة مستديرة لمناقشة الخلافات والتوصل إلى اتفاق مرضي للطرفين، وإنما فن من فنون الحياة اليومية. أما الدبلوماسي الإيطالي دانييل فاري: رأى في المفاوضات أنها فن أن تترك الفرصة للآخرين لتحقيق أغراضهم بأسلوبك أنت). وكذا أحد أعلام الدبلوماسية البريطانية (هارولد نيكلسون) رأى أن طريقة تنظيم العلاقات الدولية عبر المفاوضات، هي المسؤولية التي يتحملها الدبلوماسي ذاته.

ويرى الفقيه الدولي (شارل دوي مارتيس) أنه فن التوفيق بين مصالح الشعوب، هو علم وفن المفاوضات. وقد وصف الكاتب الأمريكي روبرت كانتور المفاوضات بأنها فن إجراء المفاوضات مع دول أخرى في عملية تنفيذ السياسة الخارجية التي تشمل كل العمليات والممارسات الرسمية، إنما تهدف إلى تمتين المنافع

(37) د. أحمد أبو الوفا، مرجع سبق ذكره، ص ص ٧-٨. ولمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

ونيس أبو شنب الزوام، إدارة التفاوض الدولي : دراسة حالة للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية،

رسالة دكتوراه غير منشورة، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٧)، ص ١٣.

(38) د. محسن أحمد الخضيرى، التفاوض، (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٨)، ص ١٤.

الوطنية في الخارج. أما كارل دويتش فقد رأى أن التفاوض والمساومة هما لمعالجة مصالح الطرفين، عندما تكون تلك المصالح أكثر تناغماً واتساقاً بين تلك الأطراف. أما وليام زارتمان عرف ظاهرة المفاوضات على أنها عملية تجميع وجهات نظر مختلفة يتم التوفيق فيما بينها من أجل التوصل لاتفاق مشترك. أما إيكلي (ikle fred) عرف المفاوضات بأنها (عملية تُقدم فيها الاقتراحات الصريحة من أجل التوصل لاتفاق متبادل، أو تحقيق مصلحة مشتركة حول موضوع تتصارع فيه المصالح)⁽³⁹⁾.

- (39) جدير بالذكر أن إيكلي قد قدم خمسة أنواع للمفاوضات وهي :
- ١- المفاوضات من أجل اتفاقيات أو عقود قائمة بنوع التفاوض هنا من أجل إطالة أمد اتفاقيات، أو تعهدات، أو ترتيبات قائمة بين الأطراف المعنية، وإلا فإن انقطاع العقد، أو الترتيب المعين سيؤدي إلى تأثيرات سلبية في الطرفين أو أحدهما.
 - ٢- المفاوضات من أجل تطبيع العلاقة. المقصود هنا إعادة تأسيس علاقة دبلوماسية أو إنهاء احتلال مؤقت. ويضرب ikle مثال: العلاقة بين مصر وإسرائيل والأمم المتحدة (اتفاقية الهدنة)، أي عقب موقف غير عادي وبعد وقف القتال والوضع الغير مستقر. وهذا النوع من المفاوضات نهجته إسرائيل مع الدول العربية، وقد نجحت في تطبيع علاقاتها وخصوصاً الاقتصادية مع بعض الدول العربية، كحال قطر، موريتانيا، تونس، الأردن.
 - ٣- مفاوضات تغيير أوضاع ما لمصالح طرف ما. وهنا الهدف هو : تشكيل وتغيير الأوضاع لمصالح طرف ما على حساب طرف آخر. والمعتاد هنا أن طابع التفاوض: هو التهديد، والقهر، والإجبار.
 - ٤- مثال ذلك: إجبار ألمانيا (في عهد هتلر) الرئيس التشيكي على تسليم بقية بلاده للألمان. كما أن هذا النوع من المفاوضات ينطبق على المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية خصوصاً وأن إسرائيل تتصل من الاتفاقيات التي وقعتها مع الطرف الفلسطيني وتطالب بالقفز عن مفاوضات المرحلة الانتقالية إلى مفاوضات المرحلة النهائية، وكل ذلك لتغيير الأوضاع لمصالحها.
 - ٥- المفاوضات الابتكارية : تهدف إلى خلق علاقة جديدة، الأمر الذي من شأنه تغيير طبيعة العلاقات بين الأطراف، ومن أمثلة هذا النوع: مفاوضات تأسيس السوق الأوروبية المشتركة وغيرها.
 - ٦- مفاوضات التأثيرات الجانبية: للمفاوضات، تأثيرات جانبية ليس الهدف منها التوصل إلى اتفاق أو توقيع اتفاقية، بل المقصود هو الأهداف الدافعة للتفاوض مثل : الحفاظ على الاتصال، ووقف أعمال عنف قائمة أو محتملة، واستطلاع مواقف الخصم والقيام بالخداع والتضليل.

F.C. Ikle, How nations Negotiate, Op.cit., pp. 10-24.

كما رأى الدكتور إسماعيل صبري مقلد المفاوضات على أنها العملية التي تشمل على مساومات ذات عناصر أساسية تتمثل في:

١- الأهداف التي تشجع الأطراف المختلفة على الدخول في عملية التفاوض من أجل التوصل إلى نتيجة من وراء التفاوض.

٢- عملية التفاوض نفسها والمؤثرات البيئية التي تحيط بها.

٣- النتائج التي قد تتحقق من خلال التساوم في المفاوضات.

ورأى الدكتور عز الدين فوده أن معنى المفاوضة، هو الدهاء والكياسة. ويعطي مثال على ذلك: مفاوضات السوفيت لعقد معاهدة رابللو (rapallo) في ١٦ نيسان ١٩٢٢م كانت تدور في غرفة نوم بأحد الفنادق زيادة في الحرص والحيلة في أسرار المباحثات، مما أدى لأن يُطلق عليها (مباحثات لابسبي البيجاما). كما يرى الدكتور فؤاد شباط أن المفاوضات كانت تجري فيما مضى همساً في الكواليس بين المعنيين بالأمر، وأصبحت اليوم تجري بصورة مكشوفة فوق منابر عالمية وفي مؤتمرات دولية يحضرها الكثيرون، فتنشر محاضرها في الصحف وتتناقلها الإذاعات. ويعرفها أحمد قريع يرى أن (المفاوضات هي شكل آخر من أشكال الصراع، إنها الحرب بشكل آخر، وربما تكون حرباً من أجل السلام).

ومن مجموع التعريفات السابقة يمكن القول بأنه وبرغم الاختلافات الطفيفة بينها، إلا أنها تتفق في نقاط تجمع بينها وهي:

- أن المفاوضات تشمل طرفين أو أكثر.
- موضوعات متنازع عليها.
- هدف الأطراف المتنازعة التوصل إلى إتفاق. وهذا هو جوهر المفاوضات الدولية. وإذا كانت هذه الاتجاهات السابقة تشكل الاتجاهات الرئيسية في هذا الصدد، فقد ركز البعض على أبعاد أخرى مختلفة. من ذلك تعريف أحد الدارسين للمفاوضات بأنها محاولة لإدارة وللحفاظ على والتحكم في نظام معقد بشكل متزايد. وهو تعريف يركز على مفهوم التعقد في المفاوضات، وهذا التعريف كما هو واضح يركز على جانب ثانوي نسبياً فيما يتعلق بطبيعة عملية التفاوض⁽⁴⁰⁾.

(40) د. إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، (الكويت، جامعة الكويت، ١٩٨٢)، ص ٢٨٢.

وواضح أن هذا التعريف لا يوضح طبيعة عملية التفاوض وإنما يحدد مكوناتها بصفة عامة. وعموماً فإن تأمل الاتجاهات السابقة يكشف بوضوح عن أنها متكاملة وليست متناقضة، وهذا ما يفسر قيام إحدى الدراسات بتحديد عناصر التفاوض على أساس هذه التعريفات المختلفة تضمنت ما يلي :

- وجود مصلحة محل صراع، أو صراع مصالح معينة.
 - إتصال تبادلي شفهي يسعى للوصول لقرار مشترك فيما يتعلق بالمسألة التي تفصل بين أطراف التفاوض.
 - الترابط في صنع قرار إستراتيجي.
 - استهداف تكاليف تترتب على استمرار التفاعل كثيراً أو تصاعده بشدة⁽⁴¹⁾.
- على أنه يمكن ملاحظة أن هذا التحديد السابق لا يوضح مسألتين على الأقل:
- المسألة الأولى:** وهي مشكلة معظم التعريفات وهي وجود مصالح متناقضة لأطراف النزاع، وفي نفس الوقت وجود مصالح مشتركة لهم في التوصل لاتفاق أو ترتيب مشترك.⁽⁴²⁾

المسألة الثانية: وهي عدم توضيح أن عملية المفاوضات تتجاوز مفهوم الاتصال الشفهي إلى عملية تفاعل معقدة تشمل تبادل الآراء والحجج والأفكار، وكذلك عمليات تفاعل تساومية عديدة داخل وخارج قاعة المفاوضات، ولعل ما أشار إليه قاموس ويبستر للغة الإنجليزية بشأن كلمة مفاوضات يعبر بشكل ما عن هذا المضمون، إذ شرحها بأنها عملية مواجهة أو تسام أو مناقشة غرضها التوصل لاتفاق⁽⁴³⁾.

- وتفترض القيادة القائمة على قاعدة المفاوضات المتعددة الأطراف شروطاً عديدة:
- أولها استبعاد اللجوء إلى العنف والحرب لحسم النزاعات في المصالح لحساب الأقوى والقبول بالاحتكام لشرعة دولية، كما تفترض وجود شرعة دولية متفق عليها ومقبولة من قبل أغلبية الدول والجماعات الإنسانية.
- وتفترض أيضاً تنمية ثقافة الحوار والتفاهم والتعاون بدل ثقافة التنافس والتصادم القائمة.

(41) د محمد بدر الدين مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص ١٥.

(42) قاموس ميريام ويبستر الإلكتروني على الرابط، تاريخ دخول الموقع ٢١-٣-٢٠٠٨.

- <http://www.m-w.com/cgi-bin/dictionary?book=Dictionary&va=typology>

(43) د. إسماعيل صبرى مقلد، نظريات السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٥.

• وتفترض قبل ذلك وفي سبيل الوصول إلى ذلك وكشرط له الاعتراف المتبادل بين الدول والجماعات بصرف النظر عن مستويات القوة والتأثير، وربما القبول بنوع من الحقوق المتساوية في تقرير الشؤون الدولية، وهو ما يطبق اليوم في الحقل الوطني حيث يتمتع جميع المواطنين بحقوق متساوية سياسياً، أي أن كل مواطن يساوي صوتاً واحداً بصرف النظر عن أصله وطبقته ونفوذه وثروته. وهذا المبدأ الذي تقوم عليه المجتمعات، وهو مبدأ التضامن الذي يساوي بين جميع المواطنين بصرف النظر عن قدراتهم ومواهبهم ومواردهم لا يعكس أي شرط موضوعي بقدر ما يعبر عن طفرة أخلاقية ولا يتحقق من دونها⁽⁴⁴⁾.

ثانياً : التمييز بين المفاوضات الدولية وبعض المفاهيم الأخرى التي ترتبط بها وتتداخل معها:

يلاحظ أنه توجد بعض الفوارق بين مفهوم التفاوض وبعض المفاهيم الأخرى التي تستخدم في أحيان كثيرة مرادفة لها في حين أنها ليست كذلك ومنها.

(أ) المفاوضات والتساوم:

حدث خلط شديد بين مفهومي التفاوض والتساوم، فمسألة التمييز بين التفاوض والتساوم من أكثر المجالات تعقيداً وصعوبة، وإذا نظرنا لمصطلح التساوم في المعنى اللغوي، فإن التساوم أو المساومة في اللغة العربية مشتق من الفعل "سوم (ساوم)" أي عرض السلعة للبيع، السوم في المبايعة، ويقال منه ساومه، سواماً، واستام عليه، وتساومنا - سمت السلعة، ويقال سمت فلاناً سلعتي سوماً، إذا قلت أتأخذها بكذا من الثمن⁽⁴⁵⁾. وتشير إحدى الدراسات بهذا الصدد إلى أن التساوم عمليات تفاعل اجتماعي

(44) Collective Bargaining, www.socila studies pelp.com. collective Bargaining.html.

- Levinson, J.C., Smith, M.S.A., and Wilson, O.R., Guerrilla Negotiating.

Unconventional Weapons and Tactics to Get What you Want, (New York John Wiley, 1999), , pp. 22 – 2.

- Zartman, W. and Berman, M., The Practical Negotiator, (New York ,Yale University Press, 1982.)

(45) لمزيد من التفاصيل عن المعنى اللغوي للمصطلح - ابن منظور، مرجع سبق ذكره، الجزء الخامس عشر، ص ٢٠٢.

من خلاله يحاول كل طرف تعظيم مكاسبه وتقليص خسائره، من ناحية أخرى فإن التساوم ينبع من الصراع، وهو تصرف يتسم بتكتيكات تستخدم للحصول على غايات مرغوب فيها ووفقاً لهذه الدراسة فإنه مؤسس على مقدمة منطقية وهي أن المساومين يحللون أي مركز تساومي بلغة القوة التساومية، أي أن كل طرف يحلل قدرته التساومية بالمقارنة بقدرة خصمه^(٤٦).

وقد عرف "جيفري روبن" المساومة، بأنها التوصل لاتفاق بين الأطراف في إطار تعاملاتهم، وتشمل الأخذ والعطاء، أي تفاعل بين الأفراد على بعض المبيعات والمشتريات^(٤٧). فهذا التعريف يعتمد على الجانب الاقتصادي. وحددت دراسة خصائص ثلاثاً للمشكلة التساومية.

الأولى : أن يعتقد الأطراف أنها ستستطيع تحسن وضعها إذا أقدمت على نوع من الاتفاق سواء لأن عدم الاتفاق مكلف للطرفين أو لأن الاتفاق مريح.

الثانية : أن التصرف المشترك مطلوب للطرفين للتوصل للاتفاق.

الثالثة : أنه يمكن دائماً أكثر من اتفاق واحد محتمل^(٤٨).

وعلى هذا الأساس يمكن القول أنه إذا كانت عملية الالتقاء المباشر بين الأطراف بشأن الأخذ والعطاء حول بعض المسائل المتعلقة بينهم، يمكن أن نطلق عليها عملية تساومية أو علاقة تساومية، وإذا كانت تشمل مراحل أخرى إلى جانب المساومة مثل تبادل المقترحات واستخدام الجدل والحوار والإقناع، والإغراءات، والمكافآت، وأحياناً التهديد لتقديم تنازلات، فإنها عملية تفاوض أو علاقة تفاوضية. ومن ثم فإن مصطلح التساوم هو: عملية الأخذ والعطاء بين طرفين أو أكثر بشأن

(46) Samul B, Bachrack, Edward J. Lawler, Bargaining Power, Tactics and Outcomes, (San Francisco, Jossey Bus Publishers, 1984), PP. XI. X.

(47) Rubin, Jeffery. Z, Op. Cit., P.2.

(48) Raul R. Pillar, Negotiating Peace War Termination and Bargaining Process, (Princeton, Princeton University Pres, 1983), PP.37-38.

موضوعات متعلقة بهم قد تكون اقتصادية مثل بعض المبيعات والمشتريات، وقد تكون سياسية مثل صراعات المصالح أو الصراع على الحدود^(٤٩).

ومن ثم يكون هناك قاسم مشترك يربط بين المفهومين، وهو:

أ- طرفين أو أكثر من طرفين.

ب- أخذ وعطاء بين هذين الطرفين أو هؤلاء الأطراف.

ج- تفاعل يتم بين هؤلاء الأطراف حول بعض الأمور المتعلقة بهم.

ب) التفاوض والتسوية:

ورد في دائرة معارف العلوم الاجتماعية مصطلح Settlement بمعنى إدخال أطراف الصراع تغيير على أهدافهم أثناء عملية التفاوض، ومتى أصبحت هذه الأهداف أكثر تقارباً، فإنه يمكن التوصل لتسوية، ولذلك يطلق على المصطلح كلمة Faire أى اتفاق عادل، وذلك لأن التسوية يتم التوصل إليها من خلال اتفاق بين الأطراف المتصارعة، ومن ثم يكون هذا التعريف أقرب إلى التفسير السياسي للتسوية وليس القانوني لها. وعلى هذا فإن التفاوض هو أحد وسائل التسوية، وبذلك يكون معنى التفاوض محدوداً بالنسبة للمعنى الأعم والأشمل لمصطلح التسوية^(٥٠)، إلا أن هناك من الكتابات ما يفرق بين التسوية القانونية والتسوية السياسية للنزاع. وإذا كانت التسوية هي مفهوم أعم وأشمل من التفاوض، فإنه بالرجوع إلى المادة ١/٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة يلاحظ أنها تنص على أنه "تسوية المنازعات الدولية تتم عن طريق إما التفاوض، أو الوساطة، أو التوفيق، أو التحكيم"^(٥١).

وأياً ما كانت التسميات، فإن مصطلح التسوية مصطلح أعم وأشمل من مصطلح التفاوض، وحيث إننا يهمنا المعنى السياسي للتسوية وليس المعنى القانوني في تناول المفاوضات. فإنها وباعتبارها وسيلة لتسوية النزاع، ومن ثم فمصطلح التسوية من منظور سياسي هي إدخال تعديلات على مسار الصراع من أجل حله أو إدارته.

(49) أولفت فرج سيد عبد الشافي، العوامل المؤثرة في السلوك التفاوضي مع التطبيق على السلوك التفاوضي المصري تجاه إسرائيل، نوفمبر ١٩٧٧ - سبتمبر ١٩٧٨، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ١٩٩٩)، ص ص ٣٥-٣٩.

(50) المرجع السابق، ص ص ٤٦-٤٩.

(51) المرجع السابق، ص ٤١.

(ج) التفاوض والوساطة:

كلمة وساطة في اللغة العربية مشتقة من الفعل وسط، ووسط الشيء ما بين طرفين وهو منه. وتشير كلمة وساطة في اللغة العربية إلى كل شيء وسط بين طرفين، وعلى هذا الأساس فإن الوساطة تستخدم بين الأطراف أو الخصوم لمعاونتهم في التوصل لاتفاق.

وعرف مصطلح الوساطة عدداً من المحللين الساسيين والقانونيين، وقد عرفها القانونيون باعتبارها أحد الوسائل السلمية لتسوية المنازعات الدولية، حيث عبر عنها في مؤتمر لاهاي ١٨٩٩ في المادة الرابعة من الميثاق، كما عبر عنها ميثاق الأمم المتحدة (م ١/٣٦)، وقد عرفها الفقيه داروين بأنها "تسوية النزاع عن طريق طرف ثالث"^(٥٢).

ومن الفقهاء من يرى أن الوساطة هي: تدخل طرف بين طرفين أو أكثر لنقل وجهات نظر كل طرف إلى الطرف الآخر، ومحاولة إيجاد أرضية مشتركة بين الأطراف المتنازعة من خلال تقديم مقترحات مقبولة للأطراف المتنازعة^(٥٣). وهناك تعريف آخر يرى: أن الوسيط هو الذي يتدخل دبلوماسياً في الصراع الدولي بهدف المشاركة في تسوية هذا الصراع على أن تكون وساطته مقبولة لدى أطراف النزاع^(٥٤).

ومن ثم يوجد بعض الاتفاق في التعريفات سألقة الذكر، رغم الاختلاف الطفيف بينها، ويتمثل هذا الاتفاق في العناصر التالية:

- ١- وجود أو حدوث نزاع بين طرفين أو عدة أطراف.
- ٢- مواقف متناقضة بين هؤلاء الأطراف.
- ٣- صعوبة حل النزاع من خلال أطرافه فقط.
- ٤- تدخل طرف ثالث من أجل التوفيق بين المواقف المتناقضة وغير المتفقة.
- ٥- أن يكون تدخل الوسيط مقبول لدى أطراف النزاع.

(52) Darwin, H.G, Mediation and Good Offices in Vallal, S.F.(ed) "International Disputes: The Legal Aspect,"(London: Europe Publication,1972). P.83.

(53) د. محمد السيد سليم، تسوية المنازعات في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي، (مجلة شؤون عربية، العدد ٥٦، ديسمبر ١٩٨٨)، ص ص ١٠-١١.

(54) Darwin, H.G, Mediation and Good Offices in Vallal, S.F.(ed) "International Disputes: The Legal Aspect, Op. Cit., p. 89.

وقد وضعت اتفاقية لاهاي الخاصة بتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية القواعد المتعلقة بالوساطة (الفصل الثاني من الاتفاقية ١٩٠٧ ، المواد ٢-٨)، فسجلت أولاً اتفاق الدول المتعاقدة على أن تلجأ بقدر ما تسمح به الظروف إلى وساطة دولة أو دول صديقة قبل أن تشتبك في الحرب من أجل نزاع بينهما (م ٢). ثم أعلنت بعد ذلك أنه من المفيد والمرغوب فيه أن تقوم إحدى أو بعض الدول الأجنبية عن النزاع من تلقاء نفسها بعرض خدماتها الودية أو وساطتها بقدر ما تسمح به الظروف دون أن يعتبر مثل هذا العرض بأي حال عملاً غير ودي قبل أي من الأطراف المتنازعة (م ٣) (٥٥).

ومهمة الدولة الوسيطة هي التوفيق بين المطالب المتضاربة لأطراف النزاع والتخفيف من حدة الجفاء الذي قد يكون بينهما (م ٤). وليس لما تعرضه الدولة التي تقوم بالوساطة أي صفة إلزامية قبل الدول المتنازعة، سواء كان توسطها بناء على طلب هذه الدول أو إحداها من تلقاء نفسها (م ٦). وتنتهي مهمة الدولة الوسيطة متى تبين لها أو متى قرر أحد الطرفين المتنازعين أن وساطتها غير مقبولة (م ٥). ولا يترتب على قبول الدول المتنازعة للوساطة إيقاف أو تأخير أو تعطيل جمع الجنود وغيره من الاستعدادات الحربية التي تكون قد شرعت فيها لمواجهة الموقف المترتب على استفحال النزاع، كما لا يترتب عليه، في حالة قيام الحرب بالفعل بين الدولتين المتنازعتين وقف الأعمال الحربية ما لم يتفق على خلاف ذلك (م ٧) (٥٦).

وهناك صور خاصة من الوساطة المزدوجة يلجأ إليها بالنسبة للمنازعات الخطيرة التي تهدد السلم، ومؤداها أن تختار كل من الدولتين المتنازعتين دولة أجنبية تعهد إليها بأن تتولى عملية المفاوضة بشأن النزاع القائم، وتعمل الدولتان المختارتان أولاً على عدم قطع العلاقات السلمية بين طرفي النزاع، ثم تقومان بالمفاوضة في أمر تسويته، على ألا تتعدى المدة التي تستغرقانها في هذه المهمة ثلاثين يوماً، يمتنع أثناءها على طرفي النزاع الكلام فيه بتاتا، فإذا لم تنتج المفاوضات رغم ذلك وتخرج الموقف بين الدولتين المتنازعتين وأدى إلى قطع العلاقات السلمية بينهما، فيبقى على الدولة الوسيطة أن تترقب الفرصة المناسبة للعمل على إعادة السلم (٥٧).

(55) د. علي صادق أبو هيف، مرجع سبق ذكره، ص ص ٧٢٩-٧٣٠.

(56) أولفت فرج سيد عبد الشافي، مرجع سبق ذكره، ص ص ٦٨-٧٣.

(57) د. علي صادق أبو هيف، مرجع سبق ذكره، ص ٧٣٠.

إنّ فالوساطة ليست بديلاً للمفاوضات، ولكنها جزء من العملية الكلية والتي تسمى التفاوض، فتتم الوساطة في إطار هذه العملية الكلية، وفي هذه الحالة فإن الوساطة قد تحول المفاوضات من مفاوضات مباشرة إلى مفاوضات غير مباشرة، ولكن لا يمكن اعتبار الوساطة مرحلة واحدة من مراحل التفاوض، ولكنها قد تبدأ من مرحلة ما قبل التفاوض - أي مرحلة التمهيد لها^(٥٨). حيث تلعب دورها من خلال تسهيل الاتصالات بين الأطراف، وقد تستمر الوساطة أثناء مراحل التفاوض، بل قد يكون الوسيط طرفاً في الاتفاق، كما حدث أثناء مفاوضات كامب ديفيد عام ١٩٧٧/١٩٧٨ بين مصر وإسرائيل ومشاركة الرئيس الأمريكي " جيمي كارتر " طرفي الاتفاق في التوقيع على الاتفاقية إلى جانب كل من الرئيس المصري الراحل أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحم بيغن، وهذا يعني أن دور الوسيط قد يبدأ من مرحلة التمهيد للمفاوضات ويستمر هذا الدور أثناء مرحلة المفاوضات وحتى التوصل لاتفاق نهائي بين أطراف النزاع^(٥٩).

ثالثاً: عناصر المفاوضات الرئيسية:

- إن المفاوضات هي الوظيفة المركزية للدبلوماسية وجوهرها ذاته وذلك لما تتطلب عليه هذه العملية من محاولة التأثير على الدول الأخرى لتعديل سلوكها وأفعالها بما يتفق وأهداف السياسة الخارجية للدولة. وهناك أربع قواعد أساسية ينبغي اتباعها، ويستلزم تطبيق القاعدة الأخيرة منها خمسة شروط رئيسية. وهذه القواعد هي:
- ١- التخلص تماماً من روح التعصب والتصلب والإلتزام الشديد بالمبادئ والأيدولوجيات، أي أن يكون المتفاوضون عمليين ومرنين.
 - ٢- ضرورة تحديد أهداف السياسة الخارجية في إطار المصلحة القومية والأمن القومي مع الأخذ في الاعتبار مدى ما يؤازرها من قوة.
 - ٣- أهمية النظرة إلى المسرح السياسي من وجهة نظر الأمم الأخرى، أي الأخذ في الاعتبار مصالح واتجاهات الدول الأخرى.
 - ٤- توفر الرغبة في التراضي والتوصل إلى حل وسط حول كل القضايا غير الحيوية^(٦٠).

(58) Roger Fisher. William Very and Bruce Patton " Getting to Yes", (New York: Pengiun Books, 1991), p. 21.

(59) أولفت فرج سيد عبد الشافي، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥.

(60) د. السيد عليوة، إدارة الصراعات الدولية: دراسة في سياسات التعاون الدولي، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨)، ص ص ٥٦-٥٧.

وتتكون عناصر المفاوضات من أربعة عناصر رئيسية يمكن عرضها على

النحو التالي:

- أ- الموقف التفاوضي.
- ب- أطراف التفاوض.
- ج- القضية التفاوضية.
- د- الهدف التفاوضي.

ويتم محاولة إلقاء الضوء على كل بند من البنود السابقة على النحو التالي:

(أ) الموقف التفاوضي:

يعد التفاوض موقف دينامي، أي حركي يقوم على الحركة والفعل ورد الفعل إيجاباً وسلباً وتأثيراً وتأثراً، وهو موقف تعبيرى يستخدم فيه اللفظ، والكلمة، والإشارة، والجملة، والعبارة استخداماً دقيقاً زكياً بين أطراف راشدة وتستخدم من خلاله كافة مهارات وقدرات العقل البشرى ودهائه، وباعتبار أن عملية التفاوض ذاتها واستخدام أدواتها هي تجميع لكافة المهارات البشرية وقدرات المفاوضين العقلية بغير حدود.

وبصفة عامة فإن الموقف التفاوضي يتضمن عدة عناصر يجب على كل مفاوض أن يعيها جيداً، أهمها⁽⁶¹⁾:

■ الترابط:

وهذا يستدعى أن يكون هناك ترابط على المستوى الكلى لعناصر القضية التى يتم التفاوض بشأنها، أى أن يصبح الموقف التفاوضي كل عام مترابط وإن كان يسهل الوصول إلى عناصره وجزئياته.⁽⁶²⁾

■ التركيب:

وهو يشبه إلى حد كبير العنصر السابق، وحيث يجب أن يتركب الموقف التفاوضي من جزئيات وعناصر ينقسم إليها، ويسهل تناولها فى إطارها الجزئى، وكما يسهل تناولها فى إطارها الكلى، وبحيث يكون هذا التركيب

(61) http://www.ag.gov.au/agd/WWW/disputeresolutionHome.nsf/Page/Publications_Al
I Publications Framework for ADR Standards

(62) د. السيد عليوة المرجع السابق نفسه، ص ٦٠-٦١.

بسيطاً وواضحاً بدون غموض أو لبس، أى أن تبدو عناصر الموقف التفاوضى فى صورته التركيبية عاكسة لمكوناته بوضوح تام وشاملة فى الوقت ذاته للقضية التفاوضية بكل عناصرها وأجزائها القريبة والبعيدة، المرحلية والنهائية.

■ إمكانية التعرف والتمييز:

يجب أن يتصف الموقف التفاوضى بصفة إمكانية التعرف عليه وتمييزه دون أى غموض أو لبس، أو دون فقد لأى من أجزائه أو بعد من أبعاده أو معالمه⁽⁶³⁾.

■ الإتساع المكانى والزمانى:

ويقصد به مقدار الحيز المكانى، والفترة الزمنية التى استغرقتها القضية التفاوضية أو الموضوع التفاوضى، والعصر والمناخ الزمنى والمكانى الذى يعيشه ويمر به الموقف التفاوضى، وبمعنى آخر المرحلة التاريخية التى يتم التفاوض فيها والمكان الجغرافى الذى تشمله القضية التفاوضية عند التفاوض عليها.⁽⁶⁴⁾

■ التعقيد:

الموقف التفاوضى هو موقف معقد حيث تتفاعل داخله مجموعة من العوامل وله العديد من الأبعاد والجوانب التى يتشكل منها هذا الموقف، ومن ثم يجب الإلمام بهذا كله حتى يتسنى التعامل مع هذا الموقف ببراعة ونجاح.

■ الغموض:

ويطلق البعض على هذا الموقف "الشك"، حيث يجب أن يحيط بالموقف التفاوضى ظلال من الشك أو الغموض النسبى الذى يدفع المفاوض إلى تقليل دائرة عدم التأكد عن طريق جمع كافة المعلومات والبيانات التى تكفل توضيح الموقف التفاوضى، خاصة وأن الشك دائماً يرتبط بنوايا ودوافع واتجاهات ومعتقدات وآراء الطرف المفاوض الآخر. ومن ثم، فالموقف التفاوضى هو موقف مترابط فى عناصره منسجماً فى تركيبته، متوافق فى

(63) د. حامد سلطان، القانون الدولى العام فى وقت السلم، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٦.

(64) Leigh L. Thompson, The Mind and Heart of the Negotiator, (Prentice Hall Oct.2000), p. 123.

أجزائه، قابلاً للتمييز والتعرف على مكوناته وأبعاده، وهو في الوقت نفسه متسعاً وشاملاً في مضمونه، وما تضمنه من ظروف فرضتها اعتبارات المكان والزمان وأن يتضمن الموقف التفاوضي في الوقت نفسه درجة من التعقيد والغموض خاصة، فيما يتصل بأفراد الطرف الآخر، حتى يكون الموقف متوازناً في أطرافه⁽⁶⁵⁾.

(ب) أطراف التفاوض:

يتم التفاوض في العادة بين طرفين، وقد يتسع نطاقه ليشمل أكثر من طرفين، نظراً لتشابك المصالح وتعارضها بين الأطراف المتفاوضة فعلاً، وبين الأطراف التي ترى أنها متأثرة بنتيجة ومجريات وتطور القضية التفاوضية، أو بما يجري لدى وداخل كل طرف مفاوض، ومن هنا يتسع نطاق العملية التفاوضية لتشمل أطرافاً أخرى لهم علاقة أو مصلحة بالعملية التفاوضية، أو قد يضيق لينحصر فقط بين طرفين أساسيين تدور بينهما العملية التفاوضية⁽⁶⁶⁾.

(ج) القضية التفاوضية:

لا بد وأن يدور التفاوض حول قضية معينة، أو موضوع معين، يمثل محور العملية التفاوضية، أو الإطار العام الذي تدور في إطاره العملية التفاوضية، وقد تكون القضية، قضية إنسانية عامة، أو قضية شخصية خاصة. وقد تكون قضية اجتماعية، أو اقتصادية، أو سياسية، أو أخلاقية... إلخ⁽⁶⁷⁾. ومن خلال القضية المتفاوض بشأنها يتم تحديد الهدف التفاوضي. وكذا غرض كل مرحلة من مراحل التفاوض، بل والنقاط والأجزاء والعناصر التي يتعين تناولها في كل مرحلة والتكتيكات والأدوات والإستراتيجيات المتعين استخدامها في كل مرحلة من المراحل وتوزيع الأدوار على فريق التفاوض وفقاً لكل مرحلة، بل ولكل نقطة من نقاط التفاوض، سواء كانت نقطة

(65) د. السيد عليوة، إدارة الصراعات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ٥٩.

(66) د. محسن أحمد الخضيرى، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٥-١٧.

(67) Rubin, Jeffery. Z & Brown. Bert, "The social Psychology of Bargaining & Negotiation, Op. Cit, p.24.

اتفاق تم الإنطلاق منها، أو نقطة اختلاف يتعين تسويتها أو القضاء عليها، أو إرجائها إلى جلسات مستقبلية تتحدد فيما بعد أو لأجل غير مسمى.⁽⁶⁸⁾

(د) الهدف التفاوضي:

لا تتم أى عملية تفاوض بدون هدف أساسى تسعى إلى تحقيقه أو الوصول إليه وتوضع من أجله الخطط والسياسات، وتستخدم الأدوات والتكتيكات، وتستنفر من أجله الهمم، وتحفز الجهود، وتتخذ المواهب من أجله. ويدور الهدف التفاوضى فى الغالب من الأحوال حول تحقيق أى من الآتى:

- القيام بعمل محدد يتفق عليه الأطراف.
 - الإمتناع عن القيام بعمل معين يتفق على عدم القيام به بين الأطراف المتفاوضين.
 - تحقيق مزيجاً من الهدفين السابقين معاً.⁽⁶⁹⁾
- فالمفاوضات هى ميكانيزم أساسى عن طريقه تتعامل الجماعات وتتواءم، ولها تأثير كبير وفعال فى عنونة وصياغة المشكلات التى قد تنشأ بين طرفين بسبب:
- أولاً: أن هذين الطرفين قد يتورطان فى صراع ربما يكون متعلقاً بمصادر نادرة متنافس عليها، أو قضايا معينة، يمكن للمفاوضات هنا أن تساعد فى صياغة موافقات متبادلة ومقبولة بين الطرفين ، وتمكنهم المفاوضات من تجنب المآزق أو التصعيد المدمر بينهما.⁽⁷⁰⁾
- ثانياً: عندما يدرك الطرفان أن هناك فرصة لمكسب متبادل، ولكن يوجد قصور فى فهم وجهات النظر بينهما أو يوجد عجز فى التوصل إلى فهم مشترك أو تعاون فعال⁽⁷¹⁾.

(68) د. أحمد محمد رفعت، القانون الدولى العام، مرجع سبق ذكره، ص ٥٥٧.

(69) د. عطيه حسين أفندى، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢-٢٣.

(70) The Art of Negotiating Nierenberg,: Psychological Strategies for Gaining Advantageous Bargains, (Barnes and Noble, 1995), p. 32.

(71) Kramer, R., & Carnevale, J., Trust and Intergroup Negotiation, In R. Brown & S. Gaertner, Blackwell Handbook of Social Psychology (U.S.A: Inter group Processes,: Blackwell Publishing, 2003)..PP 67-69.

رابعاً : خصائص المفاوضات:

تتميز المفاوضات الدولية بأنها وسيلة سلمية لحل المنازعات الدولية، والوسائل السلمية لحل المنازعات الدولية عديدة ومتغيرة، ويمكن القول أن تطور القانون الدولي في اتجاه منع الحرب وتحقيق التعاون الدولي، يتمثل قبل كل شيء في العمل على تأكيد ضرورة حل المنازعات الدولية بالطرق السلمية (لذلك نص ميثاق الأمم المتحدة في مادتيه ٣/٢ ، ٣١٣ على ضرورة حل المنازعات الدولية حلاً سلمياً، وحظرت المادة ٤/٢ استخدام القوة أو التهديد باستخدامها كوسيلة لحل المنازعات الدولية، وتحتوى المواثيق المنشئة للمنظمات الدولية الأخرى على العديد من النصوص في هذا المعنى.

ووسائل حل المنازعات الدولية بالطرق السلمية متعددة، يمكن اللجوء إليها لحل كافة المنازعات: صغيرة كانت أم كبيرة، خطيرة أو غير خطيرة، بشرط موافقة الدول المعنية على الوسيلة المستخدمة، تطبيقاً لمبدأ المساواة في السيادة بين الدول، على أن أى شخص من أشخاص القانون الدولي، ليس ملزماً باتباع طريقة معينة لحل خلافاته الدولية، وإنما الأمر متروك لتقديره واختياره دون ما تقيد بترتيب معين^(٧٢). ما لم يوجد اتفاق يقضى بعكس ذلك. فبعض الوسائل يمكن اللجوء إليها بالتناوب، وبعضها بطبيعتها يتم اللجوء إليها في المراحل الأولى للنزاع كالمفاوضات، بينما بعضها قد لا يتم اللجوء إليه إلا في المراحل الأخيرة للنزاع وبعد استنفاد الطرق الأخرى، كالتحكيم والقضاء، وقد لا يتقيد الأطراف بكل ذلك. وكذلك ليس ثمة ما يمنع من تعدد وسائل حل النزاع وتزامنها في وقت واحد، باعتبار أن الغرض في النهاية، من وراء ذلك هو الوصول إلى تسوية سلمية له: كأن يتم عرض النزاع على محكمة تحكيم أو على محكمة العدل الدولية، في الوقت الذي يكون النزاع فيه محلاً للتفاوض بين أطرافه، أو أن يكون النزاع محل وساطة أو توفيق أو تحكيم^(٧٣).

إن خصائص التفاوض وأساليبه تتطلب تخصصاً مهنيّاً ومزايا وخصائص وخبرات ومهارات لكل نوع من أنواعه وإن اختلف بعضها عن البعض الآخر فإن هناك قاسماً مشتركاً لكل أنواع التفاوض هو المبادئ العامة التي تتعلق بعملية التفاوض

(72) د. حسن الحسن، التفاوض فن ومهارة، (عمان، المنظمة العربية للعلوم الإدارية سلسلة بحوث إدارية، ١٩٨٨)، ص ١٢-١٣.

(73) د. أحمد أبو الوفاء، المفاوضات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٠-١١.

ومراحلها، من مكان وتوقيت، وهدف واستراتيجية وتكتيك، وخطة ومساومة ومفاجأة، ومشاكل ومعوقات، وعناصر عملية التفاوض، وأخيراً تنمية المهارات، وكذلك تكوين المفاوض الناجح والمزايا التي يجب أن تتوفر فيه^(٧٤).

وعلى الأطراف المعنية أن تعي أنه - في أحوال كثيرة - استخدام القوة بما يصاحبه من تكاليف مادية وبشرية جسيمة ووخيمة بالنظر إلى مزايا التسوية أو الحل الذي يمكن التوصل إليه عن طريق التفاوض أو أية وسيلة سلمية أخرى. كذلك فإن اللجوء إلى التفاوض يفترض وجود نقطة تحول أو حدوث من شأنه أن يدفع الأطراف المعنية إلى إضافة المفاوضات إلى ترسانة البدائل المطروحة لحل النزاع، وهي وسيلة يتم اللجوء إليها إما لتفادي أزمة أو نزاع محتمل، أو لتسوية نزاع وقع فعلاً^(٧٥).

وبناء على ما تقدم يمكن تحديد أهم خصائص المفاوضات على النحو التالي:

- ١- المفاوضات عملية تبادلية تقوم على الأخذ والعطاء بين طرفين أو أكثر وعلى التوازن النسبي في قوى أطراف التفاوض.
- بمعنى أن الأطراف المتفاوضة تسعى إلى تحقيق نتيجة مقبولة أو مرضية لتسوية القضية قيد البحث (المتنازع عليها)، وغالباً ما يأمل المتفاوض أن يتحرك الطرف المقابل من موقفه باتجاه موقف الطرف الآخر، والعكس صحيح وقد يتضمن هذا التحرك تقديم تنازلات، وقد يتضمن تعديلاً أو تغييراً في أهدافه، لذا فإن فشل التقييد بفلسفة (المقابل) ضار بفرض نجاح المفاوضات^(٧٦).
- ٢- المفاوضات علاقة اختيارية إرادية إذ لا ينشأ التفاوض ما لم تدخل أطراف التفاوض برغبتها ودون إرغام، بل عن اقتناع بأن التفاوض سيؤدي إلى كسب كل منها.

(74) The Art of Negotiating Nierenberg, Psychological Strategies for Gaining Advantageous Bargains, Op.Cit, p. 36.

(75) د. أحمد أبو الوفا، المفاوضات الدولية، المرجع السابق، ص ١٤-١٥.

(76) ثامر كامل محمد، الدبلوماسية المعاصرة وإستراتيجية إدارة المفاوضات، (الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ٢٠٠٠)، ص ٣١٦.

- ٣- تقوم المفاوضات انطلاقاً من وجود قضية أو مشكلة مهمة يسعى كل طرف من أطراف التفاوض من خلال التحاور والتفاعل والإقناع إلى إيجاد حل لها أو التوصل إلى إتفاق معين تلتزم به الأطراف المتفاوضة^(٧٧).
- ٤- يقوم الفريق التفاوضي بتقنية جدول أعماله من القضايا التي يمكن التعامل معها بأساليب أخرى غير أسلوب التفاوض، ويكون ذلك بتحليل جميع القضايا على أساس نتائجها المهمة، كذلك يجزء القضايا المتنازع عليها إلى قضايا أو بنود صغيرة، ويوزع الوقت التفاوضي على البنود بما يتناسب وأهميتها، ويقوم بما يهدف ما هو غير قابل للتفاوض^(٧٨).
- ٥- عندما يجد الفريق التفاوضي إن صراع القيم يهيمن على القضية فإن لديه خيارات كثيرة للتعامل معها منها:
 - أ- ترك الطرف الآخر يعبر عن مشاعره وعدم تحدى تلك المشاعر.
 - ب- ترك الطرف الآخر يعبر عن مشاعره، ثم تجاهل هذه المشاعر والمضى قدماً في التفاوض، أو اقتراح استراحة من أجل تهدئة مشاعر الخصم، ثم استئناف المفاوضات.
 - ج- محاولة طرح قضية أخرى مشابهة وذات جاذبية، وفي الوقت المناسب بهدف استعادة فرصة حل القضية الأصلية.
 - د- عدم الاستسلام لموقف مبنى على القيم، إذ أن ذلك يؤدي عادة إلى مطالب كبيرة، أنه من الأفضل إجهاض المفاوضات بدلاً من الاستجابة لسلسلة لا تنتهي من المطالب غير الواقعية.
- ٦- لجميع المفاوضات نتائج: قد تكون هذه النتائج إيجابية وقد تكون سلبية، ويتوقف ذلك على الأساليب المستخدمة للوصول إلى تلك النتائج. فمن النتائج الإيجابية، للحل أو التكيف Solution or Adjustment تلك عندما يحصل كل من المفاوض وخصمه على

(77) لميمة الدهان، إدارة المفاوضات وتنمية مهاراتها في المنظمة، (عمان، مجلة الدراسات، الجامعة الأردنية، المجلد الثالث عشر، ١٩٨٦)، ص ١٣٢-١٣٣.

(78) Ashock Kapoor, Planning for International Business negotiation, (London: Cambridge Mass Balling Publishers CO, 1975), pp.4-9.

ما يريدان. ومن أهم النتائج التي يمكن أن تصل إليها المفاوضات هي: إما فرض الحل، أو الاستسلام، أو التوصل إلى حل وسط، أو الدخول في مأزق^(٧٩).

خامساً: صور المفاوضات الدولية

تتعدد صور المفاوضات الدولية، وتأخذ أكثر من شكل وذلك وفقاً للتوقيت أو طبيعة القضية.. إلخ وهي:

■ إما مفاوضات دائمة، وتتم خصوصاً في إطار المنظمات الدولية أو أجهزتها (كالأمم المتحدة، والجامعة العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية).

■ أو مفاوضات مؤقتة أو شبه مؤقتة: وتتم خصوصاً على أثر قيام نزاع معين تحاول الدول عن طريق المفاوضات حله ثنائياً أو جماعياً.

○ المفاوضات الثنائية : وهي تتم بين طرفين اثنين.

○ المفاوضات المتعددة: أي تضم أكثر من طرفين، وقد يقوم بها - فضلاً عن المبعوثين الدبلوماسيين - رؤساء الدول أو الحكومات مثلما يحدث فيما يتعلق بالدبلوماسية الشخصية الشائعة أو دبلوماسية القمة.

■ المفاوضات الخاصة أو غير الرسمية: وهي التي تتكون بين ممثلين دبلوماسيين بصفاتهم الشخصية وتجرى في صورة حديث أو في صورة رسائل شخصية، ولكنها تنتهي بأن تعتبر نواة لتقارب دبلوماسي بين دولتي هذين المبعوثين وإن كان أساسها علاقة شخصية⁽⁸⁰⁾.

■ المفاوضات الرسمية: المفاوضات غير الرسمية هي التي يتولاها الدبلوماسي بصفته الدبلوماسية، ولكنه لا يقيد بها دولته، ولا يجعلها تحت مسؤولية حكومته، فإذا أصبحت تلك المفاوضات باسم دولته وتحت مسؤولية حكومتها، فإنها تصبح حينئذ مفاوضات رسمية، وعندئذ يجب أن يكون الممثل الدبلوماسي مزوداً بوثائق تفويض من دولته تبين مدى اختصاصه في هذه المفاوضات⁽⁸¹⁾.

(79) ثامر كامل محمد، الدبلوماسية المعاصرة وإستراتيجية إدارة المفاوضات، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢٠.

(80) د. أحمد أبو الوفاء، المفاوضات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ٧.

(81) د. عز الدين فودة، محاضرات في النظم الدبلوماسية والقنصلية، (القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، طبعة ١٩٧٩ - ١٩٨٠)، ص ٢٥٧.

وقد يختلف مفهوم المفاوضات من شخص إلى آخر، بحسب تكوينه العلمي أو الثقافي: فهناك مفهوم قانوني للمفاوضات، وهناك مفهوم سياسي (يعرفه رجال العلوم السياسية) ومفهوم يعرفه المتخصصون في العلاقات الدولية، كذلك يختلف سير المفاوضات ومداها بحسب موضوعها⁽⁸²⁾.

■ المفاوضات المحدودة والمفاوضات الشاملة: قد تنصب المفاوضات من حيث موضوعها:

١- إما على موضوع واحد، وتقتصر على دولتين أو عدد محدود من الدول (من الناحية الشخصية)، مثال ذلك تفاوض دولتين على مسألة تجارية أو اقتصادية، أو على كيفية رسم الحدود الدولية بينهما.

٢- أو قد يكون موضوعها يضم جوانب مختلفة ويمتد ليشمل دول المجتمع الدولي في مجموعه. مثال ذلك المفاوضات التي تمت بخصوص قانون البحار في الفترة من ١٩٧٢ إلى ١٩٨٢ والتي انتهت بإقرار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في جنيف لعام ١٩٨٢.

فالأولى هي المفاوضات المحدودة - موضوعياً وشخصياً - بينما الثانية هي المفاوضات الشاملة، ونص للقرار رقم ١٣٧/٣٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٩ على فكرة "المفاوضات الشاملة" حول التعاون الاقتصادي من أجل التنمية⁽⁸³⁾.
ومما سبق يتبين تعدد وتباين صور المفاوضات من حالة إلى أخرى وفقاً لطبيعة كل قضية أو موضوع محل النزاع، إلا أن كل ما سبق يصب في أهمية المفاوضات ودورها وصورها حتى يستطيع طرفي المسألة التعاون في القضية محل النزاع.

(82) د. أحمد أبو الوفاء، المفاوضات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ١٦. حيث يرى أنه هناك رأي تبني مفهوم قانوني للمفاوضات الدولية، يتميز بالخصائص الآتية: استناد القرارات على الحقيقة لا الخيال، الفهم الواضح للوقائع، والتوصل إلى الاتفاق على مراحل وصياغة الاتفاق في شكل مكتوب، وبناء الثقة على مراحل، واستخدام الألفاظ الواضحة والمختصرة والاستماع إلى كل ما يقال وفي سياق، والاهتمام بالتفاصيل، والتمييز الواضح للموضوعات وتقسيم الموضوعات المعقدة إلى أجزاء يمكن معالجتها، وتأييد حل المنازعات بالطرق السلمية.

(83) M. Bedjaoui: Les "Negociations globales" in Droit et libertes a la fin du xxe siecle", (Paris etudes offertes a C. A. Colliard, Pedone, , 1984), PP. 54-62.

المبحث الثاني

التخطيط والإعداد للمفاوضات في التعامل الدولي

إن المفاوضات الدولية مثلها مثل معظم ظواهر العلاقات الدولية الأخرى، وخاصة تلك المرتبطة بظاهرة الصراع الدولي - لاتدور في فراغ وإنما تدور في بيئة أو مناخ مليء بالمتغيرات والتفاعلات التي تؤثر وتتأثر بهذه المفاوضات، فالمفاوضون الذين يجتمعون حول مائدة في قاعة مغلقة لبحث مسألة ذات اهتمام مشترك لبلادهم، إنما يخضعون لعدد غير محدود من المؤثرات تبدأ في تأثيرها قبل بدء المفاوضات وخلالها. تحدث بعض هذه المتغيرات أو العوامل تأثيرها خلال معظم فترات التفاوض، والبعض الآخر خلال مرحلة أو أكثر من غيرها^(٨٤).

إن الرغبة في محاولة التوصل إلى اتفاق هي الملمح الجوهرى لأية مفاوضات وهنا ينبغي الحذر، فتعبير اتفاق يعنى فقط المشاركين في المفاوضات بينما قد يمثل هذا الاتفاق تهديداً لمصالح أطراف أخرى غير مشاركة. وعادة ما يقوم بالمفاوضات المبعوثون الدبلوماسيون للدول الأطراف في الصراع، وذلك ما لم يكن لموضوع النزاع أهمية خاصة تستدعى تعيين مندوبين خصيصين للمفاوضة بشأنه، ويكون تبادل الآراء بين المفاوضين "شفاهة" أو في مذكرات مكتوبة أو بالطريقتين معاً. وإذا كان النزاع مما يحتاج حله لتدخل فنى مثل تعيين الحدود بين دولتين متجاورتين مثلاً، يتم تكوين لجنة فنية مختلطة من مندوبين من كل منهما، تتولى دراسة الموضوع ووضع تقرير بالرأى يسترشد به المفاوضون الأصليون^(٨٥).

ويتم تناول التخطيط للتفاوض في العلاقات الدولية من خلال معرفة من الذى يقوم بالتفاوض، ومن له حق التفاوض نيابة عن الشخص القانونى الدولي.

(84) د. وودة بدران، المفاوضات العربية الإسرائيلية وتجربة تسوية الصراعات الدولية، (واشنطن، المجلة العربية للدراسات الدولية، العدد ٢٠٤، صيف/خريف، ١٩٩٣)، ص ١٤٣.

(85) د. على صادق أبو هيف، مرجع سبق ذكره، ص ٦٣٦.

وفى هذا الصدد قدم غرينهالف Greenhalgh حديثاً نموذجاً سهلاً للمراحل المختلفة للتفاوض وخاصة التفاوض التكاملي. ويتكون هذا النموذج من سبع خطوات لعملية التفاوض وذلك على النحو التالي^(٨٦):

- أ- الإعداد Preparation: لتحديد قضية التفاوض وعناصرها الأكثر أهمية، وتعريف الاهتمامات والأهداف المرغوب تحقيقها، والتفكير في كيفية العمل مع الطرف الآخر.
- ب- بناء العلاقة Relationship Building: للتعرف على الطرف الآخر، وتحديد مدى التشابه والاختلاف مع الطرف الآخر، وبناء الالتزام نحو تحقيق النتائج ذات الفائدة المتبادلة لكلا الطرفين. وتعتبر هذه الخطوة هامة جداً للتحرك نحو الخطوات اللاحقة.
- ج- جمع المعلومات Information Gathering: لمعرفة كل ما يتعلق بقضية التفاوض، وبالطرف الآخر واحتياجاته وتوقعاته، وبجدوى البدائل المختلفة للاتفاق أو الحل، وبكيفية التصرف في حالة الفشل في التوصل إلى اتفاق أو حل يرضي الطرفين.
- د- استخدام المعلومات Information Using: وذلك للإقناع والحث بقبول النتائج المفصلة والتي تعظم الفوائد المرغوبة.
- هـ- المزايدة Bidding: هي العملية الخاصة بالتحرك من الوضع المثالي أو الابتدائي في التفاوض إلى النتيجة الفعلية. وهي العملية التي من خلالها يقرر كل طرف ويعلن عن "العرض الافتتاحي Opening Offer" ثم يتحرك كل طرف تدريجياً حتى يلتقي الطرفان في منتصف الطريق.
- و- الإقفال Close the Deal: فالهدف في هذه الخطوة هو الالتزام بما تم إنجازه من اتفاق في المرحلة السابقة، ويجب أن يتأكد كلا الطرفين أنهما توصلا إلى اتفاق مرضي لهما.
- ز- تنفيذ الاتفاق Implementing the Agreement: وتمثل الخطوة الأخيرة حيث بعد أن يتصافح الطرفان يتم توقيع الوثائق بعد مراجعة بنود الاتفاق بعناية. وفي

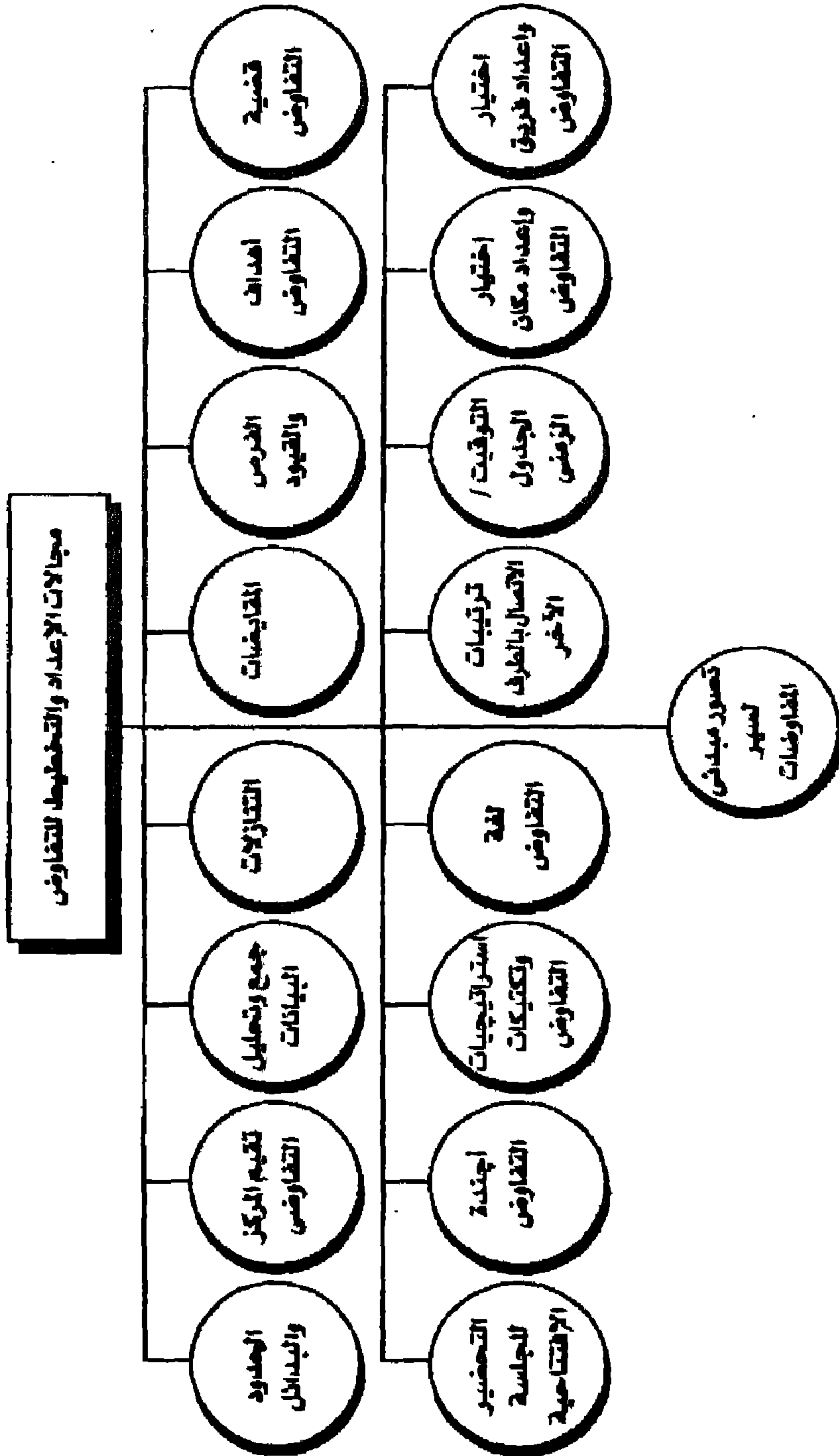
(86) Lewicki, et al., Op.Cit, pp. 54 – 101.

حالة تغيير أي بند تم الاتفاق عليه من قبل، أو غياب بند معين فإنه يصبح من الضروري العودة مرة أخرى إلى الخطوات السابقة.

ويدعي غرينهالف أن هذا النموذج يمثل ما يجب أن يتبعه المفاوضون في مختلف المواقف التفاوضية. إلا أن دراسة الواقع العملي أظهرت أن المفاوضين لا يطبقون هذا النموذج بجميع خطواته، حيث يتفاوت تطبيقه عملياً وفقاً لثقافة بلد المفاوض. وعلى سبيل المثال فإن المفاوضين الأمريكيين غير المدربين ينظرون عادة للعملية التفاوضية على أنها "فوز - خسارة"، ومن ثم فإن مرحلة الإعداد للتفاوض تكون قصيرة، ويهملون مرحلة بناء العلاقة، وينفقون وقتاً طويلاً في المزايدة وفي جمع المعلومات ثم يتجهون إلى التنفيذ. وعلى العكس من ذلك فإننا نجد المفاوضين اليابانيين ينفقون وقتاً طويلاً في بناء وتنمية العلاقة مع الطرف الأول، وذلك في بداية عملية التفاوض، ثم يتبعون بعد ذلك الخطوات السابقة حتى النهاية.

ويقدم الدكتور ثابت عبد الرحمن نموذجاً للإعداد والتخطيط للتفاوض على النحو التالي:

شكل رقم (٢)
النموذج العملي المقترح للإعداد والتخطيط الجيد للمفاوضات



(أ) القائمون بالتفاوض:

أ- المسئولون عن الشؤون الخارجية للدولة:

قد يقوم بالتفاوض المسئولون عن تصريف الشؤون الخارجية للدولة: وهم رئيس الدولة، أو رئيس الحكومة، أو وزير الخارجية مثلاً، وهؤلاء يتدخلون غالباً في البداية لاتخاذ موقف مبدئى، أو فى النهاية لاعتماد نتيجة المفاوضات⁽⁸⁷⁾.

ومن المفاوضات التى حضرها رؤساء الدول: مثال ذلك ما حدث فى فيينا سنة ١٨١٤-١٨١٥ عندما اجتمع رؤساء الدول الأوروبية على أثر هزيمة نابليون، مما أدى إلى عقد المحالفة للمقنسة فى ٢٦ من سبتمبر عام ١٨١٥، ومن الأمثلة الحديثة على ذلك: اتفاق ميونخ المنعقد فى ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٣٨، إذ كان أحد المتفاوضين فيه والموقعين عليه المستشار هتلر رئيس الدولة الألمانية وقتذاك، واجتماع القاهرة بين الرئيس جمال عبد الناصر وشكرى القوتلى الذى أدى إلى إعلان مولد الجمهورية العربية المتحدة فى أول فبراير ١٩٥٨، واجتماع الرئيسين عبد الناصر وتيتو بالقاهرة ودمشق فى فبراير ١٩٥٩.

ومن المفاوضات التى حضرها وزراء الخارجية، ما حدث فى نيويورك سنة ١٩٤٦ عندما اجتمع وزراء خارجية الاتحاد السوفيتى والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية لتبادل وجهات النظر فى معاهدات الصلح، وما حدث فى لندن عام ١٩٤٧ إذ اجتمع وزراء خارجية هذه الدول لتبادل وجهات النظر بشأن عقد معاهدتى الصلح النمساوية والألمانية.

وقد يقوم بالتفاوض وزير خارجية إحدى الدول وسفير الدولة الأخرى، وقد يقوم بالتفاوض ممثلوا الدول المتفاوضة. أما إذا كان أطراف المفاوضة عديدين، فإنه يطلق على اجتماعهم وصف المؤتمر⁽⁸⁸⁾.

ب- من ينوب عنهم من الأشخاص المصرح لهم بذلك:

يتم اللجوء إلى هؤلاء الأشخاص عن طريق تفويضهم أو اختيارهم، لما لهم من تكوين فكرى معين أو خبرة فى الموضوع محل التفاوض (إذا كان موضوعاً فنياً: عسكرياً مثلاً، أو اقتصادياً، أو مالياً، أو علمياً، أو فنياً، أو تقنياً)،

(87) د. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٩)، ص ٢٥.

(88) د. حامد سلطان، القانون الدولى العام فى وقت السلم، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢١٣-٢١٤.

أو كوسيلة لكسب الوقت أو المناورة لأن مثل هؤلاء الأشخاص يمكن أن يتعللوا بأنه ليس لديهم تعليمات أو ليس من سلطتهم إعطاء التنازل المطلوب أو الموافقة على المسألة المثارة، أو توقيع الاتفاق المطروح (على أساس أنه لا بد من الرجوع إلى حكوماتهم لهذا الغرض)^(٨٩).

ويشترط الفقهاء في المفاوض الناجح عدة شروط، منها المرونة والقدرة على اختراع الحلول والصبر، والذكاء، والثقة بالذات، وقوة التحمل^(٩٠). حاصل ما تقدم أن من يلزم الدولة بما انتهت إليه المفاوضات، يجب أن يكون له "صفة" في القيام بذلك، فإن لم يتوافر فيه ذلك لم يكن لتفاوضه أى معنى بالنسبة لها. بالطبع يتم تحديد من يمارس التفاوض بواسطة القواعد الداخلية فى كل دولة، إذ يشترط ذلك لكى يمكن التعبير بطريقة صحيحة عن إرادتها والإفصاح عن مواقفها على الصعيد الدولى. بعبارة أخرى وجيزة يجب لنسبة عمل ما إلى الدولة أن يصدر عن شخص يمثلها^(٩١).

أهلية الاشتراك فى المفاوضات:

حيث يجب لاتمام المفاوضة أن يكون القائمين بها يمثلون شخصاً من أشخاص القانون الدولى العام، ويجوز له أن يكون طرفاً فى معاهدة دولية - الدول، المنظمات الدولية، المشروعات الدولية، فلا يجوز للأفراد بصفاتهم الشخصية الاشتراك فى مفاوضات تستهدف إبرام معاهدات دولية، ومن ثم فإن المفاوضات التى تدور بين ممثلى دولة معينة، وشخص أو أشخاص يمثلون أحد المشروعات الدولية أو المتعددة الجنسية، بهدف التوصل إلى إبرام عقد بين تلك الدولة وذلك المشروع، لا تعتبر مفاوضة فى مفهوم القانون الدولى العام، وإن كانت تعد بطبيعة الحال مفاوضة فى مفهوم القانون الداخلى، للدولة الطرف فيها، أو للدولة التى يدور التفاوض فوق إقليمها^(٩٢).

(89) د. أحمد أبو الوفا، المفاوضات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ٤٣.

(90) J. Rubbin: The actors in negotiation, in International negotiation analysis, approach, issues Op.Cit, PP.96-98.

(91) هانى الروبى، إستراتيجيات التفاوض فى قضايا الإرهاب، (القاهرة، مجلة شئون الشرق الأوسط، العدد ١١٣، يناير ٢٠٠٥)، ص ٥٦.

(92) د. صلاح الدين عامر، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٨.

موقف الدول الداخلة في اتحاد فيدرالى:

وإذا كان المبدأ سالف البيان لا يثير مشكلة خاصة، فإن من المتعين الإشارة إلى الوضع الخاص بالدول الداخلة في اتحاد فيدرالى، حيث يكون الرجوع إلى الدستور الاتحادى أمراً واجباً للتعرف على مدى ما تسلم به نصوصه للدول الأعضاء فى الاتحاد من سلطة إبرام المعاهدات الدولية، فيكون لممثليها فى تلك الأحوال الاشتراك بوصفهم هذا فى مفاوضات مع دولة أجنبية، أو شخص آخر من أشخاص القانون الدولى العام بهدف التوصل إلى إبرام معاهدة دولية⁽⁹³⁾.

والقاعدة العامة فى هذا الشأن أن إبرام المعاهدات الدولية هو من الأمور التى تستأثر بها الدولة الاتحادية، فهى وحدها التى تعد من أشخاص القانون الدولى العام، دون الدول الأعضاء فى الاتحاد. ومع ذلك فإن استقراء نصوص عدد من دساتير الدول الاتحادية يكشف عن أنه يمكن فى حالات معينة للدول الداخلة فى اتحاد فيدرالى، أن تكون أهلاً - وفقاً لنصوص الدستور الاتحادى - لإبرام المعاهدة الدولية، إما بترخيص خاص من سلطات الدولة الاتحادية، أو بغير حاجة إلى مثل هذا الترخيص. حيث يسمح الدستور السويسرى للوحدات التى يتكون منها الاتحاد الفيدرالى السويسرى، بأهلية إبرام الاتفاقات الدولية مع الدول المجاورة وغيرها من الدول، فى المسائل ذات الطابع الاقتصادى، أو تلك المتعلقة بحفظ الأمن، وشئون البوليس والمسائل المتعلقة بالجوار⁽⁹⁴⁾.

وكذلك الأمر بشأن الدستور المؤقت لدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث يسمح - استثناء من الأصل العام المتمثل فى انفراد دولة الاتحاد بالشئون الخارجية والعلاقات الدولية - للإمارات الأعضاء فى الاتحاد بعقد اتفاقات محدودة ذات طبيعة إدارية محلية مع الدول والأقطار المجاورة لها على ألا تتعارض مع مصالح الاتحاد، ولا مع القوانين الاتحادية، بشرط إخطار المجلس الأعلى للاتحاد مسبقاً،

(93) د. أحمد أبو الوفا، المفاوضات الدولية، مرجع سبق ذكره، صص ١٣-١٦.

(94) د. عبد العزيز سرحان، مبادئ القانون الدولى العام، (القاهرة، طبعة ١٩٨٠)، ص ١٦٣.

فإذا اعترض المجلس على إبرام مثل تلك الاتفاقات، فيكون من المتعين إرجاء عقدها، حتى تبت المحكمة الاتحادية في الأمر بالسرعة الواجبة *.

(٢) أوراق التفويض:

يجب أن يكون المتفاوض مزوداً بأوراق تفويض، إلا إن كان رئيساً للدولة أو رئيساً للحكومة، أو وزيراً للخارجية، أو رئيساً للبعثة الدبلوماسية المعتمدة لدى الدولة التي يتم التفاوض مع ممثليها، أو رئيساً للبعثة الدائمة لدى إحدى المنظمات الدولية بالنسبة للتفاوض مع المنظمة ذاتها. ففي هذه الحالات لا يحتاج الأمر لأوراق تفويض. أما غير هؤلاء فيجب أن يكونوا مزودين بالتفويض^(٩٥).

وتعرف اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩ (م ٢) أوراق التفويض بأنها وثيقة تصدر عن السلطة المختصة في الدولة تحدد شخصاً أو أكثر لتمثيلها في التفاوض أو إقرار أو توثيق نص معاهدة ما، أو للتعبير عن رضا الدولة في الارتباط بمعاهدة ما، أو القيام بأي عمل بخصوص المعاهدة^(٩٦).

ويكون تحديد من له حق التفاوض أو إبرام المعاهدة نيابة عن أى شخص قانوني دولي من اختصاص القواعد الدستورية أو القانونية المطبقة داخل نظامه القانوني. بشرط أن يكون مزوداً بما يسمى أوراق التفويض. إذ أنه - من حيث المبدأ - يجب على من يمثل أى شخص دولي أن يقدم الدليل الوثائقي على اختصاصه بتمثيله فيما يتعلق بأي عمل يتعلق بإبرام المعاهدة. وتعليل ذلك: ذلك أن الأطراف المتعاقدة

(*) حيث جاء بالمادة ١٢٣ من الدستور المؤقت لدولة الإمارات العربية المتحدة "استثناء من نص المادة (١٢٠) (بند ١) بشأن انفراد الاتحاد أصلاً بالشؤون الخارجية والعلاقات الدولية، يجوز للإمارات الأعضاء في الاتحاد عقد اتفاقات محدودة ذات طبيعة إدارية محلية مع الدول و الأقطار المجاورة لها، على ألا تتعارض مع مصالح الاتحاد ولا مع القوانين الاتحادية، وبشرط إخطار المجلس الأعلى للاتحاد مسبقاً. فإذا اعترض المجلس على إبرام مثل هذه الاتفاقات فيتعين إرجاء الأمر إلى أن تبت المحكمة الاتحادية بالسرعة الممكنة في هذا الاعتراض. ما يجوز للإمارات الاحتفاظ بعضويتها في منظمة الأوبك ومنظمة الدول العربية المصدرة للنفط أو الانضمام إليهما".

(95) د. حامد سلطان، القانون الدولي العام في وقت السلم، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٤ بند ٢٢٣.
(96) Fisher, R. and Ertel, D., Getting Ready to Negotiate: The Getting to Yes Workbook, (New York, 1995), pp. 80 - 92.

من حقها أن تعرف وتتأكد أن ممثل الشخص الدولي الذي سيبرمون معه المعاهدة تسم تزويده بالصلاحيات اللازمة لإبرامها، والتحدث نيابة عنه، من هنا بات اللجوء إلى نظام أوراق التفويض ضرورياً في إطار قانون المعاهدات الدولية باعتباره عنصر نظام وأمان للعلاقات القانونية الدولية، ولكونه وسيلة إثبات لصفة من يشتركون في إبرام المعاهدات الدولية، وإلا ترتب على عدم اشتراط ذلك إمكانية إدعاء أى فرد - على خلاف الحقيقة - أنه يمثل شخصاً دولياً ما في إبرام المعاهدة^(٩٧).

كما تنص المادة السابعة من اتفاقية فيينا سالفه الذكر على أنه:

(١) يعتبر الشخص ممثلاً للدولة في قبول نص معاهدة أو اعتمادها أو في التعبير عن ارتضاء الدولة الإلتزام بها في الحالات الآتية:

- أ- إذا قدم وثيقة التفويض المناسبة.
- ب- إذا بدا من سوابق الدولة المعنية أو من ظروف أخرى أن نية هذه الدول قد اتجهت إلى اعتبار هذا الشخص ممثلاً لها في هذا الغرض والتنازل عن التفويض.

(٢) يعتبر الأشخاص المذكورين فيما بعد ممثلين لدولهم بحكم وظائفهم دون حاجة إلى تقديم وثائق تفويض:

- أ- رؤساء الدول. رؤساء الحكومات، وزراء الخارجية فيما يتعلق بجميع الأعمال الخاصة بإبرام المعاهدة.
- ب- رؤساء البعثات الدبلوماسية فيما يتعلق بإقرار نص معاهدة بين الدول المعتمدة والدول المعتمدين لديها.
- ج- الممثلون المعتمدون من الدول لدى مؤتمر دولي أو لدى منظمة دولية أو إحدى فروعها فيما يتعلق بإقرار نص معاهدة في هذا المؤتمر أو المنظمة أو الفرع^(٩٨).

وتختلف صيغة أوراق التفويض من دولة إلى أخرى، وهي عبارة عن مستند مكتوب صادر عن رئيس الدولة، يزود به المتفاوض لإثبات صفته، والسلطات المخولة له في مجال التعبير عن إرادة الدولة، وتفاوض باسمها، أو التعاقد باسمها،

(٩٧) د. أحمد أبو الوفاء، المفاوضات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥.

(٩٨) د. حامد سلطان، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٨.

بحسب الأحوال^(٩٩). ويقوم المتفاوضون بتقديم تلك المستندات للتحقق من صفاتهم وسلطاتهم، في بداية التفاوض، ولا يجوز التفاوض باسم الدولة بغير هذه الأوراق، إلا بالنسبة للأشخاص الذين سبقت الإشارة إليهم، والذين يعفون من تقديم تلك الأوراق حال قيامهم بإجراء المفاوضات باسم دولهم. ولا يجوز في العرف الدبلوماسي التفاوض أو التعاقد باسم الدولة بغير هذا المستند، وإلا كان التفاوض أو التعاقد غير منتج لآثاره^(١٠٠).

كل ما تقدم خاص فيما يتعلق بإبرام المعاهدات، أما فيما يخص إلغاء المعاهدة أو إيقافها، فقد وضعت الاتفاقية قواعد أكثر صرامة. ذلك أنها تقرر في المادة (٦٧ من اتفاقيتي ١٩٦٩، ١٩٨٦) أنه إذا لم تكن الوثيقة موقعة من رئيس الدولة أو الحكومة أو وزير الخارجية، يمكن أن يطالب الشخص الذي يقوم بالإخطار، بتقديم أوراق تفويض. هذا التشدد (خصوصاً عدم النص على الإعفاء من تقديم أوراق التفويض إذا كان ما جرى عليه العمل أو غيره من الظروف والملاسات يقرر ذلك) يمكن فهمه، بسهولة، ذلك أن خطورة الموقف (والمتمثل في إلغاء أو إيقاف المعاهدة) تقتضي اللجوء إلى وثيقة رسمية رغبة في إزالة أى شك قد يرجع إلى ما جرى عليه العمل (أو غيره من الظروف والملاسات) والتي تعتبر، بلا أدنى شك، معطيات غامضة^(١٠١).

حكم التفاوض بدون تفويض:

ما هو الأثر الذي يترتب على التفاوض بدون تفويض؟ قررت المادة ٨ من اتفاقية قيينا أنه "لا يكون للتصرفات المتعلقة بإبرام المعاهدة أى أثر قانوني ما لم تتم إجازتها بعد ذلك من جانب الدولة" ومعنى ذلك أن المعاهدة تكن قابلة للإبطال لمصلحة الدولة التي لم يحمل ممثلها أوراق التفويض فلها أن تجيزها ولها أن تبطلها.

(99) د. عبد العزيز سرحان، مبادئ القانون الدولي العام، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٠.

(100) د. عصام صادق رمضان، المعاهدات غير المتكافئة في القانون الدولي، مرجع سبق ذكره، ص ٤٩٢.

(101) د. أحمد أبو الوفاء، المفاوضات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ٤٧.

وقد حدث أن تفاوض وزير الدانمارك المفوض مع وزير خارجية الولايات المتحدة، ووقعاً في أبريل ١٩٤١ معاهدة تخول أحكامها الولايات المتحدة الحق في إقامة قواعد بحرية وجوية في جرينلاند، وذلك بغير علم الدانمارك، ودون أن يقدم وزير الدانمارك المفوض "المسيو كوفمان" أوراق تفويضه. فاحتجت حكومة الدانمارك على عقد هذا الاتفاق. واعتبرته عملاً باطلاً من حيث القانون، وأصدرت قراراً بسحب وزيرها المفوض، وذلك لأن رئيس البعثة الدبلوماسية - وإن كان له حق التفاوض من غير أن يكون مزوداً بأوراق تفويض - إلا أنه لا يجوز له أن يوقع اتفاقاً إلا إذا كان مزوداً بهذا التفويض^(١٠٢).

خطوات التفاوض:

للتفاوض العملي خطوات عملية يتعين القيام بها والسير على هداها حتى يتحقق أهدافه التي يرغب أطرافه في التوصل إليها عن طريق المفاوضات، خاصة وأن هذه الخطوات تمثل سلسلة تراكمية منطقية، تتم كل منها بهدف تقديم نتائج محددة تستخدم في إعداد وتنفيذ الخطوة التالية، ومن ثم يصعب تجاوز أى من هذه الخطوات أو التغاضي عن أى منها دون أن يشكل تهديداً مباشراً أو غير مباشر على حسن سير العملية التفاوضية وعلى نتائجها المحققة. وللتفاوض خطوات حاكمة يتعين اتباعها بشكل دقيق حتى تأمين تحقيق الهدف التفاوضي المطلوب للوصول إليه، وتتمثل خطوات التفاوض في الآتي^(١٠٣):

- ١- الخطوة الأولى: تحديد وتشخيص القضية التفاوضية.
- ٢- الخطوة الثانية: تهيئة المناخ التفاوضي.
- ٣- الخطوة الثالثة: قبول الخصم للتفاوض.
- ٤- الخطوة الرابعة: التمهيد لعملية التفاوض الفعلية والإعداد الفعلي لها.
- ٥- الخطوة الخامسة: بدء جلسات التفاوض الفعلية.
- ٦- الخطوة السادسة: الوصول إلى الاتفاق الختامي وتوقيعه.

(102) د. حامد سلطان، القانون الدولي العام في وقت السلم، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٤.

(103) هادي كلباوي، المهارات الأساسية للتفاوض، (الإمارات العربية المتحدة، مجلة آفاق اقتصادية، السنة الثانية، العدد ٢٩ يناير ١٩٩٧)، ص ١٢١.

ويتم تناول كل خطوة من هذه الخطوات على النحو التالي:

(١) تحديد وتشخيص القضية التفاوضية:

وهي أولى خطوات العملية التفاوضية، حيث يتعين معرفة وتحديد وتشخيص القضية التفاوضية المتفاوض بشأنها، ومعرفة كافة عناصرها، وعواملها المتغيرة، ومركزاتها الثابتة وتحديد كل طرف من أطراف القضية والذين سوف يتم التفاوض معهم. وتستخدم في هذا المجال المفاوضات التمهيدية بهدف تحديد المواقف التفاوضية ومعرفة حقيقة ونوايا الطرف الآخر، فضلاً عما تحققه المفاوضات التمهيدية من الأهداف التالية^(١٠٤):

- أ- تغيير اتجاهات وآراء الطرف الآخر حول بعض عناصر القضية التفاوضية لتصبح أكثر استعداداً وقبولاً لما سيتم عرضه عليه في العملية التفاوضية.
- ب- كسب تأييد ودعم الطرف الآخر والقوى المؤثرة عليه، والمتأثرة بالعملية التفاوضية ومن ثم النجاح في الجلسات التفاوضية أو على الأقل جعلها أكثر سهولة ويسر.
- ج- دفع الطرف الآخر إلى القيام بسلوك معين وفقاً لخطة محددة له، حيث تستخدم في الجلسات التمهيدية، كوسيلة إما لحثه على الإسراع في عملية التفاوض وتقبل نتائجه، أو جعله يضع مزيداً من العراقيل أمامه، ويبتعد عنه إلى الوقت الذي يراه ملائماً.
- د- الاستفادة من السلوك الذي اتخذته الطرف الآخر بعد الجلسات التفاوضية الاستكشافية أو التمهيدية^(١٠٥).

علاوة على أن تحديد ودراسة قضية التفاوض تستوجب من المفاوضين في مرحلة الإعداد والتخطيط القيام بمناقشة وتحليل عدد من الجوانب الهامة، والتي سوف نتناولها بالمناقشة على التوالي في هذا الجزء وهي:

- نطاق القضية: ويقصد بنطاق القضية موضوع التفاوض المجال والأبعاد التي تتعلق بها، ومن ثم يمكن تحديدها بدقة. ويرجع أهمية ذلك لأن هناك أنواعاً من القضايا أو المسائل التفاوضية التي تتصف بوضوح مجالها وأبعادها، بينما هناك البعض الآخر

(104) د. حامد سلطان، د. عائشة راتب، د. صلاح الدين عامر، القانون الدولي العام، (القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٨)، ص ٦٩٥.

(105) د. محسن أحمد الخضيرى، التفاوض، مرجع سبق ذكره، ص ص ٨٠-٨٨.

الذي يتصف بالتعقيد، ومن ثم عدم وضوح مجالاتها وأبعادها، إضافة إلى تشعبها واتساع نطاق آثارها، وتعدد الأطراف التي تؤثر فيها وتتأثر بها.

● **اختلاف الرؤية لقضية التفاوض:** من الضروري عند الإعداد والتخطيط للتفاوض دراسة الرؤية المتوقعة للطرف الآخر لقضية التفاوض، ومدى ونوعية الاختلاف أو الاتفاق بينها وبين رؤيتنا لها. وبالطبع كلما كانت رؤية الطرف الآخر للقضية موضوع التفاوض قريبة من رؤيتنا زادت نسبة احتمالات حدوث تقدم أو نجاح في المفاوضات المزمع القيام بها، والعكس صحيح.

● **الفصل والربط في القضايا التفاوضية:** ويقصد بمبدأ الفصل ضرورة تجزئة القضية إلى عناصرها المختلفة، والإعداد للتفاوض على كل عنصر على حدة عند السعي إلى الوصول إلى اتفاق أو حل لها. ويقصد بمبدأ الربط النظر إلى القضية على أنها كل لا يتجزأ، أو وحدة واحدة، ومن ثم لا يجب التفاوض على جزء أو عنصر منها دون الأخذ في الاعتبار الأجزاء أو العناصر الأخرى.

● **المرونة في القضية:** يجب أيضاً دراسة مدى المرونة في القضية موضوع التفاوض، حيث إن هناك قضايا لا تقبل المرونة في معالجتها. ومن الأمثلة الواضحة لذلك على صعيد التفاوض السياسي الدولي التفاوضي بين مصر وإسرائيل حول سيناء، حيث كانت قضية استرداد سيناء لمصر من القضايا التي لا تقبل المرونة، بمعنى لا يمكن التنازل عن شبر واحد من سيناء للوصول إلى اتفاق سلام مع إسرائيل. وهذا ما حدث بالفعل.

● **مدى خطورة أو أهمية القضية وعناصرها:** يجب على المفاوض دراسة وتحليل مستوى أهمية القضية موضوع التفاوض، وكذلك العناصر التي تشتمل عليها، سواء بالنسبة له أو بالنسبة للطرف الآخر. إن مثل هذه الدراسة سوف تساعد على اختيار الأهداف المرغوب تحقيقها من وراء التفاوض، وكذلك الاستراتيجيات والتكتيكات الواجب اتباعها، ومستوى المرونة المسموح به في التعامل مع القضية أو أحد عناصرها.

(٢) تهيئة المناخ للتفاوض:

بصفة عامة هذه الخطوة، هي خطوة مستمرة وممتدة لتشمل وتغطي كافة الفترات الأخرى التي يتم الاتفاق النهائي وجنى المكاسب الناجمة عن عملية

التفاوض. وفي هذه المرحلة يحاول كل من الطرفين المتفاوضين خلق جو من التجاوب والتفاهم مع الطرف الآخر بهدف تكوين إنطباع مبدئي عنه، واكتشاف استراتيجيته التي سوف يسير عليها في مفاوضاته، وردود أفعاله المتوقعة أمام مبادراته في التفاوض، وتكون هذه المرحلة عادة قصيرة، وبعيدة عن الرسمية وتقتصر عادة على لقاءات الطرفين في النادي أو على حفلات التعارف التي يتم فيها تبادل عبارات المجاملة والترحيب^(١٠٦).

٣ قبول الخصم للتفاوض:

وهي عملية أساسية من عمليات وخطوات التفاوض، حيث تكون نتيجة للضغط التفاوضي الذي تم ممارسته سابقاً، أثناء عملية تهيئة المناخ للتفاوض أن يستجيب الطرف الآخر، ويقبل الجلوس إلى مائدة المفاوضات، في الوقت الذي يحدد له، وفي إطار العوامل التفاوضية المسيطرة التي تم إدخالها إلى الموقف التفاوضي، ومن ثم تنجح المفاوضات أو تكون أكثر يسراً، خاصة مع اقتناع الطرف الآخر بأن التفاوض هو الطريق الوحيد لحل النزاع القائم^(١٠٧).

٤ التمهيد لعملية التفاوض والإعداد لها تنفيذياً:

وهي تتضمن مجموعة من الإجراءات التنفيذية الأساسية من أهمها، اختيار أعضاء فريق التفاوض وإعدادهم وتدريبهم، على القيام بعملية التفاوض المطلوبة وإعطائهم خطاب التفويض الذي يحدد صلاحيتهم للتفاوض، ويتم توقيع وثيقة التفويض من السلطة المختصة بإجراء المفاوضات (رئيس الدولة، رئيس الحكومة، وزير الخارجية، رئيس الهيئة)، ويسبق بدء المفاوضات تبادل وثائق التفويض، ويستثنى من تقديم هذه الوثيقة أصحاب الحق في إعطاء هذا التفويض السابق. والتفويض الخاص بإجراء المفاوضات يختلف عن التفويض الخاص بالتوقيع على الاتفاق، وإن كان العمل قد جرى على أن الشخص الذي يجري المفاوضات هو الذي يقوم بالتوقيع على الاتفاق النهائي^(١٠٨).

(106) المرجع السابق، ص ص ٥٠-٥١.

(107) حسن الجلي، القانون الدولي العام، (بغداد، دار الشرق للطباعة والنشر، ١٩٦٤)، ص ٦٨٢.

(108) د. محسن أحمد الخضيرى، التفاوض، مرجع سبق ذكره، ص ص ٩٠-٩١.

٥) بدء جلسات التفاوض الفعلية:

حيث تشمل هذه الخطوة مجموعة من العمليات الأساسية التي لا يتم التفاوض بدونها، وهي:

- أ- اختيار التكتيكات التفاوضية المناسبة من حيث تناول كل عنصر من عناصر القضية التفاوضية أثناء التفاوض⁽¹⁰⁹⁾.
- ب- الاستعانة بالأدوات التفاوضية المناسبة، وبصفة خاصة تجهيز المستندات والبيانات والحجج والأسانيد المؤيدة لوجهة النظر.
- ج- ممارسة الضغوط التفاوضية على الطرف الآخر سواء داخل جلسة التفاوض أو خارجها، وتشمل هذه الضغوط عوامل: الوقت - التكلفة - الجهد - عدم الوصول إلى نتيجة - الضغط الإعلامي - الضغط النفسى.
- د- تبادل الاقتراحات وعرض وجهات النظر فى إطار الخطوط العريضة لعملية التفاوض، وفى الوقت نفسه دراسة الخيارات المعروضة والانتقاء التفضيلى لها⁽¹¹⁰⁾.
- هـ - استخدام كافة العوامل الأخرى المؤثرة على الطرف الآخر لإجباره إلى اتخاذ موقف معين أو القيام بسلوك معين يتطلبه كسب القضية التفاوضية أو الوصول إلى اتفاق بشأنها أو بشأن أحد عناصرها⁽¹¹¹⁾.

٦) الوصول إلى الاتفاق الختامى وتوقيعه:

لا قيمة لأى اتفاق تفاوضى من الناحية القانونية إذا لم يتم توقيعه فى شكل اتفاقية موقعة وملزمة للجانبين المتفاوضين. ويجب الاهتمام بأن تكون الاتفاقية شاملة وتفصيلية تحتوى على كل الجوانب، ويراعى فيها اعتبارات الشكل والمضمون، من حيث جودة وصحة وبقية اختيار الألفاظ والتعبيرات والجمل لتكون أكثر تعبيراً وإلزاماً لكل من الطرفين حتى لا تنشأ أى عقبات أثناء التنفيذ الفعلى للاتفاق التفاوضى⁽¹¹²⁾.

(109) د. نادر أحمد أبو شيخة، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٧.

(110) د. عائشة راتب، للمنظمات الدولية، (القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٦٨)، ص ٦٧٨.

(111) د. نادر أحمد أبو شيخة، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٨٦-١٨٧.

(112) د. محسن أحمد الخضيرى، التفاوض، مرجع سبق ذكره، ص ص ٩١-٩٢.

المبحث الثالث

إستراتيجيات ومداخل المفاوضات

تعتبر الاستراتيجيات والتكتيكات التفاوضية حجر الزاوية في نجاح أي مفاوضات، وتعكس وجهي التفاوض كعلم وكفن، حيث تستند إلى المبادئ والأصول العلمية بجانب المهارات والخبرات والموهبة. ويتم اللجوء إلى استراتيجيات وتكتيكات التفاوض في مرحلة الإعداد والتخطيط حيث يتم الاتفاق مبدئياً عليها في ضوء ما سبق معرفته عن الطرف الآخر وعن الموقف المحيط. كما يتم اللجوء إلى الاستراتيجيات والتكتيكات في التنفيذ الفعلي للتفاوض، وذلك داخل قاعة المفاوضات حيث يتم تطبيق ما تم تخطيطه مع احتمالات التعديل والتغيير لتحقيق التكيف مع الموقف.

أولاً: إستراتيجيات التفاوض:

تعنى الإستراتيجية كمصطلح الإطار العام الذي يحدد الطريق والمسار ويضع القواعد والمنطلقات الأساسية للعمل والمهام التفاوضية، وبمعنى آخر تتصرف الإستراتيجية إلى عملية تعبئة وتجنيد واستخدام وإدارة كافة الجهود والإمكانات المادية وغير المادية، وبما فيها العوامل السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والقانونية، والعقائدية، والتكنولوجية لتهيئة المسرح للقيام بالعملية التفاوضية بنجاح كامل⁽¹¹³⁾. وإن كان يجب أن نذكر أن اللجوء إلى هذا التكتيك أو ذاك، أو هذه الحيلة أو الإستراتيجية أو تلك، يتوقف على ظروف كل حالة وملابساتها⁽¹¹⁴⁾. ومن ثم فإن الاستراتيجيات التفاوضية يجب أن تغطي وتحدد عنصرين أساسيين هما:

(113) د. محسن أحمد الخضيرى، التفاوض، ص ١٩٠.

(114) د. أبو الوفا الغنيمى التفتازانى، الاستراتيجية المصرية قبيل مؤتمر كامب ديفيد، (القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٥، يناير ١٩٧٩)، ص ١٥٤.

أ- **العنصر الأول: عنصر الشمول:** أى تشمل الإستراتيجية الهدف العام الذى يحيط بكافة عناصر القضية التفاوضية.

ب- **العنصر الثانى: عنصر الزمن:** الفترة الزمنية المتعين تحقيق الهدف التفاوضى العام أو النهائى خلالها^(١١٥).

ولا يوجد تفاوض ناجح بدون إستراتيجية علمية تقوم عليه، وفى الوقت نفسه ليست كل إستراتيجية تفاوضية تعد مناسبة لكل قضية من القضايا التى يتم التفاوض عليها، بل إن طبيعة العلاقة بين أطراف القضية التفاوضية تلعب دوراً هاماً فى اختيار هذه الإستراتيجية، فالعملية التفاوضية تقوم أساساً على تحديد المواقف بين الأطراف، وفى الوقت نفسه فهى عملية منظمة، لها شروطها ولها قواعد لها قوانين معينة مرسومة مسبقاً ويتحتم على من يرغب فى خوضها الإلتزام بتلك القواعد وتلك الشروط^(١١٦).

أ) إستراتيجية المصلحة المشتركة:

تقوم هذه الإستراتيجية على علاقة تعاون بين طرفين أو أكثر، يعمل كل طرف منهم على تعميق وزيادة هذا التعاون وثماره لمصلحة كافة أطرافه ومن أجل ذلك تتبع فى مفاوضاتها مجموعة من الإستراتيجيات أهمها ما يلى^(١١٧):

١- إستراتيجية التكامل:

ويعنى ذلك تطوير العلاقة بين طرفى التفاوض لدرجة أن يصبح كل منهما مكملاً للآخر فى كل شئ، بل قد يصل الأمر إلى أنهما يصبحان شخصاً واحداً، مندمج المصالح والفوائد والكيان القانونى أحياناً، وذلك بهدف تعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة أمام كل منهما سواء كانت مادية أو غير مادية^(١١٨).

٢- إستراتيجية تطوير التعاون الحالى:

وتقوم هذه الإستراتيجية على الوصول إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العليا التى تعمل على تطوير المصلحة المشتركة بين طرفى التفاوض، وتوثيق أوجه التعاون

(١١٥) د. محسن أحمد الخضيرى، التفاوض، ص ١٩١.

(١١٦) باسل رؤوف الخطيب، المقومات الرئيسية للمفاوضات الدولية، دراسة نظرية، (الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الأول، ١٩٩٠)، ص ٥٣.

(١١٧) حسن الحسن، إعداد التفاوض فن ومهارة، مرجع سبق ذكره، ص ١٤.

(١١٨) د. حسنى محمد جابر، القانون الدولى، (القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٣)، ص ٢٣٧.

بينهما، ويتم هذا عن طريق مجموعة من الإستراتيجيات البديلة الفرعية بحيث يمكن استخدامها كلها أو بعضها، مثل توسيع مجالات التعاون أو الارتقاء بدرجة التعاون بينهما. وهناك عوامل تؤثر على قدرة الفريق المفاوض على الارتقاء بمراحل التعاون المختلفة بينه وبين الفريق الآخر وأهم هذه المراحل⁽¹¹⁹⁾.

أ- درجة التوافق في الاتجاهات والميول والتناسب في الظروف والأوضاع الحالية والمتوقعة مستقبلاً بين الأطراف المتفاوضة.

ب- مدى الرغبة المتوفرة لدى الأطراف المتفاوضة نحو تحقيق الارتقاء المطلوب أو نحو تحقيق الميزة أو المزايا المتعين الحصول عليها من هذا الارتقاء في التعاون⁽¹²⁰⁾.

٣- إستراتيجية تعميق العلاقة القائمة:

وتقوم على الوصول لمدى أكبر من التعاون بين طرفين أو أكثر تجمعهم مصلحة ما، حيث يقوم كل منها بإحداث عمقاً في علاقته بالآخر، وتعد هذه الإستراتيجية مناسبة بين الأطراف أصحاب المصالح المشتركة التي يرغب كل منهم في تطوير العلاقات القائمة، خاصة في المفاوضات الاقتصادية والتجارية التي تتم بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة والتي تتضمن عمليات نقل التكنولوجيا وحقوق المعرفة لصناعة معينة يتم القيام بها في الدولة المتخلفة.

٤- إستراتيجية توسيع نطاق التعاون بمده إلى مجالات جديدة:

تعتمد هذه الاستراتيجية أساساً على الواقع التاريخي الطويل الممتد بين طرفي التفاوض، من حيث التعاون القائم بينهما، وتعدد وسائله، وتعدد مراحله وفقاً للظروف والمتغيرات التي مر بها، ووفقاً لقدرات وطاقات كل منهما. وتشتمل على أسلوبين، هما:

أ- توسيع نطاق التعاون بمده إلى مجال زمني جديد لفترة مقبلة.

ب- توسيع نطاق التعاون بمده إلى مجال مكاني جديد بزيادة المكان الجغرافي⁽¹²¹⁾.

(119) Sibert, M., Traite du Droit International Public (Paris, Dallo, 1951), T.I., 268.

(120) د. حسن محمد وجيه، مقدمة في علم التفاوض الاجتماعي والسياسي (الكويت سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب العدد ١٩٠، أكتوبر ١٩٩٤)، ص ١٠٩.

(121) د. محسن أحمد الخضيرى، التفاوض، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٩٤-٢٠٠. و د. حسن محمد وجيه، مقدمة في علم التفاوض الاجتماعي والسياسي، مرجع سبق ذكره، ص ١١٠.

(ب) استراتيجية الصراع^(١٢٢):

على الرغم من أن جميع من يمارسون استراتيجيات الصراع في مفاوضاتهم سواء على المستوى الفردي للأشخاص أو على المستوى الجماعي، للمنظمات والمؤسسات والحكومات واعتمادهم عليها، إلا أنهم يمارسونها دائماً سرّاً وفي الخفاء، معتمدين على قدرتهم على التمويه والخداع وعدم إظهار نواياهم ودوافعهم الحقيقية. بل إنهم في ممارستهم للتفاوض بمنهج الصراع يعلنون أنهم يرغبون في تعميق المصالح المشتركة، ومن ثم فإن هذه الاستراتيجية تمارس بطريقة سرية بين أطرافها، ولا تدل عليها إلا تكتيكاتها وخلفية العلاقات التاريخية بين هؤلاء الأطراف، ومهما كانت درجة هذه العلاقات، ومهما كان اعتماد هؤلاء الأطراف في تفاوضهم على استراتيجيات الصراع، إلا أنهم لا يعلنون ذلك أبداً، لإعلان استخدام هذه الاستراتيجيات يعد بمثابة إعلان لعدم خبرة أو عدم كفاية القائمين بعملية التفاوض. وأهم هذه الاستراتيجيات تتمثل فيما يلي^(١٢٣):

١- استراتيجية الإنهاك (الاستنزاف):

وهي أهم أنواع الاستراتيجيات المستخدمة في التفاوض سواء كان ذلك على المستوى المحلي القومي، أو على المستوى الفردي الشخصي، ويطلق عليها البعض استراتيجية الاستنزاف التفاوضي حيث يعمل المتبنى لها، على استنزاف وقت وجهد الطرف الآخر في عملية التفاوض. وهي تقوم على الآتي:

أ- استنزاف وقت الطرف الآخر: ويتم ذلك عن طريق:

- تطويل فترة التفاوض لتغطي أطول وقت ممكن دون أن تصل المفاوضات إلى نتائج أو نتائج محدودة لا قيمة لها. ومن ذلك التفاوض حول مبدأ التفاوض ذاته ومدى إمكانية استخدامه واستعداد الطرف الآخر للتعامل به، ومدى إمكانية تنفيذه لتعهداته التي يمكن الوصول إليها.
- التفاوض في جولة أو جولات أخرى حول التوقيت والميعاد المناسب للقيام بالجولات التفاوضية التي تم الاتفاق أو جاري الاتفاق عليها.

(١٢٢) د. محسن أحمد الخضيرى، التفاوض، المرجع السابق، ص ٢٠٢-٢١٣.

(١٢٣) د. أحمد أبو الوفا، قطع العلاقات الدبلوماسية، (القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩١)، ص ٢٣٣.

- التفاوض في جولة أو جولات جديدة حول مكان التفاوض أو أماكن التفاوض المحتملة، والأماكن البديلة، التي سوف تعقد فيها جلسات التفاوض^(١٢٤).
- التفاوض في جولة أو جولات جديدة حول الموضوعات التي سوف يتم التفاوض عليها والتي سوف تضمها أجندة المفاوضات.
- التفاوض حول كل موضوع من الموضوعات التي حددت لها أولويات وفي ضوء كل موضوع من الموضوعات يمكن تقسيمه إلى عناصر وأفرع متفرعة يتم تناول كل منها في مرحلة أو أكثر من جلسات التفاوض. وفي كل هذه الجولات التفاوضية يتم استنزاف وقت الطرف الآخر إلى أقصى حد ممكن. وفي الوقت نفسه شغل هذا الوقت بالقضية التفاوضية بحيث يصبح ما تم الوصول إليه هو مجرد إجراءات شكلية غير جوهرية لا قيمة لها ولا يمكن قياسها بالمكاسب أو الخسائر الخاصة بالعمليات التفاوضية التي تحملها الخصم المتفاوض معه. وعند البعض تسمى هذه الاستراتيجية ثقافة للصمت والغموض السلبي^(١٢٥).

ب- استنزاف جهد الطرف الآخر إلى أشد درجة ممكنة:

- ويتم ذلك عن طريق تكثيف وحفز طاقاته واستنفار كافة خبراته وتخصصاته وشغلهم بعناصر القضية التفاوضية الشكلية التي لا قيمة لها عن طريق:
- إثارة العقبات القانونية المفتعلة حول كل عنصر من العناصر سالفة البيان وبصفة خاصة، حول الموضوعات التي التي سيتم تناولها بالتفاوض وحول مسميات كل موضوع والتعبيرات والجمل والكلمات والألفاظ التي تصاغ بها والعبارات واسم كل موضوع التفاوض⁽¹²⁶⁾..
 - زيادة الاهتمام بالنواحي الفنية شديدة الشعب، كالنواحي الهندسية، الجغرافية والتجارية، والاقتصادية، والبيئية والعسكرية.. إلخ وإرجاء البت فيها إلى حين يصل رأى الخبراء والفنيين الذين سيتم مخاطبتهم واستشارتهم فيها، ومن ثم تنتهي جلسات التفاوض دون نتيجة حاسمة. ومن ثم يمكن استنزاف جهد

(124) يوسف ميخائيل أسعد، تعلم فن التفاوض، (القاهرة، دار غريب للنشر، ١٩٩٨)، ص ٤٦.

(125) د. حسن محمد وجيه، مرجع سبق ذكره، صص ١٧١-١٧٢.

(126) Ahmed Abou -El- Wafa: Le Probleme de la Rupture des Relations entre les sujets de droit international , R. (Egypt. D.I, 1999), 1-230

الطرف الآخر في المفاوضات بطريقة ماهرة، تجعله لا يشعر بها، وفي الوقت نفسه يجب إظهار الاهتمام الكامل بالتفاوض معه. والعمل على اسعاده وتوفير سبل راحته⁽¹²⁷⁾.

ج- استنزاف أموال الطرف الآخر:

يتم ذلك عن طريق زيادة معدلات إنفاقه وتكاليف إقامته وأتعاب مستشاريه طوال العملية التفاوضية، فضلاً عما يمثل ذلك من تضییع باقى الفرص المالية والاقتصادية البديلة التي كان يمكنه أن يحصل عليها لو لم يجلس على مائدة التفاوض وينشغل بها، وفي الوقت نفسه، فإن تحميل هذا الطرف بهذا الكم والحجم الضخم من التكلفة دون أن يحصل على عائد مقابل ومناسب ليعادل هذه التكلفة يجعله يبدي مرونة كبيرة في قبول ما يعرض عليه أو ما يملى عليه من شروط آملاً في الحصول على عائد احتمالي يحفظ له ماء وجهه أمام من أوفده للتفاوض، أو أمام الجهة التي سوف يرجع إليها لإظهار نتيجة تفاوضه⁽¹²⁸⁾.

وقد استخدمت هذه الطريقة بذكاء من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في مفاوضاتها مع الاتحاد السوفيتي في السبعينيات انتهزاً لأزمة الغذاء في روسيا، فعندما تقدم الاتحاد السوفيتي بطلب للولايات المتحدة لشراء صفقة قمح ضخمة لتعويض الخسارة التي منيت بها روسيا في مزارعها بسبب العوامل الجوية والكوارث المناخية التي تعرضت لها المساحات المزروعة قمحاً شمال روسيا، وفي الوقت نفسه لتكوين مخزون قمحى لمواجهة أى مشكلة تحتاج لتدخلهم الغذائى فى أى دولة فى العالم التابع لهم، أو التي تسعى إلى جذبها⁽¹²⁹⁾. وعلى الرغم من السعر الممتاز التي عرضته روسيا إلا أن المفاوضين الأمريكيين وجدوا أنه من المناسب استخدام استراتيجية استنزاف الروس إلى أقصى مدى انتهزاً للموقف الحرج الذي يمرون به.

(127) د. أحمد أبو الوفا، الوسيط في القانون الدولي العام، (القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٤)، ص ١٦٣.

(128) K.S.Menon, Purchasing and Inver toy meer inventory control inkia, a.h. wheeler and company ltd., 1979, p.136.

(129) Ahmed Abou- El- Wafa, Public International law,(Cairo, Dar Al- Nahda Al Arabia, 2002), p. 551-552.

٢- استراتيجية التشييت (التفتيت):

وهي من أهم استراتيجيات منهج الصراع التفاوضية، حيث تعتمد عليها بشكل كبير الأطراف المتصارعة، إذا ما جلست إلى مائدة المفاوضات، وتقوم هذه الإستراتيجية على فحص وتشخيص وتحديد أهم نقاط الضعف والقوة في فريق التفاوض الذي أوفده الطرف الآخر للتفاوض، وتحديد انتمائاتهم وعقائدهم ومستوياتهم العلمي والفني والطبقي والدخلى وكل ما من شأنه أن يصنفهم إلى شرائح وطبقات ذات خصائص محددة مقدماً⁽¹³⁰⁾، وبناء على هذه الخصائص يتم رسم سياسة مكررة لتفتت وحدة وتكامل فريق التفاوض الذي أوفده الطرف الآخر للتفاوض. ومن ثم يمكن التأثير على بعضهم وجذبهم للعمل في صالحهم والحصول منهم على البيانات والمعلومات غير المعروفة وغير المعلومة لدى الطرف الآخر، وفي الوقت نفسه معرفة من منهم لديه السلطة ومن منهم من المتشدد حتى يمكن عزلهم وتعديلهم بإثارة الفضائح والإشاعات حولهم، والضغط على رؤسائهم للقيام بذلك⁽¹³¹⁾.

ومن ناحية أخرى، فإنه عن طريق تفريع القضية التفاوضية وعناصرها ومكوناتها إلى أفرعها المتعددة، وإلى جوانبها وأبعادها التفصيلية العديدة والشكلية. يتم تشعب النقاط التفاوضية وإضافة أبعاد ومجالات وجوانب جديدة أخرى، وتكون هذه التفاضيل بمثابة قضايا جديدة فرعية، وتصل قمة النجاح في استخدام هذا الأسلوب أن تصبح إحدى النقاط الفرعية التي لا أهمية لها على الإطلاق هي محور التفاوض الهام التي تتم وفقاً له وتسير في نطاقه الجلسات التفاوضية⁽¹³²⁾.

٣- استراتيجية أحكام السيطرة (الاضاع):

تعد العملية التفاوضية وفقاً لمنهج الصراع، معركة شرسة، أو مباراة ذهنية زكية بين طرفين، وأن الطرف الذي يسيطر على جلسات التفاوض أو على ملعب المباراة هو الطرف الذي يستطيع في كل وقت الفوز بعدة أهداف أو بأكبر عدد منها.

(130) د. أحمد أبو الوفا، الوسيط في القانون الدولي، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٦.

(131) د. أحمد أبو الوفا، الوسيط في قانون المنظمات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ٨٨-٩٣.

(132) د. نادر أحمد أبو شيخة، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٣-١٨.

ومن ثم تقوم هذه الاستراتيجية على حشد كافة الإمكانيات التي تكفل السيطرة الكاملة على جلسات التفاوض سواء من حيث⁽¹³³⁾:

أ- القدرة على التتويج، والتشكيل، والتبديل للمبادرات التفاوضية التي يتم طرحها على مائدة المفاوضات بحيث يكون لنا سبق التعامل مع الطرف الآخر وسبق البدء في الحركة، فضلاً عن أن إجبار الطرف الآخر على أن يتعامل مع مبادرة من صنعنا نعرف عنها كل شيء عنها ونحيط بكل أبعادها، ونعرف الفخاخ والمكائد التي قمنا بوضعها فيها، في الوقت الذي لا يكون الطرف الآخر قد أحاط بها إحاطة شاملة، ومن ثم فإن عليه أن يسير وفقاً للطريق الذي رسمناه له والذي يسهل علينا السيطرة عليه فيه⁽¹³⁴⁾.

ب- القدرة على الحركة السريعة والاستجابة التلقائية والفورية والاستعداد الدائم للتفاوض فور قيام الطرف الآخر بإبداء رغبته في ذلك، لتفويت الفرصة عليه في أخذ زمام المبادرة والسيطرة على عملية التفاوض من أولها إلى آخرها.

ج- الحرص على إبقاء الطرف الآخر في مركز التابع والذي عليه أن يقبض ساكناً انتظاراً للإشارة التي نعطيها له، أو أن تكون حركته في نطاق الإطار الذي يتم وضعه ليحيط به⁽¹³⁵⁾.

٤- استراتيجية الدحر (الغزو المنظم):

يتم استخدامها بغض النظر عن قلة المعلومات عن الطرف الآخر الذي يتم معه الصراع التفاوضي، مثل التفاوض بين دولتين بينهما تنافس على أسواق خارجية بعينها، وترغب كل منهما في الفوز بأكبر نصيب ممكن من هذه الأسواق، ولا يعلم أحدهما نوايا وخطط الآخر التجارية ومشروعاته، الإنتاجية المستقبلية، وأي نوع من السلع والخدمات سوف يستخدمها في غزو هذه الأسواق. ومن ثم فإنه يتعين أن تتم

(133) Ch. Bassiouni: Negotiation the Treaty of Rome on the Establishment of the International Criminal Court, Cornell LLJ, Vol. 32, No.3, 1999, p.441-449.

(134) David Lax and James Sebenius, 3D Negotiation, (Harvard Business School Press, 2006), p. 211-213.

(135) د. حسن محمد وجيه، مقدمة في علم التفاوض الاجتماعي والسياسي، مرجع سبق ذكره، ص ١١٤-١١٥.

مفاوضات بين الطرفين لتقليل أو تنظيم المنافسة أو الصراع بينهما واقتسام هذه الأسواق والإقلال من حجم الأضرار المترتبة عن تصارعهما^(١٣٦).

ووفقاً لهذه الاستراتيجية يتم استخدام التفاوض التدريجي خطوة خطوة، ليصبح عملية غزو منظم للطرف الآخر، حيث تبدأ العملية باختراق حاجز الصمت أو حاجز ندرة المعلومات بتجميع كافة البيانات والمعلومات الممكنة من خلال التفاوض التمهيدى مع هذا الطرف، ثم معرفة أهم المجالات التى يمتلك فيها ميزات تنافسية خطيرة تهدد منتجاتنا. والتفاوض معه على أن يترك لنا المجال فيها وأن يتجه إلى مجالات أخرى تستغرقه وتستنزف قدراته وإمكانياته^(١٣٧). ويتطلب التفاوض وفقاً لهذه الاستراتيجية قدرات غير عادية من فريق المفاوضين من حيث القدرة على إقناع الطرف الآخر بأن هذا يتم لصالحه هو فى كل المراحل، وأن عليه أن يستجيب لما نطلبه فى كل مرحلة. وتستخدم فى هذه الحالات كافة المغريات المادية والمعنوية، فضلاً عن أساليب التهديد والإبتزاز والضغط المختلفة التى يكون من شأنها تحقيق الأهداف الموضوعية فى وقتها المناسب^(١٣٨).

التهديدات والتحذيرات:^(١٣٩) إذ يمكن لوفد أو أكثر اللجوء إلى وسيلة التهديد والتحذير للحصول على "شئ ما". ويكون أثر ذلك مضاعفاً فى بعض الأحوال إذا تم اللجوء إلى حملة إعلامية كبيرة لحشد الراى العام العالمى أو المحلى أو كليهما حول النقطة المثارة، ويتدرج التهديد والتحذير حسب الموضوع المثار وطبقاً للموقف المتخذ. وأهم الوسائل التى يتم اللجوء إليها فى هذا الصدد^(١٤٠).

(136) المرجع السابق نفسه، ص ص ١٦٦-١٦٨.

(137) David Lax and James Sebenius, 3D Negotiation, op.cit., p., 215.

(138) د. حميد الشيبى، تحليل لسلوك التفاوض والمعارضين، (عمان، مجلة آفاق اقتصادية، العدد ٢٦، إبريل ١٩٨٦)، ص ص ٢٥-٤٣.

(139) د. أحمد أبو الوفا، المفاوضات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ص ٨٣-٨٥.

(140) د. أحمد أبو الوفا، الإعلام بقواعد القانون الدولى والعلاقات الدولية فى شريعة الإسلام، الجزء ١٤: أصول القانون الدولى والعلاقات الدولية عند الإمام الشيبانى، (القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠١)، ص ص ٧٢-٧٣.

- التهديد بأن الدولة، مع بقائها في المؤتمر أو المفاوضات، لن تشترك مع ذلك في المناقشات الخاصة بموضوع ما أو أكثر أو أنها لن تشترك في التصويت على مشروعات القرارات المقدمة في هذا الشأن.
- التهديد بأن الدولة ستمتنع عن الاشتراك في المؤتمر أو جلساته وذلك بترك قاعة الاجتماعات التي ينعقد فيها المؤتمر.
- التهديد بعدم الاشتراك في الأمر الذي يتم إقراره، وذلك مثلاً، بعدم الاشتراك في أى جهاز يتم إنشاؤه، أو بعدم حضور جلساته، وبالتالي ممارسة سياسة الكرسي الخالي: *La Politique de la Chaise vide*.
- التهديد بعدم التأييد: وذلك بأن تهدد الدولة "أ" مثلاً الدولة "ب" في أنها إذا لم تصوت ضد القرار المعنى، فإن "أ" ستصوت بطريقة مخالفة لما ترجوه "ب" بصدد قرار ترجو هذه الأخيرة طرحه.
- التهديد بسحب المساعدة المالية والاقتصادية، ويصدر هذا التهديد عادة من الدول الكبرى الغنية اقتصادياً تجاه أو في علاقتها مع الدول الصغيرة الفقيرة⁽¹⁴¹⁾.
- وأخيراً التهديد بحشد القوات العسكرية أو باستخدام القوة، وهذه وسيلة غير مشروعة، إلا أن الدول - خصوصاً الكبرى - تلجأ إليها في أحوال كثيرة.

٥- استراتيجية التدمير الذاتي (الانتحار):

- لكل طرف من أطراف التفاوض: أهداف، وآمال، وأحلام وتطلعات، وهي جميعها تواجهها: محددات، عقبات، ومشاكل وصعوبات، وكلما كانت هذه العقبات شديدة كلما ازداد يأس هذا الطرف وإحساسه باستحالة الوصول إليها، وأنه مهما بذل من جهد فإنه لن يستطيع الوصول إليها، وهنا عليه أن يختار بين أمرين:
- أ- صرف النظر عن هذه الطموحات والأهداف وارتضاء ما يمكن تحقيقه منها واعتباره الهدف النهائي له.
- ب- البحث عن وسائل أخرى غير مرئية، أو منظورة تمكنه من تحقيق هذه الأهداف في المستقبل⁽¹⁴²⁾.

(141) Ch. Bassiouni: Negotiation the Treaty of Rome on the Establishment of the International Criminal Court, Op.cit, p. 502-508.

(142) د. حسن الحسن، التفاوض فن ومهارة، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٣-٢٥.

ومن ثم لا يجب ألا تخضع عمليات التفاوض لمحض الصدفة، وألا يترك للتقلبات في الأمزجة أو العلاقات الشخصية، هذا هو الأساس الذي يجب مراعاته دائماً عند إجراء المفاوضات، وهو محك ضابط أى نجاح فيها. والتفاوض تحكمه العديد من القواعد، كما أن المفاوضات المحنك يلجأ إلى الكثير من الأساليب التى تجعله يحصل على ما يريد. من ذلك^(١٤٣):

• إذا كانت المرونة مطلوبة فى بعض الأحوال لإنجاح عملية التفاوض، فهناك أحوال لايجوز فيها التنازل قيد أنملة، لذلك فقد ظهر على صعيد العلاقات الدولية نظريات مباريات التفاوض Theories Games، من ذلك نظرية "المبادرة محصلتها صفر" أو "نظرية المحصلة صفر" Zero - Sum Game ، ومقتضاها عدم قبول أى حل وسط فالمقترحات يجب أن تؤخذ برمتها أو ترفض برمتها وعكس ذلك نظرية المحصلة ليست صفراً أى أكسب وأكسب أو هات وخذ، أو اعط نعط. ولذلك تعتبر استراتيجية واحدة بواحدة أو اعط نعط استراتيجية تعاونية، وهى تتطوى على هات وخذ أو تنازل واستقبل. وهى تتضمن فى نفس الوقت محاكاة الطرف الآخر بحيث يقابل التعاون بتعاون، والتقاى بتقاى مثله. ومن ذلك أيضاً لعبة مأزق السجين^(١٤٤) (Prisoner's dilemma game)

• ومن التكتيكات المستخدمة لجعل الاقتراح مقبولاً للطرف الآخر أن يتم طرحه مع بديل آخر لايقبله، وذلك ببيان النتائج الحسنة للاقتراح الأول بالمقارنة بالمساوى أو المحانير المرتبطة بالبديل الآخر، أو يذكر أن الأخذ بالبديل سيؤدى إلى نتائج غير مرضية^(١٤٥).

• ومن ذلك أيضاً وبدلاً من أن يتم مقابلة التنازلات المقدمة من احد الأطراف بتنازلات مماثلة أو بتخفيض لما هو مطلوب، أن يطلب الطرف الآخر أكثر أو يزيد من طلباته. فبعض التساهل قد يقابله تشدد أكثر، كما أن التشدد قد يدعو للطرف الآخر إلى التساهل

(143) Ronald M. Shapiro and Mark A. Jankowski, The Power of Nice: How to Negotiate So Everyone Wins - Especially You!, (John Wiley & Sons, Inc., 1998), pp. 76-79.

(144) د. أحمد أبو الوفاء، المفاوضات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ٧٧.

(145) د. نادر أحمد أبو شيخة، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٤-٢٥.

والليونة والمرونة، وتتمثل إحدى وسائل تجنب أن ينظر الطرف الآخر إلى التنازل على أنه علامة ضعف جعله مشروطاً بتنازل مقابل^(١٤٦).

وهكذا تلعب التنازلات دوراً هاماً في أية مفاوضات دولية، بل يمكن القول أنه - في أغلب المفاوضات - بعض التنازل يكون مطلوباً^(١٤٧). ومن الأفضل تقديم التنازلات في نهاية المفاوضات وليس في بدايتها. ويلاحظ أن أى تنازل مقدم يجب أخذه بحذر لأنه يهدف إلى أمرين: إما الرغبة في توفيق المواقف للتوصل إلى حل، أو كونه فخاً لدفع الطرف الآخر إلى تخفيض طلباته^(١٤٨).

ومن ثم قد يتبع المفاوض مسلكاً تعاونياً أو إقناعياً وبحيث تتوزع نتيجة المفاوضات على كل أطرافها ولا يستأثر أحدهم أو بعضهم بها على حساب الآخرين، أو مسلكاً متعنتاً أو متشدداً وبحيث لا يظهر قدراً من التعاون مع الطرف الآخر، أو إذا أظهر فإنه يكون مقتراً. ولا شك أن من شأن إتباع هذا المسلك أو ذاك التأثير على أمور كثيرة تخص عملية التفاوض، ومنها تقديم أو عدم تقديم بدائل أو اقتراحات جديدة، طرح أو عدم طرح تنازلات معينة، محاولة إقناع الطرف الآخر أو العكس التشدد أو الليونة في الأخذ والرد^(١٤٩).

ثانياً: مداخل المفاوضات:

تعتبر المفاوضات الدبلوماسية أحد عناصر القوة القومية بالنسبة للدولة. كما أن أهميتها في المحافظة على السلام الدولي قد تزايدت بالنظر إلى النتائج المدمرة للحروب، لذا فإنها أصبحت تسعى بالدرجة الأولى إلى تحقيق المصلحة القومية بالوسائل السلمية، ومن ثم ينبغي أن يتوخى المشترك في هذه العملية السياسية الاجتماعية المعقدة اتباع القواعد التالية:

(146) Bill, Scott, The Skills of Negotiating Power, Hampshire, 1982, P. 63.

(147) د. ثامر كامل محمد، الدبلوماسية المعاصرة واستراتيجية إدارة المفاوضات، مرجع سبق ذكره، ٢٩٨.

(148) د. حسن محمد وجيه، مقدمة في علم التفاوض الاجتماعي والسياسي، مرجع سبق ذكره، ص ٥٣.

(149) William Zartman, Maureen R. Berman, The Practical Negotiator, (New Haven, Yale Un. Press. 1982), PP. 12-15.

(١) **القاعدة الأساسية للتفاوض الحقيقي تتكون من عنصرين:**
المصالح المشتركة والقضايا المتنازع عليها، لأنه ما لم تتوافر الأولى فلن يوجد شيء للتفاوض من أجله، وما لم تتوافر الثانية، فلن يوجد شيء للتفاوض عليه^(١٥٠).

(٢) **الإلحاح على التفاوض الصوري:**
بمعنى أن بعض الحكومات قد تدخل أحياناً في تفاوض على يقين بأنه لا يوجد أسس مشتركة من الاهتمامات والمصالح تضمن التوصل إلى اتفاق. حينئذ يكون الدخول في المفاوضات الصورية لتحقيق الأهداف التالية^(١٥١):

أ- تقدير حجم الخصم.
ب- اكتساب معلومات عنه.
ج- تضليل الخصم وخداعه.
د- الحفاظ على الاتصالات.

(٣) **كيفية إجراء المفاوضات:**
ويفترض إجراء المفاوضات والجلوس على مائدتها أن يتم تناول الأمور التالية:

أ- **نضوج النزاع والاتفاق على الزمن المحدد للجلسات (التاريخ - اليوم - الوقت)**^(١٥٢).

وتلجأ الأطراف المعنية إلى التفاوض إذا ارتأت أنه من المناسب حل النزاع بواسطة التفاوض، ويتمثل العنصر الأول والأساسي في هذا المقام في توافر إرادة الأطراف أنفسهم، إذ بدونها لن تتم أية مفاوضات. جدير بالذكر أنه عادة لا يتم اللجوء إلى المفاوضات عند بداية النزاع وإنما ما يزيد على ٩٠ % من المنازعات الدولية يتم اللجوء إلى المفاوضات لمحاولة حلها في نهايتها أو بعد مضي مدة طويلة نسبياً وبعد استنفاد طرق أخرى، ولعل ذلك له أثر إيجابي وأثر سلبي وأثر عملي وأثر نفسي^(١٥٣).

(١٥٠) د. عبد الواحد الفار، قواعد تفسير المعاهدات الدولية، (القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٠)، ص ٣٩.

(١٥١) د. حسين الدوري، مرجع سبق ذكره، ص ٨٦.

(١٥٢) د. أحمد أبو الوفا، المفاوضات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ٥٠.

(١٥٣) William Zartman and Maureen R. Berman" The Practical Negotiator, Op.Cit., p.23.

ب- الاتفاق على المكان المحدد للجلسات وعلانية أو سرية المفاوضات (عاصمة- حدود - ماكن محايد).⁽¹⁵⁴⁾

وتتوقف سرية أو علنية المفاوضات على اتفاق الأطراف أنفسهم وإن كانت في الغالب تتم سراً، بمعنى أن مختلف المقترحات التي يقدمها الأطراف المتنازعة والمناقشات وتبادل وجهات النظر الخاصة بها لا يتم النشر عنها (رغبة مثلاً في تأثير الرأي العام، أو الصحافة ووسائل الإعلام)، وذلك لتسهيل التوصل إلى موقف وسط أو إلى حل بين الأطراف الأصلية التي يتمسك بها كل طرف. وهكذا فإن المفاوضات تجري عادة في سرية، وبحيث لا يعرف الجمهور ما يحدث على مائدة المفاوضات، إلا ما يقوله علناً المفاوضون أنفسهم خارجها، وباتفاق بينهم (أمام الصحافة، أو في الإذاعة والتلفزيون) بل يمكن القول أن ٩٠% مما يتم بين المفاوضين لا يعرف عادة. ويرجع ذلك إلى أن المفاوضات لاتخص طرفاً واحداً بل تخص كل أطرافها⁽¹⁵⁵⁾.

ج- إعداد جدول الأعمال (حصر القضايا. صياغة الموضوعات، ترتيبها).

يقوم الفريق التفاوضي بإعداد جدول الأعمال قبل الدخول في المفاوضات، وعلى المفاوض ألا يقبل جدول أعمال الطرف الآخر، إلا بعد التأكد من ميادينه، أو إذا كان لصالحه، وبإعداد جدول الأعمال يمكن تحديد القضايا التي ستكون موضعاً للنقاش، كما يمكن حذف أو تجاوز القضايا التي لا يرغب المتفاوض في مناقشتها⁽¹⁵⁶⁾.

د- تحديد المستوى الدبلوماسي (وزراء، سفراء، مندوبين... إلخ):

حيث تتنوع صفات ممثلي الدول في المؤتمر، فقد يشترك فيه رؤساء الدول أو الحكومات، كما هو الشأن بالنسبة للاتفاقيات السياسية الكبرى، مثل اتفاقية

(154) سامية راشد، نفاذ الاتفاقات الدولية في المجال الداخلي، (رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٦٨)، ص ٣٣٦ وما بعدها. د. شوقي ناجي جواد، عباس غالي أبو التمن، مرجع سبق ذكره، ص ٨٥.

(155) د. أحمد أبو الوفاء، المفاوضات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ٥٦.

(156) د. ثامر كامل محمد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٦.

يالتا Yalta وبوتسدام وموسكو سنة ١٩٤٥. وقد تجرى المفاوضات بين ممثلين أقل درجة كوزراء الخارجية، أو الممثلين الدبلوماسيين أو قنصلين من للوزارات المختلفة^(١٥٧).

هـ- ترتيب الأوضاع (شكل المائدة، أماكن الجلوس وترتيبها على مائدة المفاوضات).

وتتمثل في تبادل الاقتراحات أو البدائل أو المناقشة وجهاً لوجه Face to face وفيها يتم بحث الأمور بطريقة أكثر عمقاً. ويتخللها عدة مناورات أو حيل وتكتيكات وإستراتيجيات وبدائل تطرح على طاولة المفاوضات إلى أن تنتهى المفاوضات إما بحل مقبول أو بفشل واضح أو بحل بين هذا وذاك، وهكذا فإن للمفاوضات الدولية قواعدها المرعية وأصولها المرضية، كما أن لها قوانينها المحررة وأسسها المقررة^(١٥٨).

و- التعليمات الصادرة للمفاوضين:

تتمثل المفاوضات، في صورتها التقليدية، في جلوس ممثلى أطراف النزاع وجهاً لوجه على مائدة المفاوضات بغية التوصل إلى حل مقبول للنزاع. ويفترض ذلك - فى أحيان كثيرة - وجود قدر من المساومات أو تبادل التنازلات. وإن كانت الحكومات تعطى عادة للفريق المفاوض تعليمات مسبقة بخصوص الحد الأدنى الذى لا يجوز النزول عنه^(١٥٩).

ويلاحظ المستقرئ للمفاوضات الدولية أن المفاوض، إما أن يكون على اتصال مستمر بالسلطة المركزية فى دولته، وبحيث لا يستطيع أن يتخذ أى قرار، حتى ذلك الخاص بتحديد موعد اللقاء التالى، إلا بتعليمات من السلطات داخل دولته. وفى هذه الحالة يعتبر المفاوض مجرد بوق ناطق Mouthpiece للسلطة المركزية.

(157) د. الشافعى محمد بشير، مرجع سبق ذكره، ص ٥٥٦.

(158) R, Fisher et al: Getting to yes-negotiating agreement without giving in, (New, penguin Books, York, 1991). PP. 112-116.

(159) د. أحمد أبو الوفا، العلاقات الخارجية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، (الرياض: مجلة دراسات سعودية، معهد الدراسات الدبلوماسية، العدد السابع، ١٩٩٢)، ص ٧٥.

أو أن يكون للمفاوض كامل الحرية في تسيير المفاوضات كما يرى ويتحمل كل مسؤولياتها، أي أن له قدر من السلطة التقديرية Discretionary Power في تصريفها واتخاذ القرارات بخصوصها^(١٦٠).
أو أن يتخذ حل وسط بين الحلين السابقين، خصوصاً بإعطاء المفاوض قدراً من السلطة التقديرية مع تقييده بتعليمات معينة. ووفقاً لاتفاقية فيينا لعام ١٩٦٩ الخاصة بقانون المعاهدات الدولية: إذا تم وضع قيد خاص على سلطة ممثل الدولة في التعبير عن رضائها الارتباط بالمعاهدة، فإن عدم مراعاة هذا القيد لا يبطل المعاهدة إلا إذا تم إخطار الدول الأخرى به قبل التعبير عن الارتباط بالمعاهدة (م ٤٧). ويرجع سبب البطلان في هذا الفرض إلى عدم أهلية ممثل الدولة في إلزام دولته بالمعاهدة، أي عدم دخول ذلك في اختصاصه وسلطاته^(١٦١).

ز- أطراف المفاوضات ودور الطرف الثالث إن وجد:

ويلاحظ أن المفاوضات المسبقة والمفاوضات نفسها قد تتم إما مباشرة بين الأطراف المعنية أو عن طريق وسيط (طرف ثالث) ويشير البعض إلى الإجراء ذو النص الواحد The one – test procedure (ويكون إذا فشل الطرفان في التوصل إلى حل معين، فيلجآن إلى طرف ثالث يقترح عليهما بديلاً معيناً يناقشانه وينتقدانه، فيقدم لهما اقتراحاً آخر ليناقشانه وهكذا إلى أن ينتهيا إلى حل أو يفترقا)^(١٦٢). وهذا الإجراء يكون مناسباً أكثر للمفاوضات الجماعية والتي تضم دولاً كثيرة. وفي عام ١٩٩٨ رفضت محكمة العدل الدولية دعواً أولياً قدمته نيجيريا بعدم قبول طلب الكامبيرون لأنه لم يسبقه قيام الطرفين بمجهودات كافية للتفاوض من أجل التوصل إلى اتفاق وفقاً للقانون الدولي، الأمر الذي يحتم عدم قبول طلب الكامبيرون.

(160) Ariel Dinar, The Process of Negotiation Over International Water Disputes: The Case of the Nile Basin, International Negotiation Journal, Volume 5 No.2 2000, p.16.

(161) د. أحمد أبو الوفا، الوسيط في القانون الدولي العام، مرجع سبق ذكره ص ١٦٤.

(162) R. Fisher et al: Getting to yes-negotiating agreement without giving in. Op.cit, p. 120-121.

وأُسست المحكمة الرافض على نص المادة ٢/٣٦ من النظام الأساسي. (تصريحات قبول الاختصاص الإلزامي للمحكمة) (١٦٣).

ح- عملية رفع أعلام الأطراف المشاركة.

ط- التغطية الصحفية والإعلامية:

يظهر الواقع الدولي أنه أثناء المفاوضات وبموافقة أطرافها، يعطى للصحافة ووسائل الإعلام عادة بياناً مشتركاً للنشر (١٦٤).

ي- لغة التفاوض وتعبيراته:

تلعب اللغة دوراً هاماً أثناء عملية التفاوض: فهي الأداة التي بواسطتها يتم تبادل الاقتراحات، والتعبير عن المعاني المختلفة. إلا أن اللغة تثير مشاكل كثيرة خصوصاً عند اختلاف لغات الأطراف المتفاوضة (استخدام المترجمين، مزايا وعيوب استخدام أكثر من لغة) وعادة إذا كانت لغة كل أطراف النزاع واحدة، فلن تثار أية مشكلة إذ هي التي تسود حينئذ. أما إذا كانت لغاتهم مختلفة فعادة ما يتم التفاوض باللغة الإنجليزية أو الفرنسية أو بواسطة مترجمين. وعلى مائدة المفاوضات يستخدم المتفاوضون تعبيرات عديدة للرد على اقتراح غير مقبول، مثل: لا أستطيع أن أفعل ما تطلبه، أو لا أستطيع أن أستجيب لما تقترحه، أو سأتجاوز التعليمات المعطاة لي إذا أجبك إلى تلك، أو يجب الرجوع إلى السلطات المختصة لاستجلاء رأيها حول هذه النقطة، ولاشك أن رد الفعل على مثل هذه الأقاويل يجب أن يكون متوازناً ومحسوباً، لأن الكثير منها قد يتم لمعرفة رد فعل الطرف الآخر (١٦٥).

٤) التعارف وتبادل المعلومات:

لا بد من الإشارة هنا إلى أهمية ومكانة المعلومات في الحياة المعاصرة، وهناك من يرى أن المعلومات هي السلطة لأنها تعين على معرفة ما يجري وأهم من

(163) د. أحمد أبو الوفا، المفاوضات الدولية، مرجع سبق ذكره، صص ٥٢-٥٤.

(164) د. عطية حسين أفندي، مرجع سبق ذكره، ص ٨.

(165) د. عبد العزيز سرحان، قواعد القانون الدولي العام في أحكام المحاكم وما جرى عليه العمل في مصر، (القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٣)، ص ٥٠، وما بعده، د. ثامر كامل محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٠٦-٣٠٩.

ذلك ما سيحدث، وهي بذلك توفر لمن يمتلكها سلطة واسعة، وتستند المفاوضات بصورة أساسية على المعلومات، ذلك أن هذه العملية تعتمد بدرجة كبيرة على مقدار المعلومات المتاحة وإمكانية توظيفها في خدمة الأهداف التفاوضية، لذا يمكن القول لا مفاوضات بدون معلومات وأن المتفاوض الذي يجلس على مائدة المفاوضات دون أن يطلع على المتعلق بمهمته التفاوضية، كالمحارب الذي يدخل ساحة القتال وهو أعزل، كما أن صواب الكثير من الإجراءات التي يتخذها المتفاوض يعزى في الغالب إلى دقة المعلومات ذات الصلة بموضوع التفاوض، وتعتبر المعلومات وتنظيمها من أولى المهام الرئيسية في التفاوض، وتعتبر المفاوضات على قصر أمدها مصدراً بناء للمعلومات⁽¹⁶⁶⁾.

فتبادل المعلومات يتيح الاتصال بين الطرفين الذي هو الظاهرة المركزية في المفاوضات، ونظراً لأن المفاوضات تمثل عملية تتطوى على تبادل الآراء والرغبات والاهتمامات، فإن هذا التبادل لا يمكن أن يحدث دون حدوث اتصال ووجود معلومات بين الطرفين كل منهما عن الآخر⁽¹⁶⁷⁾.

٥ تحليل نقطة مقاومة الخصم⁽¹⁶⁸⁾: وذلك ببحث الأبعاد التالية:

- أ- تشخيص ما وراءها من مصالح واهتمامات ومواقف.
- ب- تحديد طرق إرضاء المطالب الجوهرية للخصم دون الإضرار بمصالحنا.
- ج- وسائل إضعاف أو تغيير الحد الأدنى للخصم.
- د- تقدير درجة تعطش الخصم للاتفاق (وذلك بتحقيق القيود الخارجية والضغط الداخلية)⁽¹⁶⁹⁾.

(166) Gary Karraass, Negotiate to clews how to made more successful deals, (London, William Collins and co. ltd, 1986), pp.75-76

(167) Ashock Kapoor, Planning for international business negotiation, (Cambridge mass Ballinger co. 1975). pp.4-16.

(168) Robert J. Art and Robert Jeruis, International Politics, (New York, 1985). PP. 161-171.

(169) أميمة الدهان، إدارة المفاوضات وتنمية مهاراتها في المنظمة، مرجع سبق ذكره ص ص ١٣٢-١٣٣.

(٦) تحديد المبادئ المرجعية⁽¹⁷⁰⁾ وذلك بهدف سداد الفجوة بين الطرفين عن طريق:

- أ- للتوحد مع مبادئ عامة تشكل إطاراً للعمل.
ب- الاتفاق على مفاهيم مثل "ميزان القوى" و"الحدود الآمنة" و"التكافؤ الإستراتيجي".

(٧) إستراتيجية المساومة:

تتناول عملية التفاوض مختلف الموضوعات والأغراض، مثل تجنب المنازعات، أو تهنيئتها، أو تسوية الخلافات، أو تدبير الحلول للصراعات أو التمهيد لعقد معاهدة. كما أن لها أغراض جانبية مثل تبادل وجهات النظر أو اقتناع الأطراف الأخرى بأن الدولة معنية بالتفاوض أو استخدام دبلوماسية المؤتمرات للدعاية. وبذلك تتضمن عملية التفاوض مراحل ووسائل متنوعة منها الوعود والمكافآت والتهديدات والاقتناع والمساومة والمناورة وتقديم التنازلات، والإجبار^(١٧١).

(٨) إدارة المفاوضات متعددة الأطراف⁽¹⁷²⁾

وهي أعقد من النموذج الثنائي البسيط، حيث يفضل مراعاة تنوع الخلفيات الثقافية للأطراف نظراً لشيوع هذا النمط، مع تزويد الوفود بالتخصصات المختلفة وإمكانية تغيير المفاوضين بهدف تعديل مسار المفاوضات. ويعتبر البعض هذه المبادئ القواعد الذهبية للمفاوضات الدبلوماسية^(١٧٣).

كما تعد المؤتمرات الدولية أداة للتفاوض، حيث تعقد المؤتمرات الدولية عادة إما للتشاور بين الدول حول مسألة ذات طبيعة مشتركة أو لإبرام معاهدة دولية أو لحل مشكلة معينة وذلك إذا لم يمكن عمل ذلك عن طريق القنوات الدبلوماسية العادية. ويحتم الاشتراك في المؤتمرات الدولية ضرورة الدعوة إلى المؤتمر أولاً ثم إرسال الدولة وفدها إليه. ويقودنا ذلك إلى الحديث عن كيفية

(170) د. طلعت الغنيمي، التنظيم الدولي، (القاهرة، منشأة المعارف، ١٩٧٤)، ص ١٢٥٨ وما بعدها.

(171) Daniel Druckman, Is There a U.S. Negotiating Style?, International Negotiation Journal, Vol. 1 No.2, September 1996, p. 42.

(172) د. حامد سلطان، د. عائشة راتب، د. صلاح الدين عامر، مرجع سبق ذكره، ص ٦٩٦.

(173) د. السيد عليوة، إدارة الصراعات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٧-٥٩.

سير أعمال المؤتمرات الدولية ونظام التصويت عن طريق المجموعات في المؤتمرات الدولية ومكان انعقادها.
وفي النهاية يمكن طرح تساؤلا مهما وهو كيف يمكن اختيار استراتيجية التفاوض المناسبة؟

يعتبر هذا السؤال أحد الأسئلة الهامة التي تواجه المفاوض بالرغم من معرفته بالاستراتيجيات المختلفة للتفاوض. إن هذه الاستراتيجيات وما تتطوي عليه من تكتيكات تعتبر تصرفات بديلة وتستوجب الاختيار بينها وذلك للوصول إلى الاستراتيجية المناسبة. وهناك عدة عوامل يجب دراستها بعناية وأخذها في الاعتبار عند المفاضلة والاختيار بين هذه الاستراتيجيات التفاوضية ومنها، نوع وطبيعة قضية/ مسألة التفاوض، ونوع الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها المفاوض، وحاجة المفاوض لعملية التفاوض، وتوقعات الأطراف الأخرى ذات الاهتمام بداخل المنظمة، وتوقعات الطرف الآخر، ومراكز القوة النسبية لأطراف التفاوض، والمهارات التي تتوفر في فريق التفاوض، والوقت المتاح لعملية التفاوض، والاستجابة المتوقعة للطرف الآخر أثناء عملية التفاوض، وأهمية التوصل إلى اتفاق، وأهمية استمرار العلاقة بين أطراف التفاوض، وخصائص شخصية الطرف الآخر في عملية التفاوض، والخبرات السابقة للطرف الآخر في عمليات التفاوض، وأخيراً الظروف البيئية المحيطة بالتفاوض (قيود خارجية).

ثالثاً: سلوكيات ومهارات المفاوض

تعتبر عملية المفاوضات تأليفاً وتجميعاً بين عناصر خمسة هي: الأهداف، العملية ذاتها، النواتج، الخلفية أو الأطر المرجعية، وأخيراً الظروف والملايسات التي تحيط بعملية المفاوضات. وعملية المفاوضات تشمل كل التصرفات والاتصالات التي يقوم بها الأطراف بهدف التأثير في النتيجة النهائية للمفاوضات، أما عن النواتج من عملية المفاوضات فتتعلق بتوضيح ما انتهت إليه عملية التفاوض والاتفاق على شكل إخراجها ومعايير تقييم هذا الناتج والاتفاق على الاستمرار في المفاوضات وما يتصل بذلك⁽¹⁷⁴⁾

(174) دونالد ب سباركس، ديناميكية التفاوض الفعال، ترجمة: خالد حسن زروق، وقاصر محمد العديلي، (الرياض، دار آفاق الإبداع العالمية، ١٩٩٥)، ص ١٠.

(أ) أثر المتغيرات الشخصية على سلوك المفاوض

تعتبر المتغيرات النفسية - رغم تعقدها - من أكثر المتغيرات تأثيراً على سلوك التفاوض، وذلك لارتباطها بشخصية المفاوض، والتي بدورها تستخدم كل المؤثرات النفسية للتأثير على سلوك التفاوض بما فيها من (التنبؤات - التوقعات - الإقناع - التفاعل)، وبالتالي فهي التي تفسر العملية التفاوضية، ويلاحظ أن شخصية المفاوض تلعب دورها في العملية النفسية للتفاوض من خلال ارتباطها بالموقف التفاوضي نفسه، مما يجعل من دراسة الشخصية أمراً بالغ التعقيد، نظراً لتغير الاتجاهات من ناحية، وصعوبة التنبؤ في حالة خطورة الموقف في إطار حلقة الصراع بين الأطراف، وضرورة التوصل لمفاوضات عاجلة وسريعة، ومن ناحية أخرى فإن محددات الموقف تتطلب تعديل السلوك التفاوضي^(١٧٥).

(ب) العوامل المؤثرة في شخصية المفاوض:

لا يوجد اتفاق جامع على تعريف واحد دقيق للشخصية، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى أن الناس عامة، وعلماء السلوكيات خاصة، ينظرون إلى الشخصية ويعرفونها من منظور يختلف من شخص لآخر، فعلماء النفس ينطلقون من نظريات مختلفة عن علماء الاجتماع وعلم الإنسان. وحتى بين علماء النفس لا يوجد اتفاق تام بينهم حول معنى واحد للشخصية لاختلاف مجالات اهتمامهم وتركيزهم والمدارس أو النظريات التي ينتمون إليها^(١٧٦).

تختلف السمات التي ترتبط بكل شخصية من فرد لآخر، وذلك نظراً للبيئة التي نشأ فيها الفرد، والمواقف التي تواجهه.

(175) Spector, I. Betram, A Social- Psychological Model of Position Modification In Zartman William. 1(ed), "The 50% Solution How to Bargain Successfully with Haxackers," (New Jersey: A whitney Griswold publication, 1976). PP.55-57.

(176) The Process of negotiation Permeates all the Procedures Relating to the Formulation of A Multilateral treaty, Review of the Multilateral Treaty- Making Process. ST/Leg/Ser. B/21. Un. 1985, p. 27.

(ج) سمات الشخصية التفاوضية:

تحتاج المفاوضات إلى مجموعة من المهارات الخاصة بالمفاوض، وليست مجرد محاولة لتأدية وظيفته، ولذلك نجد مفاوضات كثيرة انتهت بمستويات مختلفة من النجاح، وكان العامل الأساسي فيها هو درجة مهارة المفاوض، وشخصيته وقدرته على تحليل كافة العوامل الأساسية في المفاوضات، والتي يمكن بواسطتها تحقيق أفضل عائد ممكن^(١٧٧) وقد اهتمت كثير من الدراسات بسمات الشخصية التفاوضية، بل أنها ترجع إلى نتيجة المفاوضات إلى أهمية تحلى المفاوضات بسمات المفاوض الناجح، كما رأيت كثير من الدراسات أن تعقد المفاوضات وأحياناً فشلها قد يرجع إلى افتقار المفاوض إلى مهارات تفاوضية معينة، ولذلك تطرح الدراسة أهم سمات الشخصية التفاوضية - والتي من خلالها يؤثر المفاوض على سلوك التفاوض بالإيجاب أو بالسلب- وذلك على النحو التالي^(١٧٨):

(١) الكفاءة:

تحدد كفاءة المفاوض ناتج التفاوض، وهي تبدو ضرورية، خاصة إذا كان المفاوض يناقش موضوعاً حيوياً على مائدة المفاوضات، ويحتاج إلى اتخاذ قرار سريع لا يمكن معه اتباع الأسلوب التقليدي من حيث الاتصال بحكومته، وتلقى التعليمات في إطار هيراركي يستغرق الكثير من الوقت، أو في حالة صعوبة الاتصال بحكومته، فإنه يجب أن يتخذ قراراً سريعاً، وهذا يعتمد على قدرة الشخصية التفاوضية على تحمل نتائج هذا القرار^(١٧٩).

وتتمثل هذه الكفاءة من خلال المهارة في التخطيط والقدرة على التفكير بوضوح في ظل الضغوط، والقدرة على التعبير الشفوي والتكامل الشخصي والقدرة على الاستفادة من المعلومات والقدرة على الإدراك واستغلال القوة^(١٨٠).

(177) Wittemore, M., "Hard-ball Negotiation", Success, 43 (1996), p. 14

(178) دونالد ب سباركس، مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٢-٦٠.

(179) Lall, Arthur, "Modern International Negotiation: Principles & Practice," (New York: columbia Uni Press, 1966.P.324.

(180) Chester Karrass, The Negotiating Game, (New York, T.Y. Crowel 1978), P. 36.

كما أن كفاءة المفاوض لا تعتمد فقط على تنبؤه بقوة أو ضعف الخصم في السلوك الحالي للأزمة، ولكن بناء على مواقف سابقة يقيم من خلالها السلوك الحالي للخصم، ويحدد على أساسها هدف التفاوض^(١٨١).

ومن الأمثلة التي تدل على الكفاءة الواضحة والقدرة على اتخاذ قرار سريع دون الرجوع لمستشاريه هو الرئيس الأمريكي جون كيندي أثناء أزمة الصواريخ الكورية عام ١٩٦٢، حيث إنه وفي إطار خطورة الموقف، فرض حصار بحري على كوبا لتواجد منصات صواريخ سوفيتية متوسطة المدى، وكان نتيجة هذا القرار أن أعلن الرئيس الروسي خروشوف سحب منصات الصواريخ من كوبا، وذلك لتجنب مواجهة نووية مباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية^(١٨٢).

٢) الصبر:

تحتاج المفاوضات إلى شهور طويلة وأحياناً أعوام من أجل التوصل إلى اتفاق حول الموضوعات المتنازع عليها، لذلك كان ضرورياً توافر سمة الصبر لدى المفاوض حتى يتمكن من الاستمرار في المفاوضات، وكما تحتاج المفاوضات إلى القدرة على اتخاذ قرار وتحرك سريع، خاصة إذا كانت الصراعات حيوية^(١٨٣)، فهي أيضاً عملية تعلم لكل طرف من أطرافها، وتستغرق وقتاً طويلاً لمناقشة التفاصيل والمسائل النعقدة المتعلقة بموضوع النزاع، ووضع حلول لها، وتحتاج أيضاً لاستخدام إستراتيجيات وتكتيكات وعدة بدائل للتوصل لنتائج لها يحقق مصالح أطرافها^(١٨٤). وهناك مفاوضات قد تستغرق سنوات، من ذلك مفاوضات الحرب الكورية التي استغرقت عامين (٥٧٥ اجتماعاً)، ومفاوضات المعاهدة النمساوية (ثمانى سنوات و٤٥ اجتماعاً)^(١٨٥).

(181) Tuchinsky, M., Negotiation Approaches in Close Relationships, (Duke University. Unpublished Doctoral Dissertation, 1998).p.87-90

(182) Hermann, Charles, Op. Cit., P243.

(183) Tripp, T.M., Sondak, H., and Bies, R.J., "Justice as Rational Perspective of Fairness in Negotiation". In Bies, L.S. (ed.), Research on Negotiation in Organizations, Greenwich, CT: JAI Press, 5 (1995). pp.134-140.

(184) Zartman. William, & Berman, Maureen.R., Op. Cit, pp. PP.18-19.

(185) د. محمد بدر الدين مصطفى زايد، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٥، بند ٢.

(٣) المرونة :

يجب أن يتسم المفاوض بالمرونة، ولكن ليس بالدرجة التي تدفع إلى التساهل مع الخصم في كثير من موضوعات التفاوض، وإنما تستخدم للتعجيل بالاتفاق، خاصة في حالة عدم تزويد حكومته له بتعليمات جديدة، أو حتى عند تحديد العديد من البدائل، وهذه المرونة ضرورية في حالات تفاوضية معينة، حتى لو كان المفاوض مقيداً بالرأى العام الداخلي، وهذا يعتمد على مهارة المفاوض نفسه أثناء عملية التفاوض^(١٨٦).

ومن السوابق التاريخية على ذلك ما لاحظته المراقبون السياسيون من نكاه خروشوف في سحب منصات الصواريخ من كوبا أثناء أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢، وإدراكه التام للاستعدادات العسكرية الأمريكية، وافترضه أن فرض الحصار الجوي أو البحري أو البري من جانب الولايات المتحدة ضد منصات الصواريخ في كوبا سوف يؤدي إلى أزمة دولية خطيرة، وهذا ما تم استنتاجه من الرسائل المتبادلة بين خروشوف وكيندي^(١٨٧).

(٤) الإطمئنان الذاتي والثقة بالنفس:

لا بد أن يتمتع المفاوض بهذه الصفة على أن تقترن بالثقة في تأييد وطنه الكامل لإدارته المفاوضات^(١٨٨). والثقة هي نوع من المصادقية، وترتبط بمعلومات المفاوض عن الأحداث السابقة والنوايا المستقبلية للطائفة أي توضيح الاختلافات، واستخدام المصادر المستقلة للمعلومات، أو حتى مصادر الخصم نفسه، ولا بد أن تكون لدى المفاوض ثقة في قدراته ومهاراته وقدراته على اتخاذ القرار، والتأثير الإيجابي على سلوك وعلاقات التفاوض.

أن مسألة الثقة والعداء في الحياة الإنسانية سواء بين الجماعات أو الدول هي مسألة ظرفية بحتة، تستمر باستمرار الظروف، وتختفي باختفائها، ولما كانت الظروف تتغير بمرور الوقت، فإن الوقت كفيل أن يغير ويبدل المواقف، ويصبح صديق الأمس عدو اليوم، وعدو الأمس صديق اليوم. ومن ثم، فإن من الضروري على المفاوض التكي

(186) W.Ury :Getting Past no- Negotiation with difficult(1991), p. 7-10.

(187) Ikle, fred Charles. "How Nations negotiate", (Harper: Row Publication, New York, 1964).PP. 195-196.

(188) د. محمد بدر الدين مصطفى زايد، المرجع السابق، ص ١٢٥، بند ٣.

ألا يفرط في الصداقة، وأن لا يفرط في العدا، وأنه من الواجب عليه دائماً أن يكسب صداقات جديدة وأن يخسر عداوات قائمة بتحويلها إلى أطراف محايدة أو أطراف صديقة إذا استطاع. ومن ثم، فإن من الضروري تحديد العلاقة التي تربط بين أطراف النزاع، وبناء عليه يتم الاختيار بين أدوات التعاون أو الاستغراق في أدوات الصراع^(١٨٩).

٥) هدوء الأعصاب والابتسامة مفتاح النجاح في التفاوض:

يجب أن يتحلى المفاوض الذكى بهدوء الأعصاب وأن يكون دائم الابتسام، ويعكس جو من الإشراف والتفؤل، وأن لا يظهر أى قلق، وأن لا يلجأ إلى الإنفعال أو فرض الآراء دون مناقشة الطرف الآخر. ويعد التفؤل أحد أسلحة الدفاع التفاوضى الذى يتم به معالجة أى اختراق من جانب الخصم وإزكاء روح التفؤل لدى أعضاء فريقنا التفاوضى، خاصة وأن التشاؤم سيكون أداة معول هدم فى تجانس وانسجام أعضاء الفريق وازدياد حالة التوتر والقلق لديهم وإضعاف قدرتهم التفاوضية^(١٩٠). وتعد الابتسامة المرحية أو اللطيفة والدافئة والتي تعكس إشراقاً وتفاؤلاً ووثوقاً واعتداد بالنفس من أهم وأكثر المجالات الإنسانية والشخصية على رجل التفاوض الحرص عليها، وتدريب نفسه على أن يحوزها ويحتفظ بها فى كافة الظروف، حيث يكون للابتسامة عامل السحر فى اختراق كافة الحواجز التى يواجهها رجل التفاوض^(١٩١).

١) التفاوض من مركز قوة:

وهو من أهم المبادئ التفاوضية، إن لم يكن أهمها على الإطلاق، وعناصر القوة أمر نسبي تحكمى، وإدراكى فى الوقت نفسه، حيث إن المفاوض الناجح هو الذى يحول كافة نقاط التفاوض إلى عناصر قوة بالنسبة له، بل إن النقاط التى يحسبها الآخرين نقاط ضعف، يستطيع هو بما لديه، من خبرة أو قدرة أن يحولها إلى نقاط

(189) Thompson, L., Peterson, E., and Brodt, S. E., "Team Negotiations: An Examination of Integrative and Distributive Bargaining", Journal of Personality and Social Psychology, 70 (1996), pp. 66 – 78.

(190) R.Saner, The Expert Negotiation, Kluwer Law International, (the Hague, 2000), pp. 248-251.

(191) Larry Crump, Multilateral Negotiation and the Management of Complexity, International Negotiation Journal, Vol. 8, no. 1, 2003, p. 34.

قوة، ويستطيع من خلالها التفاوض بنجاح وفاعلية أكبر. وقد تكون قوة التفاوض قدرات حقيقية للأطراف للتأثير على كل من الطرف الآخر من خلال دراسة السلوك الحالي، والسابق والقوة العسكرية، والتصريحات الشفوية، وكلها تحدد الناتج الفعلي لكل طرف، ومن تحليل قوة التفاوض في الأزمة يشير جلين سيندر: بأن المفاوض لابد وأن يملك مزايا تصنيف عناصر قوة إلى موقفه التفاوضي وأن لا تسمح له بأن يصحب مبادراته بأقل خسائر ممكنة^(١٩٢).

وفي أزمة الصواريخ الكوبية، نظراً لأن كوبا موقعها قريب من الولايات المتحدة الأمريكية، أعطى ذلك ميزة بالنسبة لها وهي قدرتها على استخدام القوة بالمقارنة بصعوبة ذلك بالنسبة للاتحاد السوفيتي، وقد دعم ذلك من قدرة التفاوض الأمريكية في هذه الأزمة، فإنه في حين قررت الولايات المتحدة الأمريكية فرض حصار بحري على كوبا اتخذ الرئيس السوفيتي خروشوف قراراً سريعاً بسحب منصات صواريخه من كوبا تجنباً لمواجهة نووية مع أمريكا^(١٩٣).

(٧) الحذر والحرص وعدم إفشاء ما لديك دفعة واحدة:

يرتبط الحذر والحرص من جانب المفاوض بصفة أخرى أساسية وهي الغموض، حيث يجب أن يكون المفاوض غامضاً إلى درجة المجهول بالنسبة للطرف الآخر، فإذا نجح في ذلك استطاع أن يشتت جهد هذا الطرف، ما بين اكتشاف هذا المجهول وبين التفاوض معه، ومن ثم يجب على المفاوض ألا يعلن عن أوراقه التي يحاور بها عند جلوسه على مائدة التفاوض، بل يخرج منها ما تقتضيه الضرورة فقط، بل ما يقتضيه الحد الأدنى من هذه الضرورة، ومن ثم يصبح موقفه محل تساؤل،

(192) Synder, Glenn. H. and Diesing, Paul " Conflicts Among Nations: Bargaining Decision Making & System Structure" International Crises" (New Jersey: Princeton Uni Press, 1971), PP. 192-193.

(193) Larry Crump, Multilateral Negotiation and the Management of Complexity, p. 38. and Sondak, H., Neale, M.A., and Pinkley, R., "The Negotiated Allocation of Benefits and Burdens: The Impact of Outcome Valence, Contribution and Relationship", Organizational Behavior and Human Decision Processes, 64 (1995), pp. 249 – 260

وبحث دقيق من جانب الخصم، الذي عليه أن يبذل جهده لكسر حاجز عدم المعرفة الذي يفصل بينه وبين المفاوض.

ويجب ألا يكون المفاوض مندفعاً أو شديد الخجل، أو منخفضاً في تقديره الشخصي للموقف، ولكن يجب عليه أن يتسم بالحرص والحذر^(١٩٤).

٨) عدم التسرع في اتخاذ القرار واكتساب وقت للتفكير:

يجب عدم التسرع في اتخاذ القرار بالقبول أو بالرفض لأي مبادرة أو اقتراح يتقدم به الطرف الآخر أثناء العملية التفاوضية، ويجب إخضاع هذه المبادرة أو الاقتراح لمزيد من الدراسة التحليلية المتعمقة لاستضاف جوانبه الخافية والاحاطة بخباياه وأبعاده حتى يكون القرار المتخذ سليماً ومناسباً تماماً، ويفضل في المفاوض ألا يكون قراره قاطعاً، بل يراعى في هذه القرارات، قليل من المرونة التي تمكن من الإفلات من القرار إذا كان القرار غير مناسباً، ويجب التحذير ألا تكون هذه المرونة شديدة، حتى لا يكون القرار مطاطاً عديم الجدوى^(١٩٥).

ومن الشواهد على ذلك، أن الرئيس السوري حافظ الأسد أثناء لقائه مع الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، وعند مناقشة موضوعات النزاع بينهما، وهو الأرض- السلام، القضية الفلسطينية، فقد كان الرئيس السوري غير مثلهف للوصول لقرار بشأن القضية الفلسطينية، وطلب ترك مبدأ المناقشة في الموضوع الفلسطيني مفتوحاً لحين مناقشتها مع منظمة التحرير الفلسطينية، ورأى أيضاً أن تحقيق السلام يكون على مراحل مختلفة وأول هذه المراحل هو إنهاء حالة الحرب^(١٩٦).

٩) الإيمان بصدق وعدالة القضية التفاوضية. وعدم الإغداغ بظاهر الأمور:

يجب أن يكون المفاوض على إيمان بعدالة وصدق قضيته التفاوضية، ومشروعية مطالبه وحقه الطبيعي في تحقيق أهدافه من التفاوض. ومن ثم تتوفر لديه الرغبة في النجاح والإصرار على تحقيقه، وفي الوقت ذاته يمثل هذا حاجز أمان

(194) Zartman, William, & Berman, Maureen.R, Op.Cit. P.27.

(195) Ross, L. and Stillinger, C., "Barriers to Conflict Resolution", Negotiation Journal, 7 (1991), pp. 389 – 404.

(196) Vance, Cyrus. "Hard Choices: Critical Years in America's Foreign Policy" (New York: Bantam Books, 1983), PP. 177-180

يجعله يرفض أى محاولة للضغط أو للإبتزاز من جانب الخصم، أو حتى للإغراء من جانب قوى أخرى استطاع الخصم استمالتها إليه⁽¹⁹⁷⁾.

كما يتعين على المفاوض الحذر للحرص وعدم الإندفاع العاطفى وراء المظاهر الخادعة التى تخفى وراءها رغبات الخصم ودوافعه الحقيقية، خاصة إذا كان متبعاً إحدى إستراتيجيات منهج الصراع، ومن ثم يجب عليه المعرفة التامة بطرق الخداع والتحليل، وبالماضى للتاريخى الذى يحكم العلاقة بين أطراف التفاوض، وسمعه، وخبرة رجل لورجال للتفاضل للذين يتفاوض معهم، على مائدة المفاوضات⁽¹⁹⁸⁾.

ملخص الفصل الأول

يحاول هذا الفصل التعرض لمفهوم المفاوضات الدولية فى الأدبيات المختلفة، سواء تعريف المفهوم من الناحية اللغوية، أو التعريف الاصطلاحي للمفهوم، وللتعريف العملى المستخدم. وقد حاولت الدراسة فى هذا الفصل التوصل إلى تعريف واضح للمفاوضات على أنها عملية سياسية وقانونية ونفسية تتشابك فيها مجموعة من العوامل والمحددات تؤثر على مسار المفاوضات. كما حاولت الدراسة التطرق إلى الكيفية التى يتم بها التخطيط للمفاوضات الدولية، وما هى الشروط اللازمة لإجراء المفاوضات وسلوكيات المفاوضين وكيف تؤثر على مسار العملية التفاوضية. أيضاً حاولت الدراسة البحث فى أهم الإستراتيجيات المتبعة فى المفاوضات وإن لم يكن من الممكن حصرها جميعاً، إلا أنها حاولت طرح بعضها، ومداخل المفاوضات. بالإضافة إلى مهارات المفاوض وأهم المؤثرات التى تلعب دوراً فى التأثير عليه. ومن الملاحظ أن المفاوضات هى أداة - من أهم الأدوات - المستخدمة فى إدارة الأزمات والنزاعات الدولية، وهى أداة قديمة استخدمت فى العصور المختلفة، وإن زادت أهميتها فى القرن العشرين، مع تعدد النزاعات وتمادى مخاطرها على كافة أنحاء للعالم. ومن الواضح أن هناك حاجة ماسة إلى التركيز على المفاوضات الدولية فى إدارة الأزمات الدولية التى تنشب فى المناطق المختلفة، فهى أداة تتطلب توافر خبرات ومهارات وسلوكيات لإدارة العملية على نحو يلبى للحد الأدنى من الرغبات لطرفى التفاوض.

(197) Ibid, pp. 194-196.

(198) جورج تولى، دليل المفاوضات، (الرياض، مكتبة جرير، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠)، ص ١٣.

الفصل الثاني

**دور المفاوضات في إدارة الأزمات
الدولية**

مقدمة

يتزايد الاهتمام بإدارة الأزمات الدولية نظراً لما للأزمات من آثار بعيدة المدى تتجاوز الحدود الجغرافية للدول، كما تتعدى آثارها الأجيال الحالية إلى الأجيال القادمة التي لم تر النور بعد. وتعد إدارة الأزمة بمثابة فن تحاول من خلاله الأطراف تجاوز ما يترتب على الأزمة. وفي إدارة الأزمات الدولية تأتي مجموعة من الأدوات يمكن من خلالها إدارة الأزمة على نحو يقلل أو يحد من المشاكل المترتبة عليها ومنها الأداة الاقتصادية والعسكرية والأداة الدبلوماسية وأخيراً الأداة الإعلامية. وتأتي المفاوضات كأداة من أدوات إدارة الأزمات الدولية باعتبارها جزءاً من الأداة الدبلوماسية التي تستخدم في إدارة الأزمات.

وتأتي إدارة الأزمات كوسيلة لتلافي المواجهات العسكرية غير محددة العواقب، وهي تقنية قديمة اعتمدت على عدة وسائل منها المفاوضات والتي تم تطويرها في العقود الأخيرة لتعتمد طرقاً فنية وتقنيات عالية الدقة والفعالية. إن الغاية من إدارة الأزمات هو تجنب حدوث مواجهة عسكرية قد لا يتوقعها أطراف النزاع عند بداية الأزمة. وتقنية إدارة الأزمات لها قواعدها وضوابطها وهي في هذا الجانب علم، ولكن تطبيق هذه القواعد بما يتواءم والظروف الضاغطة والمتقلبة والمواقف المفاجئة والمتسارعة التي يفرضها الأطراف يتوقف على قدرة خلاقة لصاحب القرار أو مدير الأزمة، ولذلك فهي من هذه الناحية فن يتعلق بموهبة القيادة التي لا يمكن أن تكتسب بالمعرفة أبداً وإن كانت المعرفة تصقلها وتهذبها وتعمقها.

علاوة على ذلك تعددت الوسائل الدولية لإدارة الأزمات وتنوعت إلى وسائل دبلوماسية (كالمفاوضات، والمساعي الحميدة، والوساطة، والتحقيق، والتوفيق، وعرض المنازعات على المنظمات الدولية والإقليمية...) وقانونية (التحكيم الدولي والقضاء الدولي) وقهرية (الضغوطات الاقتصادية من حظر وحصار ومقاطعة وتجميد للأموال أو حجزها في الخارج، أو سياسية ودبلوماسية أو اللجوء إلى القوة العسكرية كخيار أخير...)، ولقد عدت المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة في فقرتها الثانية مختلف هذه الوسائل^(١)، كما نص الميثاق في مواضع أخرى منه على وجوب عرض النزاع إذا استعصى حله بإحدى هذه الوسائل المذكورة سابقاً، على الهيئة الدولية لتوصي بما تراه مناسباً بشأنه، كما بينت الاتفاقيات الدولية الكبرى التي أبرمت منذ مؤتمر لاهاي

لإقرار السلام الكثير من هذه الوسائل وما يتصل بها من إجراءات وأحكام، فتناولت اتفاقية لاهاي الأولى سنة ١٩٠٧ الوساطة والمساعي الحميدة والتحقيق والتحكيم، وسرد النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية كل ما يتصل بالسبل القضائية، وغالجت معاهدة التحكيم العامة المبرمة في جنيف سنة ١٩٢٨ موضوع التوفيق، كما تعرضت أيضاً للقضاء والتحكيم.

وفي هذا الصدد تلعب المفاوضات دوراً مهماً - إلى حد كبير - في إدارة الأزمات الدولية خاصة الأزمات النووية والتي تكون هناك صعوبة في حلها من خلال الخيار العسكري، لاسيما وأن العمل العسكري يتسبب في مخاطر جمة قد لا تدركها أو تتوقعها أطراف الأزمة. ولذا تحاول الباحثة في هذا الفصل تحديد العلاقة بين المفاوضات وإدارة الأزمات الدولية، والدور الذي تقوم به المفاوضات في إدارة الأزمات الدولية.

وينقسم الفصل إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول : مفهوم إدارة الأزمات

المبحث الثاني : العلاقة بين المفاوضات وإدارة الأزمات الدولية

المبحث الثالث : دور المفاوضات في إدارة الأزمات الدولية

المبحث الأول مفهوم إدارة الأزمات

يشكل بروز خلافات وصراعات ومواجهات بين الدول تحدياً حقيقياً يواجهه أصحاب القرار، ويعد أمراً طبيعياً نظراً لتضارب المصالح في المجتمع الدولي. وتأتي إدارة الأزمة كوسيلة لدرء وتلافي المواجهات العسكرية الوخيمة العواقب، وهي تقنية قديمة اعتمدت على سبل تقليدية كالمفاوضات تم تطويرها في العقود الأخيرة لتعتمد طرقاً فنية وتقنيات عالية الدقة والفعالية. وتقنية إدارة الأزمة لها قواعدها وضوابطها وهي في هذا الجانب "علم"، ولكن يتوقف تطبيق هذه القواعد بما يتواءم والظروف الضاغطة والمتقلبة والمواقف المفاجئة والمتسارعة التي يفرضها الأطراف على قدرة خلاقة لصاحب القرار أو مدير الأزمة، ولذلك فهي من هذه الناحية "فن" يتعلق بموهبة القيادة التي لا يمكن أن تكتسب بالمعرفة أبداً، وإن كانت المعرفة تصقلها وتهذبها وتعمقها^(١).

وتختلف الأزمة عن الحرب التي تعرف بأنها تلك المواجهة العسكرية التي تتم بين طرفين دوليين أو أكثر لفترة طويلة أو قصيرة باستخدام قوات مسلحة منظمة وتسفر عن ضحايا.

أما الأزمة الدولية فهي محطة تحول حاسم غالباً ما تنتسم بالفجائية في نسق داخلي أو دولي تهدد مصالح دولية معينة، وتثير نوعاً من الذهول والهرج لدى القوى المعنية بها، وتنتسم بالتعقيد والتشابك في عناصرها وأسبابها وتستقطب اهتماماً كبيراً وتثير نوعاً من الخوف، كما تتطلب جهداً كبيراً لمواجهتها^(٢).

(١) د. مصطفى علوي، التعريف بظاهرة الأزمة الدولية والتطبيق على أزمات الصراع العربي-الإسرائيلي، (مجلة الفكر الإستراتيجي العربي، يناير ١٩٨٧)، ص ١٥٩.

(2) Raymond Tranter & Richard H. Ullman (eds), Theory and Policy in international Relations (New Jersey, Princeton, Princeton University Press, 1972), P. 126.

مفهوم الأزمات الدولية

وعلى الرغم من كثرة تداول مصطلح الأزمة في العقد الأخير من القرن العشرين، نتيجة للتغيرات البيئية التي تعمل في ظلها المؤسسات الإنتاجية والخدمية، والتي تتميز بالتغيرات السريعة والمتلاحقة التي قد تؤدي إلى حدوث أزمات تفرض استخدام عمليات فعالة لمواجهتها للحد من نتائجها (آثارها)، إلا أنه يصعب تحديد مفهوم الأزمة، نتيجة شمولية طبيعته، واتساع استعماله، واختلاف الاستخدام والسياق المطبق من قبل الكتاب والباحثين^(٣).

وقد ورثت مجموعة من التعريفات للأزمة على مستوى المنظمة، منها: عرف فلك (Fink) الأزمة بأنها: نقطة تحول في حياة المنظمة نحو الأسوأ أو الأفضل. فهي حالة من عدم الاستقرار يحدث فيها تغيير حاسم في سير العمل في المنظمة، قد يؤدي إلى نتائج مرغوب فيها، أو نتائج غير مرغوب فيها^(٤). أما الحملوي عرف الأزمة بأنها: خلل يؤثر تأثيراً مادياً على النظام كله، ويهدد الافتراضات الرئيسة التي يقوم عليها النظام^(٥).

وقد عرفها أحمد عامر بأنها: حدث مفاجئ (غير متوقع) يؤدي إلى صعوبة التعامل معه. ومن ثم ضرورة البحث عن وسائل، وطرق لإدارته بشكل يحد من آثاره السلبية^(٦).

أن الأزمة كمصطلح قديم ترجع أصوله التاريخية إلى الطب الإغريقي "نقطة تحول" بمعنى أنها لحظة قرار حاسمة في حياة المريض وهي تُطلق للدلالة على حدوث تغيير جوهري ومفاجئ في جسم الإنسان. وفي القرن السادس عشر شاع استخدام هذا المصطلح في المعاجم الطبية، وتم اقتباسه في القرن السابع عشر للدلالة على ارتفاع درجة التوتر في العلاقات بين الدولة والكنيسة. وبحلول القرن التاسع عشر تواتر استخدامها للدلالة على ظهور مشكلات خطيرة أو لحظات تحول فاصلة في تطور العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي عام ١٩٣٧ عرفت دائرة

(3) د. أحمد عامر، مقدمة في إدارة الأزمات، (القاهرة: جامعة قناة السويس، ١٩٨٩)، ص ٣٠٠.

(4) د. محمود وهيب السيد، أزمة الاحتلال العراقي للكويت: المحددات، التداعيات، النتائج، (القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٥)، ص ص ٢٧-٢٨.

(5) ورثت هذه التعريفات في: د. السيد عليوة، مرجع سبق ذكره، ص ٤٠٧.

(6) د. أحمد عامر، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٥.

معارف العلوم الاجتماعية الأزمة بأنها "حدث خلل خطير ومفاجئ في العلاقة بين العرض والطلب في السلع والخدمات ورؤوس الأموال" (٧)

ولقد استعمل المصطلح بعد ذلك في مختلف فروع العلوم الإنسانية وبات يعني مجموعة الظروف والأحداث المفاجئة التي تنطوي على تهديد واضح للوضع السراهن المستقر في طبيعة الأشياء. كما عرف أليستار بوخان Alastair Buchan الأزمة في كتابه "إدارة الأزمات" بأنها تحدّ ظاهر أو ردّ فعل بين طرفين أو عدة أطراف، حاول كل منهم تحويل مجرى الأحداث لصالحه.

أما كورال بل Coral Bill - فإنها تعرفها في كتابها "إتفاقيات الأزمة A study - إلى مستوى يهدد بتغيير طبيعة العلاقات الدولية بين الدول". ويشير روبرت نورث Robert North إلى أن الأزمة الدولية هي عبارة عن تصعيد حاد للفعل ورد الفعل، أي هي عملية إنشقاق تحدث تغييرات في مستوى الفعالية بين الدول، وتؤدي إلى إنكفاء درجة التهديد والإكراه. ويشير نورث إلى أن الأزمات غالباً ما تسبق الحروب، ولكن لا تؤدي كلها إلى الحروب إذ تسوّى سلمياً أو تجمّد أو تهدأ، على أنه يمكن دراستها على اعتبارها إشترك دولتين أو أكثر في المواجهة نفسها (٩).

كما يعرفها جون سبانير John Spanir بأنها "موقف تطالب فيه دولة ما بتغيير الوضع القائم، وهو الأمر الذي تقاومه دول أخرى، ما يخلق درجة عالية من احتمال اندلاع الحرب" (١٠).

(7) منصور حسن العتيبي، الإدارة الأمريكية لأزمة الخليج الثانية ١٩٩٠ - ١٩٩١، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٧)، ص ٢٣.

(8) المرجع السابق، ص ٢٤.

(9) Allen Verguson, Tactics in local Crisis, in David V. Edwards (ed.) International Political analysis: Readings, (New York Halt Rinehad & Winston INC., 1970), PP. 176-189.

(10) John spanir, Games Nations play: Analyzing international politics, New york, 4th edition. Also: James A. Robinson, Charles F. Hermann & Margret G.Hermann, Search Under Crisis in Political Gaming and Simulation, In Dean G. Praitt & Richard C. Snyder (eds), Theory and research on the causes of War, (New Jersey, Prentic-Hall INC., Englawood Cliff, 1989), P.80

ووفقاً لذلك فإن الأزمة هي "موقف مفاجئ تتجه فيه العلاقات بين طرفين أو أكثر نحو المواجهة بشكل تصعيدي نتيجة لتعارض قائم بينها في المصالح والأهداف، أو نتيجة لإقدام أحد الأطراف على القيام بتحدي عمل يعدّه الطرف الآخر المدافع، يمثل تهديداً لمصالحه وقيمه الحيوية، ما يستلزم تحركاً مضاداً وسريعاً للحفاظ على تلك المصالح، مستخدماً في ذلك مختلف وسائل الضغط وبمستوياتها المختلفة، سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو حتى عسكرية.

ولا يوجد اتفاق بين المحللين السياسيين والاستراتيجيين على تعريف واحد لمصطلح الأزمة "Crisis"، ويرجع ذلك الاختلاف في جزء كبير منه إلى افتقاد العلم الاجتماعي لنظرية تفسيرية عامة لظاهرة الأزمة الدولية. لذا نلاحظ أن الغالبية العظمى من الدراسات والتحليلات الخاصة بالأزمة الدولية هي دراسات حالة مما لايسمح بصياغة بناء فكري تنظيري واحد يمكن تعميم نتائجه واستخدام قواعده في دراسة وتحليل حالات أخرى^(١١).

ولقد استخدم مصطلح الأزمة للتعبير عن معانٍ عديدة وعلى مستويات مختلفة، وقد امتد المصطلح اليوم ليشمل كافة المواقف المضطربة، والتي أصبحت تضاف إلى كلمة أزمة للتعبير عن ذلك الموقف مثل أزمة الثقة، أزمات الهوية، أزمة الإنتاج... إلخ^(١٢). ولايوجد تعريف محدد متفق عليه للأزمة، ونعرض فيما يلي لبعض التعريفات التي قدمت لذلك المفهوم:

فقد تم تعريف مفهوم الأزمة، على أنها "تدهور خطير في العلاقات بين قوتين أو أكثر نتيجة تغير في البيئة الخارجية أو الداخلية للأطراف، بما يخلق إدراكاً لتهديد خارجي للقيم والأهداف الرئيسية مع زيادة إدراك صانعي القرار باحتمالات التورط في أعمال العداء العسكرية من ضغوط الوقت المحدد المتاحة للاستجابة لذلك التهديد والرد عليه"^(١٣).

(١١) نعيم سعد زغلول، استخدام تكنولوجيا المعلومات في إدارة الأزمات، نموذج مقترح، (رسالة ماجستير غير منشورة جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٩)، ص ٣٩.

(١٢) د. منى صلاح الدين شريف، إدارة الأزمات الوسيلة للبقاء (القاهرة، البيان للطباعة والنشر، ١٩٩٨)، ص ٥٣.

(١٣) د. فاروق محمد هلال، "بناء ثقافة وقائية متواصلة"، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السنوي الثالث لإدارة الأزمات والكوارث، (القاهرة، جامعة عين شمس، ٣- ٤ أكتوبر ١٩٩٨)، ص ٣.

كما تعرف بأنها "تدهور نسبي في العلاقات بين قوتين دوليتين نتيجة لتغير شامل في البيئة الداخلية للأطراف أو لطرف واحد منهم، وهذا التدهور من شأنه خلق إدراك لتهديد القيم والأهداف الرئيسية لدى صانع القرار، وأيضاً لسياساته. وقد تزيد من إدراكه لضغوط الوقت المحدد المتاح للاستجابة لذلك التهديد مستخدماً في ذلك جميع عناصر قوة دولته القومية الشاملة أو بعضاً منها وفقاً لطبيعة الأزمة^(١٤).

وتعني الأزمة انقطاعاً أو خروجاً عن النمط المعتاد للتفاعل بتأثير سلسلة من المتغيرات التي تحيط بموقف دولي معين، بحيث ينطوي هذا التطور المفاجئ على تهديد مباشر للقيم أو المصالح الجوهرية للدولة مما يستلزم معه ضرورة اتخاذ قرارات سريعة في وقت ضيق وفي ظروف عدم التأكد. أما إدارة الأزمة فتعني التلاعب بعناصر الموقف بما في ذلك التلويح باستخدام القوة بشكل يضمن المصالح القومية دون التوسط في صدام عسكري مباشر^(١٥).

ويرى الأستاذان "جلين سنايدر وبول دايزنج^(١٦)" أن الأزمة الدولية ما هي إلا سلسلة من التفاعلات المتبادلة بين حكومات دولتين أو أكثر ذات سيادة في صراع متجههم يقل عن مستوى الحرب الفعلية، ولكن في نفس الوقت يزداد الإدراك باحتمال وقوع الحرب. فالأزمة هي نتيجة مترتبة على التفاعل بين الدول ذات السيادة. وهي وفقاً لذلك التعريف ليست مجرد موقف ولكنها سلسلة من الصراعات والتفاعلات Sequence of interactions، وهذا يتفق مع موضوع المساومة Bargaining، كما أن كلمة سلسلة تدل على امتداد الوقت وأيضاً على وجود علاقة بين مراحل التفاعل المختلفة، وهذا ما يفتقده مصطلح موقف Situation. لذلك فإن كلا الكاتبين لا يعتبران أن ضيق الوقت القراري هو سمة مميزة لموقف الأزمة رغم توافر عنصر الإلحاح

(14) د. عبد الرحمن خلف العنزي، إدارة الأزمات - رؤية إستراتيجية، (الكويت: مركز التميز للاستشارات والبحوث والتدريب، ٢٠٠٤)، ص ص ٢٤-٢٥.

(15) د. عباس رشدي العماري، إدارة الأزمات في عالم متغير، (القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣)، ص ص ١٢٤-١٢٩.

(16) Glenn H. Snyder & Paul Diesing, Conflict among nations: Bargaining Decision making and system structure in international Crisis, (Princeton, New Jersey, Princeton University Press, 1977). PP. 3-6.

Urgency الذى يرتبط بالإحساس بالخطر والمخاطرة والذى يوجب تلطيف الموقف فى أسرع وقت ممكن، إلا أن ضيق الوقت القرارى غير وارد فى ذلك التعريف، حيث إن هناك العديد من الأزمات التاريخية استغرقت شهوراً وسنيناً مثل الأزمة المغربية ١٩٠٥-١٩٠٦، وأزمة برلين ١٩٥٨-١٩٦٠^(١٧).

ومن ثم فإن الأزمة هى "موقف تحاول فيه دولتان أو مجموعة من الدول تحقيق أهدافها فى نفس الوقت، وفى الوقت الذى تتضمن فيه قيم هذه الدول وأهدافها قدراً من التعارض".

وفى دراسة عن سلوك صناع السياسة الخارجية خلال موقف الأزمة، تناول كل من جيمس روبنسون وتشارلز هيرمان ومارجريت هيرمان مفهوم الأزمة الدولية، وأوضحوا أهميته بدليل تصدره لعناوين ثلاثة عشر كتاباً صدرت خلال أربعة أشهر من عام ١٩٦٤. ووضع الباحثون الثلاثة تعريفاً عاماً للأزمة بأنها موقف أو حدث يشكل تهديداً لشيء موضع اهتمام شخص آخر بدرجة كبيرة، فهم يعتبرون الأزمة أحد مواقف القرار "Decision Situation". أو مناسبة قرار "Occasion of decision"^(١٨).

واستخلص الباحثون الثلاثة أن موقف الأزمة يتضمن ثلاثة خصائص، هى:

أولاً: هل الموقف متوقع أم غير متوقع؟ فعلى سبيل المثال غزو كوريا الشمالية لكوريا الجنوبية فى يناير عام ١٩٥٠، كان غير متوقع بالنسبة لصناع القرار فى واشنطن وفى العواصم الأخرى، وبنفس الطريقة اكتشف الصواريخ السوفيتية فى كوبا فى بدايات أكتوبر ١٩٦٢ كان مفاجئاً بالنسبة للمستويات العليا لصناع السياسة الأمريكين.

ثانياً: درجة التهديد التى تواجه وحدة صنع القرار، هذا التهديد الذى يوجه نحو مصالح وأهداف صناع القرار فى الدولة القومية. فعلى سبيل المثال فى عام ١٩٤٨ أُنذرت بريطانيا الولايات المتحدة بسحب الدعم الاقتصادى الموجه لتركيا واليونان، وكان ذلك بمثابة تهديد خطير واجه صناع السياسة الخارجية فى الولايات المتحدة الأمريكية، وبشكل أكثر وضوحاً مثل تهديداً للمصالح الأمريكية فى المنطقة

(17) Ibid, pp. 13-15.

(18) James A. Robinson, Charles F. Hermann & Margret G.Hermann, Op.Cit., PP.102-106.

والتي تتعلق بحماية الدول القومية المستقلة من سيطرة الاتحاد السوفيتي، وكذلك مثل غزو كوريا الشمالية لكوريا الجنوبية تهديداً للسلام ولتعهدات الولايات المتحدة والأمم المتحدة بحماية الدول الصغيرة المحيطة بالاتحاد السوفيتي.

ثالثاً: بالنسبة للوقت المتاح للإستجابة "The time available for responding"، هو وقت محدود. فعلى سبيل المثال كان الوقت المتاح أمام الولايات المتحدة الأمريكية لتقرير إرسال قوات أمريكية للدفاع عن كوريا الجنوبية في صيف ١٩٥٠ أسبوعاً واحداً فقط.

وهكذا فإنه وفقاً لتلك الخصائص تنقسم الأزمة إلى نوعين:

- ١- الأزمة الشديدة "The most loaded crisis": ويكون الفعل فيها مفاجئاً وغير متوقع، ويتضمن درجة عالية من التهديد للأهداف ويتوجب على صناع القرار الرد الفوري.
- ٢- الأزمة الأقل شدة "The least crisis": وهي تشبه الموقف الروتيني حيث الفعل متوقع من قبل صناع القرار، ويتضمن درجة أقل من التهديد في إطار وقت قرارى متسع^(١٩).

إن، فالسمات الأساسية لموقف الأزمة لدى هيرمان وزملائه هي المفاجأة والتهديد العالي للأهداف وضيق الوقت المتاح للتصرف. ويتفق مع هؤلاء في الرأي كل من هيرمان كاهن وأنتوني فيز وكنت ميللر وهم يمثلون رواد مدرسة صنع القرار. حيث إن موقف الأزمة بالنسبة لهم هو ذلك الموقف الذي يستشعر فيه صانع القرار درجة عالية من التهديد غير معتادة في المواقف السابقة على الأزمة. هذا التهديد يتجه نحو المصالح العليا والقيم الجوهرية للدولة والمجتمع، وهو موقف مفاجئ وغير متوقع من قبل صانع القرار حيث يستشعر فيه بضيق الوقت المتاح للتفكير واتخاذ القرار قبل تغيير الموقف على نحو يصعب السيطرة عليه.

ويرى تشارلز ماكلياند في دراسته عن الأزمة الدولية الحادة ومواقف الصراع والأزمات التي تؤدي إلى الحرب أن الأزمة هي نقطة تحول في الصراع وفترة حاسمة تتخذ عندها القرارات الكبرى. وأن هناك ثلاثة مواقف يمكن أن تخلق الأزمة:

(١٩) - د. محمد أحمد الطيب هيكل، مهارات إدارة الأزمات والكوارث والمواقف الصعبة، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦)، ص ص ٣٩-٤١.

- ١- حالة سعى القادة إلى الحفاظ على مواقفهم ووضعهم القيادي من خلال البحث عن مصدر خارجي للتهديد، وبالتالي الدخول في صراع خارجي لتحقيق الوحدة الداخلية.
 - ٢- أن تشهد الأطراف المشاركة في النظام الدولي تحولاً في مؤسساتها الاجتماعية نتيجة إنضمامها لتحالفات أو انسحابها منها قد يؤدي إلى خلق مواقف أزمة جديدة في ميادين تنافسية غير مألوفة.
 - ٣- حالة إنهيار نظام القطبية الثنائية، الأمر الذي يشكل صعوبة أمام إعادة الأطراف الرئيسية تشكيل استراتيجيتها وتكييفها وفقاً للأوضاع الجديدة.
- في هذه المواقف تزداد شدة الأزمة الحادة وتقل الثقة في إمكانية السيطرة على الموقف دون استخدام القوة أو اللجوء إلى الحرب^(٢٠).
- كما يحدد قاموس WEBSTER الأزمة بأنها (فترة حرجية أو حالة غير مستقرة، تنتظر حدوث تغيير حاسم، هجمة مبرحة من الأكم، كرب أو خلل وظيفي).
- وترى الباحثة أنه يمكن تعريف إدارة الأزمة بأنها: «عملية إدارة خاصة من شأنها إنتاج إستجابة استراتيجية، لمواقف الأزمات، من خلال مجموعة من الإداريين المنتخبين مسبقاً والمدربين تدريباً، والذين يستخدمون مهاراتهم بالإضافة إلى إجراءات خاصة، من أجل تقليل الخسائر إلى الحد الأدنى.
- ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تحديد (الهدف من مواجهة الأزمات، بأنه السعي بالإمكانات البشرية والمادية المتوافرة إلى إدارة الموقف، وذلك عن طريق:
- وقف التدهور والخسائر.
 - تأمين وحماية العناصر الأخرى المكونة للكيان الأزموي .
 - السيطرة على حركة الأزمة والقضاء عليها.
 - الاستفادة من الموقف الناتج عن الأزمة في الإصلاح والتطوير .
 - دراسة الأسباب والعوامل التي أدت للأزمة، لاتخاذ إجراءات الوقاية لمنع تكرارها، أو حدوث أزمات مشابهة لها^(٢١).

(20) - Charles A. Mecllelland, The Acute International Crisis, In Dean G. Praitt & Richard C. Snyder, Op. Cit, PP. 96-99

(21) - د. سيد للهورى، الموجز في إدارة الأزمات، (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٩٨)، ص ٥.

وقد أخذت الأزمات تتنوع في مجالاتها، وتشتد في خطرها، فجعل الإنسان يستفيد من تجاربه - الناجحة والمخفقة على السواء - وأخذ يصهر ركام خبراته بالنقد البناء، ثم تلقف بعد تلك اللبانات الصالحة الباقية فشيّد بها بناءً علمياً تراكمت أجزاؤه عبر الأبحاث العلمية الرصينة والخبرات الحياتية الرائدة، فعلاً بناؤه في فضاء المعرفة الإنسانية، واصطلح على تسميته بـ "إدارة الأزمة".

وقد جاءت إدارة الأزمة مسألة قائمة بحد ذاتها منذ القدم. وكانت مظهراً من مظاهر التعامل الإنساني مع المواقف الطارئة أو الحرجة التي واجهها الإنسان بعد أن جوبه بتحدى الطبيعة أو غيره من البشر. ولم تكن تعرف آنئذ بطبيعة الحال باسم إدارة الأزمة وإنما عرفت تسميات أخرى مثل الحنكة الدبلوماسية، أو براعة القيادة، أو حسن الإدارة... إلخ. وكانت هذه الممارسة هي المحك الحقيقي لقدرة الإنسان على مواجهة الأزمة والتعامل مع المواقف الحرجة بما تفجره من طاقات إبداعه، وتستفز قدراته على الابتكار، هذه القدرات التي جعل منها تشارلز روتر Charles Rooter في كتابه "فن الدبلوماسية" الأصل في نشأة الدبلوماسية.

فالمفهوم البسيط لإدارة الشيء، هو التعامل معه للوصول إلى أفضل النتائج الممكنة، بما يحقق مصالح القائم بالإدارة. ومن هنا فإن إدارة الأزمة تعني "التعامل مع عناصر موقف الأزمة باستخدام مزيج من أدوات المساومة الضاغطة والتوفيقية بما يحقق أهداف الدولة ويحافظ على مصالحها الوطنية. وهي أيضاً عبارة عن "محاولة لتطبيق مجموعة من الإجراءات والقواعد والأسس المبتكرة، تتجاوز الأشكال التنظيمية المألوفة وأساليب الإدارة الروتينية المتعارف عليها، وذلك بهدف السيطرة على الأزمة والتحكم فيها وتوجيهها وفقاً لمصلحة الدولة.

فإدارة الأزمة Crisis Management بعبارة يسيرة هي: معالجة الأزمة على نحو يمكن من تحقيق أكبر قدر ممكن من الأهداف المنشودة والنتائج الجيدة. وتشتمل عبارة "إدارة الأزمة" على كلمتين "الإدارة" و"الأزمة".

وتعد إدارة الأزمة عملية مستمرة تهتم بالتنبؤ بالأزمة المحتملة عن طريق الاستشعار ورصد المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية المولدة للأزمة وتعبئة الموارد والإمكانات المتاحة لمنع أو الإعداد للتعامل مع الأزمة بأكثر قدر ممكن من الكفاءة والفاعلية، وبما يحقق أقل قدر ممكن من الضرر للمنظمة والبيئة والعاملين مع ضمان العودة للأوضاع الطبيعية في أسرع وقت ممكن وبأقل تكلفة ممكنة مع استخلاص

الدروس والنتائج المهمة لمنع حدوثها وتحسين طرق التعامل معها مستقبلاً، ومحاولة تعظيم الفائدة الناتجة عنها إلى أقصى درجة ممكنة.

وهي علم وفن تجنب مواجهة الحالات الطارئة والمفاجئة بسرعة وكفاءة وفاعلية عن طريق استخدام الوسائل العلمية في التنبؤ بالأزمة قبل وقوعها، بحيث تجعله قادراً على التعامل مع تلك الحالات بهدف المنع أو التخفيف من حدة التهديدات في حالة حدوثها، وذلك لصالح المنظومة المجتمعية من خلال التخطيط في ظل ظروف عدم التأكد المقترن مع ضيق الوقت بحيث يصبح أكثر قدرة على الرقابة والتحكم في الأخطار من خلال تنسيق عمليات المواجهة، والسيطرة على الموقف باستخدام كافة الوسائل والإجراءات والأنشطة والعمل كذلك على استخلاص الدروس والنتائج من تجربة الأزمة لمنع تكرارها.

جدير بالذكر أن مفاهيم إدارة الأزمة قد تعددت بتعدد الكتاب والباحثين، واختلاف وجهات نظرهم حول كيفية تناولهم لإدارة الأزمة، وأن كانت توجد بينها سمات مشتركة. ويمكن عرض بعض المفاهيم لإدارة الأزمة، على النحو التالي:

فقد عرف البعض إدارة الأزمة بأنها: مجموعة الاستعدادات والجهود الإدارية، التي تبذل لمواجهة أو الحد من الآثار السلبية المترتبة على الأزمة^(٢٢).

عرف ليتل (Little) إدارة الأزمة بأنها: نظام يستخدم للتعامل مع الأزمة، من أجل تجنب وقوعها، والتخطيط للحالات التي يصعب تجنبها؛ بهدف التحكم في النتائج، والحد من الآثار السلبية، أيضاً عرف تشيس (Chase) إدارة الأزمة بأنها: الخطوات التي تتخذ لتقليل مخاطر حدوث الأزمة^(٢٣).

وعرف عثمان إدارة الأزمة بأنها: العملية الإدارية المستمرة التي تهتم بالإحساس بالآزمات المحتملة، عن طريق الاستشعار، ورصد المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية المولدة للآزمات، وتعبئة الموارد والإمكانات المتاحة؛ لمنع أو الإعداد للتعامل مع الآزمات بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفاعلية، بما يحقق أقل قدر من الضرر للمنظمة والبيئة والعاملين. مع ضمان العودة للأوضاع الطبيعية في أسرع

(22) - د. عبد السلام أبو قحف، دليل المدير في التفويض، إدارة الآزمات، (الإسكندرية، الدار الجامعية الجديدة للنشر، ٢٠٠٢)، ص ٣٤-٣٦.

(23) - ورئت هذه التعريفات في. عبد السلام أبو قحف، المرجع السابق، ص ٤٠.

وقت، وبأقل تكلفة ممكنة، ودراسة أسباب الأزمة لاستخلاص النتائج لمنع حدوثها، وتحسين طرق التعامل معها مستقبلاً، ومحاولة الاستفادة منها إلى أقصى درجة ممكنة. وتعرف إدارة الأزمة على إنها اتخاذ إجراءات طارئة تحت ضغوط متنوعة ومتعددة وتؤثر داخلياً لحل مشكلات سببتها الأزمة نفسها، إما بفعل أو تصدير جانب آخر وإما بتراكم آثار وسلبات البيروقراطية والإهمال مروراً بعواقب الأزمة أو خسائر الكوارث⁽²⁴⁾.

كما تعرف أيضاً بأنها كيفية التغلب على الأزمة أو الكارثة بالأساليب العلمية والإدارية المختلفة ومحاولة تجنب سلبياتها والاستفادة من إيجابياتها. ويمكن تعريفها على أنها سلسلة الإجراءات (القرارات) الهادفة إلى السيطرة على الأزمة والحد من تفاقمها حتى لا ينفلت زمامها مؤدية بذلك إلى نشوب خلاف، والعمل على تجنب تحول النزاع إلى صراع شامل بتكلفة مقبولة، لا تتضمن التضحية بمصلحة أو قيمة جوهرية.

وتمثل إدارة الأزمة مجموعة من الخطط والأساليب والاستراتيجيات والنشاطات الإدارية الملائمة لأوضاع استثنائية بغية السيطرة على المشكلات وإحتوائها والحفاظ على توازن المؤسسة.

وهي محاولة وقف حدوث تحول جذري إلى الأسوأ في المسار الطبيعي للعلاقات التي تتعرض لها وتحول التوتر الحادث إلى نشوء خلاف يؤثر على المصلحة. والإدارة الرشيدة للأزمة هي تلك التي تضمن الحفاظ على المصالح الحيوية للدولة أو المؤسسة أو الجماعة وحمايتها. وتتمثل إدارة الأزمات في التعامل مع ظرف طارئ وحرج بعقلانية وموضوعية في محاولة لعلاج المشكلة علمياً بهدف التحكم في ضغطها ومسارها وإتجاهها (تتطلب الحصول على المعرفة واستخدام البيانات المعلومات المناسبة كأساس للقرار) وتقوم على التخطيط العلمي والتنظيم والتوجيه والرقابة والإبتعاد عن الإرتجالية والعشوائية والإنفعالات الوقتية.

(24) - N. Augustine, Managing the crisis you tried to prevent, (Harvard business Review November - December, 1995), pp. 105-109.

كما تعنى إدارة الأزمة التحكم والتلاعب بثلاثة تفاعلات: التهديد المفاجئ للواقع المكانى والمادى والمعنوى، وضيق الوقت، ونقص المعلومات، ثم تصبح فى حالة ارتباك عام إذا حدث فشل فى إدارة هذه الأزمة بحيث تولد أزمات ومشاكل وتداعيات غير مقصودة تخل بالتوازن العام على أربعة مستويات: الفردى والمؤسسى والقومى والعالمى، حينئذ تنتفخ الأزمات وتصبح كالغدة السرطانية معملاً لتفريخ العديد من الأزمات الكبيرة والصغيرة، معنى ذلك أن "إدارة الارتباك العام" تعبر عن حالة التحكم والتلاعب بسبعة تفاعلات تشمل الثلاثة المصاحبة لإدارة الأزمة المعتادة (التهديد المكانى والوقت والمعلومات) ثم قصور كل أو بعض الموارد العامة التى يستخدمها المديرون. ومن المعروف أن هناك سبعة موارد تشمل: المكان، المعلومات، الوقت، كذلك الموارد الطبيعية، الموارد البشرية، الموارد المالية، والتكنولوجيا.

وعلى الرغم من تعدد مفاهيم إدارة الأزمة، نتيجة الاستخدام والسياق المطبق، إلا أن ذلك التعدد والتباين شكلي فى تحديد المفهوم وليس فى مضمون إدارة الأزمة؛ فهي تتفق على أن إدارة الأزمة هي أسلوب للتعامل مع الأزمة باستخدام أساليب منهجية علمية سليمة تتمثل فى: التخطيط، التنظيم، التوجيه، والمتابعة، وتشكيل عضوات فرق الأزمات، والقيادة، ونظام الاتصال، ونظام المعلومات، والتقويم⁽²⁵⁾.

ومن خلال ذلك الاستعراض لمفاهيم إدارة الأزمة يمكن التوصل إلى أن مفهوم إدارة الأزمة يمكن التعبير عنه بأنه "أسلوب للتعامل مع الأزمة بالعمليات المنهجية العلمية الإدارية، من خلال: اتخاذ الإجراءات والتدابير الوقائية، التى تعمل على تلافي حدوث الأزمة والتقليل من آثارها السلبية، وتحقيق أكبر قدر من النتائج الايجابية، والتنسيق بين جهود أعضاء الفريق والهيئات المساندة التى تبذل لإدارة الأزمة، وترشيد خطوات فريق الأزمة وتزويده بالمعلومات اللازمة لإدارة الأزمة، والإشراف على سير العمل فى موقف الأزمة؛ للتأكد من صحة مسارات وتنفيذ خطط

(25) - د. إدريس لكرينى، إدارة الأزمات الدولية فى عالم متحول مقارنة للنموذج الأمريكى فى

المنطقة العربية ٧ أكتوبر، ٢٠٠٦ تاريخ دخول الموقع ٢٠٠٨-٣-١٥، على الرابط

<http://www.bniabdullah.com/vb/showthread.php?t=1930>

الطوارئ، وتشكيل فرق لمواجهة الأزمات حسب طبيعة ونوعية كل أزمة قادرة على التعامل مع الأزمات، والتأثير في فريق الأزمة لدفع نشاطهم وحفزهم على اتخاذ القرار المناسب، الذي يتميز بالفاعلية والرشد والقبول لموقف الأزمة، وتبادل المعلومات والأفكار المتعلقة بالأزمة من خلال توفير نظام اتصال فعال يتكون من الأفراد والتجهيزات اللازمة، يمكن من إدارة الأزمة بفاعلية، واتخاذ القرار المناسب في موقف الأزمة، في ظل ضيق الوقت، ونقص المعلومات، وتسارع الأحداث، واعتبار الأزمات فرصاً للتعلم، من خلال تقييم موقف الأزمة، والإجراءات التي اتخذت في التعامل مع الأزمة ومحاولة تحسينها".

المبحث الثاني العلاقة بين المفاوضات وإدارة الأزمات الدولية

وبعد استعراض مفهوم إدارة الأزمة في المبحث الأول، ومن خلال مبادئ إدارة الأزمات تستطيع الباحثة أن تتوصل إلى العلاقة بين المفاوضات وإدارة الأزمات الدولية. وتبدو هذه العلاقة على النحو التالي:

(١) المفاوضات أحد مبادئ إدارة الأزمات الدولية

وفي هذا الصدد فإن إدارة الأزمات الدولية تستند إلى مجموعة من المبادئ التي تساهم في تلافيتها ومن أهم هذه المبادئ^(٢٦):

- ١- المحافظة على السيطرة المدنية العليا على الخيارات العسكرية من حيث الاختيار والتوقيت، بل قد تمتد هذه السيطرة على المناورات التكتيكية والعمليات التي قد تؤدي إلى صدام غير مرغوب فيه مع قوات الخصم.
- ٢- اختلاق توقعات تساعد على التآني في معدل الأعمال العسكرية حيث يكون من الضروري الإبطاء المتعمد من قوة الدفع في التحركات العسكرية، وذلك بغرض توفير وقت كاف لكلا الطرفين لتبادل الإشارات الدبلوماسية والاتصالات وإعطاء كل طرف الوقت الكافي لتقدير الموقف واتخاذ القرار والاستجابة للاقتراحات (تقهقر الأسطول الأمريكي إلى مسافة ٥٠٠ ميل في اتجاه السواحل الكوبية بعيداً عن الأسطول السوفيتي حتى يتيح للكرملين فرصة التدبر في عواقب الأمور).
- ٣- التنسيق بين التحركات الدبلوماسية والتحركات العسكرية وذلك في إستراتيجية متكاملة تستهدف إنهاء الأزمة بدون حرب.

(26) -Gordon A. Craig and Alexander L. George, Force and State Craft, (New York, 1985), P.207.

- ٤- تحديد التحركات العسكرية بتلك التي تشكل براهين واضحة على الحل المرغوب وتكون مناسبة للأهداف المحدودة من وراء الأزمة.
 - ٥- تحاشي التحركات العسكرية التي تعطي الخصم الانطباع بأنك على وشك اللجوء إلى حرب واسعة النطاق مما يجبره على توجيه ضربة إجهاضية.
 - ٦- اختيار الخيارات الدبلوماسية والعسكرية التي تترك للخصم مخرجاً من الأزمة لا يتضارب مع مصالحه الرئيسية (رغم حرص كل طرف على الفوز فإن كلا منهما أيضاً يعلم تماماً أنه يقود سيارة مليئة بالمفرقات. أي أن الصدام المباشر فيه نهايتهما سواء.
 - ٧- استخدام الاختيارات الدبلوماسية والعسكرية كإشارة للرجوع في التفاوض للخروج من الأزمة أكثر من البحث عن حل عسكري " Military Resolution" (٢٧).
- ومن ثم يعد التفاوض أحد مبادئ إدارة الأزمات الدولية بغرض الرغبة في الخروج من الأزمة.
- ويرى جلين سنايدر أن الأزمة الدولية هي تصغير للسياسات الدولية، ففيها كل شيء من مصالح، ومخاطر، وقيم، وصنع القرار... إلخ. وذلك بالإضافة إلى اتجاهها للحرب (٢٨).

٢) التفاوض أحد أدوات إدارة الأزمة الدولية

ووفقاً لهذه الرؤية فإن موقف الأزمة الدولية يشهد استخداماً لأدوات السياسة الخارجية بهدف إدارة الأزمة الدولية. وتتعدد أدوات السياسة الخارجية للدولة (٢٩)، ومن أبرز هذه الأدوات الأداة الدبلوماسية والتي تضم المهارات والموارد التي تستعملها الدولة في تمثيل ذاتها إزاء الوحدات الدولية الأخرى، ويتم استخدامها من خلال السفراء المعتمدين، أو المؤتمرات متعددة الأطراف، أو من

(27)-Alexander L. George and other, The Limits of Coercive Diplomacy, (Boston, West view Press, 1971), PP.8-15.

(28) -Glenn H. Snyder & Paul Diesing, Op. Cit, PP.221-222.

(29)- د. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص ١٠١ - ١٠٦.

خلال المبعوثين الشخصيين. وتتعدد مظاهر استخدام هذه الأداة، فهي تبدأ من تصريحات المسؤولين في الدولة، وتمتد باتخاذهم لتحركات رسمية تجاه الطرف الآخر في الأزمة المعنية. وتتعدد أساليب استخدام هذه الدبلوماسية: قد تكون في شكل مساعي حميدة، أو وساطة، أو تفاوض. وأبرز هذه الأساليب هو التفاوض الذي يكتسب سمات خاصة في إدارة الأزمات الدولية تميزه عن غيره من أنواع التفاوض، فهو تفاوض غير رسمي غالباً، إذ يتصور كل طرف المكاسب والخسائر المحتملة، وكذلك يتصور كل طرف كيفية تحقيق أهدافه في اتصالاته مع الطرف الآخر أثناء الأزمة، وذلك لكي يحقق أفضل المكاسب الممكنة أو أقل الخسائر المحتملة⁽³⁰⁾.

(٣) التفاوض أحد استراتيجيات إدارة الأزمات الدولية (إستراتيجية شراء الوقت).

يعد التفاوض أحد الاستراتيجيات المستخدمة لتجاوز الأزمة، وتسمى في هذه الحالة إستراتيجية شراء الوقت.

من خلال هذه الإستراتيجية يلجأ المدافع إلى محاولة كسب الوقت من أجل البحث عن إمكانية التوصل إلى تسوية تفاوضية مقبولة من الطرفين. وهذا الإستراتيجية تهدف لحماية مصالح أحد الأطراف، أو تقليل خسائره - على الأقل - لتحويل التبعيد غير المرغوب فيه. ويفضل المدافع هذه الإستراتيجية (شراء الوقت) إذا قدر أن استعداداته ليست كافية لمواجهة التحدي، وأيضاً إذا أدرك أن شراء الوقت وسيلة لتحسين وضعه التساومي.

كذلك فإن لهذه الإستراتيجية جاذبية لدى المدافع إذا كان يعتقد أن ذلك يمكن أن يكون وسيلة لتحسين علاقاته عموماً مع المنافس. فإذا ما استطاع تهدئة التهديدات الموجهة للمصالح من خلال المفاوضات والتوفيق، فإن هذه الإستراتيجية سوف تفتح الباب أمام مكاسب فرعية للسياسة الخارجية. وتقدم أزمة حصار برلين عام ١٩٤٨ مثلاً لاستخدام إستراتيجية كسب الوقت، فكان الجسر الجوي الذي

(30) -Oran R. Young, The Politics of Force: Bargaining during International Crisis, (New Jersey, Princeton: Princeton University Press, 1968), PP. 254-258.

أقامه التحالف الغربي لإمداد برلين الغربية محاولة لكسب الوقت من أجل المفاوضات والتي ربما تقنع ستالين بفك الحصار، ولكن عندما فشلت المفاوضات اضطرت الولايات المتحدة وبريطانيا استخدام إستراتيجية اختبار القدرات والتي استطاعت من خلالها تحويل الجسر الجوي إلى أداة فعالة لنقل الإمدادات إلى برلين الغربية⁽³¹⁾. وهكذا بالنسبة لأزمة الملف النووي الإيراني، إذ تراهن إيران على إستراتيجية كسب أو شراء الوقت لتلافي وقوع حرب أو لتهدئة النزاع مع الأطراف الأخرى وتحقيق مصالحها، وهو ما سيتضح في الفصل الثالث عند التعرض للاستراتيجية الإيرانية في المفاوضات.

ومما سبق يلاحظ أن هناك أمران:

الأول: أن كل إستراتيجيات إدارة الأزمات الدولية كما عرضها الكسندر جورج كأدوات لإدارة الأزمة، تبين أن هناك قاسماً مشتركاً بين هذه الإستراتيجيات ألا وهو الرغبة في تفادي التصعيد غير المرغوب فيه رغم محاولات تغيير الوضع القائم التي يلجأ إليها الطرف المتحدى أو القائم بالتغيير وفقاً لمصلحته، وهذا يتفق مع الهدف الذي أشار إليه الكسندر جورج وهو تفادي الحرب العنيفة، تلك التي لا يرغب فيها أو يريدتها أياً من الجانبين.

الثاني: أن كل الإستراتيجيات متداخلة بشكل واضح، بل أن بعضها قد يكون جزءاً من الآخر. كما أنهم يستخدمون بشكل متداخل في إدارة الأزمة الدولية وفقاً لاختلاف مراحلها. كما هو الحال بالنسبة لإستراتيجية نقل التعهد وإتخاذ القرار بذلك، كما أن الفاعل الدولي قد يلجأ إلى الجمع بين أكثر من إستراتيجية في إدارة نفس الأزمة. فمن خلال ما تقدم يلاحظ أنه خلال أزمة برلين وأزمة الصواريخ الكوبية اختبرت العديد من هذه الإستراتيجيات.

أيضاً يعد التفاوض مرحلة من مراحل حل القضية محل نزاع إذ يستخدم في أكثر من مرحلة وغالباً ما يكون تنويعاً كاملاً لهذه المراحل. فالتفاوض كأداة للحوار يكون أشد تأثيراً من الوسائل الأخرى لحل المشاكل.

(31) -Ibid., P.393.

فالعمل العسكري أو الحرب وإن كانت أسرع في فرض الإرادة إلا أنها لا تمثل نهاية المطاف. فالحرب لا تؤثر في قهر الخصم وتدمير عزمته. لذا يعد التفاوض مخرجاً نهائياً نحو الاستقرار وإن كان يجب التحفظ قليلاً للتأكد من صدق النوايا والتأكد من القدرات والقوى التوازنية التي تملكها الأطراف المتفاوضة. وهو كذلك انتصار للعقلانية المدركة لكافة الأمور والأبعاد تستخدم فيها أسلحة الحوار ومقارعة الرأي والحجة بالحجة والدليل بالدليل ومن ثم يكون الوصول إلى نتائج نهائية يقنع بها الأطراف.

المبحث الثاني

دور المفاوضات في إدارة الأزمات الدولية

أن ميثاق الأمم المتحدة اعتبر وسيلة المفاوضة هي من أهم الوسائل التي يجب اللجوء إليها لحل المنازعات الدولية وهذا ما نصت عليه المادة ٣٣ في فقرتها الأولى عندما ذكرت أنه: (يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدوليين للخطر أن يلتمسوا حله بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجأوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية، أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها) وعليه، المفاوضات كوظيفة هي ذات مدلول سياسي، تنشط أثناء السلم كما تنشط أثناء الحرب، ولذلك فإن أهم أداة تساهم في تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول هي وظيفة المفاوضة أو (المحادثات) سواء العلنية أو السرية. ولذلك فإن أغلب الفقهاء والكتاب اتجهوا إلى القول أنه إذا كانت الدبلوماسية تعني إدارة العلاقات الخارجية للدول، فهي في ذات الوقت تعني إدارة وفن المفاوضات. التفاوض في ميدان الوفاق الدولي = دبلوماسية القمة.

وتلعب المفاوضات دوراً في تجنب الأزمات سواء المحلية أو الدولية، إلا أن مجال الدراسة يركز على الأزمات الدولية التي تلقى صدى واسعاً من حيث الأهمية والمخاطر التي تترتب عليها وتتعدد معايير تصنيف الأزمات وفقاً لـ:

- ١- **النشأة:** تأخذ الأزمة عدة أشكال منها: النشأة عن طريق القرار المباشر من حكومة دولة لأسباب واعتبارات خاصة بها، والنشأة استناداً لموقف شعبي جارف يترتب عليه درجة من التأزم داخل المجتمع، فيصدر قرار حكومي لمواجهة هذا التأزم، أو النشأة كرد فعل حكومي سابق والتزام هذه الحكومة بموقف معين مسبق، أو النشأة نتيجة التزام دولي سابق كعضوية طرف ما في حلف عسكري أو لتفقيات دولية ثنائية أو جماعية تجعل منه طرفاً في أزمة قد لا يكون سبباً لها^(٣٢).

(32) - د. محمد أحمد الطيب هيك، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٩-٤١.

- ٢- **النطاق:** وهنا يتم التمييز بين الأزمة الإقليمية التي تحدث داخل إقليم أو نطاق جغرافي معين محدد الأبعاد. والأزمة غير الإقليمية أو الدولية الشاملة التي تتعدى الحدود الإقليمية المتعارف عليها، كما يتم التمييز كذلك بين الأزمة الداخلية التي تتم داخل نطاق الدولة، والأزمة الخارجية^(٣٣).
- ٣- **الطبيعة:** قد تكون الأزمة بسيطة أى تدور حول موضوع واحد أو عدد محدد من الموضوعات، وقد تكون معقدة أى متعددة القضايا والأبعاد^(٣٤).
- ٤- **الموضوع:** وهنا تأخذ الأزمة العديد من الأنواع والصور، منها: الأزمة الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والبيئية، والنفسية، والفكرية والإدارية..إلخ. كما قد يتم تقسيمها كذلك من حيث الموضوع إلى أزمة مادية وأزمة معنوية.
- ٥- **الأطراف:** فقد تكون الأزمة ثنائية أى بين طرفين مباشرين فقط، وقد تكون متعددة الأطراف بصورة مباشرة، مع ضرورة الأخذ فى الاعتبار أن هذا المعيار لايعنى بالأطراف غير المباشرة التى تساند أو تدعم الأطراف المباشرين للأزمة.
- ٦- **درجة الشدة:** يتم التمييز بين الأزمة الهادئة (التي يسهل علاجها بالوقوف على أسبابها والتعامل معها بصورة إيجابية). والأزمة العنيفة (التي يمكن أن تؤدي إلى تدمير الأجهزة التى تنشأ فيها ولايمكن التصدى لها إلا بإفقادها قوة الدفع الخاصة بتيار الأزمة وتفتيتها إلى عناصر وأجزاء والتعامل مع كل منها على حدة.
- ٧- **علاقة الأزمة بالعالم الخارجى:** وفقاً لهذا المعيار يتم التمييز بين: الأزمة العالمية التى تأتى فى إطار علاقات التبعية بين "المركز" و"المحيط" فى الإطار الدولى. والأزمة المحلية (سواء التى يتم تصديرها إلى الخارج وتحمل الأطراف الخارجية

(33) نعيم سعد زغلول، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٥-٢٩

(34) د. فهد أحمد الشعلان، إدارة الأزمات: الأسس - المراحل - الآليات، (الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، ١٩٩٩)، ص ص ٥٤-٥٦.

أعباء مواجهتها، أو التي لا يمكن تصديرها إلى الخارج، وتتسم بمحدودية التأثير وعدم القدرة على الانتقال من نطاقها المحدود إلى نطاق أكبر^(٣٥). كما تتميز المفاوضات كأداة لإدارة الأزمة بمجموعة من الخصائص، وهناك خصائص عامة تشترك فيها جميع المواقف التفاوضية بغض النظر عن طبيعتها أو أهدافها، ومن ثم تصبح الخصائص المميزة للتفاوض عن غيره من الأنشطة الإنسانية الأخرى مثل الاجتماعات أو المقابلات وغيرها.

وتتلخص هذه الخصائص فيما يلي^(٣٦):

- ١- وجود طرفين أو أكثر في الموقف التفاوضي. أي فردين أو أكثر، أو جماعتين أو أكثر، أو منظميتين أو أكثر.
- ٢- وجود اختلاف أو صراع على الاهتمامات بين طرفين أو أكثر. أي ما يريده أحد الأطراف ليس بالضرورة هو ما يريده الطرف الآخر. كذلك يجب أن يسعى الطرفان إلى تسوية هذا الاختلاف أو الصراع في الاهتمامات.

(35) Alexander L. George, A Provisional Theory of Crisis Management, In Alexander L. George (ed.), Avoiding War: Problems of Crisis Management. (San Francisco, West View Press Inc., 1991), PP.379-380.

(36) مايكل، س، لوند؛ منع المنازعات العنيفة، استراتيجيات للدبلوماسية الوقائية، ترجمة عادل عناني، (القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ١٩٩٩)، ص: ٥٩. أيضا إدريس لكريني، مرجع سبق ذكره. ولمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى:
- د. ثابت عبد الرحمن إدريس، المدير والتحديات المعاصرة، (القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٩٢)، ص ٢٧٧ - ٢٧٨.

- Lewicki, R.J., et al., Op.Cit., pp. 4 – 5.
- Lewicki, R.J., “Negotiating Strategically”. In Cohen, A. (ed.), The Portable MBA in Management, , (New York, John Wiley & Sons. 1992), pp. 147 – 189.
- Lewicki, R.J., and Hiam, A., The Fast Forward MBA in Negotiating and Dealmaking, , (New York, John Wiley & Sons ,1999),.
- Rubin, J.Z. and Brown, B.R., The Social Psychology of Bargaining and Negotiating, , (New York , Academic Press,1995),.
- Zartman, W. and Berman, M., The Practical Negotiator,(New York, Yale University Press, 1982).

- ٣- تفضل الأطراف المتفاوضة البحث عن الاتفاق - على الأقل في الوقت الحاضر - بدلاً من الصراع والقتال بشكل صريح ومفتوح (انقطاع الاتصال بينهم، أو اللجوء إلى المحاكم أو إلى جهات أعلى).
 - ٤- يتفاوض كل طرف لاعتقاده أنه يمكن أن يستخدم بعض أشكال التأثير على الطرف الآخر للحصول على اتفاق أفضل بالمقارنة بما قد يحصل عليه بشكل تطوعي من جانب الطرف الآخر.
 - ٥- التفاوض يهدف إلى حل النزاع أو حسم الخلافات، أو الوصول إلى اتفاق حول مسألة أو قضية معينة، ولكن استمراره مرهون باستمرار المصالح المشتركة بين الأطراف المتفاوضة.
 - ٦- التفاوض عملية مستمرة وليس حدثاً طارئاً أو موقفاً عارضاً أو نشاطاً مؤقتاً. وبعبارة أخرى فإنه لا يجب التعامل مع التفاوض على أنه موقف طارئ أو مازق نسعى إلى الخروج منه بأي وسيلة.
 - ٧- التفاوض عملية متكاملة Integrated Process وليس أنشطة مجزأة يمكن القيام بها بطريقة منفصلة، ومن ثم فإنه يحتاج إلى إدارة واعية تعتمد على الإعداد والتخطيط الجيد، والتنظيم، والتوجيه والقيادة والمتابعة والتقييم.
 - ٨- التفاوض يتأثر بالعلاقات السابقة والحاضرة واللاحقة بين الطرفين، وكذلك بالأهداف المعلنة وغير المعلنة لكل منهما.
 - ٩- مع التفاوض يتوقع تطبيق المثال المعروف وهو (أعطِ وخذ Give and Take). أي إنه من المتوقع أن الجانبين في الموقف التفاوضي سوف يقومان بتعديل أوضاعهما التفاوضية أو بتقديم تنازلات Concessions حتى يتم الوصول إلى حل أو اتفاق يرضى الطرفين.
- علاوة على ذلك تنشأ الأزمات الدولية والتي تتطلب استخدام ديناميكية المفاوضات لاحتوائها، لاسيما وأن بعض الأزمات يمكن التنبؤ بها، والبعض الآخر لا يمكن التنبؤ به. ويحتاج المفاوض إلى نموذج يمكنه من مقارنة النزاعات المختلفة، ويمكن للمفاوضين اتخاذ قرارات رئيسيين حول الأزمة، يضيف القرار الأول للأزمة بناء على قابليتها للحل وذلك على النحو التالي:
- ١- تبدو الأزمة غير قابلة للحل عن طريق الاتفاق، فهو يتبع طريقة يربح - يخسر.

٢- الأزمة الظاهرية غير الواضحة، وحلها مشكوك فيه، وغالباً ما يتضح لاحقاً أنها ترتبط بمسألة خلافية تفتقد الترتيب، أو ربما كانت جزء من مسألة أخرى، ولا ينبغي معالجتها بصورة منفصلة، كما أنها لا تقوم على طريقة يربح- يربح أو يربح- يخسر.

٣- تبدو الأزمة الجدلية قابلة للحل فهو يربح - يربح.

ويصنف القرار الثاني الأزمة بناء على حدثها، وذلك على النحو التالي:

- ١- تنشأ الأزمات الحادة عندما تكون المسائل الخلافية ذات أهمية قصوى بالنسبة للمفاوضين والخصوم، ويتسم كلا الطرفين بالقوة والنشاط في هذه الحالة.
 - ٢- تنشأ الأزمات الأقل حدة عندما تكون المسائل الخلافية أقل أهمية بالنسبة للمفاوضين والخصوم، ويتسم كلاهما بقدر معتدل من النشاط والحيوية في هذا الموقف.
- كما تولد الأزمة والتي تتضمن نقطة هامة للغاية تصرفات يربح- يخسر من جانب أحد أو كلا الطرفين^(٣٧):

ووفقاً لذلك فإن التصرف النموذجي وفقاً لأسلوب يربح- يخسر:

- ١- إبراز موقف الشخص بأنه جدير بالثناء والتقدير، يصبح هذا بصفة خاصة عندما يعتقد المتفاوضون بأن موقفهم هو الموقف الوحيد الممكن، وفي نفس الوقت يصبح تقدير المتفاوضين وحكمهم مشوهاً عند استخفافهم بمواقف بعضهم البعض وتفتقد الموضوعية.
- ٢- مهاجمة أو معاداة الطرف الآخر بالتقليل من أهمية موقفه. ويعمل ذلك على إلقاء ظلال من الشك حول صحته، ويتبع ذلك إبرازه بصورة متدنية مقارنة بموقف المهاجم ويزيد النزاع ويتطور الشك واللاموضوعية.
- ٣- تنمية انطباعاً سلبياً عن الطرف الآخر، الأمر الذي يزيد من إثارتهم وينهار الاحترام والثقة في الطرف الآخر.

ويمكن التنبؤ بنتائج المفاوضات القائمة على أسلوب يكسب- يخسر فطرف واحد هو المنتصر والطرف الآخر هو المهزوم، وكلاهما خاسر إذ تقل فرصة تناوله الموضوعات اللاحقة بطريقة ذات نفع متناول للطرفين. كما أنه قد لا يتم دعم أية

(37) دونالد ب سباركس، ديناميكية التفاوض الفعال، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٠٣-١٠٥.

اتفاقيات يتم التوصل إليها بصدق وجدية من قبل الطرفين، ولهذا النوع من الأزمات ثلاث نتائج⁽³⁸⁾:

- ١- تأصيل المشاعر التنافسية وتبادل الانتقاص من مواقف الطرفين.
- ٢- إعاقة إدراك النوايا الحسنة من جانب كل طرف.
- ٣- تعميق الخصومة والعداء وعدم الثقة.

وتتضمن الأزمات على نقطة ثابوية تعتمد على القضاء والقدر من جانب أحد الطرفين أو كليهما مثل:

١- التجنب وهو استخدام آية للطرف مثل الإقتراع باستخدام قطعة نقود معدنية لإتخاذ قرار ما. ويجبر ذلك الاقتتال حول القرار. كما أن الوصول إلى الاتفاق بطريقة أخرى، بخلاف الاعتماد على الصرف، قد ينظر إليها باعتبارها فقدان لماء الوجه.

٢- التأخير هو استخدام آية للاستمرار مثل "ليس الآن- ولكن لاحقاً لتأجيل الوصول إلى القرار. ويقود هذا إلى إعادة جدولة المسألة أو وضعها موضع الإهمال والنسيان. ويجنب القضاء والقدر إراقة الدماء- ومع ذلك فإن مزايا المسألة الخلافية تسهم فقط في الوصول إلى قرار عن طريق الصدفة. وربما لا يصبح القدر هو الخيار الأفضل مقارنة بالطرق الأخرى عندما تتضح المزيد من الحقائق. كما يمكن أن يقود الاعتماد عليه إلى صعوبات أكثر ما تمت مصادفتها⁽³⁹⁾.

جدير بالذكر أنه عند اللجوء إلى المفاوضات كأداة لاحتواء النزاع أو الأزمة محل الخلاف فإن هناك مجموعة من المعايير يجب الاسترشاد بها قبل الدخول في المفاوضات مباشرة أهمها:

- نوع وطبيعة قضية/ مسألة التفاوض.
- نوع الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها التفاوض.
- حاجة التفاوض لعملية التفاوض.
- توقعات الأطراف الأخرى ذات الاهتمام بداخل المنظمة.

(38) Lewicki, R.J., et al., Op.Cit, pp.31-33.

(39) Pinkley, R. and North Craft, G.B., "Cognitive Interpretation of Conflict: Implications of Dispute Processes and Outcomes", Academy of Management Journal, vol. 37, 1994, pp. 193 – 205.

- توقعات الطرف الآخر.
 - مراكز القوة النسبية لأطراف التفاوض.
 - المهارات التي تتوفر في فريق التفاوض.
 - الوقت المتاح لعملية التفاوض.
 - الاستجابة المتوقعة للطرف الآخر أثناء عملية التفاوض.
 - أهمية التوصل إلى اتفاق.
 - أهمية استمرار العلاقة بين أطراف التفاوض.
 - خصائص شخصية الطرف الآخر في عملية التفاوض.
 - الخبرات السابقة للطرف الآخر في عمليات التفاوض.
 - الظروف البيئية المحيطة بالتفاوض (قيود خارجية).^(٤٠)
- ومن ثم تحاول الباحثة تحديد طبيعة هذا الدور وهل هو مبدأ عام أم مجرد عرف جرى العمل به لاحتواء الأزمات قبل استفحالها.

أولاً : دور المفاوضات في إدارة الأزمات الدولية بشكل عام (المبدأ الأصلي):

إن التفاوض هو مفتاح لعلاج الكثير من النزاعات والصراعات. فالقليل هو الذي يستمتع بعلاج الأزمات سواء كانت على أي مستوى. وفي معظم الأحوال فإن تجنب علاج مواقف الصراع يمكن أن يجعل المشكلة أكثر سوءاً. إن جزء من المشكلة يتمثل في التفكير في المشكلة على أنها حدث منفصل وليس على كونها مجموعة من الأحداث التي تشمل مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية التي تشمل من ضمن ما تشمل السلوك السابق لكلا الطرفين نتيجة العلاقات المستمرة بينهما. إن المفاوضات الفعالة عادة ما يتضمن عدد من الخطوات التي تشمل من ضمن ما تشمل تبادل المقترحات والعروض والتنازلات بين كلا الطرفين بغرض الوصول إلى حل للمشكلة، وكذلك الحصول على معلومات وبيانات تساعدك على تكوين صورة أفضل للقضايا الأساسية، والتعرف على الرؤية الحقيقية للطرف الآخر لهذه المشكلة بما يؤدي في النهاية إلى الوصول إلى تعريف مشترك للمشكلات.

(40)- د. ثابت عبد الرحمن إدريس التفاوض الفعال، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٦.

وهناك مجموعة من الإرشادات التي تساعد في القيام بالتفاوض الفعال لمعالجة الأزمات الدولية والنزاعات بما يحقق مكاسب لكلا الطرفين.^(١١)

- ١- القيام بالتكتيكات التفاوضية المناسبة بغرض تجميع أكبر قدر ممكن من المعلومات.
 - ٢- محاولة تفهم نوافع الطرف الآخر من التفاوض.
 - ٣- عدم تجاهل مواقف النزاع بل على العكس مواجهتها أولاً بأول.
 - ٤- استخدام أسلوب المواجهة كلما أمكن ذلك لأنه عادة ما يؤدي إلى علاج المشكلات.
 - ٥- إن معالجة الأزمات يتضمن الأخذ في الحسبان أفكار وخبرات والجوانب الوجدانية للمشاركين في المفاوضات.
 - ٦- التفاوض مثل لعبة الشطرنج لذلك يجب عليك أن تدخل التفاوض ولديك استراتيجيات محددة.
 - ٧- توقع استجابات الطرف الآخر وتصرف بناء على ذلك.
 - ٨- كن أميناً مع نفسك فيما يتعلق بنقاط القوة والضعف.
 - ٩- قم بتقييم مدى أهمية كل قضية تفاوضية بالنسبة للطرف الآخر ومدى أهميتها بالنسبة لك. ابدأ بمدخل إيجابي وحاول تأسيس سمعة طيبة وثقة متبادلة قبل الدخول في التفاوض.
 - ١٠- حاول الحصول على تنازلات صغيرة في بداية التفاوض.
 - ١١- اجعل اهتمامك الأول هو البحث عن نقاط الاتفاق.
- وتلعب المفاوضات دور في إدارة الأزمات الدولية، حيث تشير المفاوضات في هذا الخصوص إلى أربعة مسائل رئيسية وهي:

(١) المفاوضات الدولية كوسيلة لحل الأزمة الدولية

يذكر في هذا الإطار أن أطراف الأزمة الدولية ليسوا ملزمين باللجوء إلى طريقة معينة لحل الأزمة ما لم توجد نية تقضي بخلاف ذلك. على أنه من المنطقي القول بأن كل أزمة في حاجة إلى تحديدها تحديداً قطعياً قبل اللجوء إلى حلها، لذا من المرغوب أن تفاوض الأطراف المعنية فيما بينها لمحاولة التوصل إلى حل للأزمة

(١١) - د. شوقي الغيطاني، التفاوض الأسس العلمية والجوانب التطبيقية، (القاهرة، مكتبة عين شمس، ٢٠٠٤)، ص ١٧١.

كلها أو بعضها^(٤٢) قبل اللجوء إلى وسيلة أخرى عن طريق عرض الأزمة على محكمة تحكيم أو على محكمة العدل الدولية^(*).

واللجوء إلى تلك الوسيلة - قديما وفي الوقت الحاضر - ليس في حاجة إلى تدليل أو إثبات باعتبارها وسيلة لتقليل أو لإزالة حدة التوتر أو الأزمات. فالتفاوض ضرورة لحل أي نزاع أو أزمة^(٤٣)، بل هو ترتب على طبيعة لأزمات الدولية، والتي - بالنسبة لبعضها إن لم يكن كلها - تكون قابلة للتسوية عن طريق المفاوضات. علة ذلك أن كل المجتمعات البشرية بل في كل وسط اجتماعي من الثابت أن أفضل وسيلة لحل الأزمة هي تلك التي تقضى بأن يتم ذلك عن طريق الاتصال - المباشر أو غير المباشر - بين الأطراف المعنية أنفسهم. بشرط أن يكون ذلك رهن بعدم الرغبة في فرض حقوق لا يملكها طرف معين أو الرغبة في هضم حقوق الطرف الآخر أو طرف آخر غائب عن عملية المفاوضات على أساس أنه لكي يكون هناك تفاوض لابد من وجود شيء يتم التفاوض عليه ويدخل في سلطة أو اختصاص الأطراف المعنية.

(42) - في هذا الصدد قررت محكمة العدل الدولية أن الوسيلة الأكثر ملائمة لحل الأزمات الدولية هي بكل وضوح التفاوض والتي يجب أن يكون هدفها تحديد حقوق ومصالح الأطراف المعنية (مجموعة أحكام محكمة العدل الدولية، ١٩٧٧، صص ٣١-٣٢٩).
ويلاحظ أن التفاوض إذا كان يتميز بمرونته ويتوقف على قبول الدول له، فإن بعض الاتفاقات الدولية تلزم أطراف الأزمة إذا ثار خلاف حول تطبيق هذه الاتفاقيات أو تفسيرها باللجوء إلى التفاوض أو التشاور وتبادل جهات النظر وهما أيضا من صور التفاوض (أنظر في ذلك المادة ٨٤ من اتفاقية فيينا لعام ١٩٧٥ الخاصة بتمثيل الدول في علاقاتها بالمنظمات الدولية).

(*) - على أن ذلك لا يعني ضرورة الاستمرار في المفاوضات حتى النهاية وإنما الأمر مرتبط بأحوال كل أزمة أو نزاع. لمزيد من التفاصيل في هذا الصدد أنظر: د. أحمد أبو الوفاء، المفاوضات الدولية دراسة لبعض جوانبها القانونية في القانون الدولي والشرعة الإسلامية، (القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٥)، صص ٢٢-٢٤.

(43) - جدير بالذكر أن أي اتفاق داخلي أو دولي - يفترض شروع الأطراف المعنية في التفاوض قبل الوصول إلى شكله وصيغته ومحتواه ومعناه النهائي. أنظر في هذا الصدد: د. أحمد عبد الكريم سلامة، النظام القانوني لمفاوضات العقود الدولية، (القاهرة، المجلة المصرية للقانون الدولي، ٢٠٠٠)، ص ١-٧٠.

(٢) دور المنظمات الدولية في تفعيل التفاوض كوسيلة لحل المنازعات الدولية

إن المفاوضات المترتبة على الدبلوماسية البرلمانية، أو الدبلوماسية متعددة الأطراف، يمكن أن تقوم مقام المفاوضات التي تتم بين أطراف النزاع أنفسهم. كذلك قد تتم المفاوضات عن طريق قرار صادر عن أحد الأجهزة الدولية المختصة. وقد أثر وجود المنظمات الدولية على تشجيع اللجوء إلى المفاوضات من عدة نواح:

- أ- تعد المنظمة الدولية أرضية مشتركة ومكاناً للتلاقى بين وفود الدول، الأمر الذي من شأنه تسهيل المفاوضات بينها.
- ب- أصدرت المنظمات الدولية العديد من القرارات التي تحث فيها الدول الأطراف في منازعات دولية إلى التماس حلها عن طريق المفاوضات وغيرها من الوسائل السلمية.
- ج- تشير المواثيق المنشئة للمنظمات الدولية إلى المفاوضات كوسيلة سلمية لحل الأزمات الدولية أو للتوصل إلى اتفاق بخصوص مسألة ما، وهكذا فقد ورد في ميثاق الأمم المتحدة الإشارة إلى المفاوضات في مواضع كثيرة منها (المادة ٣٣ التي نصت على وسائل التسوية السلمية للمنازعات الدولية ومنها المفاوضات). والمادة ٤٣ التي نصت على التفاوض بين مجلس الأمن والدولة التي ستزوده بالقوات المسلحة والمساعدة في التسهيلات من أجل حفظ السلم والأمن الدولى وفقاً لأحكام الفصل السابع من الميثاق^(٤٤).
- د- تعد المنظمة الدولية أحد أشخاص القانون الدولى، والتي يمكنها الدخول فعلاً في مفاوضات مع أى شخص قانونى آخر لحل نزاع ثار بينهما أو لتسوية مسألة ما، وتكون المنظمة الدولية من حيث وضعها القانونى متساوية مع الطرف الآخر فى هذا الخصوص (أى بالنسبة للمفاوضات نفسها).
- هـ- قد تفضل بعض الدول الدول حل النزاع الذى ثار مع دولة أخرى فى إطار مفاوضات تجرى داخل الأجهزة السياسية لإحدى المنظمات الدولية.

(44) - د. احمد أبو الوفاء، الوسيط فى قانون المنظمات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ٥٤٣.

(٣) المفاوضات كأحد الوسائل السلمية لحل الأزمات الدولية

تتميز الوسائل السلمية للأزمات الدولية بأنها متعددة ومتغايرة^(٤٥)، ويمكن القول أن تطور القانون الدولي في اتجاه منع الحرب وتحقيق التعاون الدولي، يتمثل قبل كل شيء في العمل على تأكيد ضرورة حل المنازعات الدولية بالطرق السلمية (لذلك نص ميثاق الأمم المتحدة في المادتين ٢/٢، ٢/٣ على ضرورة حل المنازعات الدولية حلاً سلمياً، وحظرت المادة ٤/٢ استخدام القوة أو التهديد بها كوسيلة لحل المنازعات الدولية وتحتوى المواثيق المنشئة للمنظمات الدولية الأخرى على العديد من النصوص في هذا المعنى).

ووسائل حل المنازعات الدولية بالطرق السلمية متعددة، يمكن اللجوء إليها لحل كافة المنازعات: صغيرة كانت أم كبيرة، خطيرة أو غير خطيرة بشرط موافقة الدول المعنية على الوسيلة المستخدمة، تطبيقاً لمبدأ المساواة في السيادة بين الدول.

كذلك ليس ثمة ما يمنع من تعدد وسائل حل النزاع وتزامنها في وقت واحد، باعتبار أن الغرض من ذلك هو في النهاية الوصول إلى تسوية سلمية له، كأن يتم عرض النزاع على محكمة تحكيم أو على محكمة العدل الدولية، في الوقت الذي يكون النزاع محلاً للتفاوض بين أطرافه، أو أن يكون النزاع محل وساطة أو توفيق أو تحكيم.

وتقسم الوسائل الأساسية التي يتم اللجوء إليها لحل المنازعات الدولية إلى ثلاثة مجموعات رئيسية، وفقاً لدور أطراف النزاع أو الغير أو الذين يلجأون إليه أو الذي يتدخل من تلقاء نفسه، وكذلك إلزامية النتيجة وهي^(٤٦):

١- وسائل تقتصر على أطراف النزاع (مثل المفاوضات الدولية وتطبيق بعض الإجراءات المضادة).

45 - في تقرير السكرتير العام للأمم المتحدة أكد أن المحافظة على السلم والأمن الدولي يقتضى اتباع الدبلوماسية الوقائية Protective Diplomacy والتي تمنع نشوب النزاع أو تمنع من تصاعد النزاعات القائمة وتقلل من التوتر الواقع وصنع السلام Peace making وذلك بتواجد الأمم المتحدة في الميدان عن طريق أفرادها العسكريين أو البوليس أو المدنيين وبناء السلام Peace building وذلك بتدعيم الهياكل التي تقوى السلام لمنع نشوب النزاع. يراجع في ذلك.. A\47\277:S\24111, no.20-23(1992).

(46) - د. احمد أبو الوفا، الوسيط في قانون المنظمات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ١٣.

- ٢- الوسائل التي يتدخل فيها الغير دون أن يكون له حق حسم النزاع (كالتوفيق، والوساطة، والتحقيق، والمساعى الحميدة).
- ٣- الوسائل التي يتدخل فيها الغير ويكون له حق حسم النزاع (اللجوء إلى القضاء أو التحكيم الدولي).

٤) الدور المتزايد للمفاوضات الدولية

ازدادت أهمية المفاوضات الدولية نتيجة للترابط الحادث بين أعضاء الجماعة الدولية، بالإضافة إلى تفاقم المشكلات الدولية، وظهور مشاكل جديدة. وفي هذا المضمار يتم اللجوء إلى المفاوضات الدولية نتيجة لعجز أى طرف من أطراف النزاع على فرض حل بإرادته المتفردة نتيجة لتكافؤ موازين القوى أو لآى عوامل أخرى (وهو ما يعرف فى فقه المفاوضات الدولية باسم Stalemate). ويلاحظ أن دفع أو حث أطراف النزاع إلى اللجوء للتفاوض يتم بوسائل عديدة منها: خلق حلول جديدة، أو تحذير الطرف الآخر من تجنب كارثة، أو اللجوء لطرف ثالث لممارسة ضغط على طرف معين، أو باستخدام وسائل الضغط المختلفة أو تضيق الخلافات الموجودة فعلاً (وذلك ببيان نقاط الاتفاق، وتجنب نقاط الخلاف... إلخ). وعلى هذا يجب على أطراف النزاع أن تعي أن استخدام القوة وما يترتب عليه من تكاليف مادية وبشرية خطيرة لكلا الطرفين بالنظر إلى المزايا المتحققة للتسوية أو الحل الذى يمكن التوصل إليه عن طريق التفاوض أو أية وسيلة أخرى). كذلك فإن اللجوء إلى المفاوضات يفترض وجود نقطة تحول أو حدث ظرف من شأنه أن يدفع الأطراف المعنية إلى إضافة المفاوضات إلى جملة البدائل المطروحة لحل النزاع، وهى وسيلة يتم اللجوء إليها إما لتفادى أزمة أو نزاع محتمل، أو لتسوية نزاع وقع فعلاً.

وفى هذا الصدد فإنه يمكن تقسيم المفاوضات إلى نوعين:

- أ- إما مفاوضات دائمة وهى التى تتم فى إطار المنظمات الدولية أو أجهزتها (كالأمم المتحدة، والجامعة العربية، منظمة الوحدة الأفريقية.. إلخ).
- ب- مفاوضات مؤقتة أو شبه مؤقتة، وهى التى تتم على إثر قيام نزاع معين تحاول الدول عن طريق المفاوضات حله ثنائياً أو جماعياً.

وتبدو أهمية المفاوضات في أنها يمكن أن يمتد سلطانها ليشمل جميع موضوعات القانون الدولي، خاصة تلك المتعلقة بالسيادة، أو المنازعات الخاصة بإقليم الدولة، أو قانون المعاهدات الدولية*، أو غير ذلك من المسائل التي تثير مشاكل على الصعيد الدولي.

ولأهمية المفاوضات الدولية في إطار العلاقات الدولية تسعى الدول إلى التأكيد على أن تحقيقها في الإطار المؤسسي أمر لازم. ويذكر في هذا الصدد ما نص عليه القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي الذي تم إقراره عام ٢٠٠٢ (م ٩/٣) على أن من أهداف الاتحاد "تهيئة الظروف اللازمة التي تمكن القارة من لعب دورها المناسب في الاقتصاد العالمي والمفاوضات الدولية". ويمكن أن تكون المفاوضات الدولية وسيلة لتطوير قواعد القانون الدولي مثال ذلك أن تستند إلى قواعد وردت في قرارات سابقة صادرة عن المنظمات الدولية مثل ما أكدته اللجنة ١٣ التي شكلها مجمع القانون الدولي والتي اعتمدت نتائجها في جلسة القاهرة عام ١٩٨٧. (٤٧)

٥) الاتفاق على المفاوضات

يعني عدم اتخاذ إجراءات تتعارض معها أو تثبيتها لأمر واقع يؤثر على مجراها. ويعني ذلك أنه إذا دخلت الدول في مفاوضات لحل نزاع ما أو قضية ما، فيجب على أطراف القضية محل النزاع عدم اللجوء إلى أي تصرف يؤدي إلى تفاقم الموقف، أو يجعل حل المسألة محل النزاع أمراً مستحيلاً.

وفي هذا الصدد تبنت لجنة القانون الدولي عام ٢٠٠٠ بخصوص موضوع المسؤولية الدولية، حيث نصت المادة (٥٣) على أن اللجوء إلى الإجراءات المضادة لا يجوز قبل طلب الدولة المضارة من الدولة المسؤولة الوفاء بالتزاماتها إذا تم الدخول في مفاوضات بين الدولتين. إلا أن للدولة المضارة أن تتخذ الإجراءات المضادة الوقتية والسريعة اللازمة للمحافظة على حقوقها، بخلاف ذلك لا يمكن اتخاذ أية

(*) - حيث تشكل المفاوضات الدولية جزء من تاريخ أية معاهدة دولية، أو أي عمل قانوني بصفة عامة، ومن ثم يمكن اللجوء إليها لمعرفة أمور معينة أو أثر معين لهذا العمل القانوني.

(47) - د. احمد أبو الوفاء، مرجع سبق ذكره، ص ١٧.

إجراءات مضادة أخرى، خلال استمرار المفاوضات بحسن نية ويشترط ألا يتم تأخيرها بدون مقتض".^(٤٨)

ومن ثم تبدو أهمية المفاوضات من حيث المبدأ العام، بمعنى أنه عند نشوء نزاع بين دولتين أو أكثر تلجأ الأطراف المعنية بطريقة أو بأخرى إلى حله عن طريق المفاوضات.

جدير بالذكر أن المفاوضات ليست إجراء شكلي يتم اللجوء إليه، وإنما لابد من توافر النية نحو الوصول إلى اتفاق بشأن النزاع ذاته، بما يحتم على الأطراف المعنية أن تتصرف بطريقة من شأنها أن تجعل للمفاوضات معنى وغاية، وهو الأمر الذي يتطلب قدراً من المرونة من جانب الأطراف المعنية. وهو ما يقتضى أن يراعى كل منهم حقوق الطرف الآخر، فإذا ما توافرت هذه النية كان للتفاوض معنى حتى ولو لم يتفق الأطراف في النهاية. فالتفاوض وإن كان يتطلب السعى نحو الوصول إلى تسوية النزاع، لا يعنى بالضرورة الاتفاق حتماً على ذلك. فقد توجد ظروف تحتم بقاء كل طرف على موقفه إذا وجد مثلاً أن المفاوضات لا تعطيه حقه كاملاً أو أنها تهضم جزءاً كبيراً من ذلك الحق. فالالتزام بالتفاوض هو التزام بالقيام بعمل وليس التزاماً بالوصول إلى نتيجة حتماً، فهو لا يعنى ضرورة الاتفاق بأى ثمن وتحت أى شكل من الأشكال.

ولا شك أن المفاوضات تعد وسيلة لإدارة الأزمة الدولية ولحلها خصوصاً إذا ما أخذ في الاعتبار أن التسوية القضائية أو بواسطة محكمة تحكيم ليست أمراً مقبولاً على نطاق واسع وبصفة عامة بين الدول. كذلك تؤسس المفاوضات على المبدأ الهام الذي يحكم العلاقات الدولية، والقاضى بحل المنازعات الدولية بالطرق السلمية، فالالتزام بالتفاوض هو التزام مستمر يمكن اللجوء إليه في أى وقت، بدء واستمراراً وانتهاءً، بل أنه يعتبر كامناً في أية علاقة بين أشخاص القانون الدولي.^(٤٩)

(48) - المرجع السابق، ص ٤١. ولمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

Report of the LIC, A\55\10, 2000, p.138.

(49) - د. شوقي الغيطاني، التفاوض الأسس العلمية والجوانب التطبيقية، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٤.

حدود الالتزام بالتفاوض

إذا كان الالتزام بالتفاوض يعني اللجوء إلى المفاوضات كوسيلة لحل الأزمة فإنه لا يعني حتماً الوصول لنتيجة، على أن ذلك لا يطبق بشكل مطلق في كل الأزمات خصوصاً إذا تعهدت أطراف الأزمة مسبقاً على ضرورة التوصل إلى نتيجة معينة. وفي هذا الصدد أشارت محكمة العدل الدولية في المادة الرابعة من اتفاقية عدم انتشار الأسلحة الذرية والتي تنص على:

"يتعهد كل طرف في الاتفاقية- بالقيام بالمفاوضات بحسن نية بخصوص الإجراءات الفعالة- لوقف سباق التسلح الذري في أقرب وقت ولنزع السلاح الذري، وللتوصل إلى معاهدة لنزع السلاح العام والشامل تحت رقابة دولية صارمة وفعالة". وقد ذهبت المحكمة إلى أن الالتزام المنصوص عليه في المادة الرابعة آتفة الذكر يذهب إلى أبعد من مجرد التزام بسلوك ما، إذ أن ذلك الالتزام هو التزام بتحقيق نتيجة محددة وهي: نزع السلاح الذري في كافة جوانبه، وذلك باتباع سلوك معين، وهو إجراء المفاوضات حول الموضوع بحسن نية^(٥٠).

ومما سبق يمكن القول بأن هذا الالتزام ليس التزام ببذل عناية إنما هو التزام بتحقيق نتيجة، ويكون ذلك مرتبطاً بأمران هما:

الأول : إجراء مفاوضات حول الموضوع

الثاني : مراعاة مبدأ حسن النية كمبدأ أساسي يحكم تلك المفاوضات(*)

ومن ثم، يوجد التزام بإجراء المفاوضات والتوصل إلى نتيجة بخصوص نزع السلاح الذري من جميع جوانبه وتحت رقابة دولية صارمة وفعالة. فليس هناك ثمة ما يمنع من النص على الالتزام بالتفاوض في معاهدة دولية، وبالتالي تلتزم الأطراف المتعاقدة بتنفيذ هذا الالتزام.

(50) - د. أحمد أبو الوفاء، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦. ولمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى مجموعة أحكام محكمة العدل الدولية لسنة ١٩٩٦.

(*) - في هذا الصدد أشارت كل من أحكام محكمة العدل الدولية لسنة ١٩٧٤، على أن أحد المبادئ الأساسية التي تحكم خلق وتنفيذ الالتزامات الدولية، مهما كان مصدرها هو مبدأ حسن النية. أيضاً نصت المادة ٢٦ من اتفاقيتي فيينا لقانون المعاهدات لعامي ١٩٦٩، و١٩٨٦ على ذلك. راجع في ذلك أحمد أبو الوفاء، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦.

جدير بالذكر أن دور المفاوضات في إدارة الأزمات الدولية لا يقتصر على لجوء الأطراف المتنازعة إلى التفاوض بمحض إرادتهم المنفردة لحل أزماتهم، وإنما يمتد دورها أيضا في حالة ما إذا كان دخولهم في التفاوض تنفيذاً لحكم صادر من محكمة العدل الدولية. بحيث لا يجوز لهذه الأطراف في حالة تنفيذهم للحكم الصادر بإجراء التفاوض أن تفرض أو تضع شروطاً مسبقة تعوق أو تعرقل حكم المحكمة الدولية، بل يجب عليها أن تباشر التفاوض طبقاً لما ورد بهذا الحكم. ومن ثم لا يجوز لهذه الأطراف مخالفة الحكم لعدم إعاقة المفاوضات عن طريق وضع شروط مسبقة تتجاوز ما قرره الحكم. لأن ذلك قد يكون وسيلة لإعاقة تطبيقه^(٥١).
ومما سبق يمكن القول بأن المفاوضات هي أداة لإدارة الأزمات الدولية في حالات ثلاث:

الأولى : وجود نص صريح في معاهدة دولية يقرره^(*)، وقد يأتي هذا النص بشكل صريح في معاهدة دولية، أو التعهد بالتعهد.

الثانية : ضرورة تحديد موضوع النزاع لأن ذلك يتم في صورة تبادل آراء ووجهات نظر (أي المفاوضات)، فالمفاوضات إذا كانت ضرورية في أي نزاع دولي، فهي مجرد وسيلة يمكن اللجوء إليها من بين الوسائل السلمية الأخرى التي يقررها القانون الدولي.

الثالثة : إذا كانت المفاوضات لازمة لتطبيق حكم صادر عن القضاء، أو تحكيم دولي تعهد أطرافه - مسبقاً - على الدخول في مفاوضات لتنفيذه.

ثانياً : دور المفاوضات في إدارة الأزمات الدولية في ظل تعدد قوى النظام الدولي

بعد أن تفاقمت الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفيتي، وكادت أن تؤدي إلى حرب عالمية ثالثة، كان لا بد من السعي إلى الوفاق

(51) - د. أحمد أبو الوفاء، التعليق على قضاء محكمة العدل الدولية، (القاهرة، المجلة المصرية للقانون الدولي، ١٩٩٨)، ص ص ٢٤١-٢٤٢.

* - من أمثلة الاتفاقات الدولية التي تنص على اللجوء إلى المفاوضات، المادة ١١٨ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام ١٩٨٢ والتي تنص على أن "تدخل الدول في مفاوضات من أجل اتخاذ الإجراءات الضرورية للحفاظ على الموارد الحية المعنية".

لتجنب العالم كارثة محققة... وكانت الاتصالات الدبلوماسية بين هذه القوى والتفاوض بينهما على مختلف المستويات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية، الأثر الكبير في تقريب وجهات النظر في مختلف المواضيع المختلف عليها وكان هدف المفاوضين من الجانبين تحقيق مبدأ التعايش السلمي والوفاق الدولي.

وقد استطاعت المفاوضات في مراحلها الأولى تذليل الخلاف بحلّه مشكلة، وكانت المفاوضات لإحلال الوفاق الدولي تجرى في دول حيادية كسويسرا والنمسا أو في كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وكان هدف هذه المفاوضات إحلال التفاهم المشترك بواسطة الحوار الهادئ المدروس وتنسيق مواقف الدولتين حول القضايا والمشاكل والأوضاع والمصالح.

ولا بد من الإشارة إلى أن التفاوض المستمر بين القوى الكبرى أدى إلى بلورة استراتيجية جديدة تقوم على محاولة تطويق الأزمات الدولية بوسيلة المفاوضات، حتى أن الأزمات الدولية التي وقعت في مرحلة الوفاق، كان عنصر الاتصال والتشاور والتنسيق والحوار بواسطة التفاوض الوسيلة الهامة للحد من تلك الأزمات سواء تم ذلك داخل الأمم المتحدة أو خارجها. ومن ثم تلعب المفاوضات دوراً في إدارة الأزمات الدولية من خلال تبني منحى احتواء الأزمة⁽⁵²⁾.

وتهدف هذه الإستراتيجية إلى "محاصرة الأزمة" والعمل على عدم استفحالها، عبر امتصاص الضغط المولد لها؛ ففي الأزمات العمالية - مثلاً - يمكن اتباع ما يلي:

- إيداء الرغبة في معرفة مطالب العمال عبر مفاوضات ذكية.
- مطالبة العمال باختيار ممثل لهم في هذه المفاوضات، ومن ثم مطالبة الممثل بتوحيد الرغبات؛ حيث إنها متعارضة، أو المطالبة باستبعاد بعضها؛ لتعذر تنفيذها دفعة واحدة.

- التفاوض مع الممثل بذكاء والخلوص إلى نتائج جيدة⁽⁵³⁾.

وفي إدارة الأزمات الدولية يهتم صانع القرار بتحديد وضعه التساومي الذي يعنى المصالح المتصارع عليها ومدى أهميتها في الأزمة وفارق القوة لموقفه وموقف

(52) - د. ثابت عبد الرحمن إدريس، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٧.

(53) - Richard Ned Lebow, Nuclear Crisis Management: A Dangerous Illusion (New York: Ithaca, Cornell University Press, 1987), PP., 104-108.

الطرف الآخر، وذلك لتحديد الأدوات التي يمكنه استخدامها في إدارته للأزمة والأسلوب الأمثل لاستخدامها (بالضغط أم بالتوفيق والتهدة)، على أن الهدف مما يتخذه من تحركات ضاغطة أو توفيقية هو التأثير على مدركات الخصم لتحقيق أعظم مكاسب له وأقل خسائر ممكنة⁽⁵⁴⁾.

بصفة عامة يمكن القول بأن إختيار الاستخدام الضاغط أو التوفيقى للأداة فى إدارة الأزمات الدولية - أو فى مرحلة من مراحلها - وجعل الاستخدام الثانى ممكناً ومساعداً، إنما يتوقف على اعتبارين أساسيين هما:

الأول: تقدير الدولة لتوازن القوى بينها وبين الخصم من حيث القوة النسبية لكل منهما، وأهمية المصالح والأهداف التى يسعى كل منهما إليها خلال الأزمة، فإذا قدرت الدولة أن التوازن يميل لصالحها كانت أميل إلى استخدام الأدوات بشكل ضاغط والعكس صحيح. أى إذا كان التوازن فى غير صالحها مالت لاستخدام الأدوات بشكل توفيقى أكثر منه ضاغط.

الثانى: مدى شرعية مطالب الخصم، فكلما كانت الدولة مؤمنة بشرعية مطالبها مالت لاستخدام أدواتها بشكل ضاغط، وإذا قدرت أن مطالب الخصم شرعية لجأت إلى التوفيق بشكل أساسى فى استخدامها لأدواتها، إذا لم تكن متفوقة بدرجة واضحة نسبياً عن الخصم⁽⁵⁵⁾.

ثالثاً: المفاوضات كأحد الخيارات الإستراتيجية لاحتواء الأزمة

(أ) الاستراتيجية الهجومية Offensive Strategy:

تعد الإستراتيجية الهجومية أحد الإستراتيجيات المتبعة لمواجهة الأزمات الدولية، ويمكن للمفاوضات لعب دور قوى فى هذه الإستراتيجية وذلك على النحو التالى:

تتجسد هذه الإستراتيجية ببساطة فى قيام المفاوض باتخاذ موقف هجومى منذ البداية أثناء جلسة التفاوض والذي يعكس تشدده أو إصراره على حدوده

(54- (Oran R. Young, The Politics of Force: Bargaining during International Crisis, , Op.Cit., PP. 254-258.

(55- (Alexander L. George (ed.), Avoiding War, Op.Cit, PP. 381-382

التفاوضية المثالية للحصول على أفضل المزايا. وتهدف هذه الاستراتيجية عادة إلى الحصول على مكاسب أكثر، أو الحد من احتمالات تقديم تنازلات للطرف الآخر، أو إلى رد الاعتبار. إن تطبيق هذه الاستراتيجية يتطلب التمسك والإصرار بالحدود العليا للمفاوض مع الضغط المستمر لإجبار الطرف الآخر على قبولها. كما تتطلب أيضاً استعمال التهديد بالمقاطعة أو عدم التفاوض.

ومن بين مظاهر هذه الاستراتيجية ما يلي:

تبنى موقف هجومي من البداية في الجلسة التفاوضية.

سلوك شبه عدواني من الطرف الذي يستخدمها.

تشدد وتصلب على الحدود أو الأوضاع التفاوضية.

العناد والتظاهر بعدم تقديم تنازلات.

التلميح بالقوة والتهديد.

استمرار الضغط على الطرف الآخر.

عدم التراجع بسهولة أو بسرعة.

وتؤدي المفاوضات دورها في هذه الإستراتيجية من حيث:

أن تهتم أولاً بامتصاص غضب الطرف الآخر، وذلك من خلال ترك الفرصة له للكلام والتعبير عن هجومه. يلي ذلك أن تسعى إلى استخدام الحجج والبراهين لإقناعه مع الاستعداد لتقديم تنازلات بسيطة، ولكن ليس بسرعة وتحت ضغط الهجوم وإلا فإنك سوف تضطر أن تقدم المزيد من التنازلات وتشجعه على الاستمرار في استراتيجية الهجوم.

وتشتمل الاستراتيجية الهجومية على عدة استراتيجيات فرعية مستمدة من الممارسة العملية للتفاوض، وهي استراتيجية إطلاق (أو فتح) النار على الطرف الآخر، واستراتيجية الحدود المغلقة، واستراتيجية "أشوفك في المحكمة أو الميدان"، وأخيراً استراتيجية الفتى المتشدد/الطيب^(٥٦).

(56) - د. ثابت عبد الرحمن إدريس، التفاوض الفعال، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٨.

(٢) استراتيجية الحدود المغلقة Off - limits:

يمكن تلمس استراتيجية الحدود المغلقة من خلال وجود بعض القضايا أو العناصر الفرعية المتعلقة بقضية معينة، والتي يسعى الطرف الآخر إلى إثارة الانتباه وتركيز الاهتمام عليها بأنها غير قابلة للتفاوض. وعند المحاولة للحديث عن هذه القضايا فإن الإجابة تكون ممثلة في الرفض الصريح والحاسم، حيث إنها تمثل حدوداً ممنوعاً الاقتراب منها^(٥٧). مثال ذلك:

"لا تفاوض على الإرهاب".

"الديون يمكن التفاوض على إعادة جدولتها، ولكن لا يمكن التفاوض على إسقاط جزء منها أو إلغائها".

"لا تفاوض على حدود الأراضي المحتلة في يونيو عام ١٩٦٧".

وفي مثل هذه الحالة نجد الطرف الآخر قد يصر على التفاوض على المسائل التي ترفض أنت التفاوض عليها باعتبارها حدوداً مغلقة. حيث الأمر يتوقف على ميزان القوة بين الطرفين، أو قد يحاول الطرف الآخر تقديم تنازلات أو اغراءات للتفاوض على الحدود المغلقة. كما ربما تحاول أنت أن تؤجل هذه المسألة لحين حدوث تقدم في التفاوض على المسائل الأولى الأخرى، أو قد تتمسك بذلك كنوع من التكتيك المتشدد لتأكيد حقك في تقرير ما الذي يمكن التفاوض عليه، وللحصول على تنازلات كبيرة في المسائل الأخرى^(٥٨).

(٣) استراتيجية تفادي النزاع (Avoiding Conflict)

وتتطوي هذه الاستراتيجية على التحرك بحذر للتكيف مع الموقف واحتوائه لتفادي وقوع النزاع بين أطراف التفاوض. ومن ثم تفادي انهيار أو فشل عملية التفاوض. كما تتطوي هذه الاستراتيجية أيضاً على حرص المفاوض على التوصل إلى اتفاق وبالتالي نجاح عملية التفاوض. ولذلك فقد يتم الاستعانة بوسيط في بعض

(57) Richard Ned Lebow, Nuclear Crisis Management: A Dangerous Illusion, Op.Cit., pp., 75-77.

(58) Alexander L. George (ed.), Avoiding War, Op.Cit, PP. 350-355.

الأحيان ضمن هذه الاستراتيجية. وقد يصل الأمر في ظل هذه الاستراتيجية إلى قبول أحد الأطراف لطلبات الطرف الآخر، أو إلى تقديم بعض التنازلات⁽⁵⁹⁾.

٤ إستراتيجية حل مشاكل التفاوض (Problem - Solving Approach)

من المداخل الفعالة للتفاوض ذلك المدخل الذي يطلق عليه "أسلوب حل المشاكل"، والذي يعتمد على تحديد المشكلة أو قضية النزاع أو الخلاف، وتشخيصها جيداً، وتحديد الأهداف أو الحلول المرغوبة، ومراعاة المصالح والاهتمامات المشتركة مع الطرف الآخر، والاعتماد على الحوار والمناقشة المشتركة للبدائل واختيار البديل المناسب للحل والذي ربما يرضي جميع الأطراف.

إن اتباع هذا المدخل من جانب المفاوضين ليس أمراً سهلاً، ولكن يتطلب مهارات معينة. وكما يرى سكوون ميكر Schoon maker فإن هناك خطوات يجب اتباعها عند تبني أسلوب حل المشاكل في التفاوض، وذلك على النحو التالي⁽⁶⁰⁾:

- أ- **التحرك ببطء:** لأن التحرك السريع أو المنفرد من جانب المفاوض وتقديم تنازلات منذ البداية ربما يثير الشك لدى الطرف الآخر، أو قد يدفعه إلى طلب المزيد (الطمع) من التنازلات. ففي حالة تقديم تنازل كبير منذ البداية في السعر من جانب تاجر الجملة إلى تاجر التجزئة قد يشكك ذلك الأخير في حالة البضاعة مثلاً.
- ب- **محاولة بناء الثقة دون المغالاة في ذلك بدرجة ملحوظة:** أي يجب أن يتم بناء الثقة تدريجياً من خلال خلق جو من الصداقة أولاً، والاستماع إلى آراء الطرف الآخر ثانياً، وإظهار الاهتمام بوجهة نظر الطرف الآخر، ثم أخيراً تقديم تنازل بسيط في البداية... وهكذا.

- ج- **التحديد الواضح للاهتمامات المشتركة:** يجب أن يتم تحديد الاهتمامات والمصالح المشتركة بوضوح والتي سوف تمثل مجالات التعاون.
- د- **الفصل:** يجب الفصل كلما أمكن بين المسائل التي يمكن تحقيق التعاون فيها من أجل حلها.

(59) - د. ثابت عبد الرحمن إدريس، التفاوض، (الإسكندرية، الدار الجامعية بالإسكندرية، ٢٠٠٤)، ص ٣٢٠ - ٣٢٥.

(60) - Kennedy, G. et al., Op.Cit., p.147

- هـ - مناقشة الاختلافات وتجنب الجدل: يجب مناقشة الاختلافات والفروق في الأوضاع التفاوضية وفقاً لأولوية أهميتها، وتجنب الجدل في تفاصيل غير مفيدة.
- و - البدء بالمسائل الرئيسية أو الحيوية: وأخيراً يجب على المفاوض أن يبدأ بالجوانب الرئيسية والهامة التي تحتاج إلى تعاون مشترك^(٦١). ويراعي في هذا الصدد ما يلي:

- التحدث بخصوص المشاكل وليس الحلول.
- تشجيع الطرف الآخر ليفعل نفس الشيء.
- توضيح ومناقشة الخلافات والفروق وفقاً لأولويتها.
- اقتراح العديد من البدائل ومناقشة كل بديل على حدة.
- اختيار البديل المناسب الذي يحقق مصالح الطرفين، والتركيز عليه.
- الاستماع والإنصات الجيد لرد الفعل مع إظهار الاهتمام والتقدير.

٥) التفاوض في ظل العلاقة بين الأطراف

Negotiating Within a Relationship Between the Parties:

طالب بعض الباحثين في السنوات الأخيرة بأهمية دراسة التفاوض ميدانياً، حيث اهتم هؤلاء بالدراسات التي تتعلق بضرورة تغيير مفهوم المفاوضات من خلال دراسته في مواقف فعلية تسودها علاقات سابقة ولاحقة بين الأطراف المتفاوضة. إن فهم التفاوض من خلال العلاقات السابقة واللاحقة بين أطرافه يؤدي إلى إعادة النظر في الاستراتيجيات والتكتيكات التفاوضية. وفي هذا الصدد لاحظ شيبيرد Sheppard وآخرون ما يلي^(٦٢):

التفاوض في ظل العلاقات بين الأطراف يحدث على مدار الوقت، وحيث إن الوقت يعتبر من المتغيرات الهامة في أي تفاوض فإنه بالتالي يساعد على إدارة المواقف الصعبة بفعالية أكبر.

(61) - د. ثابت عبد الرحمن إبريس، التفاوض، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢٠.

(62) - Sheppard, B.H., "Negotiating in Log Term Mutually Interdependent Relations among Relative Equals". In Bies, R.J., Lewicki, R.J., and Sheppard, B.H., (eds.) Research on Negotiation in Organizations, (Greenwich, CT: JAI Press 5, 1995), pp. 3 - 44

التفاوض ليس مجرد أسلوب لمناقشة مسألة معينة، ولكنه أسلوب لتعلم الكثير عن الطرف الآخر، ولزيادة العلاقات الاعتمادية المتبادلة. إن وجود العلاقات بين الأطراف المتفاوضة ومعرفة كل طرف بالطرف الآخر والاستفادة من خبراته وتكتيكاته يسهل في النهاية عملية الوصول إلى اتفاق أو إلى حل يرضى الطرفين. إن التوصل إلى حلول للمسائل البسيطة المنفصلة في التفاوض يمكن أن يكون له دلالاته المفيدة لمعالجة العديد من المسائل الأخرى الأكثر تعقيداً في المستقبل. ولا يتم ذلك إلا في ظل التفاوض القائم على العلاقات⁽⁶³⁾.
التفاوض في ظل العلاقات بين أطرافه ربما لا ينتهي، على عكس التفاوض في ظل ظروف المحاكاة والتجارب المعملية⁽⁶⁴⁾.

١ إقامة أرضية مشتركة Establishing Common Ground :

من المعتاد في حالة الأزمات الدولية الطاحنة والمتعلقة بمسائل خطيرة كما هو الحال في أزمات الانتشار النووي، فإن حدة الأطراف المتفاوضة في النقاش؛ بمعنى أن يميل كل طرف إلى تضخيم الاختلافات المدركة Perceived Differences وفي نفس الوقت تقليل أوجه التشابه المدركة Perceived Similarities، ومن ثم لا تتوافر لديهم أرضية مشتركة. لذلك فإن هذا الأسلوب يهدف إلى تقليل التصعيد في الصراع بين الأطراف المتفاوضة من خلال توفير أرضية مشتركة مع التركيز على الأهداف المشتركة بين فريقَي التفاوض. مثال ذلك الاتفاق على إطار مشترك للتعامل مع مشكلة أو قضية التفاوض بما في ذلك الوقت المحدد لذلك، أو الاتفاق على أهداف مشتركة والحوار حولها، أو الاتفاق على اتباع إجراء معين، أو محاولة إعادة بناء الثقة، أو تنمية بدائل مبتكرة وجديدة.. إلى غير ذلك.

(63) Fiske, A. P., Structures of Social Life, (New York, The Free Press, 1991), pp. 190 - 199.

(64) Rusbult, C., and Lange, V.P., "Interdependence Processes". In E. T. Higgins & A.W. Kruglanski (eds.), Social Psychology: Handbook of Basic Principles, (New York, Guilford, 1996), pp. 564 - 596.

ولا يتوقف دور المفاوضات في معالجة الازمات الدولية على مجرد اتباع هذه الإستراتيجيات بل أنه أحياناً ما يلجأ أحد الاطراف المتفاوضة على تعزيز الرغبة لقبول البدائل المعروضة على الطرف الآخر

: Enhancing the Desirability of Options to the Other Party

جدير بالذكر أنه بين الأساليب العملية للخروج من تعثر الأزمات الدولية، أو لتقليل حدة الصراع بين الأطراف المتفاوضة ما يتعلق بزيادة الرغبة والتفضيل من جانب الطرف الآخر للخيارات أو البدائل المعروضة. فالمفاوض يركز عادة على طلباته وأحياناً تهديداته، وهذا يؤدي بالتالي إلى إعاقة حركة التفاوض. وبدلاً من ذلك فإن المفاوض يمكنه أن يوجه مجهوداته نحو السؤال التالي: "كيف أجعل الطرف الآخر يختار ما هو الأفضل لنا في ظل اختلاف اهتماماتنا؟"

إن هذا الأسلوب في الواقع يركز على اهتمامات الطرف الآخر أكثر من التركيز على اهتمامات الفرد نفس. إنه بالتالي يتشابه مع أسلوب الدور العكسي السابق الإشارة إليه، حيث إنه يتطلب من المفاوضين درجة تركيز أقل على أوضاعهم التفاوضية، وفي نفس الوقت درجة تركيز أكبر على تفهم احتياجات واهتمامات الطرف الآخر. وفي معظم الحالات يمكن تطبيق هذا الأسلوب من خلال تقديم عروض وبدائل بدلاً من الطلبات والتهديدات، وهذا يمكن أن يتحقق من خلال التكتيكات التالية^(٦٥):

- قدم للطرف الآخر مقترحاً ينطوي على الموافقة لأنه يقابل احتياجاته.
- أسأل عن قرار مختلف من خلال جعل المطلوب من الطرف الآخر أكثر تحديداً ويحقق مصلحة الطرفين.
- أجعل العرض الذي تقدمه ذا طعم حلو Sweeten the Offer بدلاً من التشديد على نبرة التهديد، ومن ثم يصبح العرض جذاباً ويحتل النقاش الهادئ أو القبول.
- استخدم معايير موضوعية لتقييم الحلول وتحقيق المساواة والعدالة. ويتحقق ذلك من خلال استخدام حقائق محددة، وحسابات دقيقة، ومعلومات كافية من مصادر موثوق بها.

(65) Kennedy, G., et al., Op.Cit., pp. 213 – 216.

ويرى إيفنس Evans⁽⁶⁶⁾ أن هناك مجموعة من التكتيكات التي يمكن اتباعها من جانب المفاوض نفسه عندما يشعر بأن المفاوضات تتعرض إلى الانهيار، أو عندما تصل إلى طريق مسدود، وبالتبعية تزداد حدة الأزمة ولا يمكن التوصل إلى اتفاق بشأنها والتي في مقدمتها ما يلي:

- إعادة صياغة القضية Re-stating the Issue، ثم الانتظار في صمت للحصول على استجابة. إن مثل هذا التصرف يخلق نوعاً من الضغط على الطرف الآخر.
- تلخيص التقدم الذي تم الوصول إليه. إن مثل هذا التصرف يحدث نوعاً من التركيز على التقدم أو الحركة التي تم إنجازها خلال جولات المفاوضات، ويظهر أيضاً الاختلافات الباقية والتي لم يتم الاتفاق عليها.
- تقديم تنازلات مشروطة، والتي تكون غير مكلفة بالنسبة لك وذات قيمة للطرف الآخر في نفس الوقت.
- إظهار واضح للنتائج المترتبة على كلا الطرفين في حالة الفشل في الوصول إلى اتفاق أو حل.
- ابتكار خيارات أو بدائل جديدة تحقق المكاسب للطرفين
- تغيير شكل العرض الخاضع للنقاش (مثل تقديم سلة حوافز جديدة، أو الإغراء بالانضمام لبعض المنظمات الدولية، أو إسقاط ديون، أو تقديم حوافز اقتصادية) كما هو الحال في حالة الملف النووي الإيراني، إذ حاولت الترويكا التفاوض من هذا المنطلق بتقديم سلة من الحوافز، وسوف يتم تناولها في الفصل الثالث.
- في ظروف استثنائية يمكن تغيير قيادة الفريق التفاوضي، حيث إن ذلك يمكن أن يسمح لوجود وجهات نظر جديدة، أو لحدوث حركة جديدة، أو للتخلص من مصادمات بين بعض الشخصيات والتي ربما تكون قد حدثت من قبل بين الفريقين (كما هو الحال في حالة الملف النووي الإيراني، حيث تم تغيير الأشخاص القائمين على عملية التفاوض لعدة مرات).
- وبعد القيام بأحد أو بعض التكتيكات السابقة ولم يتحقق الهدف والمتمثل في إنقاذ التفاوض من الانهيار فإنه يمكن اللجوء إلى بدائل أخرى والتي من أهمها (الوساطة، أو التحكيم، أو السلطات العليا).

(66) Evans, E., Op.Cit., p. 67.

خلاصة الفصل الثاني

باستعراض دور المفاوضات في إدارة الأزمات الدولية، فقد تبين أن المفاوضات أحد الأدوات المهمة والحيوية في إدارة الأزمة. وفي بعض الأحيان لا تؤدي المفاوضات دوراً في علاج الأزمة الدولية نتيجة لكثرة القضايا محل الخلاف والتشابك فيما بينها. بل إن أحد أسباب المشاكل في التفاوض هو كثرة التوسع في عدد القضايا أو المسائل المطلوب التفاوض عليها. لذلك فإن أحد الأساليب الفعالة للخروج من مأزق تعثر المفاوضات، هو التحكم والسيطرة على القضايا موضوع التفاوض، والحد من تكاثرها وتزايدها الذي عادة يشبه كرات الثلج Snowballs. ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال ما يعرف بتجزئة التفاوض، أي تقسيم المشكلة الكبيرة محل الخلاف إلى أجزاء صغيرة. ويتطلب ذلك ضرورة القيام بعدة تصرفات على النحو التالي:

- تخفيض عدد الأطراف المتفاوضة في كل فريق.
- السيطرة على عدد القضايا المادية التي يشتمل عليها التفاوض، وجعل هذا العدد أقل نسبياً حتى يسهل إدارته.
- صياغة القضايا أو المسائل التفاوضية في عبارات محددة وقاطعة بدلاً من صياغتها في شكل مبادئ عامة.
- البحث عن سبل عملية لتجزئة القضايا الكبيرة إلى مسائل صغيرة يسهل النقاش والحوار حولها، وإمكانية تحقيق نتائج ملموسة حولها.
- تجريد القضايا محل التفاوض من الاعتبارات الشخصية للأطراف المتفاوضة، ومن ثم محاولة حل هذه القضايا خاصة موضع الخلاف والنزاع بشكل عادل وحيادي وبطريقة مستقلة أو منفصلة عن شخصيات الأطراف المتنازعة.

الفصل الثالث

**بناء التحالفات وأثره في
المفاوضات**

مقدمة:

تحتل التحالفات في منطقة الشرق الأوسط أهمية كبرى بسبب امتداد آثارها إلى غيرها من مناطق العالم وكذلك التداعيات التي يمكن أن تنتج عن تغيير أطراف تحالف ما أو كسر شروطه أو قيام تحالف جديد. ومع مطلع القرن الواحد والعشرين استقرت شبكة من التحالفات لها عدد من الملامح؛ الملمح الأول: تحالفات واقعية في ظل الاعتراف والقبول الضمني لإسرائيل في المنطقة. كما دخلت عدد من الدول العربية في علاقات سياسية أو اقتصادية أو حتى أمنية مع الجانب الإسرائيلي وذلك تحقيقاً لعدد من الأهداف الداخلية والخارجية لأطراف هذه التحالفات. الملمح الثاني هو تزايد الدور الأمريكي في التحالفات الموجودة في المنطقة؛ فقد استمرت وقويت العلاقات الأمريكية- الإسرائيلية على اعتبار أن إسرائيل هي الحليف الاستراتيجي الأول والهامي للمصالح الأمريكية في المنطقة. وذلك نتيجة للدور الذي يمكن أن تلعبه الولايات المتحدة لصالح الضغط العلني أو الضمني لإدخال دولة من المنطقة في تحالف تكون أحد أطرافه إسرائيل.

وفي هذا الصدد كان على القيادة الإيرانية البحث عن مجموعة من التحالفات تساعد على الاستمرار في برنامجها النووي، في ظل الأوضاع غير المستقرة في منطقة الشرق الأوسط. وقد قامت السياسة الخارجية الإيرانية في ذلك الوقت على الحفاظ على الذات والحفاظ على النفوذ ومحاولة كسر العزلة الدولية المفروضة عليها. كما ظلت في نفس الإطار الأجندة الإيرانية وإن تزايدت أهمية التحالفات الإقليمية الإيرانية كأسلوب لإدارة السياسة الخارجية الإيرانية في ظل تزايد الرفض الدولي لموقف إيران من مسألة الملف النووي، والدور الذي تلعبه في الداخل العراقي أو مع الجماعات الفلسطينية المتشددة^(١).

والواقع أن العراق لعب دور ورقة الضغط التي مارسته إيران على العديد من الأطراف الدولية وخاصة الجانب الأمريكي لكي تحصل على بعض التنازلات في مجال الملف النووي الإيراني.

(١)- رفسنجاني: سوريا وإيران في خندق واحد، الحياة ١٣ أبريل ٢٠٠٦.

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية واعية بأن ضغوطاً شديدة وغير مبررة على الجانب الإيراني وقيامها بتوجيه ضربة عسكرية إلى المنشآت النووية الإيرانية سواء منفردة أو بمساعدة إسرائيلية من شأنه أن يطلق ردود فعل إيرانية عنيفة ستصيب أول ما تصيب المشهد العراقي الذي تحاول الولايات المتحدة الخروج منه بأقل خسائر ممكنة. كذلك أدركت الولايات المتحدة أن تنازلات محسوبة تقدم للجانب الإيراني في شأن النفوذ في داخل العراق من شأنه أن ينعكس إيجابياً على الموقف الإيراني من المفاوضات بشأن الملف النووي وخاصة بعد تحويله إلى مجلس الأمن^(٢). في الوقت نفسه سعت إيران إلى تدعيم شبكة علاقاتها مع الجانب العراقي بقواه الشيعية والكردية والتي تقومى موقفها التفاوضي، سواء من حيث النفوذ، أو من حيث الحصول على تنازلات أوروبية ودولية في الملف النووي. ولكن في ظل الانقسام الشيعي /الشيعي والطائفي العراقي العام وحالة الانفلات الأمني الذي يعاني منه العراق في ظل غياب لإتفاق وطني عام حول الحكومة الجديدة فإن احتمالات قدرة إيران والولايات المتحدة على التحكم في توازنات القوى الداخلية العراقية أمراً محفوفاً بكثير من التساؤلات.

وفي هذا الإطار يحاول هذا الفصل التعرض لمحاولات إيران في بناء تحالفات في المنطقة بالقدر الذي يمكنها من التفاوض حول برنامجها النووي، دون فرض عقوبات عسكرية أو توجيه ضربة إليها، وبالفعل تمكنت إيران من بناء شبكة تحالفات قوية تدعمها في موقفها أمام القوى المتفاوضة معها. وينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث الأول يتناول: إيران وبناء التحالفات الإقليمية، والثاني يتناول الموقف الصيني والروسي وأثره في المفاوضات، ويتناول المبحث الثالث والأخير مواقف القوى الإقليمية وأثره في المفاوضات.

(٢) - د. أمل حمادة، الدور الإيراني وخريطة التحالفات الإقليمية وعبر الإقليمية، ورقة مقدمة إلى ندوة إيران والنظام الدولي، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٧ أبريل ٢٠٠٦)، ص ص ١١-١٤.

المبحث الأول

إيران وبناء التحالفات الإقليمية

تقع إيران في خضم بيئة إقليمية شديدة الاضطراب، حيث تقع بين أغنى منطقتين في العالم، وهما منطقة الخليج ومنطقة بحر قزوين، وثمة تنافس دولي محموم خاصة من قبل الولايات المتحدة عدو إيران اللدود للسيطرة على هاتين المنطقتين اللتين تتمتعان بموقع خاص في الإستراتيجية العالمية بحكم ثروتهما الطبيعية الهائلة من النفط والغاز الطبيعي. ولإيران امتداداتها العرقية والمذهبية المتشابكة مع العديد من دول الجوار، مع ما يعنيه ذلك من متاعب قائمة أو محتملة لوحدة الجبهة الداخلية الإيرانية، كما أن لإيران حدوداً برية هائلة مع جيرانها يبلغ طولها حوالي ٥٤٤٠ كم^٢ بالإضافة إلى حدودها البحرية ومياهاها الإقليمية الشاسعة المساحة، الأمر الذي خلق تحديات مستمرة على صعيد حفظ الأمن القومي الإيراني.

وهذا الاضطراب الحادث في البيئة الجغرافية لإيران، يحتم عليها أن تؤمن نفسها بكل الوسائل، ومن هنا، فقد تركز في العقل الاستراتيجي الإيراني أهمية امتلاك تكنولوجيا نووية متقدمة، تنتج أو تمكن من إنتاج السلاح النووي، ليكون ذلك كفيلاً بردع الأعداء، وتكريس وضع إيران كإحدى القوى المهمة في المنطقة، وقد تصاعد الهاجس الأمني لدى إيران منذ حرب الخليج الثانية في العام ١٩٩١، وما أفرزته من وجود أمريكي كثيف بمنطقة الخليج، شكل ولا شك قيدا على حركتها الإقليمية ونفوذها داخل منطقة الشرق الأوسط^(٣).

بعد وصول الرئيس أحمدى نجاد إلى الحكم في إيران بدأ يؤسس لعلاقات استراتيجية مع الدول المجاورة وتكوين ترتيبات وتحالفات إقليمية جديدة. ومن ثم فقد كان لإيران مفهوم واضح حول التسوية الأمنية الإقليمية لمنطقة الخليج يتضمن بناء الثقة من خلال إجراءات تعاونية ثنائية عملية^(٤).

(3) - أحمد منيسى، هل انتهت أزمة البرنامج النووي الإيراني؟ (القاهرة: مختبرات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، العدد ٥٣ ديسمبر ٢٠٠٤) ص ٨٧.

(4) - شاهراد تشوبين، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٦.

سعت إيران بدأب شديد على إقامة تحالفات إقليمية مع الدول المجاورة، فضلاً عن تحالفها مع بعض القوى الدولية خاصة كل من روسيا والصين كأدوات أمكن من خلالها إطالة أمد المفاوضات إلى أقصى وقت ممكن ووفقاً للرؤية الإيرانية، ولدعم قدرتها في عدم تقديم أي تنازلات تنال من برنامجها النووي، والحيلولة دون شن هجمات عسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية. وبالرغم من أن البعد الدولي الاستراتيجي لهذا الملف بعد واضح، إلا أن البعد الإقليمي لا يقل أهمية، ومن ثم فالأمر يتطلب تحركاً إيرانياً على المستوى الإقليمي، لإعادة هيكلة العلاقات الإيرانية مع دول الجوار الجغرافي ودول الإقليم، بما يوفر لإيران عمقاً استراتيجياً ملائماً أو مساندة ودعم إقليمي لموقفها، وهو ما قد يتطلب تسوية بعض الخلافات الإيرانية مع هذه الدول، من خلال التعاون البناء والنافع والمصالح المتبادلة، وبعيداً عن الحسابات قصيرة الأمد.^(٥)

أولاً : الإستراتيجية الإيرانية في بناء التحالفات الإقليمية والدولية

هناك مجموعة من الدوافع التي تبرر بها إيران دخول النادي النووي، أهمها سياسة الهيمنة والتأثير في المنطقة المحيطة بها التي تتعدد فيها مصالحها الحيوية، لا سيما في مجال بسط السيطرة على مياه الخليج ومناقذه البحرية، حيث تعتبره إيران بحيرة فارسية، وتحاول بسط سيطرتها على الجزر الإماراتية الثلاث، وهذا دليل واضح على هذا البعد وأهميته في الإستراتيجية الإيرانية. لذلك لم تتخل إيران عن دور شرطي الخليج الذي لعبه شاه إيران في الماضي وإذا كان الوجود الأمريكي في الخليج حالياً يمنعها من تحقيق ذلك، فإن الصراع العربي - الإسرائيلي تدخل فيه إيران كعنصر فاعل وأساسي بتحالفها الاستراتيجي مع سوريا ولبنان وحماس في الجانب الفلسطيني، ويشكل الشيعة في لبنان وعلى رأسهم حزب الله الذي ترعاه إيران رأس سهم إيراني في هذا الصراع^(٦). كما تخطط إيران للعب دور أساسي في العراق

(٥) - د. محمد سعد أبو عامود، الملف النووي الإيراني قضايا وملاحظات، (القاهرة، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد ٣٩، أكتوبر ٢٠٠٣)، ص ٣٥.

(٦) - محمد السعيد عبد المؤمن، إيران ورسم خريطة جديدة للمنطقة، (القاهرة: مختارات إيرانية مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد عدد ٤٢، يناير ٢٠٠٤) ص ص ٨٥-٨٧

بوساطة شيعيه، واتضح حجم الوجود والنفوذ الأمريكي فيه. وفي الشمال تحاول إيران إقناع الدول المحيطة ببحر قزوين لتصدير ثرواتها من النفط والغاز بواسطة أنابيب تصل إلى الخليج عبر أراضيها بدلاً من التصدير عبر البحر الأسود لتربط بعض المصالح الحيوية لهذه الدول بإيران، كما تحاول التأثير في الدول المجاورة بواسطة المجموعات التي تشكل جزءاً من الشعب الإيراني.

وفي الشرق تحاول إيران لعب دور في النظام السياسي الأفغاني عبر الشيعة الأفغان الذين يشكلون ١٥% من الشعب الأفغاني، كما تحاول التأثير في السياسة الباكستانية عبر المواطنين الشيعة الذين يشكلون ٢٠% من السكان، وبما يكسبها مجالاً حيوياً لتصدير قسم من غازها الطبيعي (١٦% من المخزون العالمي) في اتجاه الشرق نحو الهند وباكستان لحوالي ١,٢ مليار نسمة. وفي الداخل، يسعى النظام الإيراني بشقيه المحافظين والإصلاحيين إلى تدعيم الجبهة الداخلية التي تعاني من مظاهر صراع ضار بين الجناحين وهو ما يستنزف الكثير من قدرات البلاد، ويشغلها في كثير من الأحيان عن التعاطي مع واقعها الإقليمي.

جدير بالملاحظة أن الإعلان عن امتلاك إيران سلاح نووي يساعد إلى حد كبير في إعادة التلاحم إلى المجتمع الإيراني المنقسم على نفسه. وإذا كانت الحكومة الإيرانية تعطي اهتماماً لتدعيم التعاون مع العراق التي تجد نفسها هي الأخرى مهددة من الوضع الجديد في العراق، مثل تركيا التي تخشى أن تقوم الولايات المتحدة بتدعيم وضع الأكراد داخل العراق بما ينمي من طموحاتهم الانفصالية، وهو أمر يهدد بشدة وحدة تركيا التي تضم أقلية كردية يزيد تعدادها عن سبعة ملايين نسمة^(٧).

وفي وسط هذا المناخ الإقليمي المتأزم لا شك أن امتلاك إيران سلاح نووي - سواء بالإعلان عنه أو بالشك في وجوده - يدعم السياسة الخارجية الإيرانية على امتداد الساحة الشرق أوسطية، ويزيد من ثقلها في الميزان الاستراتيجي العام. كما أن امتلاك إيران للسلاح النووي سيدعم تعاونها مع حلفائها الدوليين، مثل ألمانيا وفرنسا اللتين قادتا المعارضة الدولية للحرب الأمريكية ضد العراق، والقوى الدولية الأخرى في القارة الآسيوية، مثل الصين التي تمثل قوة صاعدة في النظام الدولي، والهند

(٧) - محمد أبو الفضل، مكاسب وخسائر إيران من التوتر الإقليمي، (القاهرة: مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام عدد ٤٧، يونيو ٢٠٠٤)، ص ص ٩٩-١-١٠١.

بالإضافة لروسيا، وهذه الدول الثلاث تربطها بإيران علاقات قوية، ناهيك عن باكستان التي تعد دولة محورية نووية في منطقة جنوب آسيا، وقد بدأت علاقاتها مع إيران صفحة جديدة بعد الإطاحة بحركة طالبان، وهي علاقات قابلة للمزيد من النمو^(٨).

هذا بالإضافة إلى أن امتلاك إيران لقدرات نووية سيمكنها من خلال الطائفة الشيعية في العراق أن تلعب دوراً مهماً في معادلة التوازن السياسي داخل العراق، لا سيما في هذه المرحلة الحرجة التي تمر بها البلاد لأن ذلك قد يجلب تهديدات أكبر على الأمن القومي الإيراني خاصة من جانب الولايات المتحدة ذات الوجود الكثيف والنفوذ القوي في العراق، وهذا يتطلب أن تقوم إيران بدور في تصفية الخلافات الموجودة بين التيارات الشيعية في العراق من ناحية، وأن تقوم بتدعيم علاقة هذه التيارات بإيران استناداً إلى عامل وحدة المذهب من ناحية ثانية، وهو ما يقلق الإدارة الأمريكية لأنه يعني أن يكون لإيران تأثير في إعادة صياغة البناء السياسي للعراق مستقبلاً، مستغلة حقيقة أن الشيعة الذين يمثلون غالبية السكان المسلمين في العراق لم يعودوا مقهورين مثلما كان الحال في عهد صدام حسين^(٩).

ثانياً: أشكال التحالفات الإقليمية لإيران

من القوى الإقليمية التي تمكنت إيران من إقامة تحالفات معها لمواجهة الضغوط الدولية ضدها طهران كل من وتركيا، وباكستان والهند من ناحية، والصين وروسيا من ناحية أخرى.

ونتيجة للتحركات الإيرانية نحو بناء شبكة تحالفات حاولت الولايات المتحدة الأمريكية خلق سلسلة من التوترات في العلاقات الإقليمية لإيران، وحاولت تقديم إغراءات من أجل احتواء إيران، وإقامة شبكة من العلاقات التي تفيد كثيراً في تقديم تسهيلات عسكرية. ومن هذه التحالفات:

(٨) - طاهر ترابي، التوجه الإقليمي الجديد لإيران، (القاهرة: مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، عدد ٦١، أغسطس ٢٠٠٥)، ص ٤٩-٥٠ (عن المواطن الدبلوماسي، إيران، عدد ٥٠، يوليو ٢٠٠٥).

(٩) - مايكل نايتس، اللعبة الثلاثية، إيران والعراق والولايات المتحدة، (القاهرة: مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، عدد ٦٢، سبتمبر ٢٠٠٥)، ص ٦-٨ (عن: The Washington Institute for Near East Policy, 21-7-2005).

(١) تركيا حيث كشف " عبدالله جول" وزير الخارجية التركي أن الولايات المتحدة حاولت إغراء إلا أن الحكومة التركية رفضت استعمال أراضيها أو المشاركة في أى عملية عسكرية ضد إيران، وهو موقف استراتيجي مكن إيران من التفاوض بقوة أمام الترويكا الأوروبية والولايات المتحدة، مع إعطاء دلالة قوية لإيران بأن ملفها النووي لن يناقش خارج نظام الوكالة الدولية للطاقة الذرية. حتى أنه في حالة إحالة الملف لمجلس الأمن لن تتمكن القوى الكبرى من توجيه ضربة عسكرية ضد إيران.

(٢) أما بالنسبة للهند وباكستان فقد حاولت الولايات المتحدة حصر إيران واحتوائها إقليمياً عن طريق تقديم إغراءات قوية لهما تصرفهما عن التعاون مع إيران وعلى الأخص في المجال النفطي، وبالتحديد مشروع نقل الغاز الإيراني إلى الهند عبر الأراضي الباكستانية، وهو المشروع الذي يشكل أهمية إستراتيجية كبيرة وخاصة بالنسبة للهند التي تتزايد احتياجاتها النفطية يوماً بعد يوم^(١٠).

إن هناك ثمة تعاون واسع في تبادل الخبرات النووية بين إيران وباكستان للحصول على بعض الأجهزة المستخدمة في تخصيب اليورانيوم، ومعلومات فنية حول نتائج التجارب النووية الباكستانية التي أجريت في مايو ١٩٩٨.

وفي هذا الصدد سعت إيران إلى إقامة علاقات وثيقة مع الهند في مجال الأبحاث النووية، وقام خبراء هنود من البرنامج النووي الهندي بزيارة طهران أكثر من مرة لتدعيم وتقويم برنامجها النووي، وذلك رغم نفي كل من طهران ونيودلهي وجود تعاون بينهما في المجال النووي^(١١).

وإذا كانت الولايات المتحدة قد استطاعت أن تقدم للهند إغراءً نووياً هائلاً بعد اتفاق نووي استراتيجي معها أثناء زيارة الرئيس الأمريكي "جورج بوش" لنيودلهي يسمح للهند بأن تستفيد من التكنولوجيا الأمريكية في مجال الطاقة النووية، إلا أنها قد تراجعت عن توقيع اتفاق من هذا النوع مع باكستان، الأمر

(10) - د. محمد السعيد إدريس، البرنامج النووي الإيراني، الأزمة والسيناريوهات المحتملة والتداعيات الإقليمية، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٤١-٢٤٢.

(11) - نبي الله إبراهيمي، خط أنابيب السلام: رؤية مستقبلية للعلاقات بين إيران والهند وباكستان، (القاهرة: مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، عدد ٦٢، سبتمبر ٢٠٠٥)، ص ص ٧٨-٧٩ (عن: شرق، إيران، ٢٠٠٥/٧/٣١).

الذى ولد خلافات قوية بين البلدين، وزاد من الموقف الحرج للرئيس الباكستانى "بروزير مشرف" أمام المعارضة الإسلامية القوية.

وتبدو أهمية هذا الاتفاق أنه أخرج الهند للتصويت مع المشروع الأمريكى الذى عرض على الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويقضى بنقل الملف النووى الإيرانى من الوكالة إلى مجلس الأمن، فقد صوتت نيودلهى لصالح المشروع وأخرجت موقفها مع إيران.

وقد نظر الباكستانيون إلى هذا الاتفاق على أنه موجه ضدهم وأنه يدفعهم إلى مزيد من التحالف مع الصين، ومزيد من التقارب مع إيران أو على الأقل الامتناع عن توريط باكستان فى أى مواجهة عسكرية محتملة بين الولايات المتحدة وإيران^(١٢).

(٣) أما بالنسبة لروسيا والصين فإن إيران تعول على استخدام البلدين لحق النقض (الفيتو) ضد مشروعات أمريكية بتوقيع عقوبات عليها أو شن حرب ضدها، لذلك تحاول الولايات المتحدة الأمريكية إغرائهما لتفكيك تحالفهما مع إيران.

ورغم استياء إيران من الموقفين الروسى والأوروبى، فإنها تبدي مرونة خاصة فى مفاوضاتها معهما إذ تمكنت من تأجيل ضرب منشأتها النووية والعسكرية. حيث أبرم الكساندر روميانتسوف مدير وكالة الطاقة الذرية الروسية ونظيره الإيرانى غلام رضا آغا زاده، عقب عامين من المفاوضات، اتفاقاً بشأن تسليم إيران وقوداً نووياً لاستخدامه فى مفاعل بوشهر النووى ثم يعيده الإيرانيين إلى روسيا بعد استخدامه. ويتم هذا الأمر ضماناً لعدم استعماله مجدداً فى صنع قنبلة نووية. وقد أبرمت إيران وروسيا اتفاقاً لإكمال مفاعل بوشهر فى ١٩٩٥ لكنها قامت بتعديله فى ١٩٩٨ حين وافقت الحكومة الإيرانية بموجبه على سحب الخبراء و المهندسين الإيرانيين من المشاركة فى بناء المفاعل النووى. وتبلغ قيمة هذا الاتفاق ٨٠٠ مليون دولار.

وقد جاء إبرام هذا الاتفاق المهم لإيران بعد أقل من أسبوع من لقاء بوش وبوتين فى العاصمة السلوفاكية براتيسلافا، وبعد سنوات من وعود لم توف بها روسيا إلى حد أنها أثارت امتعاض وانتقاد النخبة والخبراء الإيرانيين.

(١٢) - د. حسن أبو طالب، نتائج خطيرة لزيارة بوش إلى الهند وباكستان، صحيفة الوطن السعودية،

كما ظهرت البراعة الدبلوماسية الإيرانية بوضوح خلال أزمة الملف النووي؛ حيث إن عملية تخصيص اليورانيوم هي عملية تقنية ضرورية للحصول على وقود للمفاعلات النووية اللازمة للحصول على طاقة نووية إذا كان الغرض سلمياً، أو إنتاج مواد نووية تدخل في بناء أسلحة نووية، وهنا صعوبة التمييز بين الغرضين، وبالتالي إثبات الاتهام بتطوير برنامج أسلحة نووية أو نفيه. كان على إيران إذن أن تثبت براءتها، ولكنها فعلت ذلك بمناورة دبلوماسية بارعة.

وبعد التلويح بالانسحاب من وكالة الطاقة الذرية جاءت تصريحات التهئة على لسان خاتمي؛ ومفادها أن كل الاحتمالات مفتوحة. بعدها بدأت إيران حملة دبلوماسية عن طريق تصريحات إعلامية تقول بأنها قد توقع على البروتوكول الإضافي مقابل "شروط"، ثم أنتت تصريحات وزير الخارجية كمال خرازي التي تضمنت كلمة مخففة هي "ضمانات"، ثم الحديث عن الموافقة، ولكن دون التزام بالمهلة.

بعد ذلك كله جاءت زيارة وزراء خارجية فرنسا وإنجلترا وألمانيا لإيران التي تعهدوا خلالها بمساندتها في الاجتماعات القادمة لوكالة الطاقة الذرية، وعدم تحويل الملف إلى مجلس الأمن، وكذلك تزويد طهران بالتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، فجاء إعلان الموافقة على شروط الوكالة في حضور الوزراء الأوروبيين، وفي المهلة المحددة لذلك.

كما نجحت الدبلوماسية الإيرانية، في الحصول على مكاسب إضافية بخلاف منع واشنطن من استخدام الأمم المتحدة ومنظماتها لمعاقبة إيران، التي عمقت بالخطوة الأخيرة من تحالفها مع روسيا ووطدت علاقاتها السياسية والتجارية مع الاتحاد الأوروبي.

من ناحية أخرى يرى الاتحاد الأوروبي أن إطاحة النظام الإيراني -الذي لا تشاركه منظومته القيمية- سوف يعني سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على سوق الطاقة الدولية، كما أن انضمام تركيا اللاحق للاتحاد الأوروبي واستكمال الدمج الجغرافي لكل القارة الأوروبية في الإطار السياسي للاتحاد الأوروبي، يعني أن إيران سوف تكون الجار الجديد للاتحاد الأوروبي المتوسع نحو الشرق؛ وهو ما يتطلب استقراراً في إيران. كما أن العلاقات الاقتصادية

والتجارية لأوروبا مع طهران والتي تتطور بمرور الوقت تعكس مصلحة أوروبية واضحة⁽¹³⁾.

ويعزو مراقبون سبب تأخير الروس في توقيع هذا الاتفاق إلى مطالبتهم إيران بتسديد النفقات الخاصة بإعادة الوقود المستخدمة في المفاعل النووي الإيراني إلى روسيا. فيما يرى البعض الآخر أن الروس كانوا ينتظرون النتائج التي ستصل إليها العلاقات بين إيران وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. كما أن الروس، بتوقيعهم هذا الاتفاق، أهملوا المعارضة التي تبديها الإدارة الأمريكية لأنهم يعلمون بأن تخليهم عن التزاماتهم النووية تجاه إيران سيؤدي إلى تدهور العلاقات الإيرانية - الروسية، وهو ما تخشاه موسكو لأنه يضر بوضعها في المنطقة، خصوصاً بعدما فقدت نفوذها الاقتصادي والسياسي في العراق.

ويبدو أن إيران تحول على روسيا أكثر من الأوروبيين الذين يصرون على طهران أن تترك عملية التخصيب ودورة الوقود، نهائياً وأن تقوم بتأمين وقودها النووي من أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية. والواقع إن الإيرانيين مضطرون للوثوق بالروس لأن الأمر هو أهون الشرين ولا يوجد طريق آخر لهم كي يطوروا تكنولوجيتهم النووية التي يدعون بأنها سلمية. ويرى معظم الإيرانيين أن روسيا تلعب على الجانبين الإيراني والأمريكي لكسب امتيازات أكثر من الجانبين. فعلاوة على المفاوضات الشاقة والملتوية التي تجريها إيران مع الأوروبيين بشأن الملف النووي الإيراني يبقى الشبح الأمريكي حائماً فوق سماء الملف بحيث لا يمكن لإيران أن تغفل عنه في أي لحظة⁽¹⁴⁾.

كما أن استخدام إيران المحتمل للنفط كدرع سياسي ناجح يعتبر حتى الآن من أهم عوامل التردد في موقف مجلس الأمن بالنسبة للاستجابة للضغوط الأمريكية الساعية إلى فرض عقوبات اقتصادية وسياسية ضد إيران، وبالذات بالنسبة للموقفين الصيني والروسي حيث ترتبط البلدان بشراكة قوية مع طهران.

(13) - مصطفى اللباد، طائفة الدبلوماسية الإيرانية تهبط بسلام، مقال منشور على موقع إسلام أون لاين

بتاريخ ٢٠٠٣/١١/٩ www.islamonline.net/arabic/politics/2003/11/article06.shtml

(14) - يوسف عزيزي، الملف النووي الإيراني والمراثيون المنهك، صحيفة الحياة اللندنية

في ١٠ - ٣ - ٢٠٠٥

وقد تجلّى هذا الموقف واضحاً بعد صفقة الحوافز التي قدمت لطهران في ٢٠٠٦، والتي طالبت فيها بتجديد التفاوض والحوار مع الدول الست حول مضمون تلك الصفقة. وفي هذا الصدد بادرت روسيا بالدعوة إلى تجديد الحوار مع إيران للتوصل إلى تسوية يجرى التفاوض عليها حسب إعلان وزارة الخارجية الروسية في أغسطس ٢٠٠٦، كما وضعت موسكو حدوداً لتجاوبها مع الضغوط الغربية على إيران، مؤكدة أن الحديث عن عقوبات "غير مناسب حالياً" وقال وزير الدفاع الروسى "سيرجى إيفانوف" إن خطورة الوضع لم تصل إلى هذا الحد، مبدياً تأييد بلاده بذل مزيد من الجهود السياسية والدبلوماسية لتسوية المسألة.

أما وزارة الخارجية الصينية فأوردت في بيان لها أن بكين تريد أن "تدرس جيداً" الدور الإيراني وأعربت عن أملها في أن تراعى طهران مخاوف المجتمع الدولي، وتتخذ الخطوات البناءة اللازمة، كما دعت جميع الأطراف إلى التحلى بالهدوء وضبط النفس، ولم يورد بيان الخارجية الصينية ذكراً للعقوبات مشيراً إلى أن بكين تعتقد أن الحوار الدبلوماسى خير سبيل لحل المشكلة.^(١٥)

(٤) إقامة شبكة من العلاقات مع دول الخليج العربية، فقد حرصت إيران طيلة أزمة برنامجها النووى على اتباع سياسة ترغيب ملحوظة وتجنب الصدام مع الدول العربية الخليجية. وقد أكد رفسنجانى على أن أغراض البرنامج النووى الإيراني سلمية، وأن سيفيد المنطقة التى ستعانى أيضاً "تبعات أى ضربات عسكرية"، وأن الضرر لن يمس إيران وحدها، بل والمنطقة أجمع.

لكن دول مجلس التعاون الخليجى، رغم علاقاتها الودية مع إيران، تشعر ببعض التوجس حيال أهدافها، ومن الأسباب التى تدعوها للتوجس كبر حجم إيران وسجلها السابق حيال منطقة الخليج منذ الثمانينيات من القرن العشرين، وإمكانية استغلالها للطائفة الشيعية المهمة فى بلدانها، وتتعاظم هذه الخشية مع احتمال ظهور دولة شيعية عربية فى العراق، فهذا قد يشجع الشيعة الآخرين فى الخليج

(15) - د. محمد السعيد إدريس، عودة روسيا مع أزمة البرنامج النووى الإيراني، (القاهرة: مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد ٧٢، يوليو ٢٠٠٦)، ص ٤-٥.

على التحرك، مما يسمح بإمكانية أن تستغل إيران هذا الأمر كقاعدة لإقامة تحالفات قوية في منطقة الخليج^(١٦).

وقد جاءت زيارة رفسنجاني للكويت والتي أكد فيها " أن دول مجلس التعاون الخليجي ستقف مع إيران وليس ضدها في أي هجوم عسكري من الغرب، نافياً أن تكون إيران تتوى مهاجمة أية أهداف خليجية حيوية، أو حتى قواعد عسكرية أمريكية، كما أكد على أن دول مجلس التعاون الخليجي دوماً عوناً لإيران بحكم العلاقات الوثيقة بين الجانبين^(١٧).

وهنا تظهر براعة إيران في إرسال معاني مزدوجة التي أرادت توصيلها للدول العربية الخليجية ضمن حرصها على تأمين نفسها من هذا الجانب وقطع العلاقات مع الولايات المتحدة لمحاولة توظيف هذه الدول ضد بلاده.

(٥) توظيف الأقليات الطائفية والعرقية كورقة ضغط على الحكومات، وقد تبين هذا في ردود الفعل العنيفة بين الأوساط العربية الشيعية على وجه الخصوص في معظم دول مجلس التعاون على المجازر التي ارتكبتها قوات الاحتلال الأمريكية ضد قوات جيش المهدي في كربلاء والنجف والكوفة وعلى الأخص بعد امتداد هذه المعارك إلى المرقد الحيدري للإمام علي ابن أبي طالب.

ونظراً لأن الشيعة في العراق تصل نسبتهم إلى حوالي ٦٠%، كما تصل نسبتهم في مملكة البحرين إلى ما بين ٦٥-٧٠%، وفي المملكة العربية السعودية تصل إلى ٢٥% يتركز معظمهم في المنطقة الشرقية المطلة على الشاطئ الغربي للخليج، كما يمثل الشيعة ما يقرب من ٢٠% من سكان الكويت، و ١٠% من سكان الإمارات، وتصل نسبتهم في عمان إلى ٧%. ومن هناك تدرك إيران الرابطة المذهبية الخاصة من هذه الأعداد الكبيرة من الشيعة العرب، خاصة وأنه يتبعون " مراجع تقليد" مقيمة إما في النجف (العراق) أو قم (إيران) أو بيروت (لبنان) تعتبر ورقة تستطيع أن تعول عليها للضغط على الحكومات العربية في دول مجلس التعاون، ناهيك عن العراق لمواجهة أية سياسات

(١٦) - شاهرام تشوبين، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٦.

(١٧) - سعد العجمي، رفسنجاني: الكويت وعدت بعد فتح أراضيها لأي هجوم ضد إيران، جريدة الرياض، ١٩-٤-٢٠٠٦.

خليجية داعمة لشن عدوان أمريكي ضدها في حالة اعتماد واشنطن للحل العسكري لتصفية أزمة البرنامج النووي الإيراني^(١٨).

(٦) تشكيل جبهة تحالف عريضة مناهضة للحرب مع سوريا وفلسطين ولبنان، سعت إيران، أيضا لتشكيل جبهة أخرى تمكنها من الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية أثناء تفاوضها حول الملف النووي، وكذلك أيضا كورقة ضغط ضد الترويكات الأوروبية والتي سعت أن يكون لها حضور مباشر في أزمات الشرق الأوسط.

إن تشكيل هذا التحالف يفسر - إلى حد كبير - التصعيد الإيراني الواضح ضد إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وتحويلها هذه المواجهة إلى مواجهة أوسع مع العالم الإسلامي ضد التحالف الأمريكي - الإسرائيلي.

جدير بالذكر أن إيران تعمدت تصعيد الأزمة مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لتتجاوز حدود أزمة البرنامج النووي الإيراني الضيقة، ولتتسع لتشمل جوهر الصراع أي فلسطين، وفق التصور الاستراتيجي الذي وضعه الإمام الخميني عقب انتصار الثورة الإسلامية في إيران، حيث رفع شعار "اليوم إيران وغدا فلسطين"^(١٩). وقد تعمدت إيران أن يأتي المؤتمر الدولي الثالث حول "القدس" صريحا وشاملا لمفهوم الصراع الذي تحتل فيه فلسطين موقع "القلب" على نحو ما جاء في كلمة الإمام خامنئي أمام المؤتمر الذي شهدته طهران بحضور ممثلين للمقاومة الفلسطينية والحكومة الفلسطينية.

أيضا أكد الرئيس أحمدى نجاد هذه المعاني في كلمته التي ألقاها في مؤتمر القدس بقوله "إن إسرائيل تشكل تهديدا للعالم الإسلامي لكنها على طريق الزوال".

(18) شيعية الخليج، شبكة راصد الإخبارية على الرابط :

<http://www.rasid.com/artc.php?id=4608>

محمد صادق إسماعيل، الشيعة في الخليج السياسة قبل الدين أحيانا، شبكة إسلام أون لاين على الرابط

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1213871186866&page

[name=Zone-Arabic-News/NWALayout](http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1213871186866&page)، د. محمد السعيد إريس، البرنامج النووي

الإيراني، الأزمة والسيناريوهات المحتملة والتداعيات الإقليمية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٥.

(19) -محمد صادق الحسيني، مرحلة نجادية متحفزة لدعم السلطة الجديدة في فلسطين، جريدة الشرق

الأوسط، ١١-٤-٢٠٠٦.

مما سبق يتبين مدى عمق الفهم الإيراني لطبيعة الصراع في المنطقة وأطرافه، وهو الذي فرض على إيران أن تتحرك في أكثر من اتجاه أهمها دعم الكفاح الفلسطيني وتشكيل جبهة تحالف من قوى المقاومة لمواجهة التحديات المفروضة من التحالف الأمريكي - الإسرائيلي.

جدير بالذكر أن إيران سعت لاستغلال نزاعين حاليين في فلسطين والعراق من أجل تحسين موقفها في المنطقة وإضعاف موقف الولايات المتحدة.

فبالنسبة للقضية الفلسطينية، تضاهى إيران الدول العربية نفسها في دعمها لها، وذلك كي تضع هذه الدول في موقف دفاعي وتحول دون انتقاد سياستها الإقليمية الأخرى. في الوقت نفسه تسعى إلى تشويه سمعة الدول المقربة من الغرب. وقد تطلب ذلك اتباع مجموعة من الوسائل عبر تقويض اتفاقيات وقف إطلاق النار وتعطيل عملية السلام من خلال تقديم السلاح والتدريب والتمويل إلى الوكلاء مباشرة، إلى حزب الله (مع سوريا) وبشكل غير مباشر إلى حماس والجهاد الإسلامي. وربما يمكن إرجاع ذلك إلى أن الولايات المتحدة تسعى إلى الهيمنة على المنطقة، وثرواتها الطبيعية، ولهذا تحاول إيران أن تقاوم إسرائيل وتعارض أية تسوية سلمية.

وقد أعطى السيد " علي خامنئي" أولوية لدعم صمود الشعب الفلسطيني بكل الوسائل، وأكد أنه لا يمكن للعالم الإسلامي أن يلزم الصمت وأن لا يحرك ساكناً حيال الظلم الذي يتعرض له الفلسطينيون^(٢٠).

وجاءت خطوة التبرع الإيراني بـ ٥٠ مليون دولار للحكومة الفلسطينية لتعبر عن وجود إرادة تحد لقرار الحصار المفروض إسرائيلاً وأمريكياً وأوروبياً وعربياً ضد الشعب الفلسطيني منذ صول حركة حماس إلى الحكم^(٢١).

وإلى جانب دعم الشعب الفلسطيني تحرص إيران على دعم حزب الله وسوريا في اتجاه تشكيل جبهة في وجه الاستكبار والتسلط وفقاً لما جاء على لسان الرئيس الإيراني "محمود أحمدى نجاد" في ختام زيارته لدمشق في يناير ٢٠٠٦، وقد أعلن نجاد عشية وصوله إلى دمشق رفضه للضغوط التي تتعرض لها سوريا وتطالب

(20) - د. محمد السعيد إدريس، البرنامج النووي الإيراني، الأزمة والسيناريوهات المحتملة والتداعيات الإقليمية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٦.

(21) - فتحي صباح، طهران تتبرع للحكومة الفلسطينية بـ ٥٠ مليون دولار، جريدة الحياة اللندنية، ١٧-٤-٢٠٠٦.

بنزع سلاح حزب الله، مؤكداً أن العلاقة مع سوريا عميقة ويرفض أى شكل من أشكال التدخل من أى طرف أجنبى.

ومن ثم، فاللائق للنظر هنا أن الإدراك الإيراني بأن إيران وسوريا تجمعهما مصالح، يؤكد الأمريكيون ويعلنون حربهم على البلدين معاً، الأمر الذى يجعل من خطوة تشكيل هذه الجبهة المناهضة للمخططات الأمريكية- الإسرائيلية ضرورة وحتمية من وجهة النظر الإيرانية. ففي لقاء أمريكى- فرنسى ضم موريش جور دو مونتانيه" المستشار الدبلوماسى للرئيس الفرنسى وستيف هادلى مستشار الأمن القومى الأمريكى وكوندليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية عقد فى واشنطن واتفق الجانبان الأمريكى والفرنسى اثناء استعراضهما لسبل تنفيذ القرارين (١٥٥٩) و(١٥٩٥) الصادرين عن مجلس الأمن بخصوص الأوضاع فى لبنان، على أن الضغط على سوريا وإضعافها يؤدى إلى إضعاف إيران. وقد عبرت الولايات المتحدة عن قناعتها بأن إيران هى الحليفة الموضوعية لسوريا، وأن على الأسرة الدولية أن تمارس كل الضغوط عليها كي تفهم أنه ينبغى أن تتعاون لترسيم الحدود وتصحيح العلاقات مع لبنان، وعدم التدخل وعرقلة الحوار الوطنى.

وبالتالى فالإدراك الإيراني والأمريكى فيما يتعلق بسوريا وبحود المعركة الدائرة بين بينهما من ناحية، وكونها معركة ممتدة ومتسعة لا تقتصر فقط على الملف النووى الإيراني، ومن ثم يكون توسيع نطاق التحالفات الإقليمية مسألة بديهية من جانب إيران، وخاصة بعد الحرب الإسرائيلية على لبنان فى ٢٠٠٦.

وفى حالة العراق، تحاول إيران أن تبني إستراتيجية قائمة على تشابك المصالح فى العراق، وكون إيران جارة للعراق فإنها تلعب دوراً كبيراً فى استقراره. وقد ذكر القادة الإيرانيون أن العراق يشكل نقطة تحول فى المنطقة^(٢٢).

ورغم أن إيران تتفق مع الولايات المتحدة على ضرورة الحفاظ على وحدة العراق، ونشر الديمقراطية فيه من خلال إعطاء المزيد من السلطة إلى الأغلبية الشيعية، وتجنب تحوله إلى دولة إسلامية راديكالية أو قومية عربية متطرفة، إلا أ

(22- (Frey Kemp" Iran and Iraq: the Shi'a connection, soft power and nuclear factor (USIP Special report no. 156 Washington D.C. U.S Institute for peace, November 2005)p. 5. pdf.

وسعاً ن الخلافات بين واشنطن وطهران تحول دون التعاون من أجل تحقيق هذه الأهداف، والأهم من ذلك هو الأولوية الإستراتيجية التي وضعتها إيران نصب عينيها، ألا وهي ضمان بقاء الولايات المتحدة غارقة في المستنقع العراقي، في الوقت الذي تحافظ فيه على خياراتها فيما يتعلق بطرق لعب المرحلة النهائية^(٢٣).

ومن جانبها ترى إيران أن ربط قضية البرنامج النووي الإيراني بالوجود الأمريكي في المنطقة بمستقبل كلا من العراق وأفغانستان، لاسيما وأن إيران عرضت على الولايات المتحدة أن تستخدم نفوذها للمساعدة على تحقيق الاستقرار في هذين البلدين مقابل أن تبدي الولايات المتحدة تهاوناً وتسامحاً مع برنامجها النووي. بمعنى آخر أن تجعل الاستقرار في المنطقة رهناً بالسياسات الأمريكية تجاه القضية النووية^(٢٤).

خلاصة القول إن إيران عملت على تطوير صواريخ وقذرة ردع بحرية قوية، وفي الوقت نفسه تقربت من دول الخليج العربي وتحديث عن ترتيبات أمنية جديدة. كذلك سعت لمضاهاة الدول العربية في مسألة دعم القضية الفلسطينية من أجل وضع هذه الدول في موقف دفاعي، ومنعها من الرد على سياساتها الخاصة. فضلاً عن تمتعها بعلاقات خاصة مع سوريا وحزب الله، كما تقوم برعاية صلاتها مع السكان الشيعة في المنطقة، وتراهن على مستقبل العراق الذي تتخذه حليفاً إستراتيجياً، بالرغم من أن النظام الإقليمي الذي تتمناه إيران غير واضح معالمه حتى اللحظة الراهنة. إلا أنه يملك جوانب منها: معاداة الولايات المتحدة، إسلامي، مستقل، وتلعب إيران دوراً ريادياً فيه. وربما تكون إيران قادرة على إنتاج مثل هذا النظام.

ووفقاً لما سبق، يتبين أن السعي الإيراني لبناء تحالفات إقليمية قوية وعلى أكثر من مستوى، ساهمت - إلى حد كبير - في إيجاد توازن في علاقاتها بالولايات

(23) - شاهرلم تشوبين، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٠.

ولمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :

Brian Knowlton, Iraqi Papers Attack Iranian, Mullah's for meddling in Iraq's Affairs, BBC Monitoring, 20 May 2005.

(24) - مصطفى اللباد، الحوار الأمريكي - الإيراني: مسلمات إستراتيجية في البازار العراقي، جريدة الحياة اللندنية، ٢٥/٣/٢٠٠٦.

المتحدة الأمريكية، كما أنها مكنت إيران خلال هذه الفترة من المضي قدماً في برنامجها النووي وطمأنة القوى المحيطة بها بمدى سلمية برنامجها. أيضاً ساهمت هذه الإجراءات في تقوية مركز إيران في المفاوضات لاستنادها إلى أوراق تمكنها من إدارة الأزمة مع الولايات المتحدة الأمريكية وتحول دون تصعيد الأزمة بشكل يهدد أمن المنطقة.

المبحث الثاني

الموقف الصيني والروسي وأثره في المفاوضات

لقد لعبت كل من روسيا والصين دوراً مهماً في بنية البرنامج النووي الإيراني، فالدور الروسي واضح في بناء الهيكل الأساسي للمنشآت الذرية الإيرانية الأكبر حجماً والأكثر قدرة وهي التي أكملت مفاعل بوشهر. ودربت العديد من الكوادر الإيرانية من علماء وفنيين واتفق البلدان على العديد من المشاريع النووية الأخرى مثل بناء خمسة مفاعلات كبيرة لكل منها طاقة ١٣٠٠ ميجاوات. وسعت إيران لشراء مواد انشطارية ومواد عالية التخصيب من روسيا ومن الجمهوريات السوفيتية السابقة بمساعدة روسيا ووقعت إيران مع روسيا اتفاقاً حول سبل مراقبة روسيا للمواصفات الدولية للسلامة في يوليو ١٩٩٧^(٢٥). إلا أن التعاون الفعلي كان متوقفاً تقريباً منذ عام ١٩٩٥ وحتى عام ٢٠٠٠. وفي هذا الصدد يحاول هذا المبحث النظر في الموقفين الصيني والروسي من الأزمة النووية الإيرانية، لقد كان لروسيا دور في بناء منشأتى "تاتانز" للتخصيب و"آراك" للماء الثقيل اللتان اكتشفتا في نهاية عام ٢٠٠٢، أيضاً على نفس المنوال كان للصين دوراً بارزاً في بناء المنشآت النووية الإيرانية، ومن ثم يدور التساؤل هنا حول طبيعة الموقف الصيني من الأزمة، وكيف أثر على سلوك إيران التفاوضي.

أولاً: الموقف الروسي

أولاً: طبيعة العلاقات بين الطرفين الروسي والإيراني

أصبحت روسيا المصدر الأساسي للتكنولوجيا التقليدية ومصادر التسليح والمصدر الوحيد لمد إيران بمستلزمات الصناعات النووية المدنية، وجاء تدعيم هذا التعاون من قبل الطرفين لأسباب متباينة، فروسيا رأت أن تعاونها مع إيران يمكن أن يعوضها عن مستهلك أساسي لمنتجاتها، وخاصة العسكرية، وهو العراق الذي خضع لحصار دولي إثر غزوه للكويت في أغسطس ١٩٩٠، كما أن الاقتصاد الروسي يحتاج

(25) - الحياة : ١٧ مارس ٢٠٠٦..

بشدة إلى التدفقات المالية نتيجة لتعاونه مع إيران، كذلك رأت إيران في روسيا البديل الوحيد لمدّها بما تحتاجه، خاصة أن روسيا ما زالت قوة كبيرة في الساحة الدولية يمكن أن تساعدّها في الخروج من عزلتها ومصدرًا يمكن الاعتماد عليه للحصول على التكنولوجيا المتقدمة وخاصة العسكرية^(٢٦).

وفي هذا الصدد مرّ التعاون الروسي الإيراني النووي بحلقات مدّ وجذب توقفت على مدى انحناء روسيا للضغوط الأمريكية، فمنذ ١٩٨٩ وعقب زيارة على أكبر هاشمي رفسنجاني رئيس البرلمان الإيراني حينئذٍ إلى الاتحاد السوفيتي اتفق الطرفان على التفاوض بشأن تعاون عسكري وتكنولوجي وعلمي بما في ذلك الاستخدام السلمي للطاقة الذرية، وكانت أهم أوجه التعاون التي تم الاتفاق عليها استكمال المفاعل النووي في بوشهر وإنشاء وحدات جديدة، وإقامة أول محطة طاقة بالفحم الحجري تحت اسم "طيس"، وإطلاق قمر صناعي مخابراتي غير العسكري "زهرة"، ومتابعة الإنتاج المشترك لطائرات TU334 و T U204، وعاد التعاون إلى الجمود في ظل رئاسة بوريس يلتسين لروسيا وتعهدده عام ١٩٩٥ بوقف مبيعات السلاح إلى إيران، ومع تولي الرئيس بوتين السلطة في موسكو أخذ التعاون بين البلدين شكلا جديدة فتم تبادل الزيارات على أعلى مستوى بين البلدين؛ حيث قام وزير الدفاع الروسي أيجور سيرجيف بزيارة هي الأولى من نوعها إلى طهران في ديسمبر ٢٠٠٠، وأعلن أن روسيا وإيران أنجزا قاعدة جديدة للتعاون العسكري والتقني^(٢٧).

وفي مارس ٢٠٠١ وأثناء لقاء الرئيس الإيراني في موسكو أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين التزامه بتأسيس علاقات أعمق مع إيران حول برنامجها للطاقة النووية؛ حيث تم توقيع اتفاق تعاون واسع بين روسيا وإيران، كما أعلن الرئيس الروسي أن اتفاق ١٩٩٥ بين الولايات المتحدة وموسكو والقاضي بعدم بيع أسلحة تقليدية إلى إيران هو اتفاق ميت. ونتيجة لتعميق علاقات البلدين تعرض عدد من المؤسسات والمعاهد التكنولوجية الروسية لعقوبات أمريكية، ولكنها عمليًا لم تكن مؤثرة على هذه المؤسسات بقدر ما كانت مفيدة لإيران؛ حيث لم تجد هذه المؤسسات بَدْءًا من تدعيم

(26) - نبيه الأصفهاني، مستقبل التعاون الروسي - الإيراني في ضوء التقارب الأخير، (القاهرة:

مجلة السياسة الدولية، عدد ١٤٤، إبريل ٢٠٠١) ص ص ١٦٥-١٦٠

(27) - هل إيران شريك نووي موثوق لروسيا، جريدة الحياة اللندنية، تاريخ ٢٨/١٢/٢٠٠٥

تعاونها مع إيران لتوفير السيولة المالية اللازمة لأبحاثها مثل جامعتي تكتيت ومنليس للتكنولوجيا واللتين تعرضتا لعقوبات عام ١٩٩٩ بسبب تعاونها مع إيران في مجالات التكنولوجيا ذات الاستعمال المدني المتعلقة بأبحاث الماء الثقيل ونظائر الليزر^(٢٨).

ومنذ نهاية التسعينيات من القرن العشرين ترتبط روسيا بإيران بعلاقات جديدة، فروسيا الدولة الرئيسية التي تزود إيران بالأسلحة منذ عام ١٩٨٩، حيث تعاونت مع إيران في كل من طاجكستان وأفغانستان (ضد طالبان) وأرمينيا ضد أذربيجان. ومن ثم تعتبر روسيا إيران عامل استقرار هام في المنطقة، لأن إيران لم تشجع الأشكال الراديكالية من الإسلام أو تثير الاضطرابات في جنوب روسيا (الشيشان منها على سبيل المثال)، كما أن مشتريات إيران من الأسلحة بالعملة الصعبة تلقى ترحيباً واسعاً في روسيا بعد ١٩٨٩. يضاف إلى ذلك أن روسيا كانت وراء الاتفاق الذي عقده الطرفان في ١٩٨٩ من أجل بناء مفاعل بوشهر النووي. وقد تعززت هذه العلاقات الاستراتيجية بين الطرفين باتفاقهما على معارضة توسيع حلف الناتو شرقاً، والقلق المشترك من النزعة الأحادية للولايات المتحدة الأمريكية في العالم خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، إضافة إلى امتلاكها قواعد عسكرية في المنطقة^(٢٩).

وفي عهد الرئيس يلتسين، نمت العلاقات في مجال التكنولوجيا النووية بين الطرفين، بالرغم من التخوف والضغط الأمريكي لإعاقة هذه العلاقة سواء من خلال قنوات رسمية أو شبه رسمية. وكان هذا انعكاساً لمبدأ المحصلة صفر بالقياس إلى الولايات المتحدة^(٣٠).

(28) - موسكو والملف النووي الإيراني، (القاهرة: مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، عدد ٤٩، أغسطس ٢٠٠٤)، ص ٦٨ (حوار مع السفير الروسي بطهران، جريدة إطلاعات إيران، ١٤/٦/٢٠٠٤).

(29) - أحمد السيد للتركي، التعاون العسكري الروسي الإيراني، (القاهرة: ملف الأهرام الاستراتيجي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، السنة السابعة، العدد (٧٤) فبراير ٢٠٠١)، ص ص ١٣-١٤.

(30) - شاهرام تشوبين، مرجع سبق ذكره، ١٧٣.

لمزيد من التفاصيل حول العلاقات الإيرانية- الروسية يمكن الرجوع إلى:

Strobe Talbot, the Russia hand" A memoir of Presidential Diplomacy (New York:

Randon House, 2002) available on :

. www.aljazeera.com/me.aspxhttp: accessed on 12-3-2009.

وعلى الرغم من اتفاق الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا عام ١٩٩٥ من خلال لجنة "غور - تشيرنوميردين" على تقليص وتخفيض مبيعات السلاح الروسية إلى إيران، إلا أن صفقة مفاعل بوشهر قدرت بأنها تساوي ٨٠٠ مليون دولار، ولم يتوقف التعاون حيث درست روسيا الفنيين في إيران^(٣١).

علاوة على ذلك تسعى إيران لشراء يورانيوم مخصب جاهز من شركات روسية وأوكرانية لتحقيق رغباتها في امتلاك سلاح نووي في وقت قياسي، وأن هناك وسطاء إيرانيين بدأت تتردد أسماؤهم في أروقة المخابرات الأمريكية والغربية يعقدون صفقات لتجهيز رءوس نووية سواء بالحصول على اليورانيوم المخصب أو الخام. وأبرز هذه الأسماء الدكتور مجيدي عصفور الذي كان على اتصال مع ناحوم فيدفر تاجر السلاح الإسرائيلي المعتقل حالياً في السجون الإسرائيلية بسبب تزويده إيران بأسلحة ومواد وتجهيزات نووية. كما أشارت المصادر الإسرائيلية إلى أن روسيا ساعدت إيران في بناء كسارة يورانيوم في منطقة (ياجند) بمحافظة يزد الإيرانية، وذلك منذ عام ١٩٩٨ في إطار اتفاق بين البلدين لتنمية مناجم اليورانيوم في إيران. كما تساعد روسيا حالياً في مجال طحن اليورانيوم، بالإضافة إلى تدريب الفيزيائيين والمهندسين الإيرانيين في موسكو والمحطة النووية الروسية بمنطقة (نوفويورنر).

ورغم الضغوط الأمريكية والإسرائيلية التي تمارس ضد روسيا لإيقاف تعاونها النووي مع إيران - خاصة عقب زيارة شارون لموسكو في بداية شهر نوفمبر ٢٠٠٣ - فقد رفض الرئيس الروسي بوتين إنهاء عقد مفاعل بوشهر وذلك حتى تتمكن موسكو من استكمال الحصول على باقي قيمة العقد (حوالي ٨٠٠ مليون دولار)، وتنفيذ بروتوكولات لاتفاقات أخرى لبناء مفاعلين اثنين تبلغ طاقة كل منهما ٤٤٠ ميغاوات^(٣٢).

إلا أن العلاقات بين البلدين تغيرت - إلى حد ما - حيث تغيرت درجة الأهمية

(31) - (Robert Einhorn and Gary Samore, Ending Russian Assistance to Iran's Nuclear Bomb, (Survival , Vol.44, no.2. Summer 2002), pp.51-60.

(32) - لواء متقاعد: حسام سويلم، هل يفلت البرنامج النووي الإيراني من الفخ الأمريكي - الإسرائيلي؟، (القاهرة: مختارات إيرانية، العدد ٤٧ - يونيو ٢٠٠٤)، ص ٦٨.

الاستراتيجية لإيران، وفي عام ٢٠٠٠ تخلت روسيا عن اتفاق "غور- تشيرنوميردين" إن روسيا تقدر قدرة إيران الكامنة كحليف إقليمي وتقدر استقلالها المتحدى للولايات المتحدة الأمريكية^(٣٣). وقد عبر الرئيس بوتين عن ذلك بقوله "من الناحية الاقتصادية روسيا مهتمة بالتعاون.. ومن الناحية السياسية ينبغي على إيران أن تكون دولة متمتعة باكتفاء ذاتي ومستعدة لحماية مصالحها القومية"^(٣٤).

إلا أنه حدث تغير مفاجئ منذ عام ٢٠٠٢، وهو عام الإعلان عن البرنامج النووي الإيراني وانكشاف الأنشطة النووية لإيران، ومن حينها وروسيا تحاول الموازنة بين حاجتها للحفاظ على علاقتها الجيدة مع شريكها القوية والمستقرة، وبين ضرورة الحيلولة دون امتلاكها لأسلحة نووية^(٣٥). ومع الموازنة بين المصالح الاستراتيجية والحيلولة دون امتلاك الأسلحة النووية، إضافة إلى المصالح السياسية والتجارية، وجدت روسيا نفسها تستعين بالوكالة الدولية للسياسات التي قد تجدها إيران غير مستساغة، وفي بعض الأحيان كان الموقف الروسي يقترب من موقف الترويك الأوروبية.

ومع تزايد التوتر والخوف من البرنامج النووي الإيراني في الفترة بين عامي ٢٠٠٣-٢٠٠٥، كانت السياسة الروسية أكثر وضوحاً، حيث تراجع قلقها من فقدان إيران كحليف استراتيجي. وما تزال روسيا ترى في إيران دولة مهمة وتفضل التوصل إلى تسوية معها إذا أمكن ذلك^(٣٦). خاصة وأن هناك أزمة ثقة تحكم روسيا إزاء التعامل الأمريكي والغربي مع قضايا الانتشار النووي.

(33) - نبيه الأصقهانى، مستقبل التعاون الروسى - الإيراني فى ضوء التقارب الأخير، (القاهرة: مجلة السياسة الدولية، عدد ١٤٤، إبريل ٢٠٠١) ص ص ١٦٠-١٦٥.

(34) - يمكن مراجعة نص حديث الرئيس بوتين بالرجوع إلى :

Michael Wines, Russia to Resume Arms sales to Iran, International Herald Tribune, 13-3-2001.

(35) - أرمين أمينى، عضوية روسيا فى حلف الناتو والأمن القومى الإيرانى، (القاهرة: مختارات إيرانية، عدد ٥٢، نوفمبر ٢٠٠٤)، ص ص ٦٣-٦٤ (عن دورية الإستراتيجية، إيران، عدد ٣١، ربيع ٢٠٠٤) ..

(36) - (Vladimir Orlov and Alexander Vinniko, The Great Guessing Game: Russia and Iranian Nuclear Issue, Washington Quarterly, Vol.28.no.2 Spring 2005, pp.49-63.

ثانياً: تطورات الموقف الروسي من الأزمة النووية الإيرانية

هناك ثلاثة محددات أساسية حكمت الموقف الروسي من الأزمة النووية الإيرانية، ولعبت بالتالي دوراً أساسياً في تحديد خيارات روسيا بشأن هذه الأزمة، في كافة مراحل تطورها سواء في مرحلة البحث عن حلول تفاوضية أو في مرحلة فرض عقوبات على إيران.

ويتمثل المحدد الرئيسي الأول للموقف الروسي في علاقات التعاون النووي والاقتصادي الوثيقة مع إيران، حيث تعتبر روسيا واحدة من أقوى الشركاء التجاريين لإيران، إذ يتعاون الجانبان في العديد من المجالات، بحيث تتراوح العلاقات بين الجانبين ما بين التعاون في مجال إنشاء المفاعلات النووية، ومشاركة روسيا في برامج التحديث العسكري لمختلف أفرع القوات المسلحة الإيرانية، وعلاقات التبادل التجاري على نطاق واسع ما بين الجانبين في مختلف مجال الصناعات الثقيلة والمنسوجات وغيرها. وفي المجال النووي، قامت روسيا بتنفيذ مشروع إنشاء المفاعل النووي الأول في محطة بوشهر النووية في جنوب إيران عام ١٩٩٥، ويبدو أن إيران سوف تعتمد على روسيا بصفة أساسية في تنفيذ هذه الخطط الطموحة^(٣٧).

أما المحدد الثاني، فيتمثل في أن روسيا تظل حريصة - برغم مصالحها الوثيقة مع إيران - على ألا تستطيع إيران في نهاية المطاف امتلاك السلاح النووي حتى لا يتسبب ذلك في الإخلال بالتوازن الاستراتيجي العالمي بشكل عام، أو الإخلال بالاستقرار الاستراتيجي القائم على تخوم روسيا الجنوبية من ناحية أخرى، لاسيما وإن امتلاك إيران للسلاح النووي ربما يؤدي إلى تغيير موازين القوى والمعادلات الإستراتيجية في منطقة آسيا الوسطى التي تدخل ضمن الإطار الجيوسراتيجي لروسيا، بما قد يلحق الضرر بنفوذ روسيا القوي في تلك المنطقة.

أما المحدد الثالث فهو رفض روسيا لاحتتمالات امتلاك إيران للسلاح النووي لا يجعلها تقبل بالشكوك والهواجس الهائلة التي تثيرها الولايات المتحدة وإسرائيل وبعض دول الاتحاد الأوروبي بشأن حقيقة الأهداف المحركة للبرنامج النووي

(37) - د. أحمد محمود إبراهيم : 'الدور الروسي في الأزمة النووية الإيرانية'، (القاهرة: ملف الأهرام الاستراتيجي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، (نقلًا عن الموقع على السرايط

(/http://www.ahram.org.eg/acpss

الإيراني، وإنما تحتفظ روسيا لنفسها بتقديرها الخاص لهذه المسألة، وربما تكون أقدر من غيرها على تقييم أبعاد وحدود البرنامج المذكور، بحكم مشاركتها فيه بصورة أساسية، حتى وإن كانت الأزمة تتعلق بمنشآت أقامتها إيران بعيداً عن إطار التعاون النووي مع روسيا. ويتأثر الموقف الروسي من هذه المسألة أيضاً بحقيقة أن هناك أزمة ثقة تحكم موقف روسيا إزاء التعامل الأمريكي والغربي مع قضايا الانتشار النووي، وهي أزمة تعود إلى بدايات الأزمة النووية لكوريا الشمالية في منتصف التسعينيات من القرن العشرين، حيث كانت روسيا تتعاون بصورة وثيقة مع كوريا الشمالية في المجال النووي، إلا أنها تخلت عن تنفيذ صفقة ضخمة لبناء مفاعل نووي لكوريا الشمالية، بعدما أثارت الولايات المتحدة شكوكاً بشأن أهداف كوريا الشمالية، إلا أن روسيا فوجئت بأن الولايات المتحدة واليابان اتفقتا مع كوريا الشمالية على تزويدها بمفاعلين متطورين في مقابل تخليها عن مفاعلها الذي يعمل بالماء الثقيل، وهو ما اعتبرته روسيا نوعاً من الخداع والغش من جانب الولايات المتحدة للفوز بالصفقة النووية مع كوريا الشمالية.

إلا أن الغرب يرى أن لروسيا دور أساسي في الأزمة النووية الإيرانية لأنه يفترض أن روسيا ملتزمة بتزويد إيران باحتياجاتها من الوقود النووي، بموجب الاتفاق المبرم بينهما، مما يعني من وجهة نظر الكثير من الدول الغربية أن إيران ليست في حاجة لامتلاك برنامج لتخصيب اليورانيوم لإنتاج الوقود النووي، لأن لديها بالفعل المصدر الذي يمكن أن تحصل منه على احتياجاتها، إلا أن إيران تصر على أنها تحتاج لامتلاك قدرة وطنية في هذا المجال، لأن ذلك أوفر كثيراً من حيث التكلفة، وحتى لا تكون رهينة لأي ضغوط خارجية في الحصول على احتياجاتها من الوقود النووي⁽³⁸⁾.

ومنذ عام ٢٠٠٣ وقفت روسيا إلى جانب الترويك الأوروبية، فدعمت مبادراتها في التفاوض مع إيران، دون أن تقطع روسيا علاقتها بإيران. وفي الوقت نفسه أعلن بوتين معارضة روسيا لامتلاك إيران أسلحة نووية ذكراً مع امتلاك إيران أسلحة نووية، لن يكون بالإمكان حل أي من المشاكل التي تواجه إيران، بما فيها

(38- (Vladmir Orlov and Alexander Vinniko, The Great Guessing Game: Russia and Iranian Nuclear Issue, Op.Cit., pp. 64-70.

القضايا الأمنية في المنطقة.. إننا نعارض بشكل مطلق توسيع نادي الدول النووية⁽³⁹⁾ وقد عبر بوتين في هذا الصدد إلى معارضته القوية لتطوير دورة الوقود النووي وأضاف أن شركائنا الإيرانيين يجب أن يتخلوا عن دورة الوقود النووي.

ومن ثم، فبالرغم من استمرار العلاقة بين البلدين، إلا أن روسيا أعطت الأولوية لمنع إيران من التحول إلى دولة نووية، واستخدمت في ذلك كافة الوسائل الدبلوماسية لتحقيق هذه الغاية، وفي هذا الإطار جاءت روسيا ببعض المواقف التي تبين طبيعة ردها على البرنامج النووي الإيراني وهي⁽⁴⁰⁾:

- ١- توصلت روسيا تحت ضغط من الولايات المتحدة الأمريكية إلى اتفاق مع إيران تضمن بموجبه إعادة الوقود المستنفد من مفاعل بوشهر.
 - ٢- حذرت روسيا عام ٢٠٠٤ إيران من أن غيابها عن أي اتفاقية قد يؤدي إلى إنهاء التعاون النووي بين الدولتين.
 - ٣- ربطت روسيا إتمام مشروع بوشهر وإرسال الوقود إلى المفاعل بالتوصل إلى نتيجة مرضية في المفاوضات مع الترويكا الأوروبية⁽⁴¹⁾.
- ويمكن القول بأن الدبلوماسية الروسية أخذت مساراً مختلفاً قليلاً بعد فشل اقتراح صفقة الترويكا الأوروبية في حزيران/ يونيو ٢٠٠٥. وبدأت روسيا وكأنها مستمتعة بهذا الفشل وبالفُرصة التي منحت لروسيا من أجل لعب دور أكثر أهمية. وفي إطار المحاولات المستمرة من الجانب الروسي لموازنة رغباتها والحفاظ على صداقة مع إيران وبين لعب دور قيادي في التحالف الدولي (ودول الثماني) عاد تناقض موسكو إلى البروز من جديد. فقد وافقت روسيا على أن تبيع إيران صواريخ دفاعية جديدة بقيمة مليار دولار وعارضت أي تصرف متسرع،

(39)- Ibid, pp. 65-66.

(40) - فريبا مسعود بورشيرازي، الاستراتيجية الروسية متعددة الجوانب تجاه الملف النووي الإيراني، القاهرة: مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، عدد ٦٦، يناير ٢٠٠٦، ص ص ٨٠-٨١، (عن المواطن، إيران، ١٩/١١/٢٠٠٥).

(41)- (Russia Delays Nuke Fuel Shipments to Iran source, New York Times, April 11-2005.

For more details see: David Sanger, Russia Won't Abandon Reactor pact with Iran, International Herald Tribune, September, 29-2003, p. 3.

مثل العقوبات التي قد " تزيد الأوضاع سوءاً" هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى أصرت روسيا على اقتراحها بتنفيذ التخصيب على التراب الروسي بشكل مخرجاً منطقياً من الجمود الدبلوماسي.

وبالنظر إلى تطورات الموقف الروسي من الأزمة النووية الإيرانية، فإنه يمكن تفسير التحول في الموقف الروسي من الرد للفائر على استئناف إيران أنشطة التحويل في أغسطس ٢٠٠٥ إلى زيادة دعمها للتحالف بعد ٢٠٠٥، حيث يبدو أنه ذو وجهين هما:

أولاً : وجود خطة روسية محددة - إلى حد كبير - بشأن موقفها من البرنامج النووي الإيراني تسير عليها بخطوات ملموسة ومحسوسة ومقدرة.

ثانياً : الرغبة في تبني الحل الدبلوماسي للحيلولة دون لجوء الولايات المتحدة الأمريكية إلى الخيار العسكري وهو ما أشار إليه بشكل واضح وزير الدفاع الروسي " سيرجي إيفانوف" (٤٢).

ويبدو أن الموقف الروسي من الأزمة وفي إطار مفاوضاتها مع إيران كانت متشددة في التأكيد على انتهاك إيران لالتزاماتها مع الوكالة الدولية وعلى إيران - إذا أرادت استمرار الخيار الدبلوماسي كحل - أن تستأنف تعليقها للتخصيب لفترة غير محدودة وتقبل بعمليات التفريش.

كما أن الاقتراح الروسي - المدعوم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والذي مثل في عام ٢٠٠٦ فرصة لإيران لتجنب العقوبات - ومحاولة منها واضحة لانتزاع التخصيب من أيدي إيران لمدة طويلة، والسماح للأخيرة بالاحتفاظ ببعض أجزاء دورة الوقود.

أما عن موقف روسيا المتردد في فرض عقوبات على إيران في مجلس الأمن وخاصة في القرارات الخمس التي استصدرها المجلس حيال طهران، تؤكد على استقلالية موسكو عن الولايات المتحدة الأمريكية وعلى روابطها المتميزة مع إيران، ولا يوجد دليل على أن دعم موسكو لمبدأ " الدبلوماسية بدون أسنان" سينفذ فهذا رهن بالمستقبل وحده (٤٣).

(42) - (Russia Defence Minister Hopes Iran Problem will not Turn Into Armed Conflict, see on BBC Monitoring, January 10-2006.

(43) - شاهرام تشوبين، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٧.

ومن الواضح أن روسيا في المستقبل لن تواجه العالم من أجل إيران على الرغم من الاستثمارات الروسية الكبيرة والتعاملات التجارية الضخمة فيما بينهما، ولكنها لن تقبل الخيارات الحادة في العقوبات.

شكل وزير خارجية روسيا أثناء محادثاته مع وزيرة الخارجية الأمريكية بجدوى التهديدات أو فرض عقوبات على إيران وأشار إلى وجود فرصة لإحراز نجاح على المسار السياسي الدبلوماسي لحل قضية الملف النووي الإيراني ونوه بالمفاوضات السداسية التي جرت في جنيف وأسفرت عن ثقافات مهمة لاستئناف المفاوضات بشكل عام حول برنامج إيران وإجراء تفتيش للمركز النووي الإيراني في «قم» وما يتعلق بتوريد اليورانيوم المخصب إلى مفاعل الأبحاث النووية في طهران.

ثالثاً : أثر الموقف الروسى على السلوك الإيراني في المفاوضات

من الملاحظ أن هناك اتفاق دولي على إيجاد حل لأزمة البرنامج النووي الإيراني يأخذ في الحسبان اعتبارات ومصالح الأطراف الدولية المعنية بالأزمة، الأمر الذى يدعم من سيناريو التسوية التفاوضية الشاملة، وفي هذا الصدد بادرت روسيا بالدعوة إلى تجديد الحوار مع إيران للتوصل إلى تسوية "يجرى التفاوض عليها" حسب ما أعلنته وزارة الخارجية الروسية في ٢ أغسطس ٢٠٠٦. كما وضعت موسكو حدوداً لتجاوبها مع الضغوط الغربية على إيران، مؤكدة أن الحديث عن عقوبات غير مناسب حالياً، مع تأييد الجهود الدبلوماسية لتسوية الأزمة.

وحتى مع فشل ما يسمى بصفقة الجوافز الدولية المقدمة لإيران من مجموعة الدول الست الكبرى، اتجهت الولايات المتحدة إلى الأطراف الدولية المعنية لفرض عقوبات على طهران لامتناعها عن إيقاف أنشطة تخصيب اليورانيوم، وقد لقي المشروع المقدم من دول الاتحاد الأوروبي معارضة شديدة من جانب روسيا، لا سيما فيما يتعلق بنقطتين:

الأولى: تتمثل في رفض روسيا للمفهوم الذى يركز عليه القرار، فالهدف من القرار - وفقاً لوجهة النظر الروسية- ليس معاقبة إيران، وإنما تشجيعها وتحفيزها على التعاون مع المجتمع الدولي من أجل إيقاف الأنشطة النووية المثيرة للشكوك، وإزالة الغموض بشأن الجوانب الخفية في برنامجها النووي.

الثانية: هي الرفض الروسى القاطع لفرض حظر شامل على البرنامج النووي

الأيراني بالكامل، وقد أصرت روسيا على أن يقتصر الحظر على الأنشطة النووية المثيرة للشكوك، لا سيما تلك المتعلقة بتخصيب اليورانيوم، وإنشاء مفاعل الماء الثقيل. وقد نجحت روسيا في تعديل مشروع القرار الأوروبي بشأن هاتين القضيتين، بحيث أصبح القرار أخف حدة مما كان عليه^(٤٤).

وفي هذا الصدد دعم الموقف الروسي الدعم لإيران والداعي إلى تفعيل الحل الدبلوماسي إلى تقوية مركز إيران في المفاوضات، بالإضافة إلى تأكيد أنه لن تفرض عقوبات على إيران من قبل مجلس الأمن نتيجة للاعتراض الروسي، الأمر الذي يعطى لإيران مزيداً من القدرة على المناورة مع الأطراف الدولية الأخرى الداخلة في حوار مباشر معها مثل (الترويك، والولايات المتحدة).

جدير بالذكر أن روسيا قد أكدت على رغبتها في الانخراط في الحوار الذي يصب في تسوية الأزمة، وليس عزل إيران، كما أعربت عن عدم انضمامها لأي نوع من الإنذارات التي لا تقود سوى إلى طريق مسدود وتسيء إلى سلطة مجلس الأمن مشددة في ذلك بالقول "لن نكون طرفاً في وحدة مقدسة"^(٤٥).

يترتب على ذلك أن موسكو لن تقبل الحل العسكري، ولكن أيضاً ضد فرض العقوبات على إيران، وهو ما أكدته دبلوماسية روسية في مجموعة دول الثماني بقوله "لا توجد مهلة يصاحبها زناد"^(٤٦). في إشارة لصعوبة فرض عقوبات سريعة على إيران. الأمر الذي يعنى أن إيران يزداد تمسكها بموقفها وتمسك بجميع الأوراق، كما يمكنها الدخول في مفاوضات مباشرة مع الأطراف المعنية بالأزمة. علاوة على ذلك لقد تمكنت إيران منذ صفقة الحوافز في ٢٠٠٦، ومن الاستمرار في موقفها رغم ما يتضمنه قرار مجلس الأمن من عقوبات، إلا أن الموقف الروسي ساهم في تدعيم سلوك إيران التفاوضي - إلى حد كبير -، حيث تمكنت من المناورة واستخدام أوراق اللعبة وإطالة أمد الأزمة دون اتخاذ أية تدابير عسكرية وفقاً لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

(44) - د. أحمد إبراهيم محمود، الدور الروسي في الأزمة النووية الإيرانية، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٣.

(45) - د. محمد السعيد إدريس، البرنامج النووي الإيراني الأزمة والسيناريوهات المحتملة والتداعيات الإقليمية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٨.

(46) - المرجع السابق، ص ٢٢٨.

لقد عانى الموقف الروسى من الأزمة النووية الإيرانية من معضلة حقيقية، تتمثل في أن روسيا تستفيد بقوة من تعاونها النووى مع إيران من الناحية المادية حيث أن روسيا تعتبر المورد الرئيسى للتكنولوجيا النووية إلى إيران، وهى التى تقوم بإنشاء مفاعل بوشهر النووى جنوب إيران بالإضافة إلى توريد الوقود النووى اللازم لتشغيل المحطات النووية إلى إيران.

أى أن تعاونها مع إيران يحقق لها مكاسب عديدة ومتنوعة. وعلى الجانب الآخر لم ترغب روسيا في الاصطدام مع الولايات المتحدة والدول المؤيدة لها في مواقفها من الأزمة النووية مع إيران، وتداخلت أيضا في هذه المسألة حسابات الأمن القومى الروسى، ولا سيما المتعلقة بأن روسيا ليس لها مصلحة في امتلاك إيران للسلاح النووى، بما يعنيه ذلك من ظهور قوة إسلامية نووية على تخومها الجنوبية. وقد تبنت السياسة الروسية موقفاً مزدوجاً للتعامل مع هذه الأزمة. يقوم من ناحية على الأعراب عن القلق من بعض الأنشطة النووية الإيرانية السرية التى تشير إليها تقارير الوكالة مع مطالبة إيران بإخضاع برنامجها النووى للرقابة الدولية.

وارتكز الموقف الروسى من هذه المسألة على أن الولايات المتحدة أو أى دولة أخرى لم تتمكن حتى الآن من تقديم أدلة فعلية على اتهاماتها لإيران وإنما يقتصر الأمر على بعض الشكوك المحيطة بالبرنامج النووى الإيراني.

غير أن الجانب الأهم في الدور الروسى في الأزمة النووية الإيرانية يتمثل في توريد روسيا للوقود النووى إلى إيران. فاتفق التعاون النووى الموقع بين إيران وروسيا عام ١٩٩٥ ينص على التزام روسيا بتوريد الوقود النووى اللازم لتشغيل المفاعلات محل التعاقد إلى إيران، على أن يعاد هذا الوقود بعد استخدامه إلى روسيا. وتعنى هذه المسألة من وجهة نظر معظم الأطراف أن إيران ليست بالتالى في حاجة إلى القيام بأنشطة تخصيب اليورانيوم بنفسها. إلا أن إيران ترى أنه من غير الممكن الاكتفاء بالاعتماد على الآخرين في الحصول على الوقود اللازم لتشغيل محطاتها النووية، لأن الدول الموردة للوقود قد تعدل عن قرارها في أى لحظة، بالإضافة إلى أن تكلفة الوقود النووى المنتج محلياً تعتبر أقل بكثير من تكلفة الوقود المستورد من الخارج لذا ترى إيران إنه من الضروري أن تمتلك إيران القدرة على إنتاج الوقود بنفسها.

ونسبت وكالة "إيتار تاس" إلى أكبر مسئول نووى في روسيا قوله : "لا نرى أى عقبات سياسية أمام استكمال (محطة الطاقة النووية في بوشهر) ونحن مهتمون بتدشينها في أسرع فترة ممكنة". وفى نفس الوقت أعرب الرئيس الروسى فلاديمير بوتين في أثناء زيارته للمجر في ٢٠٠٦ عن تفاؤله بشأن إمكانية التوصل لاتفاق حول تخصيص روسيا لليورانيوم الإيراني.

إلا أنه حدث تغير فى الموقف الروسى من الأزمة النووية الإيرانية، وبالتحديد بعد أن قامت إيران باستئناف عمليات التخصيب عام ٢٠٠٧، الأمر الذى يعطى مبررات للأطراف التى تشتبه فى أن إيران تسعى إلى امتلاك سلاح نووى. فالعلاقات الاقتصادية بين روسيا وإيران ليست أهم من الارتباطات السياسية لروسيا مع الدول الغربية، فموسكو تتعرض لضغوط من قبل الولايات المتحدة والعواصم الأوروبية نتيجة المساندة الروسية لطهران، خاصة وأن الرئيس بوتين فى ثقائه مع الرئيس بوش قد وعد" بأنه إذا أقدمت إيران على استئناف عمليات التخصيب فإن روسيا لن تحول دون عرض الملف النووى على مجلس الأمن^(٤٧).

ومن ثم يبدو أنه منذ نهاية عام ٢٠٠٦ وحتى نهاية ٢٠٠٨ هناك تغيراً ما حدث فى الموقف الروسى تبين من المطالبة الروسية لإيران بالعدول عن قرارها باستئناف أبحاث التخصيب، وأنها لن تستخدم حق الفيتو داخل مجلس الأمن لتعطيل عقوبات بحق طهران لأنها تفضل التوصل إلى صيغة توافقية متوازية مع حلفائها الغربيين^(٤٨).

لقد اختارت روسيا عدم التصادم مع الغرب، وقد تبين ذلك من الرد الروسى بالموافقة على صدور القرار الثانى لمجلس الأمن رقم ١٧٤٧ فى مارس ٢٠٠٧ القاضى بفرض عقوبات تدريجية على إيران، موجهة رسالة قوية لإيران مفادها أنها منزوعة من عدم خضوع الأخيرة لطلبات مجلس الأمن. أيضاً أكدت روسيا هذا

(47) - د. أحمد إبراهيم محمود، إيران والغرب حرب نفسية وصراع إرادات، إسلام أون لاين، تاريخ دخول الموقع فى ١٤-٧-٢٠٠٨ على الرابط:

<http://www.islamonline.net/arabic/politics/2006/04/article11.html>.

(48) - شامى محمد، إيران.. والعقوبات الدولية الجديدة، (القاهرة، مجلة الدفاع، العدد ٢٥٠، مايو ٢٠٠٧) ص ص ٤١-٤٢. ولمزيد من التفاصيل حول طبيعة الموقف الروسى يمكن الرجوع إلى عمر محمد على الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٥١-١٦٠.

الموقف بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٨٠٣ والصادر في مارس ٢٠٠٨ والقاضي بفرض عقوبات على طهران^(٤٩).

إن اعتماد إيران على روسيا في مجالات الأسلحة والتكنولوجيا والدعم العسكري يعكس نزعة قوية لدى طهران لضم نفسها إلى آسيا الصاعدة خلف الصين وروسيا والهند بهدف مقاومة هيمنة الولايات المتحدة على النظام العالمي الجديد^(٥٠).

وفي عام ٢٠٠٩ بدا الموقف الروسي متميزاً خاصة بعد الاجتماع الذي تم خلال شهرى سبتمبر وأكتوبر ٢٠٠٩ بين ممثلى الدول الغربية الست (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، والصين وروسيا) والوكالة الدولية للطاقة الذرية بعد إعلان طهران السماح للوكالة بالتنقيش على مفاعلها النووي في قم.

ويمكن تفسير الموقف الروسى من التطورات الأخيرة في ضوء انها تقويم أفضل العلاقات مع إيران بين الدول الكبرى، حيث رشحت نفسها من جديد للعب دور أساسي في حل الأزمة المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني. ويأتي ذلك من كون موسكو تمتلك عدة أوراق لا يملكها الغرب تخولها التأثير في إيران. ويرى الروس أن تأثيرهم في الموقف الإيراني كبير، وذلك انطلاقاً من أن "لإيران مصلحة في أن يكون لها علاقات جيدة مع روسيا". إن موسكو تملك "ما يكفي من الأوراق الفعالة لكي تترك أثراً في سلوك إيران... ذلك يعني أنها يمكن أن تستمع إلى نصائحها". وإذا كانت غير قادرة على إرغام إيران على وقف تخصيب اليورانيوم، فإنه يمكن لموسكو على الأقل أن تدفعها إلى "التصرف بطريقة بناءة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإبداء المزيد من الانفتاح"^(٥١).

جدير بالذكر أن موسكو تبدى موقفاً أكثر ليونة في الملف الإيراني بعد التغير الكبير في موقف الإدارة الأمريكية التي ألغت مشروع نشر الدرع المضادة للصواريخ

(49) - شريف شعبان مبروك، هل بدأت روسيا في التخلي عن إيران، (القاهرة: مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، مايو ٢٠٠٧)، ص ص ٨٣-٨٧.

(50) - شاهرام تشوبين، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٢.

(51) - تقرير وكالة أ.ف.ب حول موسكو: "بيضة القبان" في أزمة الملف النووي الإيراني، على الرابط :

<http://www.iiss.org/whats-new/iiss-in-the-press/press-coverage-200/november-2009/alrai-newspaper/>

في أوروبا الشرقية. وفي هذا الصدد فإن الكرملين قد يكون دعا الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد إلى موسكو قبل انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، على أمل دفعه لتقديم تنازلات لكن طهران رفضت العرض.

إن هناك تطابق في وجهات النظر الروسية والأمريكية حول الملف الإيراني والالتزام بالسعي لحل جميع المسائل المرتبطة بهذا الملف لتتمكن إيران من استخدام حقوقها كاملة بوصفها عضواً غير نووي في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، واستخدام جميع الإمكانيات المرتبطة بالاستخدام السلمي للطاقة النووية مع عدم خرق نظام عدم الانتشار في الوقت ذاته. واعتبر ذلك القاعدة الثابتة التي تعتمد عليها روسيا والولايات المتحدة الأمريكية والأوروبيون والصين عند تقديم اقتراحاتهم في المفاوضات مع إيران، لتسوية جميع المسائل العالقة.

إن فرصة إحراز نجاح على المسار السياسي الدبلوماسي لحل قضية الملف النووي الإيراني وخاصة في الاجتماع الذي تم في جنيف نهاية سبتمبر ٢٠٠٩ والذي وأسفرت عن اتفاقيات مهمة لاستئناف المفاوضات بشكل عام حول برنامج إيران، وإجراء تفتيش للمركز النووي الإيراني الجديد في مدينة "قم"، وما يتعلق بتوريد اليورانيوم إلى مفاعل الأبحاث النووية في طهران^(٥٢).

وفي هذا المضمار ترى روسيا ضرورة تركيز جميع الجهود لدعم عملية المفاوضات، ومن هذا ان يبدو ان روسيا تعتمد دائما في إدارتها لهذه الأزمة على مسارين، الأول هو مسار التفاوض النفاوض، لما يسمى أسلوب المسارين، أما المسار الثاني لا يعني فرض العقوبات، وإنما الدعوة لتقديم المساعدة للوكالة الدولية للطاقة الذرية عبر مجلس الأمن الدولي، لاستيضاح جميع المسائل دون استثناء لدى الوكالة إزاء إيران، كما أن ذلك لا يعني فرض عقوبات أحادية الجانب، كما لا يقترض تشكيل هيئات لمناقشة قضية العقوبات على إيران خارج مجلس الأمن الدولي أو خارج إطار مجموعة الدول الست المعنية بالقضية الإيرانية.

(52) - ريتشارد وايتز، آفاق الاتفاق حول الملف النووي بين إيران والغرب، حلقة نقاشية، قناة الجزيرة، ٢٢-١٠-٢٠٠٩. على الرابط

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/70E945E0-209A-4BC1-9EE7-BD113DF4810B.htm>

ثانياً: الموقف الصيني

(١) طبيعة العلاقات بين البلدين

نمت العلاقات الاقتصادية والعسكرية بين إيران والصين خلال الأعوام الثلاثة والعشرين الماضية، وكان العامل الحاسم هو صعوبة حصول إيران على التكنولوجيا عالية الحساسية التي تدخل في صناعة المفاعلات وتوليد الكهرباء وإنشاء السدود والصناعات الكيماوية والتكنولوجية، حيث ظلت الصين خلال العقدين الماضيين المصدر الرئيسي لتكنولوجيا الصناعات الكيماوية والإلكترونية، حيث ارتفع التبادل التجاري بين البلدين حتى وصل عام ٢٠٠١ إلى ما يقرب من ٣,٣ مليار دولار وهو ما يعني تضاعفه أربع مرات خلال ثلاث سنوات^(٥٣).

ومما يزيد توقعات تعميق العلاقات، الزيارة التي قام بها الرئيس الصيني جيانج زيمين إلى إيران في أبريل ٢٠٠٨؛ حيث وقعت ٦ اتفاقيات تعاون بين الطرفين في مجالات النفط والغاز والصناعات الكيماوية والاتصالات الملاحية والشئون الثقافية، وكان قد سبق هذه الزيارة زيارة أخرى قام بها نائب الرئيس الصيني في يناير ٢٠٠١، حيث تم التأكيد على رغبة البلدين في تدعيم التعاون التجاري الذي تم الاتفاق عليه في الزيارة التي قام بها الرئيس الإيراني إلى الصين في يناير ٢٠٠٠.

ورغم رضوخ الصين جزئياً للمقاطعة الأمريكية حيث أوقفت تعاونها مع إيران منذ عام ١٩٩٩ في مجال الصواريخ إلا أن الصين ما زالت من أهم مصادر السلاح إلى إيران، ويأتي الحرص الصيني على تدعيم علاقاتها مع إيران إلى رغبتها في تأمين إمدادات البترول، فالصين هي المستورد الثاني للبترودكيماويات من إيران، ورغم أن الصين هي خامس منتج للبترول على مستوى العالم إلا أن النمو السريع في الاقتصاد الصيني جعلها تتجه إلى استيراده، كما تشير التقديرات إلى أنه بحلول عام ٢٠١٠ فإن الصين سوف تمتص نحو ٦% من حجم التجارة العالمية للبترول مما دفع الصين إلى تدعيم تعاونها البترولي مع إيران؛ حيث حصلت الشركات الصينية عام ٢٠٠٠ على امتياز لاستخراج الغاز الطبيعي، كما وقعت شركات

(53) - حسين بنانج، إيران تحتّمى بسور الصين، (القاهرة: مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، عدد ٥٤، يناير ٢٠٠٥)، ص ٧٢-٧٤ (عن جريدة شرق، إيران، ٢٠٠٤/١١/٣٠).

صينية اتفاقيات لإقامة محطات تكرير بترول في طهران و، وإنشاء محطة بترول شمال إيران بما قيمته ١٥٠ مليون دولار^(٥٤).

امتدت العلاقات الإيرانية- الصينية إلى مجالات عدة منها الاقتصادية والتكنولوجية، وفي هذا الصدد سعت الصين خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين إلى تعزيز علاقاتها بإيران وخاصة في مجال الطاقة، فأيران تعد واحدة من أربع دول تزود الصين بالنفط.

وقد لعبت الصين دوراً كبيراً في المجال النووي الإيراني منذ منتصف الثمانينيات، حيث وقعت إيران اتفاقية تعاون رسمية في مجال البحوث النووية مع الصين. ويبدو أن باكستان ساعدت في التقارب الصيني الإيراني حيث أنه من المعلوم أن للصين دوراً كبيراً في بناء القدرة النووية الباكستانية أيضاً^(٥٥).

وقد باعت الصين مفاعلين نوويين لإيران قوة كل منهما ٣٠٠ ميجاوات طراز (كونيشان) في دار خورين بتكلفة مليار دولار عقب زيارة هاشمي رفسنجاني لبكين في سبتمبر ١٩٩٢. كما قامت بتوريد ١,٨ طن يورانيوم خام في ١٩٩١. وقد نجحت إيران في تخصيص كمية كبيرة منه بواسطة الأسلوب الكهرومغناطيسي الذي تتبعه الصين وتطبيقات الهندسة العكسية، كذلك يوجد خبراء من الصين لتدريب الإيرانيين، بالإضافة لتقديم مساعدات تكنولوجية دقيقة ضخمة في مجال رؤوس الصواريخ الباليستية لكي تكون مؤهلة للتزود بالرؤوس النووية (فيما يعرف بتكنولوجيا التصغير والتي تحتاج إلى نتائج تجارب عملية وميدانية يصعب على إيران إجراؤها وحصلت عليها جاهزة من الصين)^(٥٦).

٢) موقف الصين من الأزمة النووية الإيرانية

لقد توطدت العلاقات السياسية بين البلدين خلال عام ٢٠٠٥ لا سيما بعد دعوة الصين لمشاركة إيران في منظمة شنغهاي للتعاون بصفة مراقب هذا من

(54- (Augusto soto, China and the Iran Crisi, Real Instituto Elcano, Asia -Pacific Security Defense- ARI-49\2006.1-6-2006. PDF, pp. 1-5.

(55) - حسين بنانج، إيران تحتّمى بسور الصين، مرجع سبق ذكره، ص ٧٢-٧٤.

(56) - د. أحمد إبراهيم محمود، الأسرار النووية، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢٧.

ناحية. ومن ناحية أخرى، قامت الصين بتقديم يد المساعدة لإيران في مجال التكنولوجيا النووية، والصواريخ بعيدة المدى، والتي تمكن الأخيرة من استهداف السفن البحرية للولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة نقاط تمركزها في منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى إمكانية حصار مضيق هرمز، الذي تمر من خلاله نحو ثلث التجارة العالمية^(٥٧).

ومن ذلك، يتبين أنه منذ بداية الأزمة اتخذت الصين موقفاً متناغماً مع سياساتها حيال إيران، فقد أبدت مزيداً من الاهتمام بالأزمة النووية الإيرانية، ففي ديسمبر ٢٠٠٣ أصدرت الحكومة الصينية وثيقة حول سياسة منع الانتشار النووي أعلنت فيها " أن إيران تملك الحق القانوني بالبحث والتطوير النووي للأغراض السلمية إذا تطابق ذلك مع اتفاقية عدم الانتشار النووي. كما رفضت توجيه أى تهديد عسكري أو أى ضربات وقائية ضد إيران من دول أخرى. وأكدت على موقفها القاضي بحل النزاع في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وقد اتخذت الصين موقفاً حذراً من التوجهات الغربية لإحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، فرغم أنها لا تعارض في نقل الملف إلى مجلس الأمن، ولكن دون فرض عقوبات فيما يصدر من قرارات. وقد رأت بكين أن الحل التفاوضي مع إيران مازال ممكناً لتسوية قضية ملفها النووي، وطالبت إيران بالعودة إلى تعليق أنشطتها النووية الحساسة. كما طالبت بالعودة إلى المفاوضات الدبلوماسية، وأن يكون الحل داخل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد أكد المندوب الصيني لدى مجلس الأمن أن بلاده تعارض إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن كي لا تزيد الأمور تعقيداً، معلناً دعم بلاده التوصل إلى حل تفاوضي مع إيران. وذكر أن أى خيار من قبل مجلس الأمن من شأنه أن يدفع الأطراف إلى التشدد في مواقفهم، ويدفع إيران إلى

(57) عمر محمد علي الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص ١٦١ ولمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:
- محمد عباس ناجي، التوجه الإيراني شرقاً الدوافع وحدود الفعالية، (القاهرة: مختارات إيرانية: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد ٧٢، يوليو ٢٠٠٦) ص ١٤٦-١٤٩.
- أيضا يوجيان هو، المسألة النووية الإيرانية نيات واشنطن والسياسة الصينية، مجلة شئون الأوسط، العدد ١١٩، ٢٠٠٥، ص ٥٨.

وقف تعاونها كلياً مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية^(٥٨).

ومن ثم، فالصين والتي تريد حماية استثماراتها مع إيران وأولها خط الغاز والنفط إليها الممتد مع باكستان والهند بطول ٢١٠٠ كيلو متر، واتفاقيات النفط التي تبلغ أكثر من مائة بليون دولار على مدى ثلاثين عاماً. إلا أنها لا تريد مواجهة الهيمنة الأمريكية ولا تصعيداً لأن قضيتها الأولى هي تايوان والتي تملك الولايات المتحدة معظم أوراق لعبتها معها. وعلى الرغم من ذلك فإنها لن تقبل العمل العسكري وما شابهه ضد إيران^(٥٩).

خلاصة الموقف الصيني تتمثل في أنها تؤيد الحق القانوني لإيران بالبحث والتطوير النووي لأغراض سلمية، إذا كان ذلك يتطابق مع اتفاقية عدم الانتشار النووي، وهي تؤيد بثبات حل النزاع النووي الإيراني عن طريق الحوار والتشاور في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتعارض أي تهديد عسكري وخاصة الضربة الوقائية ضد إيران من دول أخرى، وتصر على موقفها القاضي بحل النزاعات في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية^(٦٠).

(٣) أثر الموقف الصيني على سلوك إيران في المفاوضات

بالنظر إلى موقف الصين من الأزمة النووية الإيرانية والذي تركز على أحقية إيران في امتلاك التكنولوجيا النووية السلمية، مع رفض توجيه أي عمل عسكري ضد إيران. قد ترتب على هذا الموقف أن تعاملت إيران مع الأزمة وفي تفاوضها مع الترويك' الأوروبية والولايات المتحدة من موقف الاعتماد على العلاقات الوطيدة مع الصين، مما يعنى أنها يمكن أن تستخدم حق النقض (الفيتو) لصالح إيران وذلك وفقاً للتصريحات الصينية المتكررة برفض نقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن^(٦١).

(58) - ل. أ. ح. حسام سويلم، الدبلوماسية أو القوة في حل معضلة الملف النووي الإيراني، (القاهرة: مختارات إيرانية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد ٦٧، فبراير ٢٠٠٦) ص ٩٦-١٠١.

(59) - Augusto soto, China and the Iran Crisi, Real Instituto Elcano. Op.cit. p.3-5.

(60) - موقع وزارة الخارجية الصينية على شبكة الإنترنت بتاريخ ١٦-٨-٢٠٠٧.

(61) - يوجين هو، المسألة النووية الإيرانية نيات واشنطن والسياسة الصينية، مرجع سبق ذكره، ص ٦٢.

وعلى الرغم من أن استخدام حق النقض من قبل الصين يبدو ضئيلاً للغاية، إلا أن إيران وضعت استراتيجيتها التفاوضية مع هذا الاحتمال، فتري أنه إذا تم نقل الملف إلى مجلس الأمن، فإنها سوف تحذو حذو كوريا الشمالية، وتتسحب من معاهدة منع الانتشار النووي، إذا أحيل ملفها إلى مجلس الأمن، وإذا فرض المجلس عقوبات على إيران كما حذرت الصين.

ويبدو أنه حتى بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٨٠٣ في مارس ٢٠٠٨ بخصوص فرض مجموعة من العقوبات على طهران، إلا أنه لم ينسحب إلى عقوبات اقتصادية أو عسكرية تشكل خطراً على إيران، الأمر الذي يعنى أن إيران ما زالت تعتمد في سلوكها التفاوضي على مواقف بعض الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن (مثل روسيا والصين).

وبناءً على ذلك يمكن القول بأن موقف إيران التفاوضي ما زال ناجحاً - إلى حد ما - فما زالت هناك مسارات للمفاوضات مع الولايات المتحدة، في ظل عدم توجيه أى عمل عسكري ضد إيران من قبل الأطراف الدولية المعنية بالأزمة.

المبحث الثالث

مواقف القوى الإقليمية وأثره في المفاوضات

تريد إيران أن تجعل من نفسها قوة إقليمية لا يمكن إنكارها، وبدونها لا يمكن معالجة أية قضية إقليمية مهما كانت أهميتها، وعندما تقلص الخطر الأمريكي على إيران، بعد تورط الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، أحست إيران بالمزيد من الجراءة. إن إيران تسير في طريق يهدف إلى حمل الآخرين، رغماً عن إرادتهم إلى قبولها كقوة إقليمية. وقد نوه شامخاني إلى ذلك بقوله "إن إيران مستعدة لتوقيع معاهدات عدم اعتداء من أجل منع استخدام القواعد العسكرية من قبل قوة ثالثة مع كل دول المنطقة، وتسعى إيران دوماً لعقد مثل هذه المعاهدات الإقليمية ضد رغبات القوى الخارجية"⁽⁶²⁾.

ويبدو أن الدائرة الإقليمية المحيطة بإيران قد تنوعت مواقفها حيال الأزمة النووية الإيرانية، وعلى الرغم من أن القوى الإقليمية المعنية بالأزمة كانت تتفق من حيث المبدأ على ضرورة التزام إيران بمعاهدة منع الانتشار النووي، لاسيما وقف عمليات تخصيب اليورانيوم، إلا أنها تباينت في إدارتها للأزمة، ليس فقط بحكم تباين المصالح أو اختلاف علاقاتها مع إيران، ولكن الأهم من ذلك بحكم اختلاف تصوراتها بشأن سبل إدارة الأزمة الدولية، وفي القلب منها الأزمات المتعلقة بمنع الانتشار النووي. ومن أهم هذه المواقف: موقف كل من منطقة الخليج العربي، وتركيا، وإسرائيل، ومصر، وفيما يلي محاولة لعرض هذه لمواقف لاستيضاح تأثيرها على المفاوضات الإيرانية مع الأطراف الدولية بخصوص الأزمة، ويمكن عرضها على النحو التالي:

(62)- Iran Seeks Regional Non- Aggression Pact: Defence Minister, Tehran Times, December 2004 available on <http://www.tehrantimes.com/description.asp?12\222004&cat=2&Num=7> , Accessed on 23-3-2009.

أولاً : موقف دول الخليج العربي.

منذ وصول الرئيس أحمدى نجاد للحكم في إيران في عام ٢٠٠٥، وهناك قلق شديد ينتاب دول الخليج العربي، حيث تراقب هذه الدول عن كثب التطور الجارى فى القدرات النووية. حيث تعارض هذه الدول بشدة أن يكون لإيران قوة نووية عسكرية، وذلك لتوفير الأمن والاستقرار الإقليمي، فضلاً عن الخوف والقلق من بروز دولة كبيرة غير عربية مجاورة لهم عبر مياه الخليج.

وقد اعتبرت دول الخليج أن نشاط إيران النووى يشكل تهديداً لأمن الخليج والشرق الأوسط، كما أثاروا قضية الآثار البيئية المترتبة على وجود المفاعلات النووية الإيرانية بالقرب من مياه الخليج العربية. جدير بالذكر أن هناك إجماعاً خليجياً عاماً حول وجود مصلحة عليا لدول الخليج فى دعم سياسة الدول الغربية الهادفة إلى ضمان عدم امتلاك إيران قدرات نووية عسكرية، وإيجاد الضمانات الكافية لمنع أى محاولات إيرانية لامتلاك أسلحة نووية، ورغم الاتفاق على هذا المبدأ هناك اتجاهين للتعامل مع أزمة الملف النووى الإيراني هما^(٦٣):

الاتجاه الأول :تعتبر عنه دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي أبدت قلقها من القدرات النووية الإيرانية واعتبرت وجود قدرات نووية إيرانية فى منطقة الشرق الأوسط أمراً ضاراً بأمن واستقرار منطقة الخليج.

الاتجاه الثانى: وتمثله المملكة العربية السعودية، والتي ترى أن إيزان لا بد وأن تسير فى نفس الاتجاه الداعى لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل. وقد سعت السعودية لتسوية أزمة الملف النووى الإيراني^(*)، وهو ما ظهر فى الزيارة التى قام بها وزير الخارجية السعودى الأمير سعود الفيصل إلى طهران،

(63) Flynt L.Leverett, " The Gulf Between Iran and U.S", The New York Times, January 24, 2006, <http://www.brookings.edu/views/op-ed/fleverett/20060124.htm>

(*) إن ظهور إيران المسلحة نووياً قد يغير من رؤية السعودية للوضع الأمنى الإقليمى، كما أفاد السفير الأمريكى فى السعودية أن المسئولين السعوديين قد أشاروا إلى أنه فى حالة ما إذا أقرت إيران أو اكتشف أنها تمتلك رؤوساً نووية فإن السعودية ستضطر للحصول على رادع لاستعادة التوازن الإقليمى راجع فى ذلك :

د. حسن أبو طالب، التقرير الاستراتيجى العربى ٢٠٠٦، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ٢٠٠٦، ص ٢٦٠.

حمل خلالها مبادرة سعودية لتسوية أزمة الملف النووي الإيراني، وقد تضمنت المبادرة ما يلي:

- ١- حق إيران في امتلاك تكنولوجيا نووية سلمية.
 - ٢- إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل
 - ٣- الامتناع عن اللجوء إلى أي عمل عسكري ضد طهران.
- وتبدو المخاوف الخليجية من إن امتلاك إيران لتكنولوجيا نووية سوف يدعم فكرة إيران في احتلال الخليج تحت غطاء نووي أو من الممكن أن تعيد إيران مطالبتها التي كانت تسعى وراءها قبل رحيل بريطانيا عن إمارات الخليج العربي. أيضا ينتاب السعودية قلق بالغ من وجود الشيعة وخاصة أنه يعيشون حالة من الأزواج بين المرجعيات والوطن^(٦٤). ومن ثم فالخيار النووي الإيراني يزيد من نزعات الانفصال في بعض مراكز الاستقرار الشيعي.

علاوة على ذلك، هناك مخاوف لدى شعوب الخليج من المواجهة بين واشنطن وطهران، ومن ثم ترى أن عدم الإفصاح الحقيقي من جانب الإيرانيين يزيد من توجس الأنظمة والشعوب الخليجية من البرنامج النووي الإيراني. وقد ترتب على ذلك أن رأت دول الخليج ضرورة أن يكون هناك مفاوضاً خليجياً باسم (مجلس التعاون الخليجي) يحضر جميع المفاوضات مع وفد الترويكا الأوروبية.

ثمة مؤشرات بشأن قلق خليجي مما تقوم به إيران، ورغبة في التوصل إلى تقديرات محددة حول ما يدور داخلها، في ظل إدراك لحقائق الصورة، فايران حتى لو امتلكت السلاح النووي لن تتمكن من ضرب إسرائيل أو تهديد الولايات المتحدة فيما يتجاوز ردعها عن مهاجمتها عسكرياً أو محاولة التفكير في تغيير نظامها بالقوة كما فعلت في العراق، لكنها يمكنها أن تلعب بتلك الأسلحة كالسيف في مواجهة الدول المجاورة، أو تكتسب شعبية لدى الرأي العام الداخلي فيها، بفعل نجاحها فيما فشلت فيه نظم العرب، ووقتها قد تظهر مرة أخرى تعبيرات القنبلة الإسلامية، دون أن يقول أحد أنها قنبلة فارسية أو شيعية^(٦٥)

(64) - لواء د. كمال شديد، إيران والدور الإقليمي المتوقع، (القاهرة: مجلة الدفاع، العدد ٢٤٢، سبتمبر ٢٠٠٦)، ص ٥٢.

(65) - د. محمد عبد السلام، ماهو موقف العرب من نشاطات إيران النووية؟، سلسلة تعليقات مصرية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد ٢١، سبتمبر ٢٠٠٤.

إن المشاكل التي تواجهها إيران مع الأطراف العالمية تمثل منعطفاً هاماً لدول المنطقة وخاصة المحيطة بإيران. - دول الخليج العربي - والقيود الإقليمية: وهم الحاضرون الغائبون، فهم حاضرون بقربهم الجغرافي من مسرح الأحداث أو لنقل أنهم فيها. فالمفاعل بوشهر لا يبعد سوى عرض الخليج عن الشاطئ الخليجي وهو أقرب كثيراً عن طهران أو غيرها من المدن الإيرانية. وعلى الرغم من هذا القرب المكاني فإن الخليجيون غائبون عن أي أدوار لمناقشة ما يحدث حولهم. إن القيود التي يفرضها الوضع في الخليج هي قيود مزدوجة على إيران والغرب ممثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية والتي لها الولاية على إسرائيل بالطبع⁽⁶⁶⁾.

إن مواجهة الخيارات في موضوع النزاع النووي الإيراني سيؤثر على دول الخليج تأثيراً مباشراً وخاصة الخيار العسكري والذي لن تتأثر به إيران كما يمكن أن تتأثر الدول العربية الخليجية وهنا تكمن القيود المفروضة على كلا الطرفين الإيراني والأمريكي. لأنه لو حدث أي تعامل عسكري مع أهداف إيرانية، فإن المصالح الأمريكية في منطقة الخليج على الأرض العربية سوف تتعرض بالتقائية للانتقام الإيراني. ولن تتأثر به أمريكا كما يتأثر الخليجيون. وأي محاولة للتأثير على الملاحقة في الخليج لمنع تصدير البترول سواء إيرانية أو أمريكية ستعود بالضرر البالغ على دول المنطقة.

ولذا فإن حساسية منطقة الخليج تتطلب رد فعل إيراني واضح يعمل الإيرانيون من خلاله على طمأنة دول الخليج ونزع فتيل التوتر والحساسيات الديموجرافية والمذهبية ونفي الصفة الأبوية الشيعية التي تروج بعض القيادات الإيرانية لها، وخاصة على ضوء الحساسية الحادثة الآن في الجنوب العراقي والدور الإيراني الواضح هناك. وعلى إيران أيضاً الوصول إلى حل لمشكلة الجزر العربية الثلاث المحتلة مع دولة الإمارات العربية في إطار دعم الثقة بين دول المنطقة. ومن القيود الهامة التي على دول الخليج أن تبرزها للولايات المتحدة الأمريكية هو أنه في حال ضرب المفاعلات الذرية الإيرانية والمنشآت الأخرى

(66)-Alani Mustafa, Probable attitudes of the GCC States towards the Scenario of a military action against Iran's Nuclear facilities, (Policy analysis, Dubai: Gulf Research Center, November 2004), pp. 11-16.

وخاصة مفاعل بوشهر فإن الخطر الإشعاعي سيصل إلى دول الخليج أول ما يصل.
إن القيود التي يفرضها الجوار الإقليمي الخليجي لإيران ربما يكون هو
الدافع أمام الولايات المتحدة الأمريكية والتي ترتبط بمعاهدات ومصالح مع دوله لتعدل
عن مهاجمة إيران. وبالتالي فإن رد الفعل الإيراني ينحصر في خطوات فعالة لتدعيم
الثقة مع دول الخليج يعلم الجميع أبعادها ومداهها.

وفي هذا الصدد شدد عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لدول مجلس
التعاون الخليجي أن دول المجلس تسعى دائماً إلى دعم الجهود السلمية والحلول الدولية
التي تعزز السلم والأمن، داعياً الأطراف المعنية بالملف النووي الإيراني إلى تغليب
لغة الحوار والمنطق في التعامل مع هذا الملف المهم بعيداً عن كل ما يؤدي إلى التوتر
الذي لا يستفيد منه أحد في هذه المنطقة الحيوية من العالم. وجدد مطالبته بإخلاء
منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج من أسلحة الدمار الشامل^(٦٧).

ثانياً- موقف الدول العربية

في الشرق الأوسط، فإنه باستثناء دولة واحدة هي إسرائيل التي تقوم سياستها
على التهديد بالقصف وتحريض واشنطن، يتسم الموقف العام بالصمت، فلا توجد
تقديرات أو توجهات أو تحركات معلنة في أي اتجاه.
ولا يعتبر مثل هذا الموقف أمراً استثنائياً، فقد يكون موقف الصمت والتجاهل
من وجهة نظر صانعي القرار في الدول المعنية بمثابة الموقف الأكثر توافقاً مع
مصالحها أزاء القضية محل الاهتمام.

67 - أشرف محمد كشك، رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيراني، (للقاهرة: مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، عدد ٦٢، سبتمبر ٢٠٠٥)، ص ص ١١٢-١١٨.

ولمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى انظر اقتراحات أمين عام المجلس القومي الإيراني:
حيث اقترح مجلس التعاون الخليجي مؤخراً على إيران فكرة إقامة كونسورتيوم (مجمع) لتوفير
اليورانيوم المخصب بهدف منع سباق تسلح نووي في المنطقة، ويكون مفتوحاً لكل الدول في
الشرق الأوسط مع التأكد من عدم استخدامه لغرض صنع الأسلحة النووي، لكن إيران رفضت
الاقتراح. انظر تصريحات أمين عام المجلس القومي الإيراني في هذا الشأن والمنشورة بجريدة
الرأي الكويتية، الصادرة في ٤-١١-٢٠٠٧، ص ٥٩.

على مستوى التقديرات العربية، لا يوجد ما يوحي بأن أية دولة عربية لديها تقدير محدد يمكن رصد ملامحه لطبيعة النوايا أو القدرات المتعلقة بالنشاطات النووية الإيرانية، والمقصود هنا تقديرات الدول التي تعتمد على مصادر معلومات خاصة بها، وتتم من خلال اجتماعات لمجموعات عمل منظمة متعددة التخصصات تستند على تصور بأن هناك مشكلة أمن من نوع ما في المنطقة، وليس مجرد تقديرات تحليلية عامة أو تقارير متابعة من النوعية التي تعدها الجهات المعنية، فهذه موجودة قطعاً.

الاحتمالات هنا تمثل مشكلة، فإما أنه لا يوجد قلق مما يحدث أو أنه لا يوجد اهتمام كاف، أو كأن أحداً لا يريد أن يبدو وكأنه يدخل على خط الأزمة، أو يتصور أنه لا علاقة له بها أصلاً طالما أنه ليس طرفاً فيها، أو أن إيران في النهاية لن تستهدفه، وبالتالي لاداعي للظهور في الصورة^(٦٨).

ولم يكن موقف الصمت والتجاهل من الدول العربية للأزمة النووية الإيرانية عائداً في الأغلب إلى إن الدول العربية غير معنية بالأزمة، وإنما كان عائداً إلى شيوع اعتقاد عام بأن الأزمة ترتبط بحسابات لا علاقة لها بالعرب، بقدر ما ترتبط بالتفاعلات الإيرانية-الأمريكية، أو بالتهديدات المتبادلة بين إيران وإسرائيل، فضلاً عن اعتقاد آخر بأن الأزمة النووية الإيرانية وضعت الدول العربية في معضلة حقيقية، تتمثل في أن الكثير من الدول العربية قد لا توافق على امتلاك إيران للسلاح النووي، لما يترتب على ذلك من تحولات استراتيجية جادة في موازين القوى بالمنطقة، ولكنها ترى في النشاط النووي الإيراني رداً على احتكار إسرائيل للسلاح النووي في المنطقة. ومن ثم، فامتلاك إيران للسلاح النووي من وجهة النظر العربية ربما يخلق حالة من التوازن أو التكافؤ النووي بين الجانبين وإنما في ظل اعتقاد بإمكانية توظيف الأزمة النووية الإيرانية كأداة للضغط على إسرائيل في المجال النووي^(٦٩).

لكن الأرجح أن هناك بعض الدول العربية المهمة، والتي تدرك بصفة عامة وجود أبعاد أمنية أو سياسية لما يدور، بحكم الجيوستراتيجية على الأقل، وهي على الأرجح قلقة مما يدور، لكن الاهتمام المعلن بنوايا وقدرات إيران سوف يشير بوضوح

(68-) (Robert Lowe and Claire Spencer(Editor,s) Iran It,s Neighbors and the Regional Crisis, (Chathan House, the Royal Institute Affairs, December, 2006). pp. 31-42.

(69) - د. أحمد إبراهيم محمود، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢١.

إلى طبيعة مدركات التهديد لديها، على نحو يفرز ما يسمى فى العلاقات الدولية نبؤات محققة لذاتها، وعادة ما يؤدى ذلك إلى عدم إعلان المواقف، فالدول لا تريد أن تبدو وكأنها تشعر بتهديد حتى لا يؤدى ذلك إلى سلسلة تفاعلات تؤدى إلى تهديدها بالفعل.

وهناك اعتباراً آخر لعب دوراً حاكماً فى تحديد المواقف العربية يتمثل فى أن الأزمة النووية الإيرانية ذاتها تتميز بقدر كبير من السيولة لهذا الموقف، وعدم الوضوح فى خيارات الأطراف الرئيسية بها. وهذا يجعل من الأزمة إنها تنحصر فى أمور فنية بالدرجة الأولى. الأمر الذى يعنى هناك صعوبة من قبل الدول العربية فى تبني موقف التأييد أو المعارضة من هذا الموقف، فالخلاف بين طهران والأطراف الأخرى حول أمور فنية تتعلق بـ هل يكون الوقف شاملاً ونهائياً أو يكون جزئياً ومؤقتاً؟ وما هو المقابل الذى سوف تحصل عليه إيران نظير وقف هذه الأنشطة؟^(٧٠).

بالطبع فإن بعض الحكومات العربية، وهى قليلة جداً (تكاد تكون دولة واحدة هى سوريا) ربما تفكر على غرار رأى العام، وإذا تم قبول منطق أن من حق كل دولة أن تحدد بنفسها كيفية التصرف فيما يتصل بأمنها، فإن من حقها أن ترى ما تراه، وبالفعل قد تكون التقديرات السورية مستندة على بعض الأسس الواقعية، باعتبار أن سوريا مستهدفة كذلك من الولايات المتحدة، أو تشعر بضغط على حالتها الأمنية، وسوف تؤدى القدرات الإيرانية إلى تخفيف الضغط، أو إتاحة ما يبدو أنه بديل، كما حدث عندما تصاعدت وتيرة التعاون العسكرى بين إسرائيل وتركيا^(٧١).

لكن تظل هناك مخاطر الاستغراق أو الاندماج فى اللحظة خاصة إذا كانت لدى دمشق تصورات لحل مشاكلها مع الولايات المتحدة وإسرائيل تختلف عما تفكر فيه طهران، فمشاكل الأمن لا تحل بألعاب الحرب قصيرة المدى، إلا إذا كانت هناك تقديرات حقيقية بأن المشكلة المحتملة يمكن أن تفيد فى حل أو تحييد المشكلة القائمة.

هناك بالطبع جانب حقيقى فى الصورة، فربما لا تتجه نوايا إيران بالفعل نحو الدول العربية، إذ أن المؤكد هو أنها لا تفكر حالياً سوى فيما ما كانت تعتبره

(70) - أحمد إبراهيم محمود، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢١. وأيضاً :

محمد عبد الهادى، أبعاد الموقف العربى الحذر من التصعيد ضد طهران، جريدة الأهرام القاهرية، الأربعاء، ١-٣-٢٠٠٦.

(71) Robert Lowe and Claire Spencer(Editor's) Iran It,s Neighbors and the Regional Crisis. Op.cit., pp. 51-53.

الشيطان الأكبر، الذي أصبح يتواجد على حدودها من الشرق والغرب، لكن هناك ما يؤكد أن الشاه قديماً كان يفكر في الخليج والمنطقة عندما أطلق البرنامج النووي الإيراني عام ١٩٧٤، وأن الجيوستراتيجيا قد تعود للعمل، كما أن السلاح يخلق استخداماته حيث يكون ذلك متاحاً، وبالتالي عندما يتم امتلاك السلاح قد يتم النظر نحو الجوار، وربما الدول البعيدة أيضاً التي قد يتأثر دورها رغم عدم تأثر أمنها، ففي المنطقة العربية يكتسب استعراض القوة - أو حتى مجرد وجودها - أحيانا نفس مستوى أهمية التهديد باستخدامها.

لكن الأهم من كل ذلك على مستوى الإستراتيجية العسكرية هي أنه حتى لو كانت الولايات المتحدة هي الهدف، فإن إيران ليست لديها القدرة على ضرب الأراضي الأمريكية، وإنما تهديد مصالحها في المنطقة، يتضمن ذلك قواتها في داخل العراق وحقول النفط في الدول العربية المجاورة والقطاع البحرية الكبرى في مياه الخليج، كما أن أية ضربات نظرية متصورة ضد إسرائيل سوف تجتاح الفلسطينيين أمامها، وهنا تدخل الدول العربية إلى مسرح العمليات.^(٧٢)

إن السياسات الفعلية للدول العربية لا تشير إلى أن شيئاً يحدث على الإطلاق في هذا الاتجاه، فلم يتم أحد بإصدار تصريحاً يحدد موقفه، ولم يتم أحداً بزيارة إيران كما فعلت دول أوروبية كبرى للتفاهم معها حول مخاوفها ومطالبها أو ما إذا كانت تفكر في الربط مع إسرائيل، ولم تتم زيارة واشنطن لبحث مخاطر الموقف على دول المنطقة كلها أيضاً، فلم يتم أحد بالمساعدة في حل المشكلة، بتقديم فكرة أو إجراء اتصال أو عقد مؤتمر أو إطلاق تهديد، والمعنى العملي الوحيد لذلك أنه لا توجد سياسة، فتتوصل الولايات المتحدة مع إيران إلى حل ينهي المشكلة بوقف المسار نحو امتلاك السلاح النووي لا يختلف - بالنظر للموقف العربي - عن تصاعد الأزمة إلى حد تتجه إيران فيه إلى امتلاك الأسلحة النووية بالفعل.^(٧٣)

(72) - الإدارة الأمريكية طلبت تدخلاً عربياً في نزاعها مع إيران، قناة الجزيرة على الرابط:

<http://www.aljazeera.net> تاريخ دخول الموقع، ١٨-٦-٢٠٠٨.

(73) - عاطف عبد الحميد، الخيارات المتاحة للدول العربية أمام مشروع الهيمنة الإيراني، موقع

الجزيرة نت:

<http://www.aljazeera.net> تاريخ دخول الموقع، ١٠-٢-٢٠٠٨.

ثالثاً: مصر

يأتى الموقف المصرى من أزمة البرنامج النووى الإيرانى انعكاساً لطبيعة العلاقات بين البلدين، ونظرة كل منهما للآخر، فالدولتان تتمتعان بقوة وتقل فى منطقة الشرق الأوسط. ويمثل الموقف المصرى من أزمة البرنامج النووى الإيرانى امتداداً لنهج السياسة المصرية الذى دأبت على تبنيه منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين. ويرتكز نهج السياسة المصرية فى هذه الأزمة على توظيف الأزمات أو التفاعلات الخاصة بالانتشار النووى، والخاصة بضبط التسليح فى المنطقة لإنتراع مكاسب خاصة بالأولويات الأكثر إلحاحاً فى الأجندة المصرية، لا سيما المتعلقة بمواجهة الترسانة النووية الإسرائيلية، دون تجاهل الأهمية الموضوعية لهذه الأزمات. وقد تأسس الموقف المصرى من الأزمة على قبول مطالب الدول الكبرى، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية بشأن أزمة البرنامج النووى الإيرانى، فى مقابل قبول هذه القوى للمطالب المصرى المتعلق بإدراج المسألة النووية الإسرائيلية فى إطار معالجتها لتلك الأزمة^(٧٤).

علاوة على ذلك، استطاعت القيادة المصرية تحقيق استفادة كبيرة من عضويتها فى مجلس محافظى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وربطت موافقتها على الاقتراح الأوروبى والأمريكى بنقل الملف النووى الإيرانى من مجلس محافظى الوكالة إلى مجلس الأمن، بضرورة ربط هذا الاقتراح بالمسألة النووية فى الشرق الأوسط، خاصة فيما يتعلق بإسرائيل^(٧٥). وبناء عليه اضطرت الإدارة الأمريكية والأطراف الأوروبية المعنية بالتفاوض حول أزمة البرنامج النووى الإيرانى - وبعد ممانعة لفترة ليست ببعيدة - أن تضيف بنداً فى ديباجة قرار مجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية الصادر فى ٤ فبراير ٢٠٠٦ والذى نص على "أن المجلس يعترف بأن حل القضية الإيرانية من شأنه أن يسهم فى الجهود العالمية لمنع الانتشار، وفى تحقيق الهدف

(74- (Robert Lowe and Claire Spencer(Editor,s) Iran It,s Neighbors and the Regional Crisis. Op.cit., pp. 68-72.

(75) - د احمد ابراهيم محمود، مصر وأزمات الانتشار النووى فى الشرق الأوسط، (القاهرة: ملف الأهرام الاستراتيجى، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، عدد ١٣٦، أبريل ٢٠٠٦)، ص ص ٨-٩.

المتمثل في إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها^(٧٦). وتأكيذاً على هذه الرؤية أكد الرئيس مبارك في قمة الرياض مارس ٢٠٠٧ على أن تجاهل المجتمع الدولي لجهود إسرائيل في امتلاك السلاح النووي، وكذا إيران، يرمى بظلال من المخاطر على الأمن القومي العربي والأمن الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط، وهو ما يتطلب تبني خطوات عملية وجادة لإخلاء المنطقة من الأسلحة النووية.

رابعاً: موقف إسرائيل:

تفاوتت ردود الفعل الإسرائيلية بين التحذير من الخطر الذي تشكله إيران على إسرائيل والمنطقة، والدعوات إلى التحلي بالصبر وعدم التسرع في الرد على الرئيس الإيراني تاركة أمر التعامل مع هذا الموضوع للدبلوماسية التي تقودها الولايات المتحدة. فمن جانبه رأى رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي دان حالوتس في إعلان الرئيس الإيراني أن الإيرانيين خطوا خطوة أخرى نحو تحقيق هدفهم المتمثل باستقلالية العمل في المجال النووي غير أن هذا التصريح لا يعكس بالضرورة الحقيقة. وقال: أن إيران بحاجة إلى فترة أخرى من الزمن قبل أن تتمكن من الحصول على أسلحة نووية. من جهته أشار غيورأ أيلند رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي إلى أن إسرائيل لم تفاجأ بتصريحات نجاد مؤكداً على أن طهران كانت تعمل جاهدة خلال الفترة الأخيرة من أجل الوصول إلى قدرة تخصيص اليورانيوم التي أعلن عنها نجاد، وأعرب عن اعتقاده بأن إيران تمتلك مشروعاً عسكرياً سرياً للتطوير النووي إلى جانب مشروعها النووي المكشوف^(٧٧).

ولاشك أن إسرائيل هي المحرض الأول على إيران حتى ذهب البعض إلى أن جماعة إسرائيل المحيطة بالرئيس الأمريكي السابق بوش الابن هي التي دسّت عليه معلومات مضللة حتى يقحم إيران كإحدى دول محور الشر. وزاد القلق الإسرائيلي بإعلان إيران في عام ٢٠٠٤ نجاحها في إطلاق الصاروخ شهاب-٣ المعدل والذي

(76) - د. احمد ابراهيم محمود، مصر وأزمات الانتشار النووي في الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص ٨.

(77) - (Barry Rubin, Iran: The rise of A Regional Power, Meria, Vol.10, No. 3. September 2006, p. 145-153.

وصل مداه إلى أكثر من ١٥٠٠ كيلو متر بعد أكثر من ثمان تجارب بدأت في أغسطس ١٩٩٨.

ويعتبر المحللون السياسيون أن سياسة حافة الهاوية التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية مع إيران تعود في المقام الأول إلى التحريض الإسرائيلي وزاد من هذا التحريض ما أعلنه الرئيس الإيراني محمود أحمدى نجاد من أن المحرقة خرافة إسرائيلية، وأنه ينبغي نقل إسرائيل إلى أوروبا لأنه لا وجود لها على خريطة الشرق الأوسط. وهى دوافع مجانية أعطاها الرئيس الإيراني لإسرائيل لكى تزيد من حملة دعايتها المطالبة بالتعامل الفوري مع الطموحات النووية الإيرانية، حتى وصل الأمر بالرئيس الأمريكى بوش بالتهديد بممارسة القوة فى أقصى درجاتها ضد إيران وبرنامجها النووى حماية لإسرائيل.

وأطلقت إسرائيل أقماراً صناعية حديثة، لإمدادها والبنجاجون فى نفس الوقت بأحدث الصور الجوية عن إيران وبرنامجها النووى. واتجهت إسرائيل إلى أصدقائها فى روسيا وغيرها من البلدان التى تساعد إيران وتتعامل معها طالبة وقف هذا التعاون. وعمد القادة الإسرائيليون على التهديد العلنى باستخدام القوة ضد البرامج النووية الإيرانية واستعدادهم فى التعامل فى هذا الشأن مع تحالف دولى تنزع منه الولايات المتحدة الأمريكية. وإن استحال ذلك فإنها مستعدة لممارسة القوة ضد إيران منفردة وهددت باستخدام أشد وأقصى ما فى ترسانتها من أسلحة ضد إيران التى تعتبرها الخطر الأكبر على وجودها. ورد الإيرانيون على ذلك بتصميمهم على إتمام برنامجهم النووى والذى ظهرت ملامحه الجادة بإعلان القدرة على تخصيب اليورانيوم. وأنهم قادرون على حماية أنفسهم وبرنامجهم من اعتداء إسرائيل أو أمريكى.^(٧٨)

فالتحريض الإسرائيلى والملاحقة والتشهير بإيران وبرنامجها النووى وبالقدرة الإيرانية على إنتاج أسلحة نووية على غير الحقيقة، وإظهار المشكلة النووية الإيرانية كتهديد إقليمى ودولى وليس لإسرائيل فقط وفى نفس الوقت التأكيد للجانب الإيرانى بمدى الخسارة التى يمكن أن تجابهها فى حال الإصرار على برنامجها النووى، كلها قيود وضعت إيران فى وضع المدافع.

(78) - (Kathleen McInnis, Extended Deterrence, the US Credibility in the Middle East, (Washington Quarterly, Vol.28, No. 3, Summer 2005), pp. 169-186.

ومن ثم، فإن الموقف الإسرائيلي من الأزمة النووية الإيرانية محكوماً بمحددتين رئيسيتين، يتمثل أولهما في القلق الشديد من احتمالات امتلاك إيران للسلاح النووي. وثانيهما الخوف من كسر الاحتكار النووي الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط.

وقد ظلت إسرائيل تتخوف دوماً من أن حصول إيران على المفاعلات النووية سوف يضمن لها قاعدة تكنولوجية نووية، وهو ما يمكن أن يسمح لها في النهاية بامتلاك السلاح النووي. علاوة على ذلك نظرت الحكومات الإسرائيلية إلى البرنامج النووي الإيراني بوصفه مصدراً للخطر والتهديد لأمن إسرائيل^(٧٩)، بل واعتبرت أن التهديد الإيراني يعد "تهديداً وجودياً" أي يمس بقاء إسرائيل.

كما نظرت الحكومة الإسرائيلية إلى تطورات الأزمة النووية، بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، باعتبارها دليلاً على صحة الشكوك الإسرائيلية إزاء البرنامج النووي الإيراني، وقد أدت الأزمة إلى زيادة الاهتمام الإسرائيلي بتطورات البرنامج النووي الإيراني^(٨٠).

وفي هذا الصدد فإن إيران تطرح نوعين من الشكوك إزاء البرنامج النووي الإيراني - وفقاً لوجهة نظر إسرائيل - الأول: أن هذا البرنامج يتألف من شقين رئيسيين، أولهما علني، والثاني سري. ويتضمن الشق العلني مشروع إنشاء المحطة النووية في بوشهر، والذي يخضع للإشراف والتفتيش من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وترى إسرائيل أن إيران تهدف بهذا الشق العلني صرفاً لانتباه المجتمع الدولي عن الشق السري من البرنامج، والذي يهدف إلى إنتاج السلاح النووي بعيداً عن رقابة الوكالة^(٨١). أما الشق السري من البرنامج النووي الإيراني، فيتمثل في محطة الطرد المركزي في ناتانز. وترى إسرائيل أن مجرد امتلاك إيران القدرة على تخصيب اليورانيوم يمثل تطوراً بالغ الخطورة، لأنها أصبحت تمتلك الخبرات العلمية البشرية الكافية والتكنولوجيا المتطورة اللازمة للقيام بعمليات التخصيب.

(79) - د. أحمد إبراهيم محمود، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٥.

(80) - حسام سويلم، تطورات البرنامج الصاروخي الإيراني حالياً ومستقبلاً ومغزاها الإستراتيجي وسيناريوهات رد الفعل الإسرائيلي المتوقعة، (القاهرة: مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام عدد ٤٦، مايو ٢٠٠٤)، ص ص ١٥-٢٦.

(81) - ريمون ماهر كامل، إسرائيل - إيران على صفيح ساخن، (القاهرة: مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام عدد ٥١، أكتوبر ٢٠٠٤) ص ص ٧٨-٨٠.

أما النوع الثاني من الشكوك الإسرائيلية فتقوم على افتراض أن إيران لن تتعاون مع الوكالة، وتنسحب من معاهدة منع الانتشار النووي عندما تنجح في امتلاك السلاح النووي سراً على غرار نموذج كوريا الشمالية. وهو ما يمثل تهديداً بالغاً على إسرائيل (٨٢).

أنه في حالة قيام إسرائيل بالضربة العسكرية ضد طهران فإنها ستواجه العديد من الصعوبات التقنية، منها: على إسرائيل أن تختار طريق الطيران الجوي إلى إيران، ورغم أن هناك احتمالات عديدة، فإن جميع هذه الطرق طويلة وتتضمن التحليق فوق أجواء دول لا ترغب في التورط في مثل هذا الأمر.

بعض الطرق تستغرق مدة تفوق كمية الوقود التي تحملها الطائرات، وبالتالي إما أن تتزود الطائرات بوقود في منتصف الرحلة وبالتالي تعود مشكلة إيجاد موقع لحاملات الوقود لانتظار الطائرات، إلى جانب احتمالات الكشف والاعتراض، وإما الاستيلاء على مطار في مكان ما مدة الضربة واستخدامه لإعادة تزويد الطائرات بالوقود.

وبسبب هذه الصعوبات، فإن الضربة ستكون محدودة، تغطي أهداف عدة أقل من الضربة الأمريكية، وبالتالي قد تركز إسرائيل على مفاعل ناتانز.

ولكن التكلفة ستكون أصعب في التقدير، فعلى العكس من الولايات المتحدة، فإن إسرائيل غير منخرطة في أي مفاوضات متعددة الأطراف، كما أن إسرائيل ليس لديها سمعة عالمية أو إقليمية تحميها عندما تتعامل مع إيران، بالإضافة إلى أن إيران ستحدد ردّها أو ثأرها من إسرائيل على حساب أن إسرائيل تعد نفسها لاتخاذ إجراءات إضافية للسيطرة على أي تصعيد (٨٣).

أما التكلفة المحتملة للولايات المتحدة فإنها ستكون سهلة الإدراك في حالة ضربة إسرائيلية، وحتى لو كانت واشنطن غير متواطئة أو ليس لديها علم، وسيكون من الصعب على الولايات المتحدة أن تقنع الأوروبيين والروس والصينيين، الذين

(82) - لواء حسام سويلم، هل بدأ العد التنازلي لضربة إسرائيلية ضد إيران، (القاهرة: مختارات إيرانية، مركز للدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، عدد ٥٠، سبتمبر ٢٠٠٤)، ص ص ٨٣-٨٨.

(83) - (Frank Gardner, Iran Nuclear Bid Fault of west, BBC. January 16, 2006. Accessed on : <http://www.news.bbc.co.uk/1/hi/world/middle-east/4615832.stm>

يشكلون أساساً في أي تسوية دائمة مع إيران، أنها ليس لديها ما تفعله بخصوص الضربة الإسرائيلية، وبالتالي يمكن أن تكون الآثار الناتجة عن الضربة الإسرائيلية بالنسبة للولايات المتحدة تماثل الآثار التي قد تنتج عن الضربة الأميركية.

وأعرب شيمون بيريز القيادي في حزب كاديما بأنه يجب على إسرائيل التحلي بالصبر وعدم التسرع في الرد على تصريحات نجاد لكي لا تبقى وحدها في المعركة.

وقد احتلت القضية النووية الإيرانية الجانب الأكبر في الإستراتيجية الإسرائيلية، حيث كانت هي المحور الرئيسي للأوراق المقدمة في مؤتمر هرتسليا السنوي السابع الذي عقد في يناير ٢٠٠٧. وقد عبر إيهود أولمرت رئيس وزراء إسرائيل الأسبق في الخطاب السنوي لحكومته على مخاطر إيران النووية ليس فقط على إسرائيل بل وكيانها ذاته، وأضاف أن إيران توظف برنامجها النووي لتعزيز قدراتها الجيوبوليتيكية على حساب إسرائيل مما يضر بأمن منطقة الشرق الأوسط^(٨٤).

ولا شك أن إسرائيل تعتبر إيران عنصر مهدد لكيانها في المنطقة، نظراً لاستمرارها في تخصيص اليورانيوم، وتطوير إمكانياتها في إطلاق الصواريخ التي يمكن أن تصل إلى إسرائيل^(٨٥).

إلا أن إسرائيل رغم شعورها بهذا التهديد، ومحاولاتها المستمرة لتعبئة الرأي العام المحلي والدولي ضد طهران، إلا أنها لم تتمكن من دفع الولايات المتحدة للقيام بعمل عسكري ضد طهران. ويبدو من ذلك أن إسرائيل فضلت حتى الآن تشجيع المجتمع الدولي على التصرف، وقد أعلنت ذلك صراحة عندما دعت إلى أهمية الجهود الدبلوماسية سواء كانت جانب الاتحاد الأوروبي أو من جانب مجلس الأمن الدولي لإيقاف البرنامج النووي الإيراني.

وقد ركزت الجهود الإسرائيلية الدبلوماسية على التقرب مع روسيا نظراً لتبنيها الموقف الإيراني، وفي هذا الصدد أرسلت إلى موسكو وفداً دعت فيه إلى ضرورة تراجع إيران عن برنامجها النووي.

(84) - ل.أ. حسام سويلم، ضرب إيران.. محور الأحاديث من هرتسليا إلى ليبك، (القاهرة: مختارات إسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد ١٤٨، أبريل ٢٠٠٧)، ص ١٢٥.

(85) - حسين أريستاني، دور إسرائيل في تعميق الأزمة بين إيران والولايات المتحدة، عدد ٤٢، يناير ٢٠٠٤، ص ٥٣-٥٩ (عن دورية دراسات الشرق الأوسط، شتاء ٢٠٠٢).

خامساً: تركيا

لم تتوان تركيا بعد وصول حزب العدالة والتنمية في ٢٠٠٢ إلى سدة السلطة عن ممارسة دور إقليمي يتناسب مع حجمها وموقعها الجيو-استراتيجي، فقد بدا ذلك منعكساً على طبيعة تعاطي ساستها الجدد - قادة حزب العدالة والتنمية - مع تحديات عدة توالى مجابهتها على مدى تلك الفترة. أحد أكبر التحديات التي باتت تتعالى أحداثها وتطوراتها بشكل جد مثير بالخطر تلك التي تتعلق بالملف النووي الإيراني وما يسببه من توترات إقليمية تضيف إلى هشاشة الوضع الأمني والسياسي في المنطقة سوءاً وتدهوراً^(٨٦)، إذ إن الأتراك يدخلون مرة أخرى في أتون امتحان الولاء للولايات المتحدة وحليفاتها التقليدية إسرائيل، وفي الوقت نفسه يكشف حقيقة التقدم الذي شهدته العلاقات التركية - الإيرانية خلال الفترة الماضية ومدى صلابته هذه العلاقات، كما إنه يضع الحزب الحاكم في تركيا في مواجهة قاعدته الانتخابية المتدنية والتي لم تتوان عن إعلان مقتها للسياسات الأمريكية إزاء المنطقة سواء بسبب غزو العراق أو جراء المساندة للسياسات الإسرائيلية.

إن وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا قد ترافق مع تبني وتطبيق استراتيجيات مؤداها تحسين العلاقات مع تركيا الإقليمية والدولية، وتصفير الخلافات مع دول الجوار على وجه الخصوص، بشكل يزيد من مساحات التلاقى ويؤسس لدور إقليمي تركي مغاير ينقل تركيا من موقع الدولة الهامش بالنسبة للتفاعلات الحاصلة في الإقليم إلى موقع الدولة المركز^(٨٧).

ومنذ بداية الأزمة النووية الإيرانية، اندفعت إيران للتعاطي على نحو إيجابي مع المساعي البادية من قبل تركيا، سعياً لكسب ود القادة الأتراك في مواجهة الولايات المتحدة بشكل يقلل من إمكانات التقاء تركيا والولايات المتحدة وإسرائيل في حلف مناوئ تتركز أهم أهدافه في إجهاض مساعي إيران النووية.

وبالرغم من تحسن العلاقات التركية - الإيرانية، إلا إن السياسة الخارجية لتركيا ومؤسساتها العسكرية لم تشعر بالارتياح لامتلاك إيران التكنولوجيا النووية،

(86) - جلال برزجر، الإرادة السياسية في تركيا وإيران لتنمية العلاقات الثنائية، (القاهرة: مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، عدد ٥٠، سبتمبر ٢٠٠٤)، ص ٥٨-٦٠ (عن جريدة إيران، ٢٧/٧/٢٠٠٤)

(87) - عمر محمد علي الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٧.

قلديهم تخوف من أن يؤدي امتلاك إيران للقنبلة النووية إلى تغيير في ميزان القوى الحساس في المنطقة.

وقد عبرت تركيا عن عدم رضاها بانعدام الشفافية حول أبحاث إيران النووية، إلا أنها رفضت استخدام أراضيها ومجالها الجوي في أي عمليات عسكرية ضد إيران. وقد تبنت الجمهورية التركية رؤية دبلوماسية حذرة مفادها "لأنها شجعت إيران على التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مصحوبة بموقف دفاعي وأمني قوي، مع ضرورة تنويعها لمصادر الطاقة. وفي هذا الصدد أعلنت تركيا عن خطط لبناء خمس محطات طاقة نووية، وربما تجد نفسها مضطرة للدخول في سباق تسليح نووي مع إيران للحفاظ على توازن القوى مع جارتها القوية إيران وذلك على أساس العقيدة العسكرية المعروفة " بالتدمير المؤكد المتبادل Military Assured Destruction*.

ويرتبط السلوك التركي إزاء مساعي إيران لامتلاك قدرات نووية بعدد من العوامل تحدد السلوك التركي من الأزمة الإيرانية وترسم معالمه، ويمكن إيجازها على النحو التالي:

أولاً: ثمة توازن عسكري إقليمي بين الدولتين لن تسمح تركيا باختلاله للحد الذي قد لا يسعف نمط تحالفات تركيا مع الولايات المتحدة وإسرائيل أو كعضو في حلف شمال الأطلسي (الناتو) في تعويضه، ذلك أن وصول إيران لأن تغزو دولة عتبة نووية، يدفع تركيا إلى السعي لامتلاك برامج نووية مدنية غير بحثية تسمح لها بخيارات أخرى حين تسمح الظروف بذلك، وقد يساعدها في هذا التوجه أنها من ناحية، دولة حليف للغرب على مدى يتجاوز نصف القرن الحالي، ومن ناحية ثانية، أن قاداتها السياسيين يتسمون بالبراجماتية والواقعية في إدارة علاقات تركيا الخارجية، ومن ناحية ثالثة، فإن تركيا دولة غير نفطية تتحمل أعباء مالية جمة لتوفير الطاقة،

* تنطوي هذه العقيدة على مفاهيم تقول بأن الخوف من الانتشار الواسع الشامل والمدمر للتفجيرات النووية، سيدفع الأطراف التي تمتلك هذه الأسلحة على ضبط النفس في نواياها تجاه استخدام أسلحتها النووية لذلك من المحتمل أن تكون كلاً من تركيا وإيران محكومتان في هذا الوقت بعقيدة زمن الحرب الباردة

Robert Lowe and Claire Spencer(Editor's) Iran It's Neighbors and the Regional. Op.Cit., pp. 121-133.

أيضاً: <http://www.americanprogress.org/issue/2007/02/pdf/iran-report.pdf>

وهو ما قد يوفر لها مبررات أكثر قبولا مقارنة بإيران إذا ما شرعت في تطوير برامج نووية مدنية متقدمة.^(٨٨)

ثانياً: ليس ثمة مصلحة لتركيا قد تترتب على امتلاك إيران لقدرات نووية، لا سيما وأن معارضة المساعي الإيرانية لا تتوقف عند حد المعارضة الغربية الأوروبية منها والأمريكية، وإنما تكسو كذلك المشهد الإقليمي الذي يرفض الخطوات الإيرانية في هذا السبيل، داعياً خاصة في شقه العربي إلى إخلاء عموم منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، الأمر الذي يدفع بعدم عقلانية مساندة إيران في مواجهتها مع الغرب.

ثالثاً: على الرغم مما طرأ من مساحات تلاقى مع طهران، فإن ثمة ملفات عدة تشهد افتراق السياسات التركية والإيرانية بشكل كبير، لعل أهم هذه الملفات سياسات الدولتين إزاء العراق، فبينما تعمل إيران على إخضاع العراق لنفوذها عبر حلفائها من سياسيين العراق الجدد، فإن تركيا تخشى من تنامي هذا النفوذ، لاسيما أنها ترى في العراق عامل توازن بينها وبين إيران. وعلى الرغم من أن تركيا لم تعلق على السيناريوهات التي تحدثت عن هلال شيعي في المنطقة، غير أن ذلك لا يعنى عدم أخذها الأمر على محمل الجد.^(٨٩)

ويلاحظ في السياق نفسه أن تركيا تتفادى أي محاولة إيرانية لجرحها إلى صفها، وقد وضع ذلك أيضاً من رفض أنقرة مناقشة اقتراح إيراني - بدا أقرب إلى المناورة- في شأن تخصيص اليورانيوم في تركيا- التي لا تملك تكنولوجيا تؤهلها لذلك- كحل وسط للأزمة النووية الإيرانية مع الغرب.^(٩٠)

ومجمل القول أن الأزمة النووية الإيرانية قد وضعت تركيا في مأزق لا تحسد عليه، فهي من ناحية، ترفض الحرب الأمريكية على طهران لما سيترتب عليها من فوضى تضاعف الأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة سوءاً وتدهوراً، ومن ناحية

(88) - محمد عبد القادر، موقف تركيا من الأزمة النووية الإيرانية: مراهنات على عدم التصعيد، (القاهرة: مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد ٨١ سبتمبر ٢٠٠٦)، ص ص ٥٦-٥٩.

(89) - د. نيفين مسعد، فرضية امتلاك إيران للسلاح النووي وتأثير ذلك على التوازنات الإقليمية والدولية، ندوة خيارات إيران، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، صيف ٢٠٠٥، ص ص ٧-٨.

(90) - عمر محمد علي الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٨.

ثانية، قد لا تستطيع تحمل النتائج التي قد تترتب على افتراق سياساتها مع الولايات المتحدة إزاء هذه الحرب على النحو الذي بدا قبيل الحرب الأمريكية على العراق، خصوصاً وأن ملف مذابح الأرمن يبدو حاضراً بقوة، وكما أن عدم استجابة تركيا للمطالب الأمريكية قد يترتب عليه خسارة أهم داعم لها في مفاوضات العضوية مع الاتحاد الأوروبي^(٩١).

ترتب على ذلك أن عاودت تركيا ممارسة سياساتها المتبعة، منذ صعود حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، في انتهاج منهج وسطي مؤداه أنها مع الجميع وفي الوقت نفسه ضد الجميع، فهي ليست مع الولايات المتحدة بشكل كامل وليست ضدها أيضاً، وكذا بالنسبة إلى إيران فهي تدعم مساعي إيران لامتلاك تكنولوجيا نووية مدنية متقدمة تسعى هي الأخرى-أي تركيا- لبلوغها، وفي الوقت نفسه ترفض أي توجه إيراني لامتلاك تكنولوجيا نووية عسكرية. وقد عكست السياسات التركية مؤخراً ذلك، إذ إنها رفضت علناً مطالب الإدارة الأمريكية بانضمامها إلى جهود محاصرة وربما ضرب إيران عسكرياً.

على الجانب الآخر، فإن تركيا تبدي عدم معارضة لحق طهران في امتلاك تكنولوجيا نووية سلمية. جملة القول، إن تركيا وإن كان موقفها مبنى على عدم التصعيد في الأزمة النووية الإيرانية يمثل بالنسبة لها الخيار الأفضل، باعتباره يجنبها الوقوع فريسة خيارات أحلاها مر، فإنها على جانب آخر تعمل على مد قنوات التواصل مع كامل الأطراف أملاً في لحظة ينزع فيها فتيل الأزمة قبل شروعها في الانحدار من أعلى حافة الهاوية، أو قد يكون ذلك تأهباً لإعلان موقفها من الغزو الأنجلو ساكسوني للعراق.

خلاصة الفصل الثالث

مما لا شك فيه أن إيران تسعى منذ بداية الأزمة إلى تشكيل جبهة من التحالفات الإقليمية والدولية - إن وجدت- للإعراب عن حقها الكامل في تطوير التكنولوجيا النووية. وقد سعت إيران في هذا الخضم إلى طمأنة القوى الإقليمية المجاورة إلى سلامة برنامجها النووي وعدم استخدامه لأغراض عسكرية.

(91) - http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1_C1RN73.HTM

ويبدو أن إيران أوجدت شبكة من التحالفات التي سعت لاستثمارها والتي - ربما وفقاً لحساباتها - أن تساهم في تمديد الأزمة، وتحول دون اللجوء إلى أى عمل عسكري بصددتها. ومن هذه القوى الإقليمية والدولية الصين والروسيا اللتان دوماً ما تعول عليهن إيران في حالة أى صدور قرار من مجلس الأمن بصدد ملفها النووي. وكذلك الملفات الإقليمية كالعراق وسوريا وحزب الله وفلسطين والتي تشكل مناطق تشابك بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تبين مما سبق أن القوى المختلفة قد تفاوتت مواقفها من البرنامج النووي الإيراني سلباً وإيجاباً وفقاً لمصلحتها وفي ضوء الترتيبات الأمنية في المنطقة. إلا أنه يمكن القول أن هذه التحالفات ساهمت بشكل ما في سعي إيران لكسب الوقت دوماً والحيلولة دون الدخول في مواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

الفصل الرابع

**دور المفاوضات في إدارة أزمة
الملف النووي الإيراني**

مقدمة

هناك أساليب معينة أو نماذج عديدة للتفاعل الاستراتيجي مع الأزمات وإدارتها حيث يحاول في ظل طرف في الأزمة زيادة مكاسبه وتخفيض خسائره إلى أقصى حد ممكن باستخدام استراتيجيات محددة لإدارة الأزمة. والمفاوضات، هي الخطوة الأولى والتي تبدأ بتحديد تلك الاستراتيجيات المناسبة مع ظروف وشروط ومتداخلات الأزمة، وتحديد تلك الاستراتيجيات واختيارها يتوقف على أمور منها الإمكانيات والفرص ويتصدر هذه الأمور المعلومات الصحيحة المجردة المرتبطة بالأزمة حيث يجب :

١- الاجتهاد في التنقيب والبحث عنها بصورة متواصلة ودقيقة وشاملة بعيداً عن النظرة المسبقة.

٢- إتقان كيفية الاستفادة من تلك المعلومات في إدارة الأزمة والمفاوضات لتحقيق تأثير ما يريده هذا الطرف أو ذاك على الطرف الآخر.

وفي حالة الملف النووي الإيراني يتضح أن المواقف المفرطة في التشدد والتصلب والتعنت التي تتخذها إيران حيال ملفها النووي لها ما يبررها نسبياً خاصة وأن الخلاف الأمريكي الإيراني يتجاوز كثيراً مجرد القضية النووية على النحو الذي لا يسهم في تعزيز الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل سلمي لتلك القضية عبر المفاوضات الدبلوماسية وفي إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فيما لاتنم عن أي رغبة صادقة حيال تبديد الشكوك والمخاوف التي تنتاب المجتمع الدولي إزاء الدوافع والمبررات الحقيقية وراء برنامج إيران النووي.

كما أن النهج الأمريكي حيال إيران من شأنه إستثارة الشعور القومي الإيراني المعادي والساخط والناقم تجاه الولايات المتحدة كما سيزيد حتماً من التعاطف مع إيران من قبل الجماهير الشعبية في الدول الإسلامية والكراهية تجاه الغرب. علاوة على ذلك فإن التعنت الإيراني لن يسهم في تهيئة الأجواء المواتية إقليمياً حيث تتطلع إيران إلى تحسين علاقاتها مع دول الخليج وتبديد هواجسهم حيال قدراتها النووية وإعادة مد جسور الثقة التي تدمرت بالكاد إبان الحرب العراقية التي كانت سبباً رئيسياً في إستنفاد جل موارد دول المنطقة.

وفي ضوء ذلك فسوف تتناول الباحثة في هذا الفصل تطور أزمة البرنامج النووي الإيراني، ثم الولايات المتحدة وإدارة المفاوضات، وأوروبا وإدارة مفاوضات الملف النووي، وإيران وإدارة مفاوضات الملف النووي. والتي ربما تسفر عن تمديد أجل الملف إلى أقصى فترة ممكنة دون الوصول إلى حل نهائي لهذه الأزمة.

المبحث الأول تطورات أزمة الملف النووي الإيراني

أولاً: بداية البرنامج النووي الإيراني

سعت إيران منذ الخمسينيات من القرن العشرين إلى تطوير قواعدها العملية في المجال النووي، وكان الهدف الرئيسي من ذلك هو امتلاك السلاح النووي، تعزيزاً لنهجها وتحقيقاً لأحلامها التوسعية بإعادة إحياء الامبراطورية الفارسية المندثرة.

وقد كان للدول الغربية دوراً كبيراً في تحديث وتطوير البرنامج النووي الإيراني، استناداً إلى اعتقادها الراسخ بدور إيران في المنطقة. وعلى الرغم من عدم توافر القدرات العلمية وصعوبة تأمين التكاليف التي يتطلبها مثل هذا البرنامج الطموح إلا أن جهود شاه إيران كانت مستمرة في هذا المجال^(١). فقد كان نظام الشاه يسعى إلى تطوير قدراته النووية للوصول إلى إمكانية القيام بتفجير نووي للأغراض السلمية على غرار التفجير الهندي عام ١٩٧٤^(٢).

ولكن بعد سقوط شاه إيران تأثر العمل في البرنامج النووي الإيراني تأثراً سلبياً، لحين اتضح رؤية الخميني، وبعد أن اتضحت رؤية الخميني الداعية لضرورة امتلاك إيران الإسلامية للقنبلة النووية لتحقيق التوازن مع إسرائيل بدأت إيران تحقق بعض التقدم في هذا الاتجاه.

وفي فترة الحرب العراقية الإيرانية شهد البرنامج النووي الإيراني انتعاشاً من جديد بعد استئناف لجنة الطاقة الذرية الإيرانية لعملها مجدداً وكان (آية الله بهشتي) هو المشرف الأول على تطوير البرنامج النووي في حينه والذي سعى إلى التعاون مجدداً

(١) - أنيس الدغدي، الملف النووي، (القاهرة، العالمية للكتب والنشر، ٢٠٠٧)، ص ٤٣.

(٢) - عصام عبد الشافي، أزمة البرنامج النووي الإيراني، (القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٤)، ص ٤.

مع أوروبا وباكستان. وقد أعيد العمل بالمفاعلات النووية الإيرانية بعد طرح الموضوع على مجلس الشورى الإيراني وحصوله على موافقتها^(٣). ومن، فإن الطموح النووي الإيراني لم يكن يتجاوز حدود المعارف العلمية اللازمة للعمليات التعليمية والدراسية في الجامعات الإيرانية وذلك حتى عام ١٩٥٧ حينما وقعت الولايات المتحدة الأمريكية وإيران على اتفاقية بينهما للتعاون النووي، وبالفعل بدء في إنشاء مفاعل طهران النووي للأبحاث، وبدأ عمله في عام ١٩٦٧ بطاقة ٥ ميغاوات. ويبدو أن القيادة الإيرانية لم تكن يملكها طموح كبير في المجال النووي لذا فبمجرد صدور اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية في يونيو عام ١٩٦٨ بادرت إيران على التوقيع عليها في الأول من يوليو عام ١٩٦٨. وصدقت عليها في عام ١٩٧٠ وهي الاتفاقية التي حددت حصراً الدول النووية في الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن القومي، وفي مقابل ذلك أوردت هذه المعاهدة بعض الالتزامات على هذه الدول، وحظرت على الدول الأخرى حيازة أو نقل أو استخدام أي سلاح نووي. واعتبرت المعاهدة أن حظر الأسلحة ذات الدمار الشامل ملحوظ أيضاً مثل الأسلحة النووية^(٤). وفي مقابل هذا الحظر فإن لهذه الدول غير النووية حق استخدام الطاقة الذرية من أجل أغراض سلمية. وفي عام ١٩٧٣ وقعت على اتفاقية الضمانات النووية وفي عام ١٩٧٤ أدرج موضوع إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط لأول مرة في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة بناء على طلب مقترح من إيران التي انضمت إليها مصر في وقت لاحق، حيث اشتركتا في تقديم قرار اعتمدته الجمعية العامة فيما بعد، بوصفه القرار رقم (٣٢٦٣) (د-٢٩) بتاريخ ٩ ديسمبر عام ١٩٧٤. ثم وقعت إيران على المعاهدة الدولية التالية (CTBT) والتي تتعلق بالحظر الجزئي للتجارب النووية والتي صدرت

(3- (David Albright, An Iranian Bomb? The Bulletin of Atom Scientists (Washington D.C) January 1995), pp., 4-7.

(4) - محمود عبد الظاهر، مسار القيود على البرنامج النووي الإيراني بين الفعل الخارجي ورد الفعل الإيراني، ورقة مقدمة إلى ندوة إيران والنظام الدولي، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد، العلوم السياسية، ٢٧ أبريل ٢٠٠٦) ص ٩-١١.

بصيغتها النهائية في عام ١٩٩٦، حيث بات الحظر شاملاً لكافة التجارب النووية من جهة وملزماً لكافة الدول النووية وغير النووية من جهة مكملة. وقد قضت هذه المعاهدة بحظر هذه التجارب في أي مكان في العالم وبأية وسيلة مستخدمة. وحددت هذه الاتفاقية أجهزة رقابية دولية، تابعة لوكالة الطاقة الذرية، لرصد كل هذه التجارب الممكنة فوق سطح الأرض أو في أعماق المياه، "وتعتبر هاتان الاتفاقيتان قواعد ثابتة في القانون الدولي للحفاظ على السلم والأمن الدوليين"^(٥).

وأخذت إسرائيل تحذر الولايات المتحدة من تطلعات إيران النووية التي بدأت ملامحها منذ عام ١٩٨٤ وسط حربها مع العراق ببدء العمل في مفاعل طهران للأبحاث، وافتتاح مركز أبحاث نووي جديد في جامعة أصفهان بالتعاون مع الصين وفرنسا وباكستان. وإرسال البعثات من العلماء والفنيين الإيرانيين إلى كل من باكستان والصين للتدريب والاتفاق مع الأرجنتين لإمدادها باليورانيوم المخصب حتى ٢٠% وتدريب الإيرانيين في المنشآت النووية الأرجنتينية. كل هذا استدعى من الوكالة الدولية للطاقة الذرية تكثيف زياراتها التفتيشية إلى إيران والتي جاءت كلها في صالح إيران حيث لم تعثر الوكالة على آثار لنشاطات تتعلق بإنتاج أسلحة نووية هناك. وقد شدد الرئيس على خامنئي في خطاب القاه في عام ١٩٨٧ أمام منظمة الذرية الإيرانية على أهمية الجوانب العسكرية للقوة النووية الإيرانية وذكر فيها "فيما يتعلق بالطاقة الذرية فإننا نحتاجها الآن ولذلك فإننا بحاجة إلى جهود مستمرة وحثيثة منظمة جميعاً أيها الأخوة في هذا الحقل وأن أقل ما يمكننا عمله هو أن ندع اعدائنا يعلمون بأننا نستطيع الدفاع عن أنفسنا وعليه فإن كل خطوة نتخذونها هنا هي للدفاع عن بلادكم وثورتكم لذا فإن عليكم العمل بجد وسرعة كبيرة"^(٦).

وبعد تسلم رفسنجاني السلطة عام ١٩٨٩، فقد استمر في العمل على إعادة بناء المفاعل النووي في (بوشهر) جنوب إيران، بالإضافة إلى بناء مفاعلات نووية جديدة. ودعا إلى ضرورة عودة الخبرات الإيرانية من الخارج بإبداء كافة التسهيلات

(5) The Annual Report for 1992, International Atomic Energy, DC(XXXVII) 1060. July 1993, p., 140-142.

(6) أنيس الدغيدى، مرجع سبق ذكره، ص ٥٤.

لهم لإحياء البرنامج النووي بغض النظر عن توجهاتهم السياسية.^(٧) وفي هذا الصدد تم الاتفاق مع الاتحاد السوفيتي لبناء محطة كهرونووية بطاقة (٤٤٠) ميجاوات، كما تواصلت إيران جهودها مع ألمانيا لإعادة بناء مفاعل (بوشهر) كما وقعت إيران اتفاقاً مع ألمانيا الغربية لتنفيذ مشروع كيميائي لخدمة الأبحاث النووية بقيمة مليار مارك ألماني في طهران^(٨).

ثانياً: تطورات الأزمة

في بداية التسعينيات من القرن العشرين، عندما اتهمت إيران بأنها تمكنت من حيازة بعض الأسلحة النووية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وخاصة من جمهورية قازاخستان، قامت لجنة من مفتشي الوكالة عام ١٩٩٢ للتحقق من ذلك وأيضاً لتقرير هل هناك علماء سوفيت سابقين يعملون في المواقع النووية الإيرانية حسب ما سربت ذلك معلومات أمريكية وإسرائيلية. ولم تعثر الوكالة الدولية على أي مخالفات وأعطت إيران شهادة بذلك. ومن الواضح أن الحكومة الإيرانية استطاعت اقناع أعضاء الوفد بنظافة البرنامج النووي الإيراني، وهذا ما حدى بها إلى أن تنفي أنها تنتج أسلحة نووية سراً وأعلنت أنها تأمل في الحصول على مساعدة أجنبية لدعم برنامجها للطاقة النووية. وقد جاء هذا الإعلان بعد أن أعلنت ألمانيا الغربية عن عدم رغبتها في اكمال مشروع محطة (بوشهر) النووية الذي بدأته في زمن الشاه، ورفض الأرجنتين لتسليم إيران شحنه من المعدات النووية وسط شكوك بأن طهران ربما تحولها إلى الاستخدام للأغراض غير سلمية، وإعلان فرنسا عن تأجيل مباحثات مع إيران لدعم خطط صناعتها النووية^(٩). وفي الفترة من ١٩٩٢ وحتى عام ٢٠٠٢ استمرت اتهامات الولايات المتحدة وإسرائيل لإيران بوجود برنامج سري عسكري وأنها تسعى لتملك القدرة النووية لأغراض عسكرية وخاصة

(٧) - ل.أ.ح.د. جمال مظلوم، الفكر الإيراني في تطوير البرنامج النووي الإيراني، في: د. ممدوح حامد عطيه (محرر) البرنامج النووي الإيراني والمتغيرات في أمن الخليج، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣)، ص ١٥٣-١٥٥.

(٨) - أنيس الدغدي، مرجع سبق ذكره، ص ٥٦.

(٩) - شفيق المصري: أسلحة الدمار الشامل بين القانون والممارسة والمثال الإيراني (بيروت: مجلة شؤون الأوسط، العدد ١١٧، ٢٠٠٥)، ص ٣٧.

على ضوء استمرار إيران في سلسلة تجاربها الصاروخية لتطويرها. وفي عام ١٩٩٣ أكد تقرير وكالة المخابرات الأمريكية المعلن سعي إيران المحموم لامتلاك القنبلة النووية وتطوير صناعتها العسكرية^(*).

وفي عام ١٩٩٢ تحولت إيران باتجاه روسيا الاتحادية التي كانت تعنى من مشكلات ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وفي ذات العام تم توقيع اتفاقية تعاون عسكري بين روسيا وإيران في مجال الأغراض الصناعية السلمية وبناء المحطات النووية. وشهد عام ١٩٩٤ توقيع عقد بقيمة ٨٠٠ مليون دولار لبناء مفاعل بوشهر الأول في نفس الموقع مع التفاوض حول بناء روسيا للمفاعل الثاني في إطار مشروع إيراني جديد شديد الطموح لإقامة ١٠ محطات للطاقة النووية خلال ٢٠ عاماً^(١٠).

لكن قوة الدفع الإيرانية- الروسية قد فقدت بشكل سريع، فقد أدت المشكلات المالية إلى الاتجاه نحو التركيز على بناء المفاعل المتفق عليه مع تأجيل البت بشأن المفاعل الثاني ولم تتمكن الشركات الإيرانية المشاركة في عملية البناء من تنفيذ

(*) في هذا الصدد يذكر أن الرئيس الأمريكي الأسبق نيكسون قد أوصى متخذي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام سياسة فرض قيود على التسلح الإيراني. وأكد في حديث له أنه لا يمكن الحفاظ على أمن الخليج بنزع سلاح المنطقة. وفي هذا الصدد يجب التمييز بين الدول الحليفة والدول غير المرغوب فيها. كما طالب وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر في يونيو ١٩٩٣ الدول الأوروبية بالامتناع عن بيع المعدات المتقدمة لإيران وذلك للمساعدة في مساعي طهران للحصول على الأسلحة النووية وسائر الأسلحة المتقدمة. كما نشرت صحيفة وول ستريت جورنال في أكتوبر ١٩٩٣ مقالاً جاء فيه "لقد طلبت الولايات المتحدة الأمريكية من حلفائها أن يتعاونوا للضغط على إيران". وذكر باتريك كلاوسون نائب رئيس إدارة سياسة الشرق الأوسط بواشنطن في هذا الصدد "عارضت الولايات المتحدة السلوك الإيراني واتخذت سلسلة من الإجراءات الحادة من بينها مقاطعة كل التعاملات التجارية تقريباً وعارضت تقديم القروض والاستثمارات لإيران". راجع في ذلك: زيا لينغ، السياسات الأمريكية نحو إيران الماضي واحتمالات المستقبل، (بيروت: مجلة شؤون الأوسط: مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد ١١٩، ٢٠٠٤) ص ٣٧. ود. حسن روحاني، التوجه الأحادي الأمريكي وأساليب الحفاظ على مصالحنا القومية، (القاهرة: مختارات إيرانية: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد ٤٤ مارس ٢٠٠٤) ص ٧٠-٧١، وصص ٦٤-٦٨. وعمر حمد علي الشيخ، الإدارة الأمريكية لأزمة البرنامج النووي الإيراني بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٨)، ص ص ٢٣-٢٥.

(10) محمد الفايزي، تداعيات برنامج إيران النووي، موقع الاستراتيجية، أبحاث سياسية ٢١-١٠-٢٠٠٣، تاريخ دخول الموقع: ١٨-١-٢٠٠٩.

التزاماتها وفقاً للجدول الزمني وتصاعدت الضغوط الأمريكية على روسيا لتعديل أو إلغاء الاتفاقات المبرمة مع إيران بحيث تغيرت عملية بناء المفاعل تماماً عام ١٩٩٨. وفي نفس العام تمكن الطرفان من التوصل إلى بروتوكول (تسليم مفتاح) تقوم روسيا بمقتضاه بإنهاء العمل في المفاعل النووي الأول في مايو ٢٠٠٣، بينما يتم تأجيل بناء المفاعل النووي الثاني إلى عام ٢٠٠٧ وسجل عام ٢٠٠١ تطورات حاسمة في عملية بناء مفاعل بوشهر الأول.^(١١)

وفي هذه الفترة تهافت المسؤولون في النظام الإيراني على الحصول على فرصة لتعزيز التعاون مع فرنسا والصين وربما بعض الدول الأخرى لتطوير المشاريع العسكرية وامتلاك القنبلة الذرية ولم يعد ذلك سراً بل هو معروف من قبل أجهزة المخابرات الأمريكية والغربية، ولكن أحد لم يحرك ساكناً لوقف ذلك حتى الوكالة الدولية للطاقة الذرية وكان اتفاقاً على غض النظر عما يدبره النظام الإيراني وموقفه المعلن على لسان مسؤوليه.^(١٢) وهناك وصف للمنشآت النووية الإيرانية حسب تأثيرها في مرحلة التطور التكنولوجي ودورها المرسوم في العملية الإجمالية لامتلاك إيران للقنبلة النووية^(*).

وفي سبتمبر عام ٢٠٠٢ قامت إحدى جماعات المعارضة الإيرانية (المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية) بتصوير منشآت في "ناتنز" وأوضحت أنها لتخصيب اليورانيوم ومصنع آخر في منطقة "اراك" لإنتاج الماء الثقيل وأن المنشآت في

(١١) ميشال يمين: "العلاقات الروسية الإيرانية، مشاكل وتطلعات"، (بيروت: مجلة شؤون الأوسط، العدد ١١٤، ٢٠٠٤، ص ٨١).

(١٢) أنيس الدغدي، مرجع سبق ذكره، ص ٦٢.

(*) تضم هذه المنشآت أولاً: مجموعة من مراكز البحوث والدراسات مثل: مركز بحوث جامعة طهران والذي أنشأ عام ١٩٥٨، ومركز بحوث جامعة اصفهان والذي تأسس عام ١٩٨٤، ومركز بحوث جامعة زادة، ومركز جامعة رشت، ومركز الرازي لبحوث التعدين والذي أنشأ عام ١٩٨٣، ومركز تبرير للصناعات الثقيلة والذي أنشأ في عام ١٩٨٦، وأخيراً مركز بحوث المعلومات النووية. ثانياً: مراكز الإعداد والتدريب، ومنها معهد الإدارة الصناعي، ومركز تدريب تبرير، ومعهد تبرير (أي-سبت) والذي تأسس عام ١٩٨٥. ثالثاً: المنشآت النووية وتضم: محطة بوشهر النووية، ومشروع دارخوين ومشروع اصفهان، ومشروع جاگران الكبير، ومشروع كرج، ومشروع كالاى مسلم، وأخيراً مشروع بندر عباس. ولمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: أنيس الدغدي، مرجع سبق ذكره، ص ٦٠-٦٥.

الموقعين يمكن أن تستخدم لأغراض سلمية أو لأغراض عسكرية^(١٣). ومن ثم يمكن القول بأن البرنامج النووي الإيراني قد مر بعد مراحل ابتداءً من مرحلة الإعلان أو النية في امتلاك السلاح النووي، وحتى تصعيد المواقف وصولاً إلى إصدار قرار من مجلس الأمن بفرض عقوبات على إيران ويمكن إبراز أهم مراحل تطور الملف النووي الإيراني على النحو التالي^(١٤) :

(١) المرحلة الأولى مرحلة النوايا النووية الإيرانية.

ظلت الفترة من منتصف السبعينيات وحتى - ٢٠٠٣، مثيرة دائماً بافتراض أن إيران تسير في اتجاهات نووية عسكرية، لكن بعيداً عن ذلك، كان معروفاً دائماً أن إيران - حسب ما هو مؤكد على الأقل - لا تمتلك عملياً سوى قدرات نووية محدودة، فثبناً لأكثر التقارير دقيقة^(١٥) تعد أهم منشأة نووية تعمل في إيران هي مفاعل أبحاث نووي طاقته ٥ ميجاوات، حصلت عليه إيران من الولايات المتحدة في الستينيات، وبدأ تشغيله عام ١٩٦٧، بمركز الأبحاث النووية شمال غرب طهران. إضافة إلى أربعة مفاعلات أبحاث محدودة الطاقة، لزيادة قدرة أكبرها عن ٣٠ كيلووات تقع جميعها في مركز أبحاث أصفهان النووي، مع وجود مشروعات نووية غير مكتملة في مناطق مختلفة من الدولة، أهمها على الإطلاق منطقة بوشهر.

والأهم من ذلك أن كل المرافق النووية المشار إليها في إيران تخضع لنظام ضمانات (رقابة) الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتفتح أبوابها لفرق التفتيش التابعة لها بصورة اعتاد خبراء الوكالة - قبل أن يتغير الموقف عام ٢٠٠٣ - على وصفها بأنها مثالية، فلم تثر إيران مشاكل على غرار ما أثارته كوريا الشمالية - على سبيل المثال - في التسعينات، بشأن عضويتها في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية (NPT) رغم

(١٣) - ل. أحمد عبدالحليم : خريطة القوى النووية في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي والعشرين : حقائقها واحتمالات تطورها، في محمد إبراهيم منصور (محرر) الخيار النووي في الشرق الأوسط، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، مركز دراسات المستقبل، ٢٠٠١)، ص ٤٦.

(١٤) - Julien Mercille, The Iranian nuclear "crisis" 21 July 2008, pdf., p. 6

(١٥) - راجع في ذلك، أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٥)، ص ٢٣.

الضغوط التي تتعرض لها أنشطتها النووية، وبدأ بوضوح أن المسؤولين الإيرانيين قد اتخذوا قراراً بعد الاقتراب من هذه المساحة الخطرة خلال فترة طويلة.

وفي الواقع، كان المسؤولون الأمريكيون يدركون ذلك. فتنبأ لتصريح شهير كان قد صدر عن توماس جراهام، أهم مسؤولي ضبط التسليح في الإدارة السابقة (كلينتون) واستمر يتكرر على لسان المسؤولين الذين يقودون الحملة ضد إيران، فإن المسألة هي "أننا نعتقد أن لديها - إيران - نية السعي وراء برنامج تسليح نووي... فما يقلقنا هو نواياهم المستقبلية، وليس امثالهم الحالي"، فمعظم ما كان مطروح بشأن إيران قبل بداية القرن الجديد على الأقل، يتعلق بنواياها أكثر مما يتعلق بقدراتها.

لكن رغم ذلك، فإن التوجهات الخاصة بعملية بناء البرنامج النووي الإيراني منذ بدايته، كانت تثير هواجس لا يمكن تجنبها، فعندما اتخذ شاه إيران محمد رضا بهلوي قراره بإطلاق البرنامج النووي الإيراني عام ١٩٧٤، كانت خطته المعلنة تتضمن بدء عملية مكثفة لبناء ٢٠ (عشرين) مفاعل نووي، بينها مفاعلات طاقة تبلغ قدرة بعضها ١٣٠٠ ميجاوات، وهي خطط دفعت العراق إلى بدء برنامج نووي يحمل ملامح مدنية - عسكرية في العام التالي (١٩٧٥) مباشرة في ظل هواجس أمنية واضحة تجاه البرنامج الإيراني النووي، على الرغم من أن حكومة شاه إيران قد حاولت عام ١٩٧٤ طمأنة الدول الأخرى بإطلاق مبادرة "إنشاء منطقة لا نووية في الشرق الأوسط" بالأمم المتحدة.^(١٦)

وعندما أعانت إيران تنشيط برنامجها النووي بعد الثورة، أعلن رضا أمر الله مدير البرنامج النووي الإيراني عام ١٩٩٥ أن بلاده تعتزم بناء ١٠ محطات للطاقة النووية خلال السنوات العشرين التالية.

لقد كانت إيران تحاول استكمال برنامجها النووي الذي بدأت منذ سنوات طويلة، وتعرض لإنقطاع حاد مع قيام الثورة عام ١٩٧٩، وكان كل ما يشار إليه خلال السنوات الماضية يعبر في الواقع عن خطط مستقبلية وبدايات عملية تمهيدية تحقق تقدماً عادياً، وتواجه مشكلات مختلفة تتصل بتمويل البرنامج مالياً، وعدم توافر

(١٦) - د. محمد عبد السلام، البرنامج النووي الإيرانيين الاستخدامات السلمية والتوجهات العسكرية، ورقة مقدمة إلى ندوة إيران والنظام الدولي، مركز البحوث والدراسات السياسية، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٧ أبريل ٢٠٠٦) صص ٨-٩.

خبرات محلية كافية، وضغوط الولايات المتحدة على روسيا والصين من أجل إلغاء التعاقدات أو تعديلها، وأدى كل ذلك - إضافة إلى مشكلات فنية - إلى عرقلة البرنامج النووي الإيراني، بحيث ارتبكت عملية تنفيذ التعاقدات مع روسيا عام ١٩٩٨، وتجمد التعاون الإيراني الصيني تقريباً عام ١٩٩٩، ولم تتم إقامة أية مفاعلات جديدة باستثناء بوشهر - ١ الذي لم يعمل حتى بداية عام ٢٠٠٦. (١٧).

لكن كان الانطباع العام بشأن وجود شك في النوايا النووية الإيرانية قد ترسخ، خاصة وأن إيران لم تتمكن من إقناع الأطراف الأخرى في العالم أو حتى في الإقليم، بحاجتها إلى الطاقة النووية لتوليد الكهرباء في ظل كونها رابع أكبر منتجي النفط في العالم، إضافة إلى طبيعة نظامها السياسي الذي لا يتحدث من خلاله طهران " بصوت واحد"، ويتضمن تياراً أيديولوجياً، كان المسئول عن توجهات متطرفة إزاء الدول المجاورة، وأدت تطورات سنوات مابعد عام ٢٠٠٣ فيما يتعلق بالنشاطات السرية، وصعود تأثير الرئيس أحمدى نجاد في هيكل الحكم، إلى تفاقم الشكوك في النوايا، على الرغم من استعداد إيران المعلن للتعامل معها وفق مداخل فنية، والمحصلة أنه كانت هناك دائماً مشكلة ثقة. (١٨)

٢) المرحلة الثانية : البرنامج النووي السري

أن برنامج إيران النووي المعلن الذي يخضع لإشراف "IAEA" ورقابة دول المصدر، لم يكن يمثل "مصدر القلق" الرئيسي مقارنة بما أثير حول نشاطات إيران النووية السرية، فقد كانت أهمية البرنامج المعلن - إذا ما تم استكمال بناء المحطات العشر التي يتألف منها - تكمن في أنه سيبرز إيران كأكبر دولة تمتلك صناعة نووية في المنطقة كلها، خاصة وأن إيران هي الدولة الأولى التي أدخلت بالفعل مفاعلات القوى إلى المنطقة. أما المصدر الحقيقي للانتشار القريب، الذي تمت الإشارة إليه دائماً، فهو ما قيل حول وجود "برنامج نووي موازي" تشرف عليه المؤسسة العسكرية الإيرانية.

(17) - المرجع السابق، ص ١٠.

(18) - محمد الشبخلي "القدرة النووية الإيرانية بين الواقع والتجنيات" (مجلة المستقبل، العدد ٢٠٣٦، ١١ سبتمبر ٢٠٠٥).

لقد كانت هناك تقارير منتظمة يتم نشرها حول وجود برنامج نووى إيرانى يعمل - حسب مصادر غربية مختلفة - بأساليب سرية من خلال ٢٠٠ شركة تحاول الحصول على مواد نووية كالبوتونيوم - ٢٣٩، أو اليورانيوم - ٢٣٥، أو معدات نووية لرفع درجة تخصيب اليورانيوم، أو الاتفاق مع بعض العلماء للعمل فى إيران. فمثل هذا البرنامج النووى المفترض هو الذى كان يجعل مصادر مختلفة (فى منتصف التسعينيات) تشير بحذر إلى سنوات ١٩٩٨ أو ٢٠٠٠ كأعوام حاسمة، إذ كان هناك من يعتقدون أنه فى غضون عدة سنوات تالية، سوف تشهد إيران نقلة نوعية نووية، أو ربما مفاجأة على غرار المفاجأة العراقية عام ١٩٩١. وقد نفى المسؤولون الإيرانيون مراراً أن الجيش يمتلك برنامجاً نووياً مستقلاً^(١٩)، لكن هذا لم يوقف تلك التصورات التى استمرت حتى عام ٢٠٠٣.

المشكلة أن الملف الخاص بفكرة البرنامج النووى السرى لدى إيران لم يخلق أبداً، فقد ظل الانطباع السائد داخل مراكز التقدير فى الدول المعنية بالمسألة هو أنه مثل أشياء كثيرة تتعلق بإيران، توجد مساحة من الغموض تجعل من الصعب تماماً تحديد خطوط فاصلة بين الحقائق "والأوهام" المتصلة بما يثار بشأن نشاطات نووية سرية إيرانية، وتفاقم هذا الوضع أيضاً عندما تم الكشف عن نشاطات نووية سرية إيرانية عام ٢٠٠٣^(٢٠). فعلى الرغم من أن تلك النشاطات لم تصل إلى الحد الذى يمكن الحديث معه عن برنامج عسكري نووى، إلا أنها ظلت تثير مسألة أن هناك أسئلة لا تزال بدون إجابة حول نشاطات إيرانية لم يتم الإبلاغ عنها. وتجاوزت التصورات تلك الحدود، فقد أشارت بعض المصادر عام ٢٠٠٦ إلى أنه لا يزال هناك برنامج نووى عسكري سرى مواز لما تم الكشف عنه فعليا عام ٢٠٠٣، فقد استمر هذا الملمح أيضاً فى طريقه^(٢١).

(١٩) - أحمد إبراهيم محمود : "البرنامج النووى الإيرانى: التطور والدوافع والدلالات الاستراتيجية"، (القاهرة: مجلة السياسة الدولية، ع ١٣١، ١٩٩٨)، ص ٣١٢.

(٢٠) - د. محمد نور الدين عبد المنعم، النشاط النووى الإيرانى: النشأة والتطور، المستجدات السياسية، قضايا إيرانية، (القاهرة: مركز الدراسات الشرقية، جامعة عين شمس، العدد ٦، ٢٠٠٥)، ص ٢٠-٢٢.

(٢١) - د. محمد عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص ١٢.

٣) المرحلة الثالثة: مرحلة الإعلان عن مفاعل بوشهر

عام ٢٠٠١، كانت هناك محطة أخرى هامة في مسيرة البرنامج النووي الإيراني، فقد ثارت ضجة غير مسبوقة، مرتبطة بحركة النشاط الواسعة التي كانت تجري على مستوى التعاون النووي بين إيران وروسيا الاتحادية في اتجاه استكمال بناء مفاعل بوشهر النووي الذي كان قد تم التعاقد على بنائه عام ١٩٩٤، في ظل تقديرات أمريكية بأن هذا المفاعل يشكل، أو يمكن أن يشكل، ستاراً يتيح لإيران التحرك عملياً في اتجاه امتلاك أسلحة نووية.

إن مفاعل بوشهر - ١ كان يمثل "العمود الفقري" للبرنامج النووي الإيراني، وبعد - في حالة بدء تشغيله - أول "مفاعل قوى" في الشرق الأوسط، وتصل طاقته إلى ١٠٠٠ ميجاوات، لذا واجهت عملية بنائه عراقيل من كل اتجاه استمرت تؤثر على بنائه لما يزيد عن ٣٠ سنة، فعلى الرغم من أن هذا المفاعل لا يطرح مباشرة قضايا عسكرية حادة، إلا أنه كان مفهوماً أيضاً أنه لا يمثل مجرد تطور تكنولوجي كبير.

لقد كادت عملية بناء مفاعل بوشهر - ١ أن تتم في أواخر السبعينيات لولا قيام الثورة الإسلامية في إيران. فحتى عام ١٩٧٤ كانت أهم منشأة نووية تمتلكها إيران هي - كما تمت الإشارة - مفاعل أبحاث طاقته ٥ ميجاوات بـ طهران. وفي ذلك العام أعلن شاه إيران محمد رضا بهلوي برنامجاً نووياً شديداً الطموح، تم التخطيط من خلاله لإقامة ٢٠ مفاعلاً نووياً، بدءاً بمفاعلي قوى لتوليد الطاقة الكهربائية، بطاقة ١٢٠٠ - ١٣٠٠ ميجاوات لكل منهما، تتم إقامتهما بالقرب من بوشهر ٢٢.

بحلول عام ١٩٧٩، كانت الشركة الألمانية قد انتهت تقريباً من ٨٥ % من عملية بناء المفاعل الأول، الذي أصبح يعرف فيما بعد باسم مفاعل بوشهر، بينما كان قد تم التقدم جزئياً - بنسبة تقترب من ٥٠ % - في بناء المفاعل الثاني المجاور له، لكن قيادات الثورة الإيرانية قامت بإيقاف المشروعين. وثمة تفسيرات مختلفة لهذه الخطوة تربطها بتصورات الإمام آية الله الخميني أو توجهات مهدي باذرجان، إلا أن المشروع النووي الإيراني كان جزءاً من ميراث عهد أطاحت به ثورة، ولم يكن من

(22- (Al Venter, Iran's nuclear option: Tehran's Quest for the atom bomb, casemate (September 2004), p.32.

المتصور أنه سيستمر. فتغييرات سياسية داخلية أقل حدة من ذلك قد أوقفت مشروعات مماثلة في بلدان أخرى^(٢٣).

كان التحدي الثاني الذي واجه مفاعل بوشهر إقليمياً، هو العراق والتي تتابع مشروع الشاه النووي بقلق شديد، وكانت تدرك معنى أن تتمكن إيران الشاه من امتلاك أسلحة نووية، على نحو أدى بها إلى إطلاق برنامج نووي لا يقل طموحاً عام ١٩٧٥، يحمل هو الآخر - كما تمت الإشارة - ملامح عسكرية شديدة الوضوح، استناداً على مفاعلين فرنسيين قامت إسرائيل بقصف أكبرهما (أوزيراك) قبل تشغيله في يونيو ١٩٨١، لتقضي على الطموحات النووية العراقية في ذلك الوقت، قبل أن يعمل الرئيس العراقي صدام حسين على استعادتها مرة أخرى، بنفقات وصلت إلى ١٠ مليار دولار، في أواخر الثمانينات.

بعد قصف أوزيراك، كان أحد التحديات التي تواجه العراق يتمثل في البنية الكامنة للبرنامج النووي الإيراني، كجزء من قوة إيران التي كان شن الحرب ضدها عام ١٩٨٠ يستهدف تحطيمها.^(٢٤)

ولقد أدت الغارات العراقية إلى إحداث تدمير كبير لمفاعل بوشهر الرئيسي، لحق بهياكله الخرسانية وقبة الحاوية الخاصة بقلب المفاعل الذي لم يكن قد تم تركيبه بعد. وقد أدت تلك الغارات إلى جعل المسؤولين الإيرانيين يعيدون تقييم مدرعاتهم لمسألة القدرات النووية، في اتجاه التفكير بإعادة إحياء البرنامج النووي، لكن الظروف المحيطة بإيران كانت قد تغيرت تماماً، فما كان مسموح به لنظام موالي للغرب، لم يكن يسمح به لنظام ثوري إسلامي قامت توجهاته على عداء مكشوف للولايات المتحدة التي اعتبرها "الشيطان الأكبر".

(23) - إبراهيم جرشي: "إيران وحققها في تخصيب اليورانيوم، مجلة شؤون الأوسط، (بيروت، العدد ١١٧، ٢٠٠٥)، ص ٩٩.

(24) - لقد كان للعراق برنامجاً طموحاً لامتلاك قدرات نووية منذ أواخر السبعينيات وكان هذا للتوجه يندرج في إطار حالة من سباق التسلح النووي مع إيران، وكان التوجه العراقي ما هو إلا رد فعل للخطط النووية الإيرانية التي تبناها الشاه في السبعينيات "لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: عمر محمد علي الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص ٤٨. وأيضاً أحمد إبراهيم محمو، مرجع سبق ذكره، ص ٥٩.

بدأت الحكومة الإيرانية في تنشيط برنامجها النووي في أواخر عام ١٩٨٤، وشهدت هذه الفترة عملية نقل للأنشطة النووية من مركز طهران النووي إلى مركز أبحاث أصفهان، للحفاظ على وجود البرنامج النووي، وشهد ذلك العام افتتاح مفاعل محدود (٣٠ كيلوات) كان قد اكتمل وقت سقوط الشاه، إلا أنه لم يكن من الممكن عمل شيء لحماية مفاعل بوشهر في ظل التفوق الجوي العراقي، وقرب بوشهر من القواعد العسكرية العراقية. لكن بعد أن انتهت الحرب، طلبت طهران من شركة "سيمنس" استئناف عملها في بناء المفاعلين المدمرين، إلا أن الشركة رفضت ذلك في ظل ضغوط عنيفة من جانب الولايات المتحدة، وانتقل الخلاف بين إيران وسيمنس إلى ساحة القانون التجاري الدولي.

ولقد شهد عام ٢٠٠١ تطورات حاسمة في عملية بناء مفاعل بوشهر الأول، فقد بدأ المسؤولون الإيرانيون منذ بداية العام في توجيه انتقادات حادة لروسيا لتباطؤها في بناء المفاعل، مشيرين إلى أن المشروع قد يتأخر لعامين آخرين إذا استمر العمل بسير بتلك الطريقة، فلم يكن قد تم إنجاز سوى ٥٠ % من المفاعل. لكن في مارس من العام (٢٠٠١) قام الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي بأول زيارة يقوم بها رئيس إيراني لروسيا، وكان من الواضح أن المسألة النووية تمثل بنداً رئيسياً على جدول أعماله.^(٢٥)

في نفس الوقت، كانت واشنطن قد دخلت المعركة بقوة، فقد تم بث صور فضائية التقطها القمر الصناعي الأمريكي "إيكونوس" في سبتمبر (٢٠٠١) لما سمي مدينة بوشهر النووية على ساحل الخليج الشرقي في إيران توضح أن الإيرانيين يقومون ببناء مفاعلين نوويين، وليس مفاعل واحد في تلك المنطقة، أحدهما شارف بناؤه على الانتهاء، ويحيط بهما مجمع نووي يتألف من ٦٣٠ مبنى، بما يؤكد وجود مشروع نووي أضخم مما كان متصوراً من قبل، وهو ما اعتبر من جانب محللين أمريكيين، وإسرائيليين بالطبع، مسألة "تثير القلق".

(25) - Anthony H. Cordesman, Iran's developing military capabilities, center for strategic and international studies (May 2005), pp., 102-108.

ولمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى د. محمد عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص ١٥.

كما شهدت الفترة التالية تطورات محمومة في عدة اتجاهات، أهمها :

(١) إبرام مجموعة من الاتفاقيات الإيرانية - الروسية لتوسيع نطاق التعاون العسكري طويل المدى بين الطرفين، في مجال تكنولوجيا الصواريخ، والأقمار الصناعية، والتعاون النووي، مع إيداء خاتمي رغبة في توقيع عقد مفاعل بوشهر الثاني، وهو ما شكل إغراءً قوياً لروسيا التي أصبحت الشريك الرئيسي لإيران.

(٢) تسارع غير معتاد في حركة روسيا باتجاه استكمال بناء مفاعل بوشهر الأول، فقد تم شحن أجزاء أساسية من هيكل وقاعدة المفاعل إلى إيران، في ظل توقعات بإمكانية بدء تشغيله بالفعل في ديسمبر ٢٠٠٣، قبل أن يتأجل الموعد التقديري بعد ذلك إلى عام ٢٠٠٤ ثم ٢٠٠٥، وقد أشير إلى أنه بدأ العمل في العام (٢٠٠٦).

(٣) انتقادات عنيفة من جانب الولايات المتحدة لما يحدث على المستوى النووي بين روسيا وإيران، مع اجتماعات مكثفة على مستويات رفيعة بين الجانبين لبحث الموقف، دون أن تبدو ملامح محددة لما يتم التفاهم بشأنه بين الجانبين. واستقر الأمر في النهاية على فصل ما يتعلق بمفاعل بوشهر عن مجمل ما يثار بشأن طموحات إيران النووية العسكرية (٢٦).

ولقد سارت عملية "فك الاشتباك" بين مفاعل بوشهر والمشكلة النووية الإيرانية بصورة نموذجية، إذ أعلنت روسيا تمسكها باستمرار تعاونها النووي مع إيران، وأنها سوف تستكمل بناء المفاعل، لكن كان من الواضح أيضاً أن الأمور تسير في اتجاه مراعاة مطالب واشنطن، بعدم تسهيل توجه إيران عسكرياً استناداً على برنامج تعاون بوشهر. ففي ديسمبر ٢٠٠٢ تم إبرام بروتوكول تعاون نووي إيراني - روسي يقضي بقيام إيران بإعادة النفايات النووية المستخدمة في مفاعل بوشهر إلى موسكو. كما عملت إيران على طمأنة واشنطن بنفيها المتكرر السعي لامتلاك السلاح النووي، مع ترحيبها بفتح منشآتها النووية أمام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وموافقتها على دخول الولايات

(26)- Kathleen J. McInnis, Extended Deterrence , the U.S Credibility Gap in the Middle East, (The Washington Quarterly, Vol., 28., No. 3, Summer 2005). Available at the World Wide Web at

http://www.twq.com/05summer/docs/05summer_mcinis.pdf, accessed on 20-11-2008.

المتحدة كطرف ثالث في صفقة استكمال المفاعل، وقبولها التفكير في انضمام مشروط للبروتوكول الإضافي لنظام تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي يسمح بالتفتيش المفاجئ في أي وقت وفي أي مكان وبأية أساليب على منشأتها النووية.

إن دلالات التطورات الخاصة بمفاعل بوشهر تتسم نسبياً ببعض التعقيدات، فلم يعد يتم الحديث عن أن مفاعلات بوشهر يمكن أن تمثل "غطاءً مدنياً لنشاطات عسكرية"، بل أصبحت الولايات المتحدة تعتبرها ضمن نطاق حق إيران في استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية، فيما يمثل تطوراً هاماً في سياستها النووية تجاه الشرق الأوسط، فلكل مرة يتم التمييز بوضوح بين النشاطات المدنية والعسكرية، ويسمح (أو يتم الإقرار) بدخول مفاعل بطاقة ١٠٠٠ ميجالوات إلى المنطقة، لكن ظلت المشكلة تتعلق بوقود المفاعلات بعد أن تراجعت إيران عن اتفاقها المبدئي مع روسيا بشأن تلقيها "وقود المفاعل من روسيا، وبدأت في إقامة برنامجها الخاص بتخصيب اليورانيوم لدرجة منخفضة تتيج لها الحصول على وقود مفاعلاتها".^(٢٧)..

٤) المرحلة الرابعة: مرحلة بدء الشكوك الدولية (٢٠٠٤-٢٠٠٧).

انتقلت أزمة البرنامج النووي الإيراني في فترة مابعد عام ٢٠٠٣ إلى مستوى أكثر تعقيداً أدى إلى عودة كل الإشكاليات المتعلقة بتقييم القدرات وتقدير النوايا إلى الواجهة مرة أخرى، فقد كانت معظم التقارير والتقييمات السابقة لذلك العام حول البرنامج تتعلق في النهاية بافتراضات تقليدية اعتادت الإدارات الأمريكية على إطلاقها حول نوايا كل طرف يفكر في الاقتراب من المساحة النووية. إلا أن التطورات الخاصة بالبرنامج خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٣ بدأت في الاتجاه نحو وقائع جادة أثارت هواجس حقيقية، تختلف عما كان مثاراً تقليدياً في الحالة الإيرانية، ليس لأنها تشير بشكل مؤكد إلى وجود تلك النوايا النووية العسكرية الإيرانية التي تم التركيز عليها طويلاً، وليس لأنها تشير أيضاً بشكل مؤكد إلى وجود برنامج نووي عسكري سري إيراني، لكنها تشير إلى وجود ذلك الشيء "غير المفهوم" الذي

(27)- Kaveh L. Afrasiabi, Iran's nuclear program: debating facts versus fiction, (book surge publishing March 8, 2006), pp., 35-51.

كان مرتبطاً دائماً بالنشاطات النووية الإيرانية، فقد تفجرت مرة واحدة ست مشكلات على الأقل تحت عنوان " نشاطات غير معلنة"، هي:

١- أن إيران قد قامت باستيراد حوالى طن ونصف طن من اليورانيوم الطبيعى فى بداية التسعينات دون إبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية بذلك.

٢- أن إيران قامت بإطلاق برنامج لتطوير تكنولوجيا تصنيع الماء الثقيل، وأن لديها منشأة تقوم بذلك فى مدينة أراك.

٣- أن إيران تقوم باستغلال ترسيبات لليورانيوم الطبيعى موجودة فى أراضيها بالقرب من يازد، كمصدر محلى للمواد النووية.

٤- أن إيران - حسب تقرير للوكالة الدولية ووثيقة فرنسية - قامت بمحاولة للحصول على معدات نووية خاصة بإعادة معالجة الوقود النووى عام ٢٠٠٠.

٥- أن إيران تستعين - حسب تصريحات روسية - بخبراء وعلماء أجانب فى بعض برامجها النووية، من باكستان وكوريا الشمالية، ودول غربية.

٦- أن عينات من مستويين من اليورانيوم المخصب قد وجدت فى منشأة لمعالجة الوقود النووى فى موقع ناتانز النووى.

إن معظم هذه الوقائع التى أقرت بها إيران - فى ظل تفسيرات مختلفة لحجمها ودلالاتها - رسمياً، باستثناء الاستعانة بعلماء أجانب، كانت تشير إلى وجود ملامح محددة لبرنامج نووى سرى فى يقوم على أساس تخصيص اليورانيوم، دون حاجة إلى مفاعل نووى، أو أن إيران كانت تستعد لتزويد المفاعل المنتظر فى بوشهر بوقود نووى محلى فى مرحلة ما من مراحل التشغيل، لكن أياً كان الموقف فإن إيران لم تقم بإبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتلك النشاطات، التى كشفت عنها مصادر أخرى، وهو ما أدى إلى اتجاه الولايات المتحدة - التى يقوم موقفها على الشك المزمّن فى النوايا النووية الإيرانية - نحو التأكيد على أن هناك برنامجاً نووياً عسكرياً موازياً يعمل داخل إيران، خاصة فى ظل إشكاليتين:

أ- أن إيران قد حصلت على مكونات شبه كاملة لبرنامج خاص بتخصيب اليورانيوم ٢٣٥، يضمن تلك عينات مواد ومعدات وتصميمات عبر نشاطات سرية ممتدة ارتبطت بالتعامل فى السوق النووية السوداء مع شبكة

تكشفت معلومات كاملة عنها في ذلك الوقت، هي شبكة العالم الباكستاني عبد القدير خان، وبعض الشركات الغربية.^(٢٨)

ب- أن الدولة الأخرى التي حصلت مع إيران تقريباً على نفس المواد والمعدات والتصميمات من نفس المصدر، وهي ليبيا، قد أقرت بأنها كانت تخطط لبناء برنامج نووي سرى يقوم على تخصيص اليورانيوم، وإثر إتفاق مع الولايات المتحدة وبريطانيا، بعد اكتشاف نشاطاتها، قامت بالتخلي عن البرنامج والقبول بإزالة ونقل مكوناته خارج أراضيها.

ولقد كانت لدى إيران وجهة نظر بالنسبة لما جرى، وكان لديها تفسير فني لكل بند من البنود السابقة، فلم يكن هناك ما يلزمها قانوناً بالإبلاغ عن شحنة اليورانيوم الطبيعي التي تم استيرادها، وقد تم تطوير تكنولوجيا الماء الثقيل لأغراض خاصة ببعض المفاعلات الكندية التي كان يتم التعاقد عليها، ويتم استغلال ترسيبات اليورانيوم في يازد لاعتبارات خاصة بالبرنامج المدني، والمعدات الفرنسية "مزدوجة" في استخداماتها بطبيعتها، وآثار اليورانيوم المخصب في ناتاز كانت موجودة في المعدات المستوردة، وقد أوضح المسئولين في إيران إثر الكشف عن تلك النشاطات بأن ما يأملون فيه هو أن لا يتم التسرع في استخلاص النتائج، وأن تظل المسألة عند حدودها الفنية بدون تسييس^(٢٩).

لكن رغم ذلك، فإن المسألة النووية الإيرانية برمتها قد انتقلت من الشك في النوايا إلى الشك في القدرات، فعلى الرغم من أن د. محمد البرادعي مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لم يصل إلى حد اتهام طهران بالكذب على الوكالة الدولية، إلا أنه قال إن إيران لم تقدم صورة كاملة عن برنامجها النووي، مشيراً إلى أنهم لم

(28) - لقد كان لباكستان رؤية في تعزيز التعاون مع إيران في كافة المجالات، بما في ذلك بيع للتكنولوجيا النووية إلى إيران، لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، التي تسعى إلى تدمير العالم وهو ما اتضح في الحالة العراقية. ومن ثم رأت باكستان أنه لا مفر من أن يكون هناك تعاون كبير بين باكستان وإيران ضد الولايات المتحدة الأمريكية. راجع في ذلك، أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني آفاق الأزمة، مرجع سبق ذكره، ص ١٦١، وعمر محمد علي الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص ٥٣.

(29) - ممدوح حامد، "إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط" في: محمد إبراهيم منصور (محرر) الخيار النووي، مرجع سبق ذكره، ص ٧٣.

يتسموا بقدر كامل من الشفافية في إخطارنا مسبقاً بما يجرى". لكن الأهم أنه حين سئل عما إذا كانت إيران تدير برنامجاً سرياً للأسلحة النووية قال "يمكن أن تكون ويمكن ألا تكون"، فالحقيقة - مرة أخرى - توجد في مكان ما يصعب الجزم بشأنه، وقد إنتقل الملف برمته إلى مجلس الأمن استناداً على تلك الوقائع الخاصة بعدم الإبلاغ عن تلك النشاطات، ولم تحل تلك المشكلة بعد.^(٣٠)

٥) مشكلة برنامج اليورانيوم - ٢٣٥ الإيراني.

تمثل تلك المشكلة الحلقة الأخيرة في أزمة البرنامج النووي الإيراني، وهي الحلقة الأكثر تعقيداً، إذ أنها تثير مباشرة مسألة التوجهات العسكرية للبرنامج النووي الإيراني، فكل برامج تخصيب اليورانيوم التي شهدتها المنطقة من قبل كانت تهدف إلى إنتاج أسلحة نووية، كما تمثل الاستخدامات السلمية والاستخدامات العسكرية محطتان متباعدتان لكنهما على نفس الخط، وثمة تعقيدات فنية واسعة النطاق في "تقدير" ما إذا كانت الدولة التي تتمكن من حيازة تكنولوجيا التخصيب يمكنها أن ترفع نسبة التخصيب إلى مستوى أعلى ببساطة أو بصعوبة، وحتى إيران ذاتها، اعتبرت نفسها - حسب تصريحات الرئيس أحمدى نجاد - الدولة الثامنة في النادي النووي لمجرد توصلها إلى إمكانية التخصيب لدرجة ٣,٥ في المائة^(٣١).

ومن الناحية الفنية تمتلك إيران كل العناصر المحلية اللازمة لإدارة برنامج تخصيب يورانيوم مستقل، وهي مناجم يورانيوم خام في منطقة "يزد"، ومنشأة لتحويل اليورانيوم إلى ثاني أكسيد اليورانيوم وسادس فلوريد اليورانيوم في أصفهان، ومنشأة كبيرة لتخصيب اليورانيوم بالقرب من مدينة "تنتاز"، إضافة إلى المعدات اللازمة لتخصيب اليورانيوم وفق نظام الطرد المركزي. لكن الأهم أن إيران قد قامت بالفعل

(30) - د. محمد عبد السلام، البرنامج النووي الإيراني الاستخدامات السلمية والتوجهات العسكرية، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٣-١٦. ولمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: التقرير التفصيلي للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن البرنامج النووي الإيراني (١-٣)، (القاهرة: مختارات إيرانية، عدد ٤٦، مايو ٢٠٠٤) ص ص ٢٧-٣٣ (عن: بازتاب الإيرانية، فبراير/مارس ٢٠٠٤).

(31) - أحمد إبراهيم محمود، السياسة الإيرانية والملف النووي في عهد أحمدى نجاد، (القاهرة: مختارات إيرانية، العدد ٦١، أغسطس ٢٠٠٥) ص ص ٨٨-٩٣.

بتشغيل برنامج تخصيب اليورانيوم على نطاق بحثي في أبريل ٢٠٠٦، ووضح في إطار تلك العملية مايلي^(٣٢):

أ- أن حجم البرنامج الإيراني الخاص بتخصيب اليورانيوم أكبر مما كان متصوراً، فقد تمكنت إيران من تحويل كمية كبيرة نسبياً من خام اليورانيوم (حوالي ١١٠ طن) إلى ثاني أكسيد اليورانيوم في أصفهان، وعلى الرغم من أنها لم تستخدم سوى وحدة تتكون من ١٦٤ جهاز طرد مركزي فقط، فإن التصريحات الرسمية الإيرانية تشير إلى امتلاكها حوالي ٥٤ ألف جهاز، وبالتالي فإن لديها القدرة على التحول إلى الإنتاج الصناعي.

ب- أن البرنامج أكثر تقدماً مما كان متصوراً أيضاً، فمن المعروف أن عملية التخصيب تواجه مشكلات لا أول لها ولا آخر خلال عمليات التشغيل التجريبية، ويؤدي أننى خطأ فيها إلى عدم اكتمال العملية بالمستوى المطلوب في النقاء على الأقل، وإذا كانت إيران قد تمكنت من الوصول إلى مستوى ٣,٥ في المائة في الفترة القصيرة التي أعقبت قيامها باستئناف التخصيب لما أسمته أغراض بحثية، فإن ذلك يعني مستوى من التطور في التكنولوجيات التي تمتلكها.

وتشكك المصادر الأمريكية في أن تكون إيران قد قامت فعليا بما أعلنه الرئيس الإيراني أحمدى نجاد، لكن مصادر الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا تستبعد تمكن إيران من القيام بذلك، خاصة وأنها تدرك بالفعل ما لدى إيران من معدات، وما حصلت عليه من تكنولوجيا^(٣٣).

وبالطبع، فإن من الممكن افتراض أنها قد حصلت على تفاصيل تلك العملية عبر شبكة عبد القدير خان، أو أنها قامت بأعمال البحث في فترة سابقة قبل اكتشاف برنامجها الخاص باليورانيوم، أو أن لديها برنامج سري موازى آخر لم يتم تعليق

(32) - أحمد منيسى، أزمة البرنامج النووي الإيراني: سيناريوهات متعددة للمستقبل، (القاهرة: مختارات إيرانية، العدد ٦٤، نوفمبر ٢٠٠٥) ص ص ٩٠-٩٢.

(33) - د. محمد عبد السلام، البرنامج النووي الإيراني: الاستخدامات السلمية والتوجهات العسكرية، مرجع سبق ذكره، صص ١٣-١٦، و ببرز إسماعيلي، فرص إيران في التركيبة الجديدة لمجلس محافظي الوكالة، (القاهرة: مختارات إيرانية، العدد ٦٤، نوفمبر ٢٠٠٥، ص ص ٦١-٦٢ (عن: التضامن، إيران، ٢٩/٩/٢٠٠٥).

نشاطاته، لكن ذلك لا يؤثر في النتيجة النهائية الخاصة بالحجم والتطور، لكن الأكثر أهمية هو تلك الإشارات المتوازية تزامنت مع تطور مشكلة البرنامج الإيراني، أو أطلقتها إيران ذاتها، والتي تشير إلى أن إيران ربما تمتلك " الحلقات الوسيطة اللازمة" للتقدم نحو إنتاج المواد النووية المؤهلة لإستخدامها في صناعة القنبلة، علما بأن ٥٤ ألف جهاز طرد مركزي هو عدد كافى للحصول على الكتلة الحرجة المطلوبة لصناعة قنبلة اليورانيوم (١٥ - ٢٠ كجم)، أهم تلك الإشارات مايلي :

- الاكتشاف القديم الذى يمكن إعادة تقييمه فى ضوء المعلومات الجديدة، والخاص بوجود مستويات تخصيب مرتفعة فى أحد أجهزة الطرد المركزى التى حصلت عليها إيران من شبكة عبد القدير خان.

- التصريحات الإيرانية الخاصة ببدء إجراء أبحاث على أجهزة " بي - ٢" الأكثر تقدماً من الأجهزة المستخدمة حالياً، والتى يمكن إستخدامها من الوصول لنسب تخصيب أعلى، وكانت إيران قد أقرت بأن لديها تصميمات لها.

- الواقعة الخاصة بوجود تصميم لقنبلة نووية لدى إيران، والتى تم التأكيد للمفتشين الدوليين بأن التصميم إنتقل " بدون قصد" إلى إيران ضمن ملفات صفقاتها السرية، وأنه لايعنى شيئاً.

إن الحل الذى تعرضه إيران، هو أن يتم الاعتراف لها بما امتلكته بالفعل، وبالتالي فإنها يجب أن تحتفظ ببرنامجها الخاص بتخصيب اليورانيوم - ٢٣٥، المهم أن هدف إيران هو أن تظل العملية فى أراضيها مع التعهد بكل الطرق بأنها لن تتجه نحو امتلاك الأسلحة النووية، التى أصبحت - وفق ماقامت به - قادرة على الاقتراب منها، بالتوازي مع إطلاق تهديدات مستترة بأنها قد تفعل ذلك، إذا فرضت عقوبات عليها، أو شنت حرب ضدها.

ولم تقتصر أزمة البرنامج النووى الإيراني عند هذا الحد فقد اكتشفت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مفاعل لتخصيب اليورانيوم فى مدينة قم وتم الاعلان عنه فى ٢١ أغسطس ٢٠٠٩ ، ويقع على بعد ١٠٠ كم عن العاصمة طهران وقد تم بناءه تحت جبل. وهو ما زاد من مخاوف المجتمع الدولى من استمرار إيسران فى برنامجها النووى.

٦) مرحلة التهدئة والبحث عن مخرج للأزمة

دخل الملف النووي الإيراني منذ شهر سبتمبر ٢٠٠٩ مرحلة جديدة، انتقل فيها من المواجهة إلى التفاوض ويبدو أن الأزمة شهدت انفراجاً ملحوظاً، تلعب فيه روسيا دوراً أساسياً وتحتاجه الولايات المتحدة لتغطية إخفاقاتها على بقية الجبهات وقد بدأت هذه المرحلة عندما دعا الرئيس الأمريكي باراك أوباما في سبتمبر ٢٠٠٩ شرطاً وحيداً لاستئناف المفاوضات مع إيران وهو أن تبدي استعدادها لإثبات الطابع السلمي لبرنامجها النووي وإلا فستخضع لمزيد من الضغوط وستجد نفسها معزولة، ويبدو أن هذه الدعوة لاقت قبولا على الجانب الإيراني، فبادرت بالإعلان عن المفاعل الجديد، مما نقل الأزمة من مرحلة التصعيد للتهدئة بين إيران والمجتمع الدولي.

ثالثاً: مراحل تصعيد الأزمة

مرت الأزمة النووية الإيرانية منذ بدايتها في أغسطس ٢٠٠٢ بعدة مراحل تركت أثراً قوياً عليها حتى وصلت إلى نقطة الحسم أو مفترق الطرق بعد رفض الولايات المتحدة الأمريكية للرد الإيراني على صفقة " رزمة الحوافز " التي قدمتها الدول الست (الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن + ألمانيا) في الزيارة التي قام بها خافيير سولانا عقب اجتماع في فيينا في أول يونيو ٢٠٠٦ لوزراء خارجية الدول الست بمشاركة سولانا^(٣٤). ويمكن عرض هذه المراحل على النحو التالي :

- ١- المرحلة الأولى: مرحلة التحقق من المعلومات بشأن المنشآت النوويتين (أغسطس ٢٠٠٢ - فبراير ٢٠٠٣). وأبرز ما في هذه المرحلة قيام الدكتور محمد البرادعي المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بزيارة طهران في فبراير ٢٠٠٣ للتفتيش على منشآتي " آراك " و " ناتنز " المشتبه فيهما.
- ٢- المرحلة الثانية: مرحلة الضغط على إيران للتوقيع على البروتوكول الإضافي (أغسطس ٢٠٠٣ - نوفمبر ٢٠٠٣) حيث يساهم هذا التوقيع في السماح لمفتشي الوكالة حق التفتيش المفاجئ للمنشآت النووية الإيرانية. وعلى الرغم من

(34) - د. محمد السعيد إدريس، البرنامج النووي الإيراني الأزمة والسيناريوهات المحتملة والتداعيات الإقليمية، في د. مصطفى علوي (محرر) مخاطر وتداعيات الانتشار النووي، (أعمال ومناقشات مؤتمر وزارة الداخلية بمملكة البحرين بالتعاون مع مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، المنامة، ٢٠٠٧)، ص ٢١٤.

- رفض إيران في بداية الأمر، إلا أنها وافقت على التوقيع على البروتوكول الإضافي أصناء زيارة وزراء خارجية الترويكما الأوروبية لها في أكتوبر ٢٠٠٣.
- ٣- المرحلة الثالثة: مرحلة التعاون بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية (نوفمبر ٢٠٠٣-نوفمبر ٢٠٠٤).
- ٤- المرحلة الرابعة: مرحلة الخلاف الحاد حول إصرار إيران على تخصيص اليورانيوم، الأمر الذي دفع مجلس محافظي الوكالة الدولية في اجتماعهم في سبتمبر ٢٠٠٤ إلى تبني قرار يطالب طهران بوقف كل عمليات تخصيب اليورانيوم بحلول نوفمبر ٢٠٠٤.
- ٥- المرحلة الخامسة : وهي مرحلة البحث عن مسار بديل لإدارة الأزمة، وبدأت هذه المرحلة مع التقرير الذي قدمه د. محمد البرادعي في ١٩ سبتمبر ٢٠٠٥ وحتى إعلان الولايات المتحدة في ٣١ أغسطس ٢٠٠٦ رفضها للرد الإيراني على صفقة الحوافز. وقد بدأت هذه المرحلة بإدراك إيران أن دبلوماسية التفاوض مع الاتحاد الأوروبي قد استنفدت أغراضها، فبادرت بإعلان إنهاء التجميد الطوعي لتخصيب اليورانيوم، كما طرحت ما أسماه على لاريجاني الذي تولى مسؤولية الملف النووي في حكومة الرئيس "أحمدي نجاد" بدبلوماسية المسار الآخر كما حددها نجاد.^(٣٥)
- ٦- المرحلة السادسة وهي المرحلة الممتدة من ٢٠٠٧ وحتى ٢٠٠٩ تلك المرحلة التي شهد فيها الملف النووي الإيراني درجة من درجات التهدئة إذ اعتمد أطراف النزاع على المفاوضات ودورها في إدارة الأزمة. ففي سبتمبر ٢٠٠٩ تم الاتفاق على مشروع يتم بموجبه نقل ١٢٠٠ إلى ١٥٠٠ كغم من اليورانيوم المنخفض التخصيب دون ٥ في المئة -على رغم معارضة مجلس الأمن الدولي- لتخصيبه بنسبة ١٩,٧٥ في المئة^(٣٦).

(35) - د. محمد السعيد إريس، للبرنامج النووي الإيراني الأزمة والسيناريوهات المحتملة والتداعيات الإقليمية، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٧.

ولمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: د. محمد السعيد إريس، التوازن الإقليمي وتحديات دبلوماسية المسار الآخر الإيرانية، (القاهرة: مختارات إيرانية، السنة الرابعة، العدد ٦٢، سبتمبر ٢٠٠٥). ص ص ٤-٥.

(36) - غالب حسن محمد، طهران والغرب من المواجهة إلى التفاوض، مجلة الثورة على الرابط

ومجمل القول أن البرنامج النووي الإيراني به عدة نقاط ضعف، خصوصاً على ضوء هشاشة أجهزة الفصل المركزية، وصحيح أن المحاولات التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية لم تستطع أن تؤخر البرنامج النووي الإيراني زمنياً ونطاقاً. ومن ثم ليس هناك مخرج سهل من المأزق النووي الإيراني. إيران التي شد من أزرها الوضع في العراق وأسعار البترول العالية وحفزتها توليفة من الإحساس بعدم الأمان والاعتداد القومي - تصر على حقها في تطوير قدرة لإنتاج نورة وقود نووي كاملة، بما في تلك القدرة على تخصيص اليورانيوم. إلا أن معظم البلدان الأخرى، وفي الوقت الذي تعترف فيه بدرجات متفاوتة بحق إيران بموجب معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية بالحصول على تلك القدرة لأغراض استخدامها السلمي لإنتاج الطاقة، تبدي قلقاً - يعززه افتقار إيران للشفافية في الماضي ودعمها المتواصل لمجموعات قتالية شرق أوسطية وخطابها الرئاسي المهيج - من أنها ما أن تتمكن من تخصيص اليورانيوم بدرجة عالية حتى يصبح بإمكانها ويصبح مغرياً لها إنتاج أسلحة نووية.

وخلال العامين الفترة من ٢٠٠٦ وحتى ٢٠٠٩ ظلت إيران تلعب على عنصر كسب الوقت مع الترييد الرسمي المستمر من قبل قادة إيران على أن البرنامج النووي الإيراني لن يتوقف تحت أي ظرف ومهما كانت العقوبات وأنه موجه لخدمة الأغراض السلمية للطاقة.

إلا أنه مع تغير القيادة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية، والسعي نحو الدخول في مفاوضات مباشرة مع إيران، ومحاولة حل الأزمة بالطرق السلمية، وفي هذا الصدد أعلنت إيران عن مفاعلها الجديد في قم وسمحت لمفتشى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتفتيشه ووافقت على إرسال اليورانيوم إلى فرنسا والصين وتخصيبه إلى ما يقارب ٢٠% وأقل. أي ترسل ثلث ما لديها من المخزون والباقي تخصبه دون ٥% للمسموح به دولياً. يعني ذلك أن إيران رأت أن الأزمة تأخذ مني آخر خاصة بعد الاتفاق الروسي الأمريكي حول الصواريخ المنتشرة في أوروبا الشرقية.

المبحث الثاني الولايات المتحدة وإدارة مفاوضات أزمة الملف النووي الإيراني

لا يمكن بأي حال من الأحوال فصل الموقف الأمريكي من البرنامج النووي الإيراني عن نمط العلاقات السائد بين الدولتين منذ فترة طويلة، وهو نمط يغلب عليه التوتر وعدم الثقة المتبادلة، كما أنه لا يمكن فهم هذا الموقف دون معرفة ثوابت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وتصنيفها ضمن دول محور الشر، فالقرار السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية الصادر في أواخر ٢٠٠٧ اعتبر أن إيران هي الدولة الأكثر نشاطاً في مجال رعاية الإرهاب، وهو تقليد دأبت واشنطن على ممارسته مع طهران. وبعيداً عن الخوض في تفاصيل وخلفيات العلاقات الأمريكية - الإيرانية يمكن القول أن التشدد هو السمة الغالبة على موقف الولايات المتحدة في تعاملها مع الملف النووي الإيراني وهو أمر يظهر على مستويين:

المستوى الأول: الخطاب السياسي للإدارة الأمريكية الذي تعكسه تصريحات المسؤولين الأمريكيين ومضمونه ما يلي:

- ١- أن إيران تبذل جهوداً لإخفاء برنامجها النووي والتهرب من واجباتها الدولية.
- ٢- أن برنامج إيران النووي يهدف لتطوير أسلحة نووية.
- ٣- أن البرنامج النووي الإيراني يعد تهديداً صارخاً للسلام والأمن الدوليين.
- ٤- أن إيران لم تقم بأي شيء للانصياع لقرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن الدولي.
- ٥- أنه ينبغي على المجتمع الدولي استخدام كل الوسائل المتاحة لديه لمعاقبة إيران.

المستوى الثاني: الضغوط التي تمارسها على إيران للحيلولة دون تطويرها أسلحة نووية عبر محاور عديدة أبرزها التالي:

- ١- محاور علاقات الولايات المتحدة الثنائية على المستوى الدولي وتتمثل بالضغوط هنا في شكل طلبات أمريكية تقدمها للدول التي تتعاون مع إيران عسكرياً بوقف هذا التعاون، من ذلك مثلاً مطالبتها لروسيا بتجميد أية صفقات أسلحة تنوي بيعها

لإيران ووقف مساعداتها التي تساهم بها في البرنامج النووي الإيراني المخصص للأغراض السلمية⁽³⁷⁾.

٢- محور نفوذها داخل المؤسسات الدولية كالأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهدف الضغوط الأمريكية هنا هو الحصول على قرارات دولية تدين إيران وتذرها بعواقب خرقها لالتزاماتها الدولية كخطوة أولى لمعاقبتها بعد ذلك بوسائل العقاب الواردة في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بما في ذلك استخدام القوة العسكرية.

هذا التشدد الأمريكي يمكن ان ترجعه الباحثة إلى عدد من الأسباب الأمنية والاقتصادية، والسياسية أهمها ما يلي:

- ١- خشية الولايات المتحدة من أن يؤدي امتلاك إيران قدرات نووية إلى اندلاع سباق تسلح في المنطقة لا سيما من جانب الدول العربية التي لها خصومة مع إيران، وبالتالي قد يؤدي ذلك إلى تغييرات في التوازن العسكري القائم في المنطقة بما لا يخدم مصلحة إسرائيل.
- ٢- خشية الولايات المتحدة من أن يؤدي امتلاك إيران قدرات نووية إلى تقوية شوكة النظام الإيراني، ومن ثم حلفائه في المنطقة من الدول والحركات السياسية، وخاصة حماس وحزب الله اللبناني.
- ٣- خشية الولايات المتحدة من أن يؤدي امتلاك إيران لسلح نووي إلى تهديد الهيمنة الأمريكية على منابع النفط واحتياطاته في منطقة الخليج العربي الذي يقدر بثمن الاحتياطي العالمي، وذلك في وقت يتزايد فيه الطلب العالمي على النفط بشكل لم يسبق له مثيل.
- ٤- خشية الولايات المتحدة من أن يؤدي امتلاك إيران لأسلحة نووية مختلفة المدى إلى تهديد قواعدها العسكرية في منطقة الشرق الأوسط، وأخطر من ذلك أن تطويل مدى الصاروخ "شهاب ٣" يضع القواعد الأمريكية الموجودة في أوروبا في دائرة التهديد أضف إلى ذلك أن هذا الصاروخ القادر على الوصول لإسرائيل إذا ما جرى تزويده بسلح نووي فإن قدرته التدميرية تتضاعف.

(37) - Robert Art and Patrick Cronin, The United States and Coercive Diplomacy, (US Institute of Peace Press, Washington DC, 2003), p.402-405

٥- خشية الولايات المتحدة الأمريكية من أن تؤدي حيازة إيران للأسلحة النووية إلى موجة من الانتشار النووي خارج حدود المنطقة بما يضر بمصالحها^(٣٨). وبناء على ذلك فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تبني سلسلة من الإجراءات الدبلوماسية للضغط على طهران لوقف برنامجها النووي، وقد كان أهم هذه الأدوات الدخول في مفاوضات غير مباشرة مع طهران للحيلولة دون تطور الوضع في منطقة الشرق الأوسط. وفيما يلي إشارة إلى النمط الأمريكي في إدارة مفاوضات الملف النووي الإيراني.

أولاً: تبني أسلوب الضغوط الدبلوماسية

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتكثيف جهودها الدبلوماسية والسياسية من أجل تشديد الضغوط على إيران لوقف برنامجها النووي أو على الأقل وقف الأنشطة المثيرة للقلق، وذلك باتباع استراتيجية مفادها^(٣٩):

١- مواصلة الضغوط والإغراءات على روسيا، حيث تم التباحث في هذا الصدد بين الجانبين الأمريكي والروسي على كافة المستويات وقام مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشئون نزع السلاح (جون بولتون) بزيارة لموسكو عدة مرات خلال عام ٢٠٠٣ من أجل الملف النووي الإيراني^(٤٠).

٢- العمل على بناء موقف دولي قوي ضد البرنامج النووي الإيراني: وفي هذا الصدد استخدمت الولايات المتحدة كل ما لديها من أدوات دبلوماسية للضغط على طهران من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومجموعة دول الثماني الصناعية، ومع شركائها الروس والبريطانيين والفرنسيين والألمان. وقد تجسست الإدارة الأمريكية في إقناع وزراء خارجية الدول الصناعية الثماني الكبرى في العالم في اجتماعهم في باريس في ٢٣-٥-٢٠٠٣ بأن يتضمن التقرير الصادر عن الاجتماع التعبير بقوة عن القلق الدولي من البرنامج النووي الإيراني،

(38- (Mark Fitzpatrick, 'Assessing Iran's Nuclear Program', in: (Survival, vol.48, no.3, Autumn 2006), pp.5-26

(39) - Gareth Porter, 'Iranian crisis in the wilderness', in: Asia Times online, 2 May 2006, http://www.atimes.com/atimes/Middle_East/HE02Ak04.html.

(40) - عمر محمد على الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص ٩١.

وتحميل إيران مسؤولية طمأنة المجتمع الدولي ووضع حد للتساؤلات المثارة بشأن هذا البرنامج^(٤١).

٣- حث الاتحاد الأوروبي على ممارسة ضغوط على إيران: لقد استخدمت الاتحاد الأوروبي موقفاً متشدداً حيال طهران داعياً السلطات الإيرانية إلى التوقيع على البروتوكول، والذي بمقتضاه يمكن السماح لمفتشى الوكالة الدولية بتفتيش أدق المنشآت النووية الإيرانية، وقد رافق ذلك لهجة تحذيرية اقترت من الموقف الأمريكي، وربط وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في اجتماعهم في لوكسمبورج تجاوب طهران مع دعوتهم بمواصلة الحوار معها في شأن إبرام اتفاق تجاري بين الجانبين، ويؤيد بعض الدول الأوروبية واستراليا وجهة النظر الأمريكية بأن المساعي النووية الإيرانية لا تدل على أن برنامجها مخصص للاستخدام السلمي^(٤٢).

كما أقر الوزراء الأوروبيون المبدأ الأمريكي القائل بأن "استخدام القوة قد يكون ضرورياً" حيث تفشل الدبلوماسية في معالجة التهديدات الناجمة عن أسلحة الدمار الشامل، وصادقوا على استراتيجية لمكافحة انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية^(٤٣).

٤- التهديد بإحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن: حيث ذكرت سكوت مكيلان المتحدث باسم البيت الأبيض " أن المجتمع الدولي له نفس المخاوف التي أعربنا عنها. وقد شهد عام ٢٠٠٤-٢٠٠٥ تصعيداً أمريكياً وأوروبياً بالتعبئة للمخاوف تجاه إيران باعتبارها تهدد السلم والأمن الدوليين، والاحتمال الإيراني لامتلاك أسلحة التدمير الشامل عبر تطويرها لبرنامجها النووي، وبزغ الملف

(41) - الولايات المتحدة تستخدم الدبلوماسية للضغط على إيران بشأن برنامجها النووي: تقرير صادر عن وزارة الخارجية، مكتب الإعلام الخارجي، نشرة واشنطن، ١٨ أغسطس ٢٠٠٤. على الرابط

<http://usinfo.state.gov/arabic>.

(42) - (See Statement by H.E. MR.G. Ali Khoshroo, Deputy Foreign Minister for legal and International Affairs of the Islamic Republic of Iran to the Second Session of the preparatory committee for the 2005 NPT Review Conference, 29 April 2005..

(43) - عمر محمد علي الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص ٩٣.

النوى الإيرانية على قمة الأجندة الدولية التي تركز توجيه الاتهام لإيران بخرقها معاهدة حظر الانتشار النووي⁽⁴⁴⁾.

٥- تفعيل دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية: حيث قام د. محمد البرادعي بزيارة المنشآت النووية الإيرانية في فبراير ٢٠٠٣، وفي ١٢-٩-٢٠٠٣ قامت الوكالة الدولية بمنح إيران مهلة لإثبات التزامها بمعاهدة منع الانتشار النووي وأنها لا تنتج أسلحة نووية وتقديم كل المعلومات الكفيلة بالتأكيد على أن برنامجها سلمي. ولم تكف الولايات المتحدة من خلال ممارستها الضغط على الوكالة الدولية لحملها على تحويل الملف النووي الإيراني لمجلس الأمن وهو ما أعلنه كولن باول وزير الخارجية الأمريكي سابقاً بقوله "يتعين على الأمم المتحدة أن تعالج طموحات إيران النووية، ويجب على الوكالة الدولية إحالة هذه القضية لمجلس الأمن"⁽⁴⁵⁾.

علاوة على ذلك اتهمت الولايات المتحدة إيران بأنها تنتهك معاهدة حظر الانتشار النووي، وذلك يتطلب من الوكالة إحالة الملف النووي الإيراني لمجلس الأمن، مما دعا مجلس محافظي الوكالة في قرار صادر في ١٨ يونيو ٢٠٠٤ الوكالة توجيه اللوم لإيران لعدم تعاونها بشكل كاف، فيما يتعلق بالتأخير في إبلاغ مفتشي الوكالة عن موضوع أجهزة الطرد المركزي. الحديثة B-2 في ١٥ مارس ٢٠٠٤. إلا أنه حدث تطور في الموقف الأمريكي من الملف النووي الإيراني منذ بداية ٢٠٠٩، حيث سعت الولايات المتحدة إلى تبني أسلوب الترغيب، بدلاً من التهيب، ودعوة المجتمع الدولي وإيران للتفاوض المباشر لإنهاء الأزمة النووية الإيرانية.

ثانياً : الإستراتيجية الأمريكية في إدارة مفاوضات الملف النووي الإيراني

في البداية لابد من الإشارة إلى أن الدور الأمريكي في مفاوضات الملف النووي الإيراني انطلق وفقاً لقواعد عامة تحكم الإستراتيجية الأمريكية في التعامل مع طبيعة هذا الملف، وأولى هذه القواعد هي قاعدة التنسيق مع الدول المجاورة للدولة

(44) د. باكينام الشرقاوي، الاستراتيجية الإيرانية تجاه الولايات المتحدة وتأثيرات الإطار الداخلي، ورقة مقدمة إلى مؤتمر إيران والنظام الدولي، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، إبريل ٢٠٠٦)، ص ٣.

(45) <http://www.isis-online.org/publications/iran/iranresponse.pdf>.

(دول الخليج العربية، تركيا، وبلدان آسيا الوسطى). وثانيهما: الإصرار على العمل عبر إجماع دولي. وثالثهما: هو إعطاء الأولوية للوسائل الدبلوماسية حتى استنفادها تماماً قبل التفكير في أي بدائل تعتمد على العنف. وفي هذا الصدد حاولت الإدارة الأمريكية تشديد العقوبات على طهران بإصدار قرار مجلس الأمن رقم ١٧٣٧ والذي تضمن عقوبات على مؤسسات وأشخاص من العاملين في برنامج إيران النووي والصاروخي معاً^(٤٦).

ويبدو أن الاهتمام الأمريكي المتعلق بقضية إيران كانت تتراوح بين الميل نحو معالجة تهديد إقليمي ناشئ بشكل حاسم، وبين إدراكها للقيود العسكرية والدبلوماسية التي تواجه الحل المنفرد. وهو ما دفع بالإدارة الأمريكية إلى دعم المقاربة الدبلوماسية للترويكات الأوروبية رغم عدم اقتناعها بأنها ستكون ناجحة^(٤٧)، كما أن عدم وضوح أهداف الولايات المتحدة الأمريكية التي تراوحت بين حظر انتشار الأسلحة النووية وتغيير النظام ساهم في إضعاف موقفها.

وفي هذا الصدد فقد سعت الإدارة الأمريكية خلال الفترة من ٢٠٠٢-٢٠٠٥ للتركيز على الحل المنفرد. إلا أنها عاوبت التأكيد على الوسائل الدبلوماسية، مع استمرار التأكيد على طبيعة النظام المسؤول عن المشكلة. ومن هذه اللحظة امتلكت الولايات المتحدة خمسة خيارات واسعة متداخلة في سياساتها الخاصة بإيران أثناء التفاوض وهي:

- ١- لمنع من خلال العقوبات، ومراقبة التصدير، واستراتيجية الحرمان، واعتراضات تستهدف فرض تكلفة على استمرار البرنامج وتأخيرته.
- ٢- الإحتواء وتجميد البرنامج عند مستوى معين؛ بمعنى قبول مستوى معين من القدرة النووية والتعامل معه من خلال توليفة من الردع والدفاع.
- ٣- الإنهاء، ويعني اتخاذ قرار بمنع امتلاك القدرات النووية من خلال إنهاؤها قسراً.

(46) - عمر محمد علي الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص ٨٤، ولمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: د. أسامة مخيمر، المواجهة الأمريكية- الإيرانية تصعيد أم تهدئة، (القاهرة: مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٨، أبريل ٢٠٠٧)، صص ١٣٨-١٣٩.

(47) Tom Sauer, Nuclear Inertia. US Nuclear Weapons Policy after the Cold War, (London, I.B.Tauris, 2005), 256 p.

٤- تغيير النظام، وهو ما يستلزم إسقاط النظام بالقوة على غرار ما حدث بالعراق، إلا أن النتائج المترتبة على هذه الأداة غير مؤكدة.

٥- للتبني عبر القبول بالمحتوم ومحاولة السيطرة على السلامة وأمن المواد، والتبادل. ومن أجل تفعيل السياسة الأمريكية في مواجهة الأزمة، استخدمت الولايات المتحدة المؤسسات الدولية وإن كان بشكل غير منتظم، فقد نجحت واشنطن في دفع الأمم المتحدة إلى إصدار قرار يطالب الدول بسن قانون وطني لتنفيذ معاهدة انتشار الأسلحة النووية ومنع انتقال المواد إلى أيدي الإرهابيين. وعبر حمل الدول على تحمل مسؤولية وطنية لصالح الالتزامات الدولية، شكل قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ منعطفاً بالغ الأهمية في التعامل مع احتمالات وصول الإرهابيين إلى المواد النووية^(٤٨).

لقد كان واضحاً لدى الولايات المتحدة الأمريكية رفضها الواضح لأي محاولة إيرانية لاستبدال التفاوض مع الترويك الأوروبية ببديل آخر، وأعلنت واشنطن دعمها الواضح لهذا المسار التفاوضي.

وإذا كان الكونجرس الأمريكي قد أصدر قانوناً في شهر يوليو ٢٠٠٤ لدعم المعارضة الإيرانية، فإن الولايات المتحدة خلال الولاية الثانية لجورج بوش الابن قد صعدت لهجتها وتهديداتها بالعدوان على إيران، بما أحدث انقلاباً شاملاً على لغة الحوار وتقارب المصالح التي سادت بين الولايات المتحدة وإيران خلال الولاية الأولى لبوش نفسه أثناء الحربين العدوانيتين على أفغانستان والعراق، وكان أبرز مظاهرها الاقتصادية توقيع الحكومة الإيرانية مع شركة هالبرتون الأمريكية - التي كان يشغل تشيني موقع القيادة فيها - على عقد قيمته ٣٦٠ مليون دولار للتنقيب عن النفط والغاز في جنوب إيران. وكان الانقلاب في الموقف الأمريكي مستنداً بالأساس إلى تطورات البرنامج النووي الإيراني الذي ترى منذ البداية أن حسمه لن يتم إلا بشن عدوان عسكري على إيران.

وقد بدأت واشنطن بتحول تكتيكي في موقفها بهدف التغلب على المعارضة التي أثارها بعض الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، وخاصة روسيا والصين،

(48) - شاهرام تشوبين، طموحات إيران النووية، (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠٠٧)، ص ١٤١.

في مواجهة الضغوط الرامية إلى فرض عقوبات اقتصادية وسياسية ضد إيران وفقاً لبنود الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة^(٤٩).

وجاء التحول في الموقف الأمريكي أشبه بالمفاجأة عندما أعلنت كوندليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية في ٣١ مايو ٢٠٠٦ أي قبل يوم واحد من اجتماع دول (١+٥) في فيينا للبحث في صيغة عرض يقدم إلى إيران يتضمن "الجزرة والعصا معاً" وجاء على لسانها بأن بلادها وافقت على الانضمام للمباحثات بين دول الترويكا الأوروبية وإيران شريطة وقف الأخيرة لعمليات تخصيب اليورانيوم في شكل يمكن التحقق منه^(٥٠) وقد أعرب الرئيس السابق للولايات المتحدة بوش الابن عن اعتقاد إمكان حل المسألة دبلوماسياً، وبذل كل الجهود لتحقيق ذلك.

ومن ثم، يبدو أن القبول الأمريكي باقتراح التفاوض المباشر مع إيران كان اضطرارياً بعد أن أكدت "رايس" هشاشة التحالف الدولي ضد إيران، وأن هذا التحالف يواجه خطر الانهيار، لذلك اضطر بوش بوش للقبول باستراتيجية مختلفة وكشف الرئيس الأمريكي عن هذه الإستراتيجية بإعلانه عقب اتصاليين أجراهما مع رئيسي الصين وروسيا، أن أكثر شيء إيجابي في هاتين المحادثتين هو الاتفاق على أن إيران يجب ألا تملك أسلحة نووية.

وقد عملت الإدارة الأمريكية على التوجه إلى الأوروبيين والصينيين والروس وتخبرهم باستعدادها للتفاوض المباشر مع إيران بشرطين، الأول: أن يعمل الجميع كفريق واحد ويتفقوا على عقوبات محددة تفرض في حالة فشل المفاوضات، والثاني أن يتفقوا على أسس تحديد الفشل في المفاوضات حتى يكون الدافع لفرض العقوبات متفقاً عليه.

ومن الواضح أن الإدارة الأمريكية كانت أكثر تحسناً لتأييد مواقفها الليبرالية والكلامية، كما أنها سعت للمحافظة على موقف مشترك مع الأوروبيين وحتى مع الروس والصينيين. إلا أنها فشلت في التركيز مع الأوروبيين للاستفادة من الاختلافات في القيادة الإيرانية. لا سيما وأن الأوروبييون يرون الخلافات في القيادة

(49) - د. محمد السعيد إدريس، البرنامج النووي الإيراني الأزمة والسيناريوهات المحتملة والتداعيات الإقليمية، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٩.

(50) - Glenn Kessler and Dafna Linzer, 'Brief Nuclear Halt May Lead to Talks With Iran', in: The Washington Post, 12 September 2006, p.A20.

الإيرانية بشكل واضح نظراً لخبرتهم في التعامل مباشرة مع الإيرانيين حول الملف النووي في السنوات الأخيرة⁽⁵¹⁾.

وقد انتهت هذه المرحلة بتوصيل إيران ردها على صفقة الحوافز إلى سفراء الدول الست فيها، بما فيها سفير سويسرا باعتبارها دولة راعية للمصالح الأمريكية في طهران، ورفضت الولايات المتحدة الأمريكية لهذا الرد الذي لم يأت إيجابياً، بل دفع واشنطن في ٣١ أغسطس ٢٠٠٦ إلى الدعوة إلى عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن للبحث في طلب واشنطن فرض عقوبات ضد إيران وفقاً لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وبالرغم من العقوبات التي أقرت في ديسمبر ٢٠٠٦ كانت محدودة جداً، فقد أثارت انتقادات صريحة للرئيس أحمد نجاد داخل إيران⁽⁵²⁾.

أما على الصعيد الدولي فقد عملت الولايات المتحدة على إتباع سياسة الضغط على حلفاء إيران خاصة الصين وروسيا، لإجبارهم على عدم تقديم أي مساعدات اقتصادية أو عسكرية لإيران، وقد تمثلت عمليات الضغط الأمريكية على كل من روسيا والصين في الدرع الصاروخية الأمريكية التي تقوي الإدارة الأمريكية إقامتها في أوروبا الشرقية، وهو ما اعتبرته روسيا بمثابة تهديد مباشر لأمنها القومي⁽⁵³⁾. أما بالنسبة للصين فقد بدأت أمريكا التدخل في مناطق النفوذ الصيني، خاصة تلك الموجودة في أفريقيا؛ وذلك في محاولة منها للسيطرة على غالبية منابع النفط في العالم وإجبار تلك الدول على الرضوخ للإرادة الأمريكية، خاصة فيما يتعلق بالشأن الإيراني الذي يمثل أولوية ملحة بالنسبة لأمريكا في الوقت الراهن.

وبعد صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٧٤٧ بشأن وقف برنامج إيران لتخصيب اليورانيوم بدأت الولايات المتحدة مرحلة جديدة هي مرحلة الخيارات

(51) - دينس روس، مرجع سبق ذكره، ص ٣٧٠.

(52) - بول روجرز، أمريكا وإيران.. للتاريخ استحقاقات، موقع Open Democracy، تاريخ دخول الموقع ٢٥-١٢-٢٠٠٨ على الرابط :

<http://www.islamonline.net/arabic/politics/2006/04/article02.html>.

(53) Selig Harrison, 'It is Time to Put Security Issues on the Table with Iran', in: The Financial Times, 18 January 2006

المحتملة التي تحاول الولايات المتحدة أن تسلكها لتقويض جهود إيران النووية وذلك من خلال:

- إلزام إيران بالتوقف عن هذه الدرجة من التخصيب، وهو يعنى قبول إيران نووية ولكنه نوع من الحزم في التعامل مع إيران
- استمرار الضغط الأمريكي عن طريق مجلس الأمن والحفاظ على التحالف الموجود في الصدام مع البرنامج النووي الإيراني^(٥٤).

وبالإضافة لما سبق يقوم المخطط الأمريكي للتعامل مع الملف النووي الإيراني على مجموعة من العناصر منها على سبيل المثال: حشد أعضاء مجلس الأمن بهدف تنفيذ قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي طلبت من إيران في فبراير ٢٠٠٨ "إعادة النظر في بناء مفاعل جديد يفترض أن ينجز بناؤه في ٢٠٠٩م، وسينتج كمية كبيرة من البلوتونيوم يمكن أن تستخدم لصنع قنبلة ذرية، فضلاً عن تعليق تخصيب اليورانيوم، وكذلك العمل على تخويف الدول العربية من القدرات النووية الإيرانية بهدف خلق أجواء شعبية مواتية للضربة الأمريكية ضد إيران.

بالإضافة إلى إشراك تل أبيب في العدوان على إيران سواء بدعم لوجستي أو أرضي أو كقاعدة انطلاق ضد الأهداف الإيرانية، فضلاً عن التعاون الاستخباري لتوجيه ضربات عنيفة للمفاعل النووي الإيراني ومراكز إنتاج الوقود والطرود المركزي ليصبح لتل أبيب دور عسكري لأول مرة بعدما كانت واشنطن تتولى عنها مهمة حماية أمنها.

وفي ٣ مارس، ٢٠٠٨، تبني مجلس الأمن الدولي القرار رقم ١٨٠٣، بـ ١٤ صوتاً لصالحه وعدم تصويت أي عضو ضده (امتنعت دولة واحدة عن التصويت هي إندونيسيا). وتلك هي خامس مرة يتخذ فيها مجلس الأمن قراراً بشأن قضية إيران النووية. كما أنها رابع مرة يتصرف فيها المجلس بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لكي يفرض عقوبات ملزمة قانونياً على إيران بسبب أخطار الانتشار النووي التي يمثلها برنامجها النووي وتخلفها عن وقف نشاطاتها النووية الحساسة.

(54)- مرتضى غرقى، الخيارات الأمريكية للصدام مع إيران، (القاهرة: مختارات إيرانية: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد ٨١، أبريل ٢٠٠٧)، ص ٨٣.

وإزاء هذا الوضع المثير للقلق، تغدو مطالب المجتمع الدولي من أجل إعادة بناء الثقة، وهو الطلب الذي عبر عنه مجلس المحافظين التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية ثم مجلس الأمن في قراراته التالية: ١٦٩٦ (٢٠٠٦)، ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، ١٧٤٧ (٢٠٠٧)، بلغة بسيطة ومفهومة للجميع. ينبغي على إيران تعليق أنشطتها الحساسة، والتعامل بشفافية تامة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في سياق البروتوكول الإضافي وإزاحة النقاب بالكامل عن "الأسئلة العالقة".

وقد جاء قرار مجلس الأمن رقم ١٨٠٣ متمشياً مع جهود الولايات المتحدة والمجتمع الدولي لزيادة الضغط تدريجياً على الحكومة الإيرانية حتى تتفادى عقوبات أوسع نطاقاً تلحق بالأذى بالشعب الإيراني. وجاء تبني القرار في أعقاب تقرير آخر من مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الدكتور محمد برادعي، أشار فيه إلى أن القضية الكبرى المتعلقة "بدراسات إيران المزعومة" لنشاطات "ذات أبعاد نووية عسكرية محتملة" لم تحل، وأن قضايا أخرى ما زالت خاضعة لتثبت "صحيح وكامل" (٥٥).

ويتطلب القرار ١٨٠٣ من إيران أن توقف جميع النشاطات المتعلقة بتخصيب اليورانيوم بصرف النظر عن موقعها في إيران، وكذلك الأبحاث والتنمية المتصلين بأجهزة الطرد المركزي وتخصيب اليورانيوم. وعلى الرغم من أن وكالة الطاقة الذرية لم تبلغ عن أي نشاطات مستمرة بشأن إعادة المعالجة أو التخصيب في إيران، فهذه النشاطات يشملها أيضاً مطلب التوقف. إضافة إلى ذلك، يتطلب القرار ١٨٠٣ أن توقف إيران بناء مفاعل أراك لأبحاث الماء الثقيل ونشاطات إنتاج الماء الثقيل في محطة أراك.

ويشكل عام ٢٠٠٩ عاماً مهماً في أزمة البرنامج النووي الإيراني، الذي ما لبث يتطور على وقع إستراتيجية "المفاوضات" لاستغلال الوقت، حيث تحولت المفاوضات من وسيلة لإيجاد مخرج للأزمة النووية إلى غاية يتم الاستفادة منها لإطالة أمد الأزمة قدر المستطاع إلى حين انجاز ما يمكن انجازه لتخطي عتبة "اللاعودة للنووية".

(55- (Dafna Linzer, 'US Spy Agencies Criticized on Iran', in: The Washington Post, 24 August 2006, p.A01.

ومع تسلّم الرئيس باراك أوباما سدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، والبرنامج النووي الإيراني سيدخل مرحلة الحسم إن كان باتجاه التوصل إلى تسوية شاملة أو ما يعرف "بالصفقة الكبرى" أو باتجاه المواجهة الشاملة والحسم العسكري. ولا شك أن بداية هذه الفترة ستكون فرصة لاستكشاف الوضع وإعادة تقييمه لاسيما من قبل الجانب الأمريكي الذي يدخل بذهنية جديدة وسياسة جديدة تهدف إلى التواصل الوثيق مع جميع الحلفاء والأصدقاء، للتوصل إلى نهج جماعي يكون أكثر فعالية وتأثير سواء في الخيار الأول أو الخيار الثاني، ووفقاً لتعبير الإدارة الأمريكية الجديدة "إنّ يدنا ممدودة للتوصل إلى حل"⁽⁵⁶⁾.

وتقوم وجهة النظر الأمريكية الجديدة حيال الملف النووي الإيراني خاصة بعد تولى باراك أوباما استناداً إلى مبررات ثلاثة هي:

١- ليس هناك من إمكانية واقعية من أن تؤدي ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية بشكلها السابق لوحدها إلى تخلي القيادة الإيرانية عن تعليق تخصيب اليورانيوم لاختلاف وتضارب المصالح بين القوى الكبرى ولاسيما روسيا والصين من جهة، وأوروبا والولايات المتحدة من جهة ثانية، بل وحتى أوروبا والولايات المتحدة نفسها من جهة ثالثة في العديد من المراحل. ولأن القيادة الإيرانية لا تشعر بأن العقوبات مؤلمة كافية لكي يتم التخلي عن الطموح النووي، خاصة أن الكثير من العقوبات كان بالإمكان الالتفاف عليها بسهولة نسبية.

٢- التركيز على الضربات العسكرية قبل حشر إيران في الزاوية ستؤدي إلى تأجيل أو تأخير البرنامج النووي الإيراني في أحسن الأحوال، ومن المرجح أن يزيد من عزيمة الإيرانيين في الحصول على أسلحة نووية بدلا من التخلي عن هذه الفكرة، لذلك فلا بد من وضع الكرة في الملعب الإيراني أولا وبشكل صريح وواضح بانتظار الاستماع على الرد الإيراني الذي قد يكون مدخلا لحل الأزمة أو مدخلا لشرعة العمل العسكري ضدها في حال رفضها⁽⁵⁷⁾.

(56) - علي حسين باكير، الإدارة الأمريكية الجديدة والملف النووي الإيراني، (الإمارات العربية المتحدة مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، عدد مارس ٢٠٠٩) ص ص ١٠٢-١٠٤.

(57) - المرجع السابق، ص ١٠٤.

٣- إن استنزاف المرحلة السابقة من دون ملامح واضحة لإمكانية تقديم طرح متكامل بموافقة واشتراك جميع القوى الكبرى من حلفاء وأصدقاء الولايات المتحدة في العالم والمنطقة، جعل الأمور ضبابية وقد صبّ ذلك في نهاية المطاف في المصلحة الإيرانية لناحية تضييع الوقت في مفاوضات ذات دائرة مفرغة. لذلك، فإن تقديم مبادرة دبلوماسية مع اقتراح متكامل بالتعاون مع أصدقاء وحلفاء الولايات المتحدة إلى إيران، سيساعد على تحسين وضع ودور الولايات المتحدة وإعطائه مصداقية دولية، ويؤدي في نفس الوقت إلى رفع أسهم إمكانية التوصل إلى اتفاق وحل في الموضوع النووي. واعتماداً على رد إيران، قد يؤدي الاتفاق إلى خدمة مصالح أمريكا على أكثر من صعيد أو الدخول في مواجهة كما في البنود السابقة أعلاه.

ومن ثم، يتضح إن الولايات المتحدة لا تزال تحرص على الحل السياسي والدبلوماسي مع إيران، دون الحل العسكري رغم تبنيها سياسة الخيار المفتوح بما في ذلك هذا الخيار، وذلك لاعتبارات إستراتيجية أهمها:

١- حاجة الولايات المتحدة لإيران في العراق، حيث إن تبني الخيار العسكري سيؤدي إلى تراجع التنسيق الأمني الإيراني الأمريكي في العراق، وما يسببه ذلك من إشكالات للإستراتيجية الأمريكية في العراق التي حددت مستقبل الحزب الجمهوري في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٨، والتي اعتمدت اعتماداً كاملاً على قوى سياسية تعد من حلفاء إيران لإدارة الوضع العراقي في الحكومة والجيش والأمن الداخلي، ومواجهة عمليات المقاومة وعمليات العنف المتصاعدة. هذا إن لم تقم إيران ذاتها بفتح معركة مباشرة مع القوات الأمريكية في العراق، وهي التي تعاني من إشكالات أمنية معقدة لا قبل لها بها مع فصائل المقاومة العراقية وبعض مجموعات العنف السياسي التي ربما تعادي إيران، في الوقت الذي تقف إيران وحلفاؤها إلى جانب قوات الاحتلال في مواجهة هذه الجماعات.

٢- تخوف الولايات المتحدة من دور إيران في إثارة الأزمات في منطقة الشرق الأوسط، خصوصاً في ظل نتائج حرب يونيو/ تموز الإسرائيلية على لبنان عام ٢٠٠٦.

٣- تزايد الخشية الأمريكية من امتلاك إيران لأسلحة تقليدية أو غير تقليدية، وبالتالي تصاعد إمكانية الإخلال بالتوازن العسكري القائم في وسط آسيا والخليج العربي، وفي منطقة الشرق الأوسط بشكل عام.

- ٤- اتساع دائرة النتائج السياسية والاقتصادية المترتبة على هذه الضربات العسكرية المتوقعة لتشمل كثيراً من دول المنطقة ودول العالم الأخرى.
 - ٥- الردود الإيرانية المحتملة على أي ضربة عسكرية تنبئ بأنها يمكن أن تدخل المنطقة في أزمة واسعة النطاق، ربما لا تسلم منها الولايات المتحدة الأميركية ذاتها في ظل وجود مصالح متحققة لها في المنطقة، تتمثل بقواتها وسفنها البرية والبحرية والجوية في الخليج والعراق.
 - ٦- التأثير المباشر لهذه المواجهة على ممرات نقل وتدفق النفط إلى دول العالم والتي تؤثر على الحركة التجارية الدولية عامة وعلى الولايات المتحدة خاصة، وتزايد المعاناة العالمية والأميركية من مشاكل الارتفاع الخيالي لأسعار النفط كما حصل خصوصاً عام ٢٠٠٦.
 - ٧- تزايد المخاطر على الدور القيادي للولايات المتحدة وتراجع دورها دولياً.
 - ٨- إن وجود قوى سياسية مرتبطة بإيران في بعض دول الخليج قد يؤدي إلى تهديد الأمن الوطني لهذه الدول في حال استخدام القوة، ناهيك عن إمكانية الانهيار في البنية الأمنية للإقليم كله، الذي يصعب تحمل نتائجه السكانية والاقتصادية على شعوب المنطقة.
 - ٩- تنامي الصعوبات الأمنية التي تواجهها إسرائيل بسبب انكشافها الإستراتيجي أمام الصواريخ الإيرانية البعيدة المدى، وتعرضها لاحتمال قيام إيران بفتح الجبهة اللبنانية من جديد.
- ومع بداية انفراج الأزمة في الآونة الأخيرة (سبتمبر / أكتوبر ٢٠٠٩) فقد طرحت الولايات المتحدة الأمريكية من جديد اقتراحاً - من وجهة نظرها - يلبي حاجة إيران في امتلاك تكنولوجيا نووية للأغراض السلمية وهو ما يفتح الباب للحوار المباشر بين إيران والولايات المتحدة حول الأزمة النووية وملفات أخرى في منطقة الشرق الأوسط. ولكن رغم هذه الدعوة لا زالت الإدارة الأمريكية متخوفة من هذه الدعوة، خاصة وانها تجد نفسها أمام مأزق كبير خلقته لنفسها، فقد ارتكبت خطأ في إشراك الدول الست في مفاوضات في جنيف (سبتمبر وأكتوبر ٢٠٠٩) لأن تلك الدول أصبحت شهود عيان على الرغبة الإيرانية المرنة في التعاون مع الوكالة

الدولية للطاقة الذرية وفتح مفاعل قم" أمام التفتيش الدولي أي إنها "إدارة أوباما" لم تعد قادرة على اتخاذ قرار^(٥٨).

ثالثاً: التحول في نمط التفاوض الأمريكي بعد أوباما

تحاول الولايات المتحدة الأمريكية بعد وصول أوباما للتحضير للمفاوضات، ليتم تقديم عرض في أسرع وقت ممكن. وتهدف الإستراتيجية الأمريكية للمرحلة المقبلة إلى تغيير طبيعة اللعبة مع إيران لكي تكون الولايات المتحدة والمجتمع الدولي في موقع أفضل يتيح لها النجاح في مساعيها، وهو ما يتطلب نقل الكرة أكثر فأكثر إلى الملعب الإيراني لنقل الضغط إليه ودفعها إلى الخيارات الحقيقية والصعبة. ومن ثم، يلاحظ أن هناك سحب للتهديد العلني باستخدام القوة العسكرية ضد إيران، وذلك لصالح إعطاء الأولوية للتأكد من وضع البرنامج النووي الإيراني، والتفاوض المباشر مع إيران على عدد من المواضيع، بالتزامن مع تحضير الولايات المتحدة لعرض يؤدي إلى دعم المصادقية الأمريكية أمام المجتمع الدولي بما فيه الشعب الإيراني وذلك بالتعاون وباستشارة حلفاء أمريكا وأصدقائها^(٥٩).

ويقوم النهج الأمريكي في هذه المرحلة على دفع إيران إلى طاولة الصفقات بدون شروط مسبقة، بحيث يتم صياغة الاقتراحات لتكون واضحة محددة وشفافة وعقلانية، بحيث أنه إذا قامت إيران برفضها، سيكون عليها تحمل تبعات ذلك، حيث سيعي المجتمع الدولي أن إيران لا تريد التوصل إلى حلول وأنها مخطئة وستتحمل نتائج خطئها. كما تقوم هذه الإستراتيجية على إخراج إيران من الصورة النمطية "لمحور الشر" وتعتمد على وضع الرئيس الأمريكي أوباما للعلاقات الأمريكية الإيرانية على طريق جديد مختلف تماماً عن السابق. وقد تمكنت الولايات المتحدة من استئناف المفاوضات مع إيران على أكثر من صعيد وعبر مجموعة (٥+١) أو بشكل ثنائي.

(58) - إيران والغرب حتمية التفاوض لا الصدام العسكري، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، دمشق، ٢٢-١٠-٢٠٠٩.

ولمزيد من التفصيل حول التطورات الأخيرة في الموقف الأمريكي يمكن الرجوع : حديث نينس روس لقناة البي بي سي في ٢٤-١٠-٢٠٠٩.

(59) - <http://muslm.net/vb/archive/index.php/t-155493.html>

وتُبدي الولايات المتحدة مع الإدارة الجديدة لها في بداية ٢٠٠٩ اهتماماً بإمكانية الاشتراك في مفاوضات مع إيران من دون شروط لكن مع ممارسة ضغط قوي وكبير، بمعنى أن تكون المفاوضات مقرونة بضغوط قوية جداً حتى لا تصل الرسالة مغلوبة إلى إيران فتعتقد أن الانخراط معها في مفاوضات من غير شروط هو علامة ضعف.

وفي هذا الصدد عرض السفير "دينيس روس" لهذه الآلية وهذه الرؤية ضمن الشهادة الرسمية التي قام بالإدلاء بها أمام لجنة العلاقات الخارجية والأمن في الكونجرس الأمريكي في أبريل من عام ٢٠٠٨ والتي ضمنها ٣ خيارات رئيسية للتعامل مع إيران كان إحداها "الانخراط في مفاوضات مباشرة من دون شروط مسبقة ولكن مع تشديد العقوبات". وفي هذه الحالة، ليس على إيران أن توقف تخصيص اليورانيوم أولاً، فالهدف ليس إيقاف تخصيص اليورانيوم، وإنما تقديم بوابة لإيران للخروج منها بشكل مشرف على اعتبار أن البرنامج النووي سيكون له تكاليف حقيقية موجعة لإيران وبالتالي فالتسوية ستكون أفضل وتأتي بنتائج ايجابية^(٦٠).

ويهدف هذا الخيار للوصول إلى عقول القادة الإيرانيين وينهي الصورة القائمة من إن هناك ثمناً للحديث مع الولايات المتحدة الأمريكية من دون أن يتم اللجوء إلى إذلال الإيرانيين. ومن الممكن للولايات المتحدة إذا ما أرادت اعتماد هذا الخيار دون الظهور بمظهر الخاضع للابتزاز الإيراني أن يتم بشكل غير مباشر عبر إعلانها الانضمام إلى المفاوضات الأوروبية- الإيرانية وبالتالي وحتى لا يعتقد الإيرانيون أنهم حققوا نصراً، على الولايات المتحدة أن تحصل على الثمن من الأوروبيين وليس الإيرانيين، بمعنى أن يلتزموا بتشديد العقوبات بشكل كبير وصارم على إيران مالياً واقتصادياً وتكنولوجياً واستثمارياً أو على الأقل فيما يخص قطاع الطاقة الإيراني، وعندها يتم الإعلان عن اشتراك الولايات المتحدة في المفاوضات بين أوروبا وإيران لكن بعد أن يتم تبني العقوبات الجماعية من قبل الأوروبيين، وقد يتم مكافأة الروس والصينيين أيضاً على نهجهم^(٦١).

(60) - http://www.tahawolat.com/cms/article.php3?id_article=822

(61) - www.maktoob.com

تاريخ دخول الموقع، ٢٠٠٩/٦/١٢.

حقيقية الأمر أن أوباما أعطى للحوار فرصة أخرى، وقال "دعوتي جديدة ومهمة لحل هذه المسألة، إلا إنه سيكون على إيران التعاون في شكل تام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإثبات أن نواياها سلمية". وقد استقبل الإيرانيون الرسالة على نحو إيجابي، ولذا فتحو الباب أمام الوكالة، ووافقوا على زيارة مديرها الدكتور محمد البرادعي، وعقد اجتماع في فيينا في التاسع عشر سبتمبر ٢٠٠٩ للتعامل مع الأزمة بشكل به قدر من الرشادة والعقلانية.

رابعاً: تقييم سياسة الولايات المتحدة التفاوضية:

إن مهمة وضع إيران في موقف ضعيف مهمة صعبة عملت الولايات المتحدة الأمريكية كثيراً على تنفيذها، إذ كانت إدارة بوش نفسها في موقف ضعيف، لقد كانت الإدارة الأمريكية حكيمة في جعل الآخرين في الموقع الأمامي علناً، وكانت حكيمة أيضاً في صياغة استراتيجية مع الأوروبيين واليابانيين (أكبر شركاء إيران التجاريين) وتعتمد على خبرتهم ونصيحتهم لتحديد الإجراءات التي يرجح أن تفرض أثماً باهضة على الإيرانيين.

وبهذه الطريقة يلمس الأوروبيون واليابانيون أن لهم يداً في تلك المواقف، ويكونون أكثر استعداداً لفرض عقوبات رسمية وغير رسمية، علماً بأن العقوبات غير الرسمية -وتشمل المصارف ومؤسسات التمويل في القطاع الخاص- قد تكون فعالة جداً في قطع إيران عن التجارة والاستثمار مما سيؤثر سلباً على وضعها الاقتصادي. وتمتاز العقوبات غير الرسمية بأنها أقل صرامة وعلانية، وألا تتوقف على مجلس الأمن - حيث تتطلب العقوبات الصارمة موافقة روسيا والصين - ويمكن أن تنفذها المصارف والشركات إذا اقتصت بأن تعاملها مع إيران سيوقعها في مجازفات خطيرة. ولابد لضمان فعالية العقوبات من انضمام الأوروبيين واليابانيين إلى هذا الجهد، على أن يكون هؤلاء مستعدين مع الولايات المتحدة للضغط على المصالح التجارية والمالية الكبرى لعدم التعامل بتاتا مع الإيرانيين.

ومن ثم، يمكن القول بأن الإدارة الأمريكية كان لديها عدة طرق لجعل الثمن باهضاً على الإيرانيين وبشكل يعمق الخلافات داخل النخبة الإيرانية حول الفوائد النسبية للنشاطات النووية الإيرانية. كما أن استخدام الأدوات الصريحة ليس هو الخيار

الأفضل دائماً، وإنما يجب إيجاد قدر من المزج الملائم من الخيارات مع تشكيلة مناسبة من الشركاء، حيث يساهم كل شريك بموارد أو وسائل ضغط مختلفة^(٦٢).

وبعد فشل مفاوضات سولانا مع جليلي، وإصرار إيران على حقها في استمرار تخصيص اليورانيوم على أراضيها، وما استتبع ذلك من جهود أمريكية وأوروبية لاستصدار قرار جديد من مجلس الأمن لتشديد العقوبات على إيران، وطرح أفكار لفرض حصار بحري على إيران لمنع تصدير النفط، على أمل أن يدفع ذلك إيران إلى إعادة التفكير في برنامجها النووي في ظل اعتمادها على عوائد النفط، وخوفها من الحصار النفطي الكامل، فإن مثل هذه الخطوة إذا ما تم الأخذ بها ستؤدي بدورها إلى مزيد من الاحتكاك الذي يؤدي بدوره إلى التصعيد المصحوب بتحركات عسكرية، ويقرب من لحظة الانفجار.

لقد تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من حشد التأييد اللازم لإصدار هذا القرار، وصدر بالفعل بتاريخ ٢٣-١٢-٢٠٠٦م تحت رقم (١٧٣٧)، بفرض عقوبات على إيران^(٦٣).

فرض مجلس الأمن للمرة الأولى عقوبات على إيران بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، حيث يأمرها بالامتناع إلزاماً لمطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية بما فيها تعليق تخصيص اليورانيوم، وينذر القرار رقم (١٧٣٧) الصادر في ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٦م بأن مجلس الأمن سينظر في إجراءات عقابية إضافية ملزمة في قرار لاحق إذا كان ذلك ضرورياً في حال رفض إيران الانصياع لهذا القرار، ويعدّها برفع العقوبات عنها إذا امتثلت، ويمهلها ستين يوماً، إلى حين موعد تلقيه تقرير مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن تنفيذها مطالب التعليق الكامل والمستمر لجميع النشاطات ذات العلاقة بتخصيب اليورانيوم، وتضمن القرار لائحة أشخاص معنويين وطبيين إيرانيين تم تجميد موجوداتهم، وأصولهم المالية، ومراقبة محدودة لتحركاتهم في الخارج.

62 - Kaveh L Afrasiabi, "Reinventing Iran's Foreign Policy", Asia time online, Oct 7, 2005, http://www.atimes.com/atimes/Middle_East/GJ07Ak02.html

(63) - حسين باقر زاده، الخلاف الأوروبي، الأمريكي بشأن التعامل مع إيران، (القاهرة: مختارات إيرانية مركز للدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، عدد ٥٦، مارس ٢٠٠٥)، ص ٨١-٨٢ (عن إيران لمرور، إيران، ١/٢٦).

كما حمل رقم ١٧٤٧ والصادر عن مجلس الأمن في ٢٤ مارس ٢٠٠٧ صدر بإجماع الآراء، وكانت تلك إشارة هامة، وذهب خطوة أبعد من القرار الأول رقم ١٧٣٧ الذي صدر في ديسمبر / كانون الأول عام ٢٠٠٦.

فقد فرض القرار الجديد حظراً على بيع وشراء الأسلحة من إيران مما قد يعني فرض حصار على التسليح الإيراني إضافة إلى تجميد أرصدة العديد من الأشخاص المنخرطين في البرامج النووية والصاروخية.

علاوة على ذلك دفعت للولايات المتحدة الأمريكية مجلس الأمن في ٣ مارس، ٢٠٠٨، إلى تبني القرار رقم ١٨٠٣، بـ ١٤ صوتاً لصالحه. وتلك هي خامس مرة يتخذ فيها مجلس الأمن قراراً بشأن قضية إيران النووية. كما أنها رابع مرة يتصرف فيها المجلس بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بسبب أخطار الانتشار النووي التي يمثلها برنامجها النووي وتخليها عن وقف نشاطاتها النووية الحساسة^(٦٤).

وقد جاء قرار مجلس الأمن رقم ١٨٠٣ ليتمشى مع جهد المجتمع الدولي لزيادة الضغط تدريجياً على الحكومة الإيرانية حتى تتفادى عقوبات أوسع نطاقاً تلحق الأذى بالشعب الإيراني. وجاء تبني القرار في أعقاب تقرير آخر من مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الدكتور محمد برادعي، أشار فيه إلى أن القضية الكبرى المتعلقة "بدراسات إيران المزعومة" لنشاطات "ذات أبعاد نووية عسكرية محتملة" لم تحل، وأن قضايا أخرى ما زالت خاضعة لتثبت "صحيح وكامل".

ويتطلب القرار ١٨٠٣ من إيران أن توقف جميع النشاطات المتعلقة بتخصيب اليورانيوم بصرف النظر عن موقعها في إيران، وكذلك الأبحاث والتنمية المتصلين بأجهزة الطرد المركزي وتخصيب اليورانيوم. وعلى الرغم من أن وكالة الطاقة الذرية لم تبلغ عن أي نشاطات مستمرة بشأن إعادة المعالجة أو التخصيب في إيران، فهذه النشاطات يشملها أيضاً مطلب التوقف. إضافة إلى ذلك، يتطلب القرار ١٨٠٣ أن توقف إيران بناء مفاعل آراك لأبحاث الماء الثقيل ونشاطات إنتاج الماء الثقيل في محطة آراك^(٦٥).

(64) Julien Mercille, The Iranian nuclear "crisis. Op.cit., pp. 12-16.

(65) Ibid., pp. 15.17.

جدير بالذكر إن تغير القيادة في الولايات المتحدة الأمريكية، لم يحمل معه أى معنى جديد لتغيير مسار المفاوضات مع الجانب الإيراني، صحيح أن الإدارة الجديدة أبدت استعدادها للتعاون مع إيران إلا أنها لم توضح الإستراتيجية الملائمة للتفاوض مع إيران^(٦٦).

فبرغم التقدم الذى شهدخ عام ٢٠٠٩ فى التفاوض حول الملف النووى الإيراني، خاصة ما حدث في مفاوضات جنيف بين إيران ودول التحالف الغربى حول احتمالات التسوية السياسية للملف النووى الإيراني التي شاركت فيها الولايات المتحدة الأمريكية لأول مرة، والذي تمثل في قبول كل الأطراف لاستمرار التفاوض في جلسة ثانية تعقد في نهاية سبتمبر ٢٠٠٩، وبرغم إعلان مدير الوكالة الدولية للطاقة موافقة طهران علي فتح موقعها الجديد لتخصيب اليورانيوم قريبا من مدينة قم، الذي بدأت إقامته عام ٢٠٠٦ دون إخطار الوكالة الدولية للطاقة للمفتشين الدوليين، وإقرارها بأنها لا تملك باستثناء موقع قم أية تسهيلات أخرى لم يتم الإعلان عنها.

والواضح أيضا أن أوباما برغم الضغوط المتزايدة عليه من جانب جماعات الضغط الصهيونية، وبرغم استخدامه لهجة أكثر تشددا مع طهران، لا يزال يأمل في نجاح التسوية السياسية للملف النووى الإيراني بدلاً من الحرب التي تفتح أبواب جهنم في الخليج والشرق الأوسط، وربما في أماكن أبعد، يسانده في ذلك أجهزة المخابرات المركزية الأمريكية التي لا تزال ثابتة عند موقفها الأول، تؤكد أن المعلومات التي حصلت عليها عام ٢٠٠٧ من حاسب آلي يملكه عالم نووى إيراني وقع في يدها والتي تؤكد أن إيران أوقفت العمل ببرنامجها النووى العسكري عام ٢٠٠٣ مائزال صحيحة. أن واشنطن لا تزال لديها أسباب قوية تبرر استمرار التفاوض مع طهران مع استمرار جهودها لإلزام إيران إثبات حسن نياتها خاصة أن واشنطن لا تملك بعد دليلاً قويا يؤكد أن كمية المخزون الإيراني من الوقود المخصب عند درجة ٤ % والتي تصل إلي حدود طن هي كل ما تملك إيران، كما أنها لا تملك دليلاً واضحاً علي أن منشأة قم التي تم اكتشافها أخيراً هي المنشأة السرية الوحيدة التي لا تزال طي الكتمان وأن الفصيل الأخير في إثبات حسن نيات طهران هو الأفعال وليس الأقوال.

(66- (U.S.-Iranian Engagement: The View from Tehran, Crisis Group, Middle East Briefing No.28, 2 June 2009, pp, 2-9.

وربما يدخل ضمن الأسباب التي تبرر استمرار التفاوض احساس الولايات المتحدة المتزايد بأن إيران قد تكون الآن أقرب إلى قبول التسوية السلمية تقادياً لعقوبات جديدة يمكن أن تزيد الوضع الداخلي سوءاً في ظل التفكك الراهن في جبهة إيران الداخلية، والانقسام الخطير في حوزتها الدينية بين المحافظين والاصلاحيين الذي وصل الي حد الانشقاق، والشكوك المتزايدة داخل الرأي العام الإيراني في مدى قدرة نظام ولاية الفقيه علي إخراج إيران من عزلتها الراهنة لتصبح جزءاً من عالمها المتطور، الأمر الذي يتوق إليه نسبة غير قليلة من الإيرانيين^(٦٧).

إن الولايات المتحدة تدرك فشل إدارة بوش في مواجهتها مع إيران وفي سلبيات سياسة العزل والعقوبات التي مارستها كل الإدارات السابقة منذ قيام الثورة الإيرانية، مما يجعل إدارة أوباما تطمح إلى فتح صفحة جديدة مع طهران بغض النظر عن نظام الحكم فيها وبشكل مشابه لعلاقات واشنطن مع الصين وفيتنام.

واشنطن تحتاج أيضاً إلى تعاون طهران في صراعات منطقة الشرق الأوسط عموماً وفي التسوية المنشودة تحديداً للصراع العربي/الإسرائيلي، كما تطمح واشنطن إلى تعاون أميركي/إيراني في توفير أمن استخراج وتصدير النفط والغاز في منطقة الخليج وجوارها.

وبشكل شامل ترى الباحثة، أن أي دعاوى للحوار أو أي مفاوضات ما بين إيران والولايات المتحدة اقتصررت على قضايا بعينها أو لتحقيق هدف تكتيكي قصير المدى، لكنها لم تبغى ابداً معالجة ملف العلاقات الأمريكية الإيرانية بشكل شامل وكلي يعمل على حل القضايا الخلافية المختلفة على عمومها لتغيير مسار العلاقة بشكل راديكالي طويل المدى. ومن هنا يمكن القول أن تحول في السياسة الخارجية الإيرانية سيكون تحولاً تدريجياً تراكمياً بطيئاً. ولن يمس الاستراتيجية الإيرانية تعديلات جوهرية إلا بحدوث تحول مماثل في الإستراتيجية الأمريكية.

67 - U.S.-Iranian Engagement: The View from Tehran, Crisis Group, Middle East Op.Cit., pp, 11-13..

المبحث الثالث

إيران وإدارة مفاوضات أزمة الملف النووي الإيراني

انقسم البرنامج النووي الإيراني في التسعينيات إلى شعبتين متوازيتين: برنامج نووي سلمي تحت إشراف هيئة الطاقة الذرية، وبرنامج عسكري تحت إشراف الحرس الثوري الإيراني. لكن كلتا الشعبتين عانتا وتوحدتا في عام ٢٠٠٠. وتتحصر عملية صنع القرار في الشأن النووي في إيران في ضمن ثلاث مؤسسات تتسق للقيادة فيما بينها: هيئة الطاقة الذرية التي تهتم بالمسائل التقنية، ووزارة الخارجية التي تهتم بالآثار الخارجية، والوحدات الخاصة من الحرس الثوري التي تهتم بأمن المنشآت النووية.

وتستند إيران في موقفها من الأزمة الحالية إلى حقها في امتلاك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، ومن ثم فهي تنفي الاتهامات الأمريكية والغربية لها بأنها تسعى لتطوير الأسلحة النووية وتمثل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، ومن يتابع الموقف الإيراني يستطيع أن يميز في إطاره بين مستويين:

المستوى الأول: ما يتعلق بالسعي لامتلاك برامج نووية للأغراض السلمية، وتظهر تصريحات المسؤولين الإيرانيين في هذا الصدد صلابة شديدة في الموقف الإيراني وعدم وجود أية نية لدى طهران للرجوع عن قرارها بتخصيب اليورانيوم وإنتاج الوقود النووي، من هذه التصريحات على سبيل المثال ما يلي^(٦٨):

١- تصريح الرئيس الإيراني "محمود أحمدی نجاد" أن بلاده لن تتخلى للضغط الخارجي التي تحاول إجبارها على التخلي عن برنامجها النووي، وتأكيد على أن إيران قد تمكنت من الحصول على التكنولوجيا الخاصة بإنتاج الوقود النووي ولن يستطيع أحد حرمانها منه، وأن أعداء إيران لن يتمكنوا من استخدام مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية لمعاقبها.

٢- تأكيد المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية "حميد رضا آصفی" أن تخصيب اليورانيوم في إيران، والأبحاث، وأنشطة التطوير لا يمكن الرجوع عنها.

(68- (Scott Sagan, 'How to Keep the Bomb from Iran, in: (Foreign Affairs, vol.85, no.5, September/October 2006), pp.45-50

- ٣- تصريح المندوب الإيراني لدى الأمم المتحدة "جواد ظريف" أن إيران لن تستجيب لضغوط المجتمع الدولي.
 - ٤- تصريح مندوب إيران لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية "علي أصغر سلطانيه" أن إيران قررت بناء محطتين نوويتين جديدتين وأن إيران عازمة على مواصلة برنامجها النووي رغم التهديدات الأمريكية.
 - ٥- إعراب المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية "آية الله علي خامنئي" أن بلاده مستعدة لنقل التكنولوجيا التي تمتلكها إلى دول أخرى، وتحذيره الولايات المتحدة من أن مصالحها في العالم ستتضرر إن هي أقامت على مهاجمة إيران.
 - ٦- استبعاد رئيس المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني "علي لاريجاني" توقف إيران عن تخصيص اليورانيوم مقابل وعد مسبق من المجتمع الدولي بالاعتراف بحقها في القيام بأنشطة التخصيب لأن هذا الاقتراح غير منطقي وتم تجاوزه لذلك لا يمكن قبوله، وتأكيد أنه الدول الغربية عليها أن تفهم أنها لا تستطيع حل هذه الأزمة عبر اللجوء للقوة.
- المستوى الثاني: ما يتعلق بتسوية الأزمة والتعاون مع المجتمع الدولي، وفي هذا الإطار يبدو الموقف الإيراني مرناً على عكس المستوى الأول، ويمكن تلخيص هذه المرونة في الآتي^(٦٩):
- ١- إعراب المسؤولين الإيرانيين عن استعداد إيران للتعاون التام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإثبات الأهداف السلمية لبرنامجها النووي، والوفاء بالتزاماتها وفقاً لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.
 - ٢- التأكيد على أن إيران لم تمنع أبداً عمليات التفتيش على منشآتها النووية، بل ساعدت على إتمام هذه العمليات بشكل دائم.
 - ٣- إبداء إيران استعدادها لتنفيذ البروتوكول الإضافي لاتفاقية حظر الانتشار النووي إذا عاد ملفها النووي مرة أخرى إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، جدير بالذكر أن البرلمان الإيراني كان قد علق العمل بهذا البروتوكول بعد قيام الوكالة بتحويل الملف إلى مجلس الأمن الدولي.

(69) - الأزمة النووية الإيرانية بين تشدد المواقف وصعوبة السيناريوهات، تقرير صادر عن الهيئة العامة للاستعلامات، وزارة الإعلام، جمهورية مصر العربية، يناير ٢٠٠٨، ص ٣.

٤- إبداء إيران استعدادها لإجراء محادثات دبلوماسية للتأكيد على أنها لم تنحرف عن المسار السلمي للطاقة النووية.

٥- قيام المسؤولين الإيرانيين بجولات خارجية لتوضيح ثوابت الموقف الإيراني ولتطمين دول الخليج على وجه الخصوص، وتبديد مخاوفها فيما يتعلق بأهداف البرنامج النووي لإيران، وإثبات عدم مصداقية الاتهامات الغربية لها، والتأكيد على أن إيران لم ولن تكن في يوم من الأيام مصدر تهديد لأي من جيرانها. ويرجع المراقبون التشدد الملحوظ في الموقف الإيراني على المستوى الأول إلى سببين هما^(٧٠):

١- امتلاك إيران أكثر من ورقة تفاوضية تجعلها قادرة على إطالة أمد نزاعها الحالي مع الغرب، والتفاوض لأطول وقت ممكن، فهي تستطيع إلى حد كبير تحقيق مصالح الولايات المتحدة فيما يتعلق بالعراق، والجماعات الإسلامية المسلحة، كما أن ورقة النفط والغاز تبدو أشد تأثيراً إذ إنه في حالة استخدام القوة ضد إيران أو حتى معاقبتها اقتصادياً سيؤدي ذلك حتماً إلى الإضرار بمصالح دول عديدة تحتاج إلى النفط والغاز الإيرانيين، ودول تربطها بطهران عقود وصفقات لتزويد طهران بالوقود النووي، وليس أدل على ذلك من ارتفاع أسعار النفط في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ إلى أسعار قياسية بسبب تسريب بعض وسائل الإعلام العالمية لما يقال أنها خطط أمريكية لضرب إيران. ويضيف هؤلاء المراقبون أن النظام في إيران يمتلك قدرات عالية لتعبئة الرأي العام الإيراني على كافة مستوياته بما يجعل الأزمة الحالية قضية وطنية تضمن له دعماً داخلياً قد يفقده الطرف الآخر أي الإدارة الأمريكية التي تعاني من تدني كبير في درجة شعبيتها وفي التأييد الداخلي لها، وتواجه معارضة كبيرة لفكرة استخدام القوة في معالجة الأزمة مع إيران خاصة وأنها لم تفلح بعد في الخروج من المأزق العراقي، ولا تقتصر هذه المعارضة على صفوف الرأي العام الأمريكي فقط بل تمتد لتشمل جانب كبير من عناصر النخبة^(٧١).

70 - <http://english.aljazeera.net/news/middleeast/2008/06/200862620538368661.html>.

71 - <http://www.dwworld.de/dw/article/0,2144,1891702,00.htm>

٢- مجموعة من الأهداف التي يرى الاستراتيجيون أنها ترتبط بالدروس التي استفادت منها إيران في السابق كقيام العراق بقصف الأسلحة الكيماوية الإيرانية في الثمانينات، وقيام إسرائيل بضرب المفاعل النووي العراقي، إلى جانب الدفاع عن نفسها ضد أي تهديد محتمل سواء من العراق أو باكستان أو من إسرائيل، يضاف إلى ما سبق التواجد العسكري الأمريكي على حدودها الغربية والذي أنتج حالة جديدة من التوازن الاقليمي. خلاصة هذه الأهداف إذن تكسوين قوة ردع لمواجهة أي اعتداء على إيران وخاصة منشأتها النووية.

وقد ركزت إيران منذ بداية الأزمة في نهاية ٢٠٠٢، على تبني نهج علمي في التفاوض حول هذا الملف بما يضمن عدم تخليها عن ثوابتها.

ومن ضمن إستراتيجيتها في التفاوض تغيير الأشخاص القائمين على المفاوضات. فبعد أيلول ٢٠٠٣ تولى القيصر النوري حسن روحاني المجلس الأعلى للأمن القومي مهمة تنسيق القضايا النووية، وفي أغسطس ٢٠٠٥ أخذ على لاريجاني مكان روحاني كسكرتير للمجلس الأعلى للمجلس القومي، لكن الأخير بقي في المجلس بصفة ممثل شخصي للمرشد الأعلى. كما قدم لاريجاني استقالته في عام ٢٠٠٧ وتولى ملف المفاوضات سعيد جليلي الذي ينتمي إلى الصف الثالث من دبلوماسيي وزارة الخارجية رغبة منه في ممارسة قدر أكبر من السيطرة على مسار المفاوضات. كما أن الاستقالة ليست أمراً جديداً كون علي لاريجاني سبق وقدم استقالته أكثر من مرة، معترفاً بوجود خلافات بينه وبين أحمددي نجاد فيما يتعلق بطريقة التعاطي مع مفاوضات الملف النووي. فالخلاف معروف بين الرجلين ويمس الأسلوب والتكتيك، ولا يتعلق بالإستراتيجيات المتصلة بالأزمة النووية القائمة مع الغرب.

ومنذ يونيو ٢٠٠٥ يقوم الرئيس أحمددي نجاد، بتغيير طاقم الموظفين، فأصبح لاريجاني الذي حل محل روحاني، المستشار الفعلي للأمن القومي. كما جرى تقسيم منصب نائب روحاني (موسويان) إلى قسمين: الأول يغطي الأمن الدولي، بما فيه الملف النووي (جواد واعدي) والآخر يغطي الشؤون السياسية والخارجية (علي منفرد)، ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد بل تم إنهاء عمل الفريق النووي المفاوض أيضاً، بالرغم من عدم تسمية البدلاء، وتولى لاريجاني بدلاً من وزير الخارجية منوشهر متكي مسؤولية القضية النووية، كما عين أخو

- ندزادة سفيراً لإيران لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا، وأصبح الجنرال مصطفى محمد نجار وزير الدفاع بدلاً من شامخاني⁽⁷²⁾.
- وهناك مجموعة من العناصر الأساسية التي ميزت أسلوب إيران في التعامل مع المشكلة النووية، ووضحت - إلى حد ما - أسلوبها في التفاوض وهي:
- ١- إن تعاون إيران مع الترويكاف الأوروبية والوكالة الدولية للطاقة الذرية كان يختلف باختلاف شعورها بالضعف أو الثقة.
 - ٢- بعد انكشاف أمر البرنامج النووي الإيراني في ٢٠٠٢، أصبحت أيدي المفاوضات الإيرانية مقيدة في المفاوضات.
 - ٣- من جهة أخرى رأت إيران أن تقديم التنازلات ليس في صالحها لأنه سيخفف للولايات المتحدة الأمريكية على المطالبة بتقديم المزيد منها وصولاً إلى تغيير النظام.
 - ٤- يقوم الأسلوب الإيراني في التفاوض بالتركيز على التفاصيل غير المهمة ويدور حول مسألة الحقوق القانونية، بالإضافة إلى تعاملها مع مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما أن سعي إيران لكسب كل جولات المفاوضات، وإعادة التفاوض، واختلاق الأزمات، وإعادة تحديد الالتزامات قدم التكتيكات على الإستراتيجية، مما أضعف إمكانية حصول إيران على أية امتيازات كان يمكن أن تحصل عليها لقاء تعاونها الرسمي مع الوكالة الدولية والترويكاف الأوروبية.
 - ٥- أضعفت المفاوضات الثقة بدلاً من أن تزيدها.
- ومن ثم تقتصر الإدارة الإيرانية للأزمة التي تدفعها الولايات المتحدة الأمريكية بالرد الدبلوماسي الهادئ المتزن على بعض التصريحات عن طريق المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الإيرانية دون فقد الأعصاب وهذوء متهاى في الحوار مع الأوروبيين واستخدام المنطق في تنفيذ المزاعم الأمريكية^(٧٣).
- وهناك مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تبنتها إيران في تصديها للتهديدات الأمريكية ومن أهم هذه الإجراءات:
- ١- دعم الوحدة الوطنية وتعزيز الجبهة الداخلية.

(72) - شاهرام تشوبين، طموحات إيران النووية، مرجع سبق ذكره، ص ٧٣.

(73) - عبدالله النبال، الجمهورية الإسلامية الإيرانية والتحديات العالمية، قراءة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، (الأردن ٢٠٠٥)، ص ١١٩-١٢٠.

٢- توسيع النشاط السياسي والاتصالات الدبلوماسية.

٣- تبني سياسة مبدأ الحياد الإيجابي

وفي هذا يجدر بالدراسة أن تتعرض للنمط الإيراني في إدارة مفاوضات الملف النووي مع القوى والأطراف الغربية والمناوئة لها في هذا البرنامج وذلك على النحو التالي:

أولاً: نمط إيران في التفاوض :

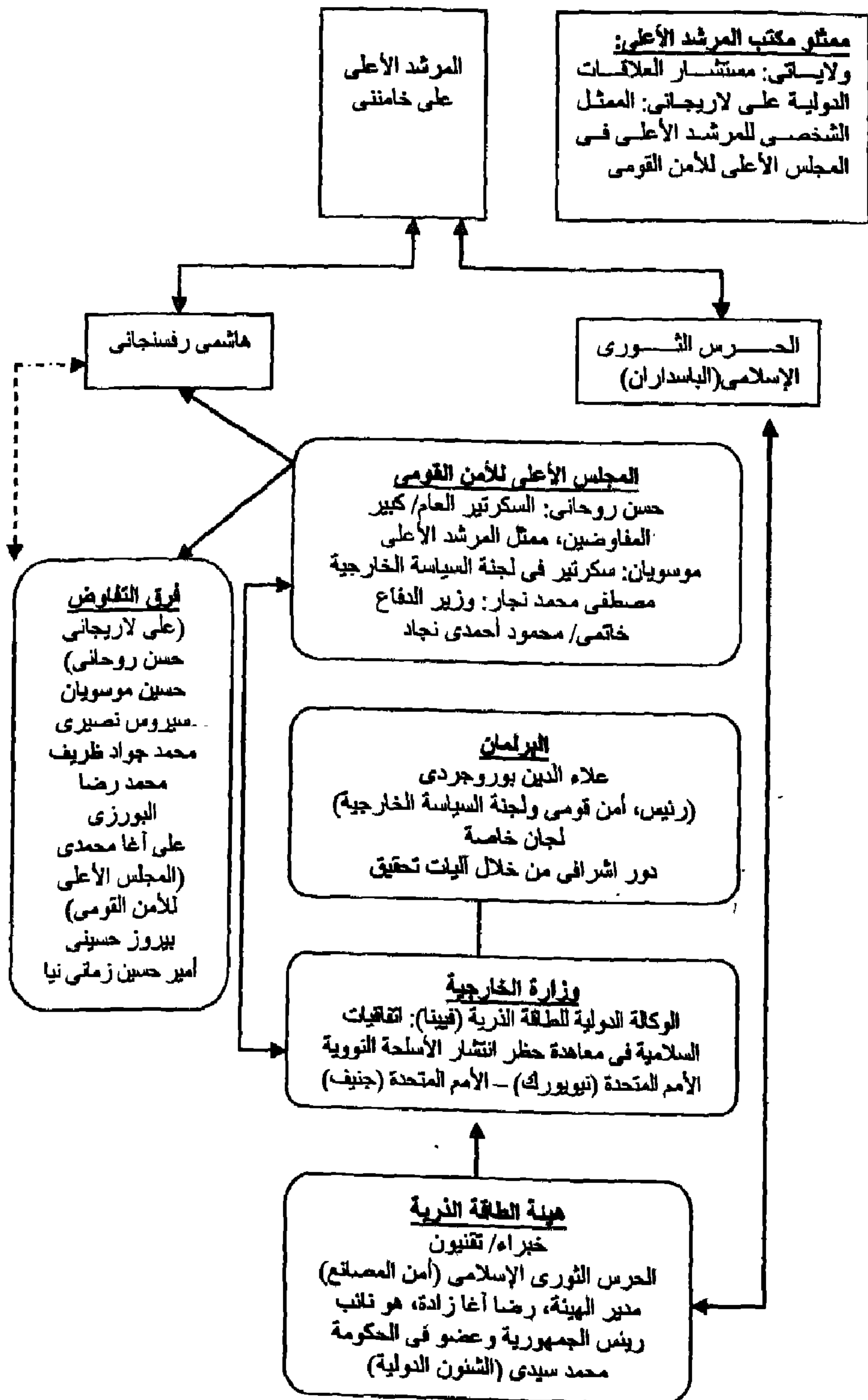
عندما أنكشف نشاط طهران النووي وافقت إيران على إجراء عمليات تفتيش مركزة، ووقعت على البروتوكول الإضافي، وسمحت لمفتشي الوكالة الدولية من الدخول إلى المواقع^(٧٤) لقد حاول المفاوضون الدوليون إرغام إيران على المفاضلة في الاختيار بين دورة الوقود الكاملة أو المواجهة، بينما سعت إيران إلى دفع الباب إلى أقصى حد ممكن دون اجتياز عتبة الصراع الفعلي^(٧٥). وفي هذا الصدد سعت إيران إلى طمأنة المجتمع الدولي بنواياها لتجنب أي مواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وفي محاولة من إيران لشراء الوقت من أجل استتباط استراتيجية مناسبة عينت إيران حسن روحاني سكرتير المجلس الأعلى للأمن القومي كبيراً للمفاوضين كما هو موضح بالشكل (رقم ٣). وهذا التصرف أخذ الملف النووي من يد وزارة الخارجية وهيئة الطاقة الذرية اللتين أداراتاه عندما كانت قضية روتينية. كما شهد عام ٢٠٠٧ امتياز آخر في المفاوضات التي أدارها فريق التفاوض الإيراني بحنكة تحت قيادة علي لاريجاني قبل أن يسلم المسؤولية إلى خلفه سعيد جليلي تلك المفاوضات التي تبدو وكأنها مفتوحة دون نهاية وشبكة في الأفق. ويوضح الشكل التالي الأشخاص المسئولون عن المفاوضات في الملف النووي.

شكل رقم (٣)

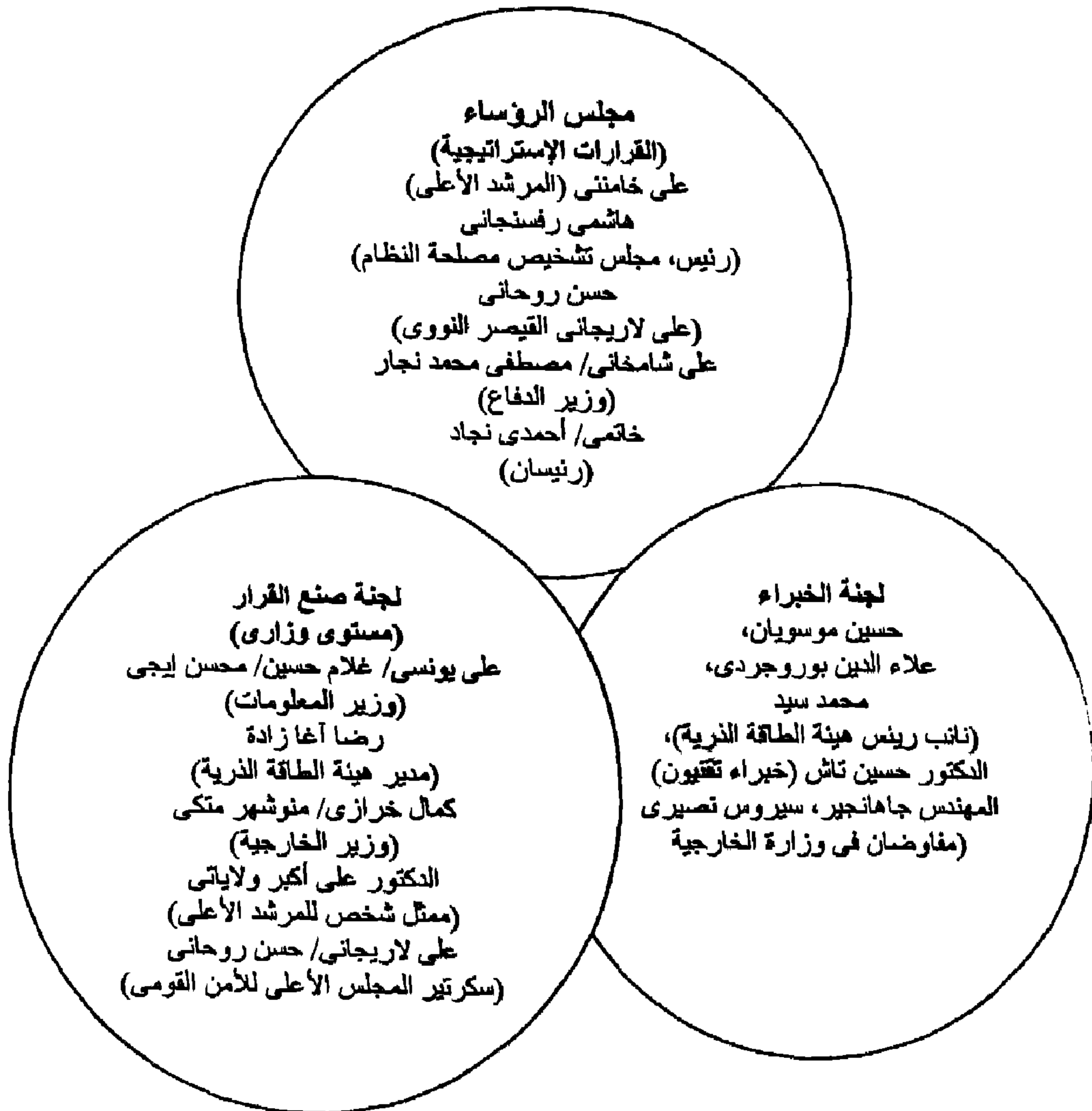
(74) Iran Security Official says Nuclear talk Eased Concern of possible Conflict", ISNA(Thran)21 December 2004, in BBC Monitoring, 24 December 2004.

(75)- شاهرام تشوبين، طموحات إيران النووية، مرجع سبق ذكره، ص ١١١.

دور المفاوضات في إدارة أزمة الملف النووي الإيراني



التسلسل المؤسسي لعملية صنع القرار



المصدر: شاهرام تشوبين، طموحات إيران النووية، مرجع سبق ذكره، صص ٧٤-٧٥.

لقد رأت إيران أن أزمة خريف عام ٢٠٠٣ يمكن أن تشكل ذريعة للولايات المتحدة لتنفيذ عراق جديد فى إيران، ومن ثم حاولت إيران الخروج من المأزق، ففجأتها مبادرة الترويكاف الأوروبية، واعتبرتها إيران طوق النجاة والتي أفضت إلى

اتفاقية طهران" وتكرر نفس السيناريو عام ٢٠٠٤ عندما ردت إيران على الإنذار الأخير من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية بقبولها هذه المرة " اتفاقية باريس" مع الترويكا الأوروبية^(٧٦).

ومنذ عام ٢٠٠٤ وتحاول إيران الموازنة بين طلب الموافقة على دورة الوقود النووي الكاملة وبين تجنب حدوث أزمة دولية. ولعدم رغبة إيران في الاختيار بين الاثنين تصرفت بشكل يوحى بالخداع، بمعنى بقاءها في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ولكن دون الالتزام بقواعدها، والتصرف بغموض حيال مسؤولياتها. ونتيجة لذلك قبل المفاوضون الإيرانيون إجراءات بناء الثقة ولكن مع نجاح محدود فقط^(٧٧).

كما استخدمت إيران قناة الترويكا الأوروبية لتفادي الاختيار بين الغايتين، أو على الأقل تأجيل الأزمة، والنظر فيما يمكن أن تستفيده وتجنّبه من فوائد مقابل التخلي عن التكنولوجيا النووية. وكانت الأوراق محدودة في يد إيران، مثل التهديد باستئناف التخصيب وتذكير الترويكا الأوروبية بمصلحتها في التوصل إلى نتيجة ناجحة ومخاطر الفشل. وهو ما عبر عنه روحاني في إحدى المقابلات الصحفية ذاكراً: إذا فشلت المحادثات وذهبت القضية إلى مجلس الأمن فسيكون هذا فشلاً لأوروبا وللتعاون الدولي بشكل عام^(٧٨). لقد كانت إيران مدركة للقيود المفروضة على أوروبا والتي انتقل إليها الملف لإدارته، بل وأكثر من ذلك كانت تعي أن القليل من الفروق توجد بين الترويكا الأوروبية وروسيا والولايات المتحدة بصدد هذه الأزمة.

(76)- P. Meerts, 'Entrapment in International Negotiations', in W. Zartman & G.O. Faure (eds.), Escalation and Negotiation, (Cambridge, Cambridge University Press, 2005), p. 114.

(77)- (Hassan Rowhani , Iran Security Chief Rejects IAA Demand to suspend Enrichment, IRI News Network (Tehran) 19 September 2004 in BBC Monitoring 20 September 2004.

(78) - شاهرام تشوبين، مرجع سبق ذكره، ص ١١٤. ولمزيد من التفاصيل حول ما ورد على لسان روحاني يمكن الرجوع إلى :

Roula Khalfa, Najmeh Bozormehr and Gareth symth, Interview with Hassan Rowhani, Financial Times, 19 April, 2005.

ومن ثم، حاول المفاوضون الإيرانيون إظهار أن لديهم مقبدة في الداخل والمتمثل في تخصيص اليورانيوم فهي قضية غير قابلة للتفاوض لأنه يمثل "الإرادة القومية".

ثانياً: التكتيكات الإيرانية أثناء المفاوضات

إن التكتيكات التي اتبعتها إيران في التفاوض فاقمت من أزمة الثقة لدى المجتمع الدولي، وسرعان ما أصبحت اتفاقية طهران والترويكات الأوروبية في أكتوبر ٢٠٠٣ محل خلاف. وفي عام ٢٠٠٤ هددت إيران بذريعة فشل الترويكات الأوروبية في إغلاق الملف النووي في الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما أعلنت إيران عن نيتها باستئناف "تصنيع وتركيب المكونات"^(٧٩) وذلك على الرغم من التأكيد الإيراني المستمر بمتابعة المناقشات من أجل التوصل إلى اتفاق طويل الأمد مع الترويكات الأوروبية. كما لم تعي إيران أي اهتمام لانتقاد الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقريرها الصادر في يونيو ٢٠٠٤، والذي طالبها بتعاون أكبر من طرفها بالإضافة إلى إعادة التفكير في برامج تحويل اليورانيوم والماء الثقيل. وردت إيران بطريقة عكست مدى انفصالها عن الوقائع الدولية.

مرة أخرى توصلت إيران والترويكات الأوروبية لاتفاق في أكتوبر ٢٠٠٤ في باريس وافقت إيران بموجبه على تعليق كل الأنشطة المتعلقة بتخصيب اليورانيوم إلى حين التوصل إلى اتفاق نهائي. ولتحسين موقف طهران التفاوضي سرعت إيران برنامجها لتخصيب اليورانيون استعداداً للمفاوضات^(٨٠). وفي اللحظة الأخيرة أصررت على استثناء عشرين جهاز طرد مركزي من التعليق، فرفضت الترويكات الأوروبية هذا الطلب. وفي النهاية صور الاتفاق على أنه نصر نجحت إيران بموجبه في إبطال التهديدات ضدها والدفاع عن حقوقها. وتكرر الأمر ذاته في عام ٢٠٠٥، حيث سعت إيران إلى توسيع رقعة الأنشطة المسموح بها.

(79) – Iran's Nuclear Program: A Collection of Documents(Norwish: HMSO)January 2005. at: <http://www.globalsecurity.org/wmd/library/report/2005/cm6443.pff> accessed on 17-6-2008.

(80) – Iran,s Nukes Program Was Speeded Up, Al Jazeera,, 12 December, 2004. at <http://www.aljazeera.com> accessed on 23-11-2007.

لقد عمل الإيرانيون مع الأوروبيين على نظام المجسات والتوريط والاستنزاف حيث منح الإيرانيون أوروبا والترويك الأوروية وعوداً وتطمينات وحققوا تقاهمات لم تصل إلى الدرجة النهائية وهي الدرجة التي تعتقد طهران بأنها لن تكون بسهولة ما لم تكون هناك ضمانات لإيران وفقاً لصفقة تاريخية كما يعول الإيرانيون على حدوث تبدل في السياسات الدولية. فالموقف الألماني مبنى على رفض استخدام القوة العسكرية، وكذلك رفضت الصين عملياً إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن. إضافة لموقف روسيا الدولة التي اسهمت في بناء القدرات النووية الإيرانية يشعل الأجواء ويزيدها سخونة وتعقيداً وهو ما تعول عليه إيران التي تدرس كافة مراحل وخطوات الأزمة وأبعادها الدولية والقانونية. فقد أعلنت الصين رسمياً وعلى لسان سفيرها في الأمم المتحدة "وانغ غونجيا" قوله أن القضية تتطلب حلاً دبلوماسياً وعلى وكالة الطاقة أن تجد السبيل إلى ذلك بدلاً عن مجلس الأمن، جاء ذلك وسط تهديدات أمريكية بالدعوة إلى إحالة الملف الإيراني على مجلس الأمن

إن إيران تميل إلى توظيف تلك المعطيات إلى أقصى درجة وفقاً لسياسة حافة الهاوية التي قد تعيد إنتاج الاتفاقات على نحو آخر، حيث تؤكد الدوائر الإيرانية بأن احتمالية تعرض طهران لضربة عسكرية غير ممكنة في الوقت الراهن وإن حدث هذا سيوسع دائرة انعدام الأمن ويضاعف المأزق السياسي للإدارة الأمريكية، خاصة وإن لطهران أدوارها الخارجية الفاعلة التي من المتوقع أن تسهم في الأخرى في زيادة ومضاعفة حالة التوتر والقلق الأمني في العراق والعديد من دول الشرق الأوسط وهو ما تأخذه الإدارة الأمريكية بالحسبان، كما أن إيران تمتلك قدرات عسكرية كبيرة وإن حدث قصف جوي للمفاعلات النووية الإيرانية يعني اشتعال الشرق الأوسط، عدا ذلك فإن كثرة التلويح بالتهديد تضاعف هي الأخرى حجم التطرف في الشارع الإيراني ولربما في السياسة الإيرانية التي تدرك أيضاً بأن من بين الاستراتيجيات الأمريكية في المنطقة مضاعفة حالة التوتر والقلق لدى السياسة الإيرانية الداخلية والخارجية واستنزافها.

على أية حال تراجع إيران عن حافة الهاوية عندما واجهت جبهة صلبة من قبل الترويك الأوروية وتهديدها لإحالة الملف إلى مجلس الأمن^(٨١) وقد قصدت إيران بهذه الاستراتيجية استغلال الوقت.

(81) - (Iran threats of SC over Nuclear plans are Propaganda, Al Jazeera.com)

جدير بالذكر أن التكتيك الإيراني في المفاوضات والمتمثل في إعادة فتح الاتفاقيات واستغلال أو اختلاق الثغرات، وافتعال الأزمات، وإعطاء مواعيد نهائية، وتقديم المطالب في اللحظة الأخيرة مثير للإعجاب من الناحية التكتيكية، لكنه غير مثمر من الناحية الاستراتيجية.

وإضافة إلى التكتيكات التي استخدمتها إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتي تتضمن اتباع أسلوب (تأجيل، تناقضات، أنصاف حقائق، وتصريحات مكرهة) لم تفعل إيران الشيء الكثير لتحسين شعبيتها في الأمم المتحدة أو تعزيز مصداقيتها لدى محاورها، فسلوك إيران للتفاوض لا يدعو إلى الاطمئنان من قبل المجتمع الدولي⁽⁸²⁾.

ومن ثم فإن أسلوب تعامل إيران مع المفاوضات ساهم في تعميق أزمة الثقة بالرغم من تأكيدها المتواصل على أن الهدف منها هو بناء الثقة وليس التعليق الدائم لتخصيب اليورانيوم، ثم جاء عدم استعدادها لتعليق العمل في مفاعل الماء الثقيل في أراك (بموجب اقتراح مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية) واصرارها على استئناف إنتاج الطرد المركزي في منتصف ٢٠٠٤ ليزيد من تآكل الثقة من وجهة نظر المجتمع الدولي، كما أن مقاربة إيران القانونية أثارت شكوكاً لا حاجة لها، ونتج عن ذلك انضمام روسيا إلى الإجماع الدولي حول سلوك إيران المثير للريبة⁽⁸³⁾.

علاوة على ذلك فإن تصرفات إيران والمتمثلة في تأخير السماح للدول بالدخول إلى المواقع في عام ٢٠٠٤، وهدم المنشآت في لافيزان عام ٢٠٠٤، ومنع الدخول إلى بارشين في ٢٠٠٥، ورفضها الإجابة عن الأسئلة، لا تستقيم مع محاولتها لطمأنة المجتمع الدولي بخصوص برنامجها النووي.

ومن ثم، فالتكتيكات التي تنتهجها إيران تعكس نوعاً من القصد والمماطلة من قبلها. ومنها على سبيل المثال أرجأت إيران إحدى الجولات التفتيشية إلى منشآتها لامتعضها من فحوى قرار شديد اللهجة اتخذته الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبالتالي اتضح أنها تريد الربط بين الأمرين. وكجزء من سياسة حافة الهاوية التي تتبعها إيران

For more details see: Iran to tell U.N. Soon of Nuclear Work- Europe, available on <http://www.iranfocus.com/modules/news/article/php?storyid=2070>.

(82) – Jerome R. Corsi, Atomic Iran: How the terrorist regime bought the bomb and American politicians, (Washington, WND Books, March 2005), pp. 213-216.

(83) – شاهرام تشوبين، مرجع سبق ذكره، ص ١١٨.

مع الترويكاف الأوروبية حول مسألة تعليق التخصيب واحتمال إحالة الملف إلى مجلس الأمن، هدد المسؤولون الإيرانيون بإزالة كاميرات الوكالة الدولية في بعض المواقع والبدء بسلسلة من الخطوات أولها: عدم المصادقة على البروتوكول الإضافي الذي وقعوا عليه سابقاً، وثانيهما، ربط توقيت مصادقتها على البروتوكول الإضافي باستئناف العمليات (أي التخصيب في نانتانز) (٨٤).

وبتمعن النظر في هذه الاستراتيجية يتضح أن إيران تستخدم اتفاقيات التفتيش وإجراءات السلامة كورقة في يدها، بمعنى أنها إذا تعرضت لضغط شديد، فقد تلجأ إلى إيقاف التعاون وتترك المجتمع الدولي غارقاً في شكوكه فيما يتعلق ببرامجها وغاياتها. وفي هذا الصدد تحاول إيران الموازنة بين أمرين وهما: ١- كيف تحافظ على برنامجها النووي وتطوره. ٢- كيف تفعل ما سبق بدون أن تتسبب في إجماع دولي ضدها، وهذا ما يفسر الطبيعة الانفصالية للسلوك الإيراني (٨٥).

وخلال الفترة من ٢٠٠٣-٢٠٠٥ حاولت إيران أن تعطى آجال محددة للاستمرار في المفاوضات، متهمة الترويكاف الأوروبية بإطالة أمد المحادثات عمداً. وبالطبع كان بإمكان إيران أن توقف المفاوضات وتحال إلى مجلس الأمن أو تستأنف التخصيب مع الاستمرار في التفاوض والمخاطرة بالإحالة إلى مجلس الأمن وهذا ما اختارت أن تفعله الحكومة الإيرانية الجديدة في عام ٢٠٠٥ عندما استأنفت أنشطة التحويل من جانب واحد. وفي هذا الصدد نبه رئيس هيئة الطاقة النووية "رضا أغازاده" إلى مسألة عدم توازن الالتزامات بقوله "أن المفاوضات يمكن أن تستمر لعدة سنوات والتجميد سوف يؤثر على سير انشطتنا" (٨٦).

(84) - Kaveh L. Afrasiabi, Iran's nuclear program: debating facts versus fiction, Op. Cit., pp., 133-145.

(85) - (Elaine Sciolino, Iran Agrees to continue freeze on Nuclear work, International Herald tribune, 26 May 2005.

(86) - وردت هذه العبارة في : شاهرام تشوبين، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٢، ولمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :

Kenneth R. Timmerman, Count down to crisis: the coming nuclear showdown, crown down (June 14, 2005. أيضاً حديث لرضا أغازاده على قناة البي بي سي في ٩ مايو ٢٠٠٥.

لقد كانت المفاوضات الإيرانية مع الترويكا الأوروبية عملياً إجراءً وقائياً وبديلاً عن الاتصال المباشر مع الولايات المتحدة القادرة وحدها على تقديم الضمانات التي تريدها إيران. وفي المفاوضات مع الترويكا الأوروبية، لجأت إيران إلى العديد من التكتيكات التي استخدمتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما فيها سياسة حافة الهاوية، والكبرياء المجروح، والتهديد بافتعال الأزمات مفتوحة الأجل.

وحاولت إيران أن تفصل الترويكا الأوروبية (وروسيا) عن الولايات المتحدة- رغم إدراكها للصلة التي تجمع أوروبا مع الولايات المتحدة- من خلال التلويح بالفرص المغرية للمشاركة في التطور الاقتصادي والنووي المستقبلي لإيران، حيث أشار المسؤولون الإيرانيون إلى مصلحة أوروبا في نجاح المفاوضات منوهين في الوقت نفسه إلى أن أي فشل سيشكل نكسة لأوروبا بشكل خاص والتعاون الدولي بشكل عام. كما طالبت أوروبا بإبداء المزيد من المقاومة للولايات المتحدة، مؤكدة على أن النقل المستقبلي لأوروبا في الشؤون الدولية يتوقف على نجاح المفاوضات⁽⁸⁷⁾.

ويمكن أن نعزو هذا للموقف إلى مبالغة إيران في تقدير موقفها من المفاوضات، وفي هذا الصدد يقول سيروس نصيري "الأوروبيون بحاجة إلينا سياسياً" مع أن الإيرانيين يعترفون أيضاً بمصلحتهم هم أنفسهم من نجاح المفاوضات، حيث يقول روحاني "إذا تمكنا من النجاح وانهينا هذه القضية، سينتج عن ذلك تأسيس روابط هامة مع أوروبا" وفي الوقت نفسه هددت إيران بأن تكشف للعلن عن حكمتها من المفاوضات، إذا ما وصلت إلى طريق مسدود. وقد ركزت إيران في مفاوضاتها بعد عام ٢٠٠٤ إلى طمأنة المجتمع الدولي إلى نوايا إيران السلمية.

أيضاً اعتمدت إيران دبلوماسية "المسار الآخر" في التفاوض من أجل نزع الملف النووي الإيراني من أيدي الترويكا الأوروبية أو الحيلولة دون تمكينها من إحتكار هذا الملف، والعمل على توسيع نطاق الدول المشاركة ليضم أولاً فاعلة داخل مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وخاصة روسيا والصين ودول أخرى من حركة عدم الانحياز مثل كوبا وجنوب أفريقيا، ودول الجوار وفي مقماتها الهند وباكستان.

(87) - See it on the Rowhani calls it is the biggest test for Europe, Suggesting that, it would be a great failure on the part of Europe.. and multilatererism as a whole, Roula Khalf and Greth Smyth, Iran turns up heat on Europe Ahead of talks, Financial times, 19 April 2005.

وذكر وزير الخارجية الإيراني منو شير متقي قال إن بلاده لن تغلق باب المفاوضات النووية مع الأطراف المعنية مع التزامها بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. وإن أهمية الاستفادة من كل السبل الدبلوماسية المتاحة لتحقيق حقوق إيران النووية معتبراً أن المصادقة على مشروع القرار الأوروبي بأنه تنفيذ سيناريو معد مسبقاً من قبل الولايات المتحدة، كما أنه يعد لامبالاة ازاء رأي أعضاء المجلس غير الأوروبيين. وذكر أن الدول الأوروبية الثلاث ومن خلال اتخاذها هذا القرار السياسي وغير القانوني اظهرت بأنها غير ملتزمة لاتفاقياتها خلال العامين الماضيين مع إيران. كما اعتبر تعليق الأنشطة المرتبطة بتخصيب اليورانيوم وتنفيذها البروتوكول الإضافي خلال العام الماضي بأنه إجراء طوعي واصفاً قرار المشروع بأنه "يفتقد إلى الأسس القانونية وهو مرفوض من قبل بلاده تماماً مجدداً التأكيد على حق طهران في الاستفادة من التقنية الذرية للأغراض السلمية لاسيما دورة الوقود النووي وفق ما تنص عليه معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية⁽⁸⁸⁾.

إلا أن إيران قد فشلت في فرض هذه الدبلوماسية ونجحت الولايات المتحدة في نقل ملفها النووي إلى مجلس الأمن، إلا أن واشنطن لم تستطع فرض قرار عليها من مجلس الأمن، واضطرت في النهاية إلى الموافقة على إطار آخر بديل لإدارة الأزمة معها وهو إطار (١+٥) وذلك بعد أن دخلت الأزمة مرحلة جديدة عقب إعلان الرئيس أحمدى نجاد نجاح بلاده في امتلاك دورة تخصيب اليورانيوم والشروع الفعلي في عملية التخصيب⁽⁸⁹⁾.

وبعد قيام سولانا بمهمة في طهران، قامت الأخيرة على أثره بتعيين "مهدى أخوند زاده" سفيراً لها لدى ألمانيا باتخاذ قراراتين بتعيين سفيرين جديدين لها في كل من لندن وباريس وهما من الشخصيات البارزة في الدبلوماسية الإيرانية وينتميان إلى التيار الاصلاحي.

(88) – International Crisis Group, 'Iran: Where Next on the Nuclear Standoff?', Middle East Briefing, no. 15, 24 November

2004, www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=3118&l=1, retrieved 23.4.2007

(89) – Time to Talk: The Case for Diplomatic Solution on Iran

www.pugwash.org/publication/tran/timetotalk.pdf, retrieved 22.4.2007

ورغم حالة التشدد التي يبدو عليها النظام الإيراني الحاكم، إلا أن الدبلوماسية الإيرانية استطاعت تحقيق قدر من النجاح أسفر عن عدد من المكاسب السياسية، فقد حققت الرسالة التي بعث بها الرئيس الإيراني إلى الرئيس الأمريكي في ٨-٥-٢٠٠٦م مكاسب عدة للدبلوماسية الإيرانية، من بينها: أنها نجحت في خلط أوراق الملف النووي الإيراني، وتغيير الحسابات الإقليمية والدولية بشكل أضعف الموقف التفاوضي الأمريكي داخل مجلس الأمن، كما أعلن الأوروبيون عن أنهم سيقدمون عرضاً لطهران يتضمن مزايا تكنولوجية، وتجارية، وضمانات إقليمية مقابل امتناعها عن تخصيص اليورانيوم، وهو الاقتراح الذي لم تجد الولايات المتحدة بداً من أن تقبله، وبالتالي نجحت إيران في تكريس الانقسام بين تحالف واشنطن لندن باريس، وتحالف موسكو بكين، ثم نجحت في تحويل موقف الأطراف كلها باتجاه المسار الدبلوماسي وليس العسكري. فقد حدثت تطورات مهمة على مستوى الموقف الأمريكي، بسبب مجموعة من الضغوط، دفعت الإدارة الأمريكية إلى الخروج باستنتاج مؤداه أنه بات صعباً، إن لم يكن مستحيلاً، فرض الحل العسكري للأزمة، وأنه من الصعب إقناع روسيا والصين بتوقيع عقوبات اقتصادية وسياسية ضد إيران، وأن الموقف الأوروبي الداعم للموقف الأمريكي لم يعد متماسكاً على نحو ما كان في النصف الأول من العام المنصرم، وأن دول الاتحاد الأوروبي أضحّت أكثر ميلاً إلى الحل الدبلوماسي، وإلى جذب إيران في عملية تفاوضية ودمجها في النظام الدولي بدلاً من الاستمرار في التعامل معها كدولة منبوذة، وهو ما عدّ في تقدير المراقبين عبوراً سلمياً للأزمة^(٩٠).

كما حمل منتصف عام ٢٠٠٦م، تطوراً شديداً الأهمية في مسار أزمة البرنامج النووي الإيراني بفعل عدد من المتغيرات على الساحتين الدولية والإقليمية، تمثل هذا التطور في طرح الولايات المتحدة مع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، بالإضافة إلى ألمانيا (٥ + ١) مبادرة أو صفقة ما سُمي بـ (حزمة الحوافز)

(90) – T. Sauer, 'Coercive Diplomacy by the EU: the Case of Iran', Discussion Papers in Diplomacy, no. 106, January, Netherlands Institute of International Relations Clingendael, 2007, p. 8.

التي تضمنت تقديم عدد من الإغراءات النووية، والاقتصادية، والتكنولوجية، والأمنية لإيران مقابل إعلانها وقف تخصيب اليورانيوم^(٩١).

ويبدو أن الوعي الإيراني بصفقة الحوافز المغرية التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والتي حملها خافيير سولانا قد دفعها إلى عدم الاكتراث بمضمون هذه الصفقة، إلا أنه قد أعطت دفعة قوية لطهران نحو تحقيق إنجازات قوية في برنامجها النووي، لذلك تعمدت طهران المماطلة والتسويق في الرد على صفقة الحوافز المغرية، وأجلت ردها دون اكتراث يؤثر ذلك على زيادة حدة التوتر في الموقف الأمريكي^(٩٢).

وبتفحص عناصر الصفقة، نجد فيها نقاطاً يمكن اعتبارها مكسباً لكل جانب، فبالنسبة إلى طهران يفترض أن هذه الصفقة تتيح لها فرصة التفاوض المباشر مع واشنطن، وهو مطلب إيراني طال انتظاره، فالتفاوض عبر وسطاء كان يتم استخدامه أحياناً لصالحهم، ولتحقيق جداول أعمالهم الخاصة، فالحوار الإيراني الأمريكي المباشر سيمهد طريق التوافق، وتسوية عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، والحصول على مزايا تكنولوجية نووية وغيرها، واختراق الحصار الاقتصادي والسياسي. وكل ذلك وغيره يعكس أهمية الاعتراف الأمريكي بدور إيران الإقليمي، ويجنبها مخاطر مواجهة عسكرية ذات تكلفة باهظة، أيًا كانت قدرة إيران على الرد، كما أن قبول هذه الصفقة من جانب إيران من شأنه مساعدة واشنطن على إيجاد المخرج المناسب لحرب بلا أفق في العراق، ويجنبها التكاليف الباهظة لأي مواجهة عسكرية مع إيران، كما أن الصفقة ستسمح بعودة الشركات الأمريكية واستثماراتها النفطية والغازية في إيران، وتحجيم تطلعات منافسيها، مع الأمل في محافظة إسرائيل على احتكار السلاح النووي في المنطقة.

لقد كان هناك ميلاً من الجانب الإيراني لقبول هذه الصفقة، لتجنب إيران مواجهات غير محسوبة، فقد وصف الرئيس الإيراني (محمود أحمد نجاد) العرض الذي قدمته الدول الكبرى، وبينها الصين، لإقناع إيران بتعليق عمليات تخصيب

(91- (S. Chubin, Iran's Nuclear Ambitions, (Washington, D.C., Carnegie Endowment for International Peace, 2006), pp. 21-28.

(92) - مصطفى عبدالعزيز مرسي، "مكاسب إيرانية أمريكية من صفقة الحوافز"، صحيفة الحياة، العدد (١٥٧٩٣)، ١-٧-٢٠٠٦م.

اليورانيوم بأنه يشكل خطوة إلى الأمام ستتم دراستها بعناية، وقال في مؤتمر صحفي عقب لقائه الرئيس الصيني (هو جينتاو) في شنغهاي، إنه سيعطي ردًا كاملاً على تلك المقترحات في الوقت المناسب، بما يتماشى مع المصالح الدولية لبلاده، وأشارت التوقعات إلى أن الجانب الإيراني سيميل في النهاية إلى إعلان القبول الأولي بهذه الصفقة من ناحية المبدأ، ثم يتبع ذلك منطق التعاقب في التنفيذ، فكلما حققت إيران مكسباً ما، تبدي الاستعداد للتخلي عن مرحلة من عملية التخصيب أو غيرها، وكلما أدت المفاوضات المتعلقة بالجوانب الأخرى الاقتصادية، والتجارية، والتكنولوجية إلى نتائج محققة، قابلت ذلك مقاربة إيرانية إيجابية، والمراهنة ستكون في النهاية على عامل الوقت والتطورات اللاحقة^(٩٣).

وفي ٢٢ أغسطس ٢٠٠٦م، قدمت إيران ردها على العرض الأوروبي (حزمة الحوافز)، وجاء ردها مطولاً وتفصيلياً، طرحت خلاله أكثر من مئة سؤال تمحورت حول ثلاثة موضوعات رئيسة، أولها: شروط تعليق تخصيب اليورانيوم، وضمانات إمدادها باحتياجاتها من الوقود النووي، وثانيها: تتعلق بتفاصيل وضمانات الحوافز الاقتصادية، والتكنولوجية، والتجارية، وجدول زمني لتنفيذها، والمحور الثالث هو: مفهوم الدور الإيراني في الأمن القومي الإقليمي، وأبعاد هذا الدور^(٩٤).

إلا أن كل مجموعة من الأسئلة التي يحتويها أي محور من هذه المحاور الثلاثة بحاجة إلى شهور للتفاوض حولها وبحثها، بحيث تتمكن إيران من تنفيذ استراتيجيتها في كسب عنصر الزمن لصالحها، لذلك، ألح المسؤولون الإيرانيون في طلب التفاوض مع مجموعة الدول التي قدمت حزمة الحوافز لبحث النقاط التي تحتاج إلى إيضاح، وفي هذا الاتجاه قال نائب رئيس هيئة الطاقة النووية الإيرانية^(٩٥): "إن الرد الإيراني يشير إلى عدد من النقاط الغامضة التي يجب بدء الحوار حولها، ومن بين هذه النقاط عدم ذكر المادة الرابعة من اتفاقية حظر الانتشار النووي، والتي تشير

(93) - علي المليجي علي الملف للنوري الإيراني على طريق المواجهة. مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد ٨٨، ١-٣-٢٠٠٧. على الرابط

<http://www.kkmaq.gov.sa/Detail.asp?InSectionID=877&InNewsItemID=219689>

(94- (S. Kutchesfahani, 'Iran's Nuclear Challenge and European Diplomacy', EPC Issue Paper, no. 46, March 2006, p. 16.

(95- (T. Sauer, Op. Cit., pp. 18

إلى حق المراقبين في الحصول على التكنولوجيا النووية السلمية، ومعرفة تحت أي ظرف يتم بناء محطات نووية مقترحة في بلاده، وما هي الضمانات لإقامة هذه المحطات، وما هي البلدان التي ستقوم ببنائها؟"، وكان واضحاً أن الرد الإيراني يهدف إلى كسب الوقت^(٩٦).

كان من الممكن أن تصبح المقترحات الأوروبية مخرجاً لتسوية الأزمة، وذلك بفعل مد جسور الثقة بين إيران والأطراف الدولية، خصوصاً وأن هذه المقترحات تحقق لإيران مخرجاً مشرفاً من الأزمة كما تضمن لباقي الأطراف التأكد من أن إيران لا تسعى لامتلاك سلاح نووي، كما أن هذه المقترحات ليست نهائية، بل يمكن مراجعتها من خلال نص في المقترحات يقضي بتشكيل لجنة وزارية إيرانية - أوروبية تقوم بمراجعة هذا الاتفاق كل عشر سنوات، لكن إيران اعتبرت أن سقف الإغراءات الأوروبية ليس كافياً، فأعلنت رفضها المقترحات الأوروبية واستئنافها فعلياً تحويل اليورانيوم في أصفهان. وفي الوقت نفسه تقدمت بمقترحات جديدة للإبقاء على طريق المفاوضات مع الترويكات الأوروبية، ولم تكف عن إعلان حقها في حيازة التقانة النووية لاستخدامها في المجالات السلمية. وأضافت إلى ذلك تهديدات بالانسحاب من معاهدة حظر الانتشار النووي، وصولاً إلى تلويحها باستخدام سلاح النفط في هذه المواجهة إذا لزم الأمر.

فالإشكالية في هذه المقترحات من وجهة النظر الإيرانية تتمثل في أنها جاءت خالية تماماً من الاعتراف بحق إيران في تخصيص اليورانيوم، وبالتالي فهي لا قيمة لها بالنسبة لإيران، فالحق في تخصيص اليورانيوم يعتبر مسألة محورية من وجهة النظر الإيرانية، سواء بحكم نصوص معاهدة منع الانتشار النووي، أو في ظل الاحتياجات الوطنية الإيرانية، حيث ترى إيران أن الحصول على الوقود النووي من روسيا ثم إعادة الوقود المستنفذ إليها حتى لا يستخدم في الأغراض العسكرية يعتبر مسألة مهينة للكرامة الوطنية الإيرانية، ومن ناحية أخرى ترفض إيران الاعتماد على مصادر التمويل الأجنبية في الحصول على احتياجاتها من الوقود النووي اللازم لتشغيل محطاتها النووية، لأن الدول الموردة للوقود قد تعدل عن قرارها في أية لحظة بما في ذلك روسيا لا سيما في حالة ما إذا زادت الولايات المتحدة من ضغوطها على الروس.

(96) - Ibid., p. 13

وضعت إيران نصب عينها أنه إذا كانت الولايات المتحدة قد حددت موقفها من هذه الأزمة في معادلة محددة مفادها: إما وقف تخصيب اليورانيوم، أو فرض العقوبات الدولية على إيران بموجب قرارات من مجلس الأمن عليها طبقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فإن الرد الإيراني على ذلك هو: إما التفاوض غير المشروط، أو الدخول في مواجهة مفتوحة بدءاً من المواجهة الدبلوماسية داخل أروقة مجلس الأمن، وحتى المواجهة العسكرية، لذلك حددت أبعاد استراتيجيتها لكسب الوقت في ثلاثة أبعاد هي: رفض إيقاف التخصيب وتعليقه بالتفاوض، حيث تعتبر المطالبة بوقف تخصيب اليورانيوم شيئاً من الماضي، وأنه لا وقف لتخصيب اليورانيوم قبل انتهاء المفاوضات، وأنه لا مفاوضات بشروط مسبقة. واستهدفت من وراء ذلك تحقيق أمرين: أولهما: استكمال إنجاز برنامجها النووي، وحل المشاكل الفنية والتقنية الصعبة والكثيرة التي تعترضه؛ والآخر: تمديد المفاوضات إلى عام ٢٠٠٨م، حيث السنة الأخيرة لولاية الرئيس الأمريكي، واحتمال خروج حليفه رئيس حزب العمال من رئاسة الوزارة البريطانية (بلير)، ونهاية ولاية الرئيس الفرنسي (جاك شيراك)، بحيث تتم زحزحة القيادات الحالية المعادية لها في هذه البلدان، ووصول قيادات جديدة تبدأ معهم لعبة التفاوض من جديد وهو ما حصص بالفعل^(٩٧)، وفي الوقت ذاته حرصت إيران على عدم إعطاء الفرصة للولايات المتحدة وحلفائها لاتهامها بخرق اتفاقية حظر الانتشار النووي، مؤكدة أن برنامجها خصوصاً في مجال تخصيب اليورانيوم يتفق وحقوقها المشروعة فيما تسمح به الاتفاقية للاستخدامات السلمية للطاقة النووية، لا سيما وأن نسبة التخصيب الذي حققته إيران لم يتجاوز ٨،٤% المسموح بها للأغراض السلمية، في حين أن الاستخدام العسكري للطاقة النووية يحتاج إلى نسبة تخصيب تصل إلى ٩٠%، مازالت إيران بعيدة عنها.^(٩٨)

وساعد إيران على اتباع هذه الاستراتيجية، استنادها إلى عدد من الركائز، وخصوصاً ما يتعلق بإمكانية مساندتها في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية في

(97- (S. Kutchesfahani, 'Iran's Nuclear Challenge and European Diplomacy', Op.cit, p. 16-17.

(98- (A. Maleki, Decision Making in Iran's Foreign Policy: A Heuristic Approach, www.caspianstudies.com/article/Decision%20Making%20in%20Iran-FinalDraft.pdf, pp. 6f, retrieved 29.4.2007.

مجلس الأمن،. كما نجحت إيران في بناء تحالفات مع بعض الأطراف التي تواجه الضغوط الأمريكية ذاتها، وهو ما يجعل هذه التحالفات من أهم الأوراق في يد صانع القرار الإيراني، سواء بشأن الأزمة النووية، أو الترتيبات الأمريكية للمنطقة بشكل عام. واستطاعت خلال نحو عام كامل منذ صدور قرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ٥-٢-٢٠٠٦م، القاضي بإحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن عدم تمكين الولايات المتحدة من استصدار قرار دولي من مجلس الأمن بفرض عقوبات عليها.^(٩٩)

ويتضح من ذلك أن المفاوضات لم تؤد إلى نتيجة مرضية، إن أدت إلى أي نتيجة على الإطلاق، لتبرهن على الذكاء الشديد للدبلوماسية الإيرانية في إدارة معركة التفاوض مع العالم الخارجي والأمم المتحدة في الوقت الذي مضى فيه قطار البرنامج الإيراني ليقطع أشواطاً مهمة.

ويكفي أن نعرف الزيادة المطردة لاجهزة الطرد المركزي الإيراني والتي تقوم بعمليات التخصيب حتى ندرك كيف نجحت إيران في الحفاظ على إيقاع نمو لبرنامجها النووي خلال ٢٠٠٧ يتجاوز بمراحل إيقاع التفاوض.

فقد امتلكت إيران عند بدء المفاوضات مع الترويكا الأوروبية ١٦٤ جهازاً للطرد المركزي، وعند نهاية ٢٠٠٤ كان لدى إيران ٥٠٠ جهاز تعمل بأقصى طاقتها، وفي عام ٢٠٠٧ تشغل إيران ثلاثة آلاف جهاز بأقصى طاقتها، وتطمح إلى تركيب أكثر من ٥٠ ألف جهاز في المستقبل المنظور^(١٠٠).

وفي ٢٠٠٩ وبعد موافقة إيران إلى دخول مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مفاعل قم، ومحاولة تهدئة الاوضاع مع المجتمع الدولي، إلا أن ما قدمه الغرب لها ربما تريد أن تحتفظ عليه بعد أن تدرسه طبع، وتحديداً بالنسبة للدور الفرنسي فإيران متحفظة لأن يكون لفرنسا دور أساسي وإنما تريد إيران أن يكون دور فرنسا هامشي بصورة ملحقه للاتفاق مع روسيا، الشيء الثاني هي الكمية التي إيران لا بد أن تقدمها أو تنقلها الكمية من اليورانيوم المخصب بدرجة ٣،٥% إلى روسيا،

(99) - Ibid.

(100) - حسن راضي، ادعاءات إيران بسلامية برنامجها النووي، شبكة الأهرار، تاريخ دخول الموقع، ٢٠٠٩/٥/١٤. على الرابط

<http://www.alahwaz.org/abu%20hayam%20nawawi4.htm>

هذه الكمية المطلوبة حسب الرغبة الغربية والروسية هي ١٢٠٠ كيلو جرام يعني ٨٠% من مجموع ما تمتلكه إيران، فايران ستتظر هل هذا له جدوى؟ هل المقابل يعني أفضل من أن تقدم هذه الكمية؟ والنقطة الثالثة هي كيف سيتم نقل اليورانيوم المخصب إلى إيران يعني المخصب بدرجة ٢٠%. وثانيا ما هي الضمانات لهذا الأمر إذا إيران نقلت اليورانيوم إلى روسيا ما الذي يضمن رجوعه بدرجة ٢٠% هذه تحتاج إلى دراسة ودقة..

ثالثاً: تقييم الإستراتيجية الإيرانية في المفاوضات

لقد دأبت إيران علي تبني سياسة التراجع في اللحظة الأخيرة أثناء قترات التصعيد التي شهدتها الأزمة النووية منذ اندلاعها في أواخر عام ٢٠٠٢. وفق هذه السياسة، فإن إيران تتخلي في اللحظة الأخيرة عن رفضها لقرار مجلس أمناء الوكالة، وتقبل بالعودة إلي مائدة المفاوضات مع دول الترويكا الأوروبية، كما كان الأوروبيون والإيرانيون قد أطلقوا تصريحات تفيد بإمكانية استئناف المفاوضات بينهما. ومع ذلك، فإن إيران تربط استئناف المفاوضات بالتوازنات المحيطة بالأزمة، وبمواقف القوى الدولية والإقليمية المعنية، كما أنها تؤجل هذه الخطوة إلي آخر توقّيت ممكن قبل انعقاد الاجتماع المقبل لمجلس أمناء الوكالة. ومما قد يسهل عملية التفاوض، ثم الوصول لتسوية بين إيران والترويكا الأوروبية.^(١٠١) ومن هذه الإستراتيجية يمكن أن نلاحظ ما يلي^(١٠٢):

١- أن إيران راكمت خبرات تفاوضية منذ إن فرض الملف النووي الإيراني نفسه كأحد الملفات الساخنة على الساحة الدولية في عام ٢٠٠٣ بعد أن اتضح أن طهران تدير أنشطة نووية سرية بعيداً عن أعين الوكالة الدولية للطاقة الذرية. لقد تركزت استراتيجية إيران التفاوضية في استثمار المفاوضات الدولية لكسب الوقت وتحصيل أكبر قدر من المكاسب التقنية، على خلفية التناقض في مصالح

(101) - أحمد إبراهيم محمود، الملف النووي الإيراني أمام مفترق الطرق، مرجع سبق ذكره، ص ١٤.

(102) - P. Kotzian, 'Arguing and Bargaining in International Negotiations: on the Application of the Frame-Selection Model and its Implications', (International Political Science Review, vol. 28, no.1, 2007), p. 82.

الأقطاب الدولية ويخلص كبير المفاوضين الإيرانيين السابق "حسن روحاني" إلى نتيجة العملية التفاوضية حين أشار إلى أن "ساعتها سيتغير الوضع وسيتعين على العالم الاعتراف لإيران بالقدرة على امتلاك دورة الوقود النووي، فالعالم لم يرغب في امتلاك باكستان القنبلة أو امتلاك البرازيل دورة الوقود النووي، لكنه كان مضطراً للتعامل مع هذه الحقائق".

وفي محاولة أخرى لكسب الوقت استقال علي لاريجاني (أمين عام المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني) وكبير المفاوضين في الملف النووي يوم ٢٠/١٠/٢٠٠٧، ولكن استقالته من دون شك جاءت كمحصلة للخلاف والصراع القائم والمتنامي ضمن صفوف الخط الثاني في القيادة الإيرانية حول كيفية التعامل مع أزمة ملف البلاد النووي⁽¹⁰³⁾.

٢- أن هامش المناورة أمام المفاوض الإيراني في أزمة الملف النووي بدأ يضيق تدريجياً. فأسلوب المراوغة والتسويق من أجل كسب الوقت لم يعد مجدياً أمام اشتداد وتصاعد الضغوط الدولية على إيران. وإذا كانت القيادة الإيرانية تؤمن حقاً أن العمل العسكري ضد منشآت البلاد النووية أمر مستبعد أو غير واقعي كما أشار الرئيس الإيراني، فإن الضغوط الاقتصادية والدبلوماسية الدولية التي تخضع لها إيران أصبحت أمراً واقعاً لا يمكن إغفاله وتسبب مشاكل معقدة للاقتصاد الإيراني. كما أن اشتداد الضغوط الخارجية على أي دولة أو نظام يقود عادة إلى نشوء حالة من الخلاف والاختلاف بين القيادات المعنية في صناعة القرار.

٣- أن ترك لاريجاني للملف النووي كان هدفاً فتح صفحة جديدة في استراتيجية التعامل مع الأزمة بعد تصاعد الضغوط الدولية على إيران. فمن المعلوم أن أسلوب «إحداث تغيير في قيادات الفريق المفاوض» يعد واحداً من الأساليب المعروفة في التعامل الدبلوماسي الهادف إلى إحداث تغييرات جذرية في أسلوب واستراتيجية التفاوض، ويهدف بشكل رئيسي إلى فتح الباب لإحداث تغيير في المواقف⁽¹⁰⁴⁾.

103 - S. Chubin, Op. cit., p. 71.

(104) - منال لطفى، خطة إيرانية من ٣ مراحل.. لحل «ليس نوويا لكنه شامل» وثيقة قدمت طهران لاجتماع جنيف تضمنت خطاين لغويين ولم تتطرق للتخصيب، جريدة للشرق الأوسط، ٢٣ يوليو ٢٠٠٨ العدد ١٠٨٣٠.

٤- تلجأ إيران عادة إلى التهدة عند تنامي الضغوط الأميركية. إلا إنه تصعيد من أجل الدفاع عن إيران في مواجهة التهديدات الأميركية من أجل دفع الأخيرة للقبول بالحوار والمساومة والاعتراف بإيران كقوة يجب وضع حسابها عند صياغة الاهداف الأمريكية في المنطقة. وينطبق هذا على أهم القضايا في الأجندة الإيرانية: استمرار البرنامج النووي الإيراني. وربما تتغير أساليب التفاوض وشعاراته حول الملف النووي، وربما ستكون لغة التخاطب مع الغرب أكثر حزمًا بعد سنوات من اعتماد لغة التودد والدعوة إلى التصالح، لكن أصل مبدأ التفاوض سيستمر لأن إيران لا تبحث عن التصالح مع الولايات المتحدة ولا مع الوكالة الدولية للطاقة أو مع مجلس الأمن، كما أن مصلحة الطرف الغربي تقضي في المقابل ألا يتخلى بدوره عن مبدأ التفاوض. وبالرغم من موقف إيران الثابت تجاه المضي في برنامجها النووي السلمي وفي إطار معاهدة منع انتشار السلاح النووي إلا إنها تتبنى موقفاً تفاوضياً مع طرفين أساسيين: الأول وكالة الطاقة الذرية والثاني مجموعة الترويك الأوروبية^(١٠٥).

ورغم ذلك يرى البعض أن إيران ارتكبت أخطاء فادحة في ملفهم النووي ومفاوضاتهم بشأنه منها:

- ١- أنها قبلت بالتفاوض حول برنامجها النووي مع دول الأوروبية الثلاث بما يعرف بترويك الأوروبية (ألمانيا- فرنسا- بريطانيا) وبدل أن تفاوض إيران مع الوكالة للطاقة الذرية أدخلت أطراف أخرى في المواجهة معها.
- ٢- توقيع البروتوكول الإضافي من قبل الدول هو عمل تطوعي ومن يوقع البروتوكول يلزم برفع تقارير عن أنشطته النووية، كما يسمح بتفتيش مفاجئ لكل مواقع النووية والعسكرية. ووقعت إيران ذلك البروتوكول بحساباتها من أجل طمأنة الدول الغربية لكن فعلت هذا بدون ثمن وبدون التزامات من قبل الدول الأوروبية تجاه إيران. وبعد ما عرفت طهران أنها ارتكبت خطأ في التوقيع أرادت مخرج قانوني ليحفظ لها ماء وجهها، فلهذا سن مجلس الشورى الإيراني في تاريخ ٢٨ سبتمبر من عام ٢٠٠٥ وألزم الحكومة بموجب ذلك إيقاف

(105) - د. باكينام الشرقاوي مرجع سبق ذكره، ص ٢٦-٢٧.

البروتوكول الإضافي، الذي وقعت عليه إيران. و في يوم ٢٠ نوفمبر من العام نفسه صوت نواب البرلمان الإيراني لصالح هذا القانون.

هناك تجارب متعددة يمكن لإيران الاستفادة منها وتقلل من الضغوط وتسحب البساط من تحت طاولة الأطراف الأخرى أو تقلل من الحجج التي سببت الكثير من المتاعب لإيران من قبل الأطراف الخصوم لإيران، على سبيل المثال، إسرائيل تمتلك العشرات من الرؤوس النووية، لم توقع على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية، وبالتالي فهي غير ملزمة بتقديم تقارير عن أنشطتها أو زيارة مفاعلها النووية و العسكرية. وبسبب انتهاج إيران سياسة غير شفافة مع المجتمع الدولي تعتقد ملفها وأمسّت إيران غير قادرة على التراجع من توقيع البروتوكول وكما إنها غير قادرة لتحدي المجتمع الدولي بأكمله بعد ما وضعت نفسها مقابل العالم بأسره.

٣- استمرت إيران ورغم توقعها على البروتوكول الإضافي بتخصيب اليورانيوم بدون إخبار الوكالة الدولية للطاقة الذرية وحسبت إيران إنها تستطيع إخفاء هذا الأمر الخطير عن الوكالة الدولية. انكشف أمر إيران في التخصيب بعد زيارات مسئولى الطاقة الذرية. وفقدت إيران بذلك، مصداقيتها حتى عند أقرب أصدقاءها وحلفاءها في هذا الملف مثل الصين وروسيا ونتيجة لذلك الخطأ الإيراني استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ووكالة الطاقة الذرية إقناع روسيا و الصين بضرورة نقل ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن.

٤- إخفاء إيران لبعض مواقعها النووية وعدم إبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمكان وطبيعة تلك المفاعل حيث كشفت العشرات من المواقع السرية والشركات الوهمية التي تعمل في داخل إيران وخارجها لأهداف النووي الإيراني، عن طريق الأقمار الاصطناعية أو عن طريق تقارير سرية رفعت إلى المسئولين في الوكالة وتم التعرف عليها لاحقاً كما إن إيران قامت بإخفاء حقائق كثيرة حول تخصيبه لليورانيوم و الآلات التي يمتلكها وهذا ما زاد من تعقيد ملف إيران حيث أحيط بشكوك كبيرة حول حقيقة نوايا طهران ومصداقيتها.

٥- أخيراً، قبول إيران، لدخول الولايات المتحدة الأمريكية في المفاوضات والحوار في شأن ملفها النووي، هو خطأ كبير وبهذا أنقلت طهران على نفسها بفتح الباب ودخول أطراف الخصوم وجهاً لوجه معها. والخطأ هنا يكمن بأن دخول الولايات المتحدة في التفاوض مع طهران هو ليس من أجل حل هذا الملف كما

هو معلن، بل من أجل أخذ المشروعية الدولية وتهيئة الرأي العالم الدولي، لضرب إيران عسكرياً بعد استنفاد جميع الوسائل السلمية والتفاوضية بما فيها دخول الولايات المتحدة في المفاوضات التي تعلم الأخيرة بفشل المفاوضات مسبقاً لأسباب تتعلق بإيران.

وبشكل عام لا يمكن إنكار أن إيران تدير أزمة الملف النووي بكفاءة عالية، حيث إنها لا توصل الباب أمام إمكانية إجراء الحوار بل تدعو إليه ولكن في وقت تشدد فيه على درجة عالية من ثبات الموقف الإيراني من البرنامج وأهميته لإيران وأهدافها منه، مع الاستعانة من وقت لآخر بلغة التهديد والقوة والقدرة على الرد الانتقامي. ولتأخذ عدة أمثلة لتصريحات بعض المسؤولين الإيرانيين في عدة مؤسسات. فقد أشار على لاريجاني أن إيران تمعن النظر في إجراء محادثات مع إيران لمناقشة الملف النووي ولكن فقط في حالة "ألا يحاصرنا مستر بوش" وحظر أيضاً من خطورة قدرة إيران على الرد الانتقامي إذا ما هوجمت من إسرائيل. ومن ناحية أخرى أعلن حسن روحاني في مناسبة أخرى أنه لا يمكن للغرب عمل شيء لإقناع إيران بترك برنامجها النووي. وأشار حسن روحاني سكرتير المجلس الأعلى للأمن القومي إلى إن إيران عقدت مباحثات بناءة مع مسؤولين أمريكيين حول أفغانستان واقترح أن إجراء مثل هذه المفاوضات حول الملف النووي ليست بالمستبعدة تماماً. ومن ناحية ثالثة، أعلن رافسنجاني إن إيران مستعدة للكشفة مع الولايات المتحدة في القضية النووية^(١٠٦).

وترى الباحثة أن الملف النووي الإيراني سوف يجد، حله التفاوضي يرغم ما يبدو على سطح من مباحثات إيرانية، وتشدد غربي، وأن الجانبين سوف يتمكنان من الوصول إلى صيغة جديدة تبدد هواجس إيران التي يقلقها الآن، أن يتم تصدير الجزء الأكبر من مخزونها النووي طن ونصف الطن من اليورانيوم منخفض التخصيب إلى روسيا ثم إلى فرنسا لإعادة تخصيبه عند درجة ٢٠% كي يصلح لصناعة نظائر مشعة طبية لعلاج مرضي السرطان دون أن تكون هناك ضمانات كافية، تؤكد لها أنها سوف تستعيد كمية اليورانيوم التي صدرتها إلى الخارج، وسوف تحصل بالفعل على

(106) - صوت خليلزاد السفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة للقرار الجديد بفرض العقوبات على إيران في جلسة مجلس الأمن الدولي، ٧-٣-٢٠٠٨.

<http://arabic.people.com.cn/31662/6368155.html>

اليورانيوم المخصب عند درجة ٢٠% الذي يحتاجه مفاعلها الطبي الذي كانت قد حصلت عليه من الولايات المتحدة خلال حكم الشاه.

وتتبع هواجس الشك لدى الإيرانيين من تجربتين مهمتين مع الغرب، دفعت خلالهما طهران الأموال اللازمة لقاء صفقة من اليورانيوم المخصب عند درجة ٢٠ مع كل من فرنسا والأرجنتين، لكن اليورانيوم لم يصل إلى طهران التي تشكو من أنها لم تتمكن حتي الآن من استعادة الأموال التي دفعتها. وربما تنجح جولة المفاوضات الثالثة بين إيران والغرب تحت مظلة الوكالة الدولية للطاقة في الوصول إلى اتفاق يربط بين عملية تصدير اليورانيوم الإيراني إلى روسيا ووصول اليورانيوم المخصب عند درجة ٢٠% إلى طهران، لكن الشرط الأساسي لنجاح أي حل وسط، أن تؤكد إيران قبولها لتصدير الجزء الأغلب من مخزونها من اليورانيوم دفعة واحدة وليس علي مرات متعددة، لأن الهدف الأساسي من الصفقة طمأنة الإسرائيليين والأمريكيين إلى أن مخزون اليورانيوم المتبقي لدي طهران بعد التصدير لا يكفي لصنع قنبلة نووية، وأن إيران سوف تحتاج إلى عام كامل علي الأقل كي تتمكن من تعويض كمية اليورانيوم التي تم تصديرها، الأمر الذي يتيح للرئيس الأمريكي أوباما وقتاً كافياً لتفاوض عميق مع إيران حول كل أوجه مشكلة الملف النووي الإيراني^(١٠٧).

وما يزيد من فرص نجاح الوصول إلى حل وسط، موافقة إيران من حيث المبدأ علي مقترحات فيينا في سبتمبر ٢٠٠٩ في صورتها الأولية التي يشكل تصدير غالبية اليورانيوم الإيراني جوهرها الأساسي، وتأكيدات "أحمدي نجاد" بأن الملف النووي الإيراني يسير في الاتجاه الصحيح، وأن الفرصة مواتية لمرحلة جديدة من العلاقات بين الغرب وإيران، وموافقة الجانبين علي عقد جلسة ثالثة من المفاوضات لمناقشة طبيعة الرد الإيراني علي مقترحات فيينا وهواجس طهران ومخاوفها من احتمال مصادرة كمية اليورانيوم إذا ما تم تصديرها أو نكوص الغرب عن الوفاء بوعوده.

(107) فاطمة الصمادي، طهران تدرك جدية تحركات واشنطن وترصد احتمالات الضربة العسكرية والحصار، وكالة طهران للإخبار، ٢٩-٩-٢٠٠٩.

أيضاً، تقرير وكالة رويترز حول "إيران سلمت ردها علي الاتفاق النووي وتسعى لإنهاء تعديلين"، علي الرابط: <http://www.alarabiya.net/views/2009/09/27/86198.html>

ولا يقلل من حجم هذه الآمال التحذيرات التي أطلقها مرشد الثورة علي خامنئي التي لا تعدو أن تكون رسالة تحذير إلي المفاوض الإيراني، تطلب منه اليقظة والانتباه إلي ضرورة تحصين أي اتفاق مع الغرب من خلال ضمانات تكفل حق إيران في استعادة اليورانيوم الذي تم تصديره مخصبا عند درجة ٢٠% دون أن تمس حق الإيرانيين في تخصيب اليورانيوم لصنع وقود نووي يمكن إيران من تشغيل مفاعلاتها النووية لأهداف سلمية، وبالطبع يستهدف خطاب مرشد الثورة أيضا إشعار الإيرانيين بأنهم يتفاوضون من مركز قوة

إلا أن الأهم من هذا وذاك هو ان المفاوض الإيراني كما تبين قد "خدع" الولايات المتحدة وحلفاءها الأوروبيين مرة أخرى، عندما رحب بفتح المفاعل الثاني الجديد الكائن في "قم" امام مفتشي الوكالة الدولية في غضون أسبوعين، مع العلم أنه لن يبدأ العمل قبل عام ونصف العام، أي أنه ليس هناك ما يمكن تفتيشه في الوقت الراهن.

بمعنى آخر نجح الإيرانيون باستخدام المفاعل الجديد في "قم" لتحويل الانتظار عن المفاعل الأهم في "تاتنز"، الذي يحتوي على حوالي ستة آلاف وحدة طرد مركزي لتخصيب اليورانيوم، واستطاع حتى الآن، حسب التقديرات (الفرنسية)، إنتاج حوالي ١٢٥٠ كيلو من اليورانيوم ضعيف التخصيب، الذي يمكن في حال معالجته الحصول على ٣٥ كيلو من اليورانيوم عالي التخصيب الكافي لبناء قنبلة نووية.

وهناك إجماع على أن المفاوض الإيراني اعاد الكرة إلى ملعب الولايات المتحدة مرة أخرى، وبات يبدي فرحته بكسب الجولة الأولى من المفاوضات في جنيف، للحصول على بعض الوقت لمواصلة جهوده لتحديد الحكومتين الصينية والروسية فيما يتعلق بالحصار، وتصعب مهمة إدارة أوباما في أفغانستان والعراق. ومن غير المستبعد أن يقتم مفاجأة جديدة خلال الجولة الثانية في جنيف.

المبحث الرابع

أوروبا وإدارة مفاوضات أزمة الملف النووي الإيراني

بالنظر إلى المواقف الأمريكية من الأزمة النووية الإيرانية؛ فإن أوروبا موقفها وإن كان يبدو مختلفاً في البداية إلا أنه انتهى بنفس المقاربة الأمريكية في التفاوض حول الأزمة. فقد سعت أوروبا لاستغلال هذه الفرصة كي يكون لها نفوذ في المنطقة. فقد عملت أوروبا التي كان طرفاً أساسياً مع إيران في الحوارات النووية في ألا يصل هذا الملف إلى نهاية؛ إلا أنها في هذا الصدد وقعت أكثر من ذي قبل تحت الضغوط الأمريكية لاتخاذ قرار بخصوص الملف النووي الإيراني في مجلس الأمن^(١٠٨).

كما أن دول الاتحاد الأوروبي لا ترغب في تصعيد الموقف مع طهران للعلاقات الاقتصادية بين أوروبا وطهران، ورغم أنه ليس هناك موقف أوروبي موحد في السياسة الخارجية بين أوروبا القديمة والجديدة، حسب تصنيف "رامسفيلد" وزير الدفاع الأمريكي، فإن الموقف الألماني والفرنسي متميزان بشأن إيران، ولقد أعلنت باريس أن توقف التخصيب شرط مسبق للمفاوضات، فإن التجربة الإيرانية مع فرنسا وألمانيا توحى بقرب فتح باب المفاوضات بسبب الدور الإيراني في المنطقة وخاصة في لبنان، وعلاقات فرنسا الاقتصادية مع طهران وابتعاد فرنسا عن الموقف الأمريكي.

وقد حاولت العواصم الأوروبية في تعاملها مع الملف النووي الإيراني أن تتأى بنفسها عن وجهة النظر الأمريكية في كيفية التعاطي مع الملف النووي الإيراني؛ إلا أنه سرعان ما تطابقت وجهة النظر الأمريكية مع وجهة النظر الأوروبية، وتحديداً مع بداية الرئيس الإيراني "محمود أحمددي نجاد" في عام ٢٠٠٥ والحديث عن إسرائيل، وضرورة إزالتها من خارطة، وقد انعكس الإصرار الإيراني على تفعيل المشروع

(108- (Mark Fitzpatrick, 'Assessing Iran's Nuclear Program', Op.cit, pp.5-26

النووي وعدم إقبال مصنع بوشهر النووي على الرسميين الأوروبيين الذين باتت تصريحاتهم تتميز بشدة لهجتها حيال طهران^(١٠٩).

وكانت العواصم الغربية المكلفة بمتابعة الملف النووي الإيراني (وهي فرنسا وبريطانيا وألمانيا) تعمل على تطوير هذه المعضلة ذات الأبعاد النووية عن طريق الدبلوماسية في محاولة لتجنب تكرار ما جرى في العراق، وسعت هذه الدول الثلاث التي كانت مفوضة من قبل المجموعة الأوروبية لإقناع طهران بالتخلي عن استئناف أبحاثها النووية، وقد حققت بعض التقدم في عهد محمد خاتمي الذي كان متجاوباً مع مطالب المجموعة الأوروبية. إلا أنه مع وصول "محمود أحمددي نجاد" إلى سدة الرئاسة في إيران؛ تغيرت الحسابات الأوروبية إلى أبعد مدى، إلى درجة أن المسؤولين الأوروبيين يتحدثون باستمرار عن قلقهم الشديد من استئناف إيران لأبحاثها النووية^(١١٠).

لقد جاء التركيز الأوروبي نيابة عن اللاعب الرئيسي وهو الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن قررت الأخيرة وقف اتصالاتها المباشرة مع إيران في مايو عام ٢٠٠٣ أي بعد انتهاء المعارك الرئيسية في غزو العراق، وإعلان القيادة الأمريكية بانتهاء الحرب.

أولاً: التحرك الأوروبي حيال الملف النووي الإيراني

بالنظر إلى مواقف دول الترويكا الأوروبية من الأزمة النووية الإيرانية، نجد بريطانيا قد تطابقت مواقفها تماماً مع الولايات المتحدة، وظنت أنه سرعان ما يهدأ الشأن العراقي، ويتم التركيز على إيران على ضوء الهدف الآخر المعلن باسم إقامة الشرق الأوسط الكبير، وقد ركزت جهودها على الوصول مع إيران إما إلى تطابق وتفهم ينعكس بالإيجاب على قواتها في العراق ووقف عمليات الإرهاب السائدة. أو تهديداً يأتي بثماره من خلال إشغال إيران عن العراق بتحويل الملف النووي إلى مجلس والتحرك وفقاً لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة^(١١١).

(109) Ibid, p. 26.

(110- (Eileen Denza, 'Non-Proliferation of Nuclear Weapons; the EU and Iran', in: (European Foreign Affairs Review, vol.10, 2005), pp.289-311

(111) - Mark Fitzpatrick, 'Assessing Iran's Nuclear Program', Op.cit, p. 24.

جدير بالذكر أن الجهود الأوروبية ينظر لها على أنها مكملية للجهود الأمريكية وإن كانت أكثر مرونة منها. غير أن الملاحظ على السياسة الأوروبية في تعاملها مع الملف النووي الإيراني أنها تتطوى من حيث الدوافع بسمات العمل الأوروبي المشترك من حيث الدوافع ومن حيث طبيعة تلك السياسة. فترغب الدول الأوروبية في أن يكون لها دور في قضية هامة وحساسة مثل الملف النووي الإيراني، خاصة بعد أن استحوذت الولايات المتحدة على الملف العراقي كاملاً بداية من قرار الغزو ومروراً بتجاهل مجلس الأمن والدول الأعضاء فيه. ولذلك يشكل الملف الإيراني محطة اختبار جديدة للسياسة الخارجية الأوروبية الموحدة التي ترغب دول الاتحاد الأوروبي في تحقيقها. أما من حيث طبيعة السياسة الأوروبية فهي تميل نحو الجهود الدبلوماسية وتوظيف الأدوات والخيارات الاقتصادية، كما أنها غالباً ما تتسم بتباين المواقف ولكن في إطار واحد للعمل. فإذا أخذنا موقف الترويكاً من الملف النووي الإيراني فسنجد أن الموقف البريطاني داعم ومؤيد للموقف الأمريكي الذي ينادي بالموقف الكامل لتخصيب اليورانيوم ووقف جهود إيران على صعيد إنتاج الوقود النووي، كما تتبنى بريطانيا الموقف الأمريكي القائم على التعامل مع الملف النووي الإيراني ضمن ملفات أخرى مثل موقف إيران من عملية السلام في الشرق الأوسط والإرهاب كحزمة واحدة لا تتفصل تحت عنوان كبير هو "الملف النووي الإيراني" ومما لا شك فيه أن التعامل مع تلك الملفات دفعة واحدة وربطها ببعضها يسهل خلط الأوراق ويزيد من الضغوط على إيران من كافة الاتجاهات. كما شرعت بريطانيا في إجراء اتصالات مع الجماعات الإيرانية المعارضة وتقديمها على أنها جماعات سياسية للضغط على إيران.

أما الموقف الفرنسي الذي يتسم بالاستقلالية عن المواقف الأمريكية فهو يميل إلى احتفاظ إيران بالحد الأدنى من التكنولوجيا النووية بالقدر الذي لا يتيح لها امتلاك أسلحة نووية مع وجود رقابة دائمة على المنشآت النووية الإيرانية، ومن المعلوم أن الشركات الفرنسية تستحوذ على نصيب لا بأس به من العقود والاستثمارات في إيران

في مجالات الحقول النفطية (شركة توتال الفرنسية) والطيران المدني، والمنشآت السياحية والترفيهية، إلى جانب منشآت الموانئ^(١١٢).

أما عن الموقف الألماني فهو يقف في نقطة وسط بين تبعية بريطانيا للولايات المتحدة واستقلالية فرنسا أخذاً في الاعتبار عقود العمل والاستثمارات الألمانية لدى إيران التي تحتل مرتبة متقدمة عالمياً في احتياطي النفط والغاز الطبيعي. وكانت الجهود الأوروبية قد أسفرت عن توقيع إيران على البروتوكول الإضافي في عام ٢٠٠٣ ثم التوقيع على اتفاق باريس في نوفمبر ٢٠٠٤ والذي تلتزم إيران بموجبه بالموقف التام والشامل لكافة أنشطة البرنامج النووي طيلة فترة المفاوضات مع الترويك الأوروية، وبحيث تمتع طهران عن الاستثمار في عمليات تخصيص اليورانيوم، أو تشغيل أجهزة الطرد المركزي، وذلك في مقابل تعهد الترويك بتقديم الدعم التكنولوجي لإيران في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية، إلى جانب تجنب إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن والعمل على إنهاء عزلة طهران السياسية والاقتصادية عن العالم الغربي^(١١٣). وحتى مع دعوة الولايات المتحدة لاجتماع جنيف في سبتمبر ٢٠٠٩ والذي حضرته الدول الأوروية يبدو أن الموقف الأوروي دائماً يسير في نفس اتجاه الموقف الأمريكي من التعاطي مع الملف النووي الإيراني.

ثانياً : الإستراتيجية الأوروية في إدارة مفاوضات الملف النووي الإيراني:

بدأت مفاوضات الترويك الأوروية مع إيران أولاً في اتفاقية طهران ٢٠٠٣، ومن ثم اتفاقية باريس الأكثر تفصيلاً في أكتوبر ٢٠٠٤، والتي كانت أكثر من مجرد

(١١٢) - د. محمود عبد الظاهر، مسار القيود على البرنامج النووي الإيراني بين الفعل للخارجي ورد الفعل الإيراني، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠-٢١.

(١١٣) - أسامه فاروق مخيمر، الملف النووي الإيراني بين الترويك الأوروية والضغط الأمريكي، (القاهرة: مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد ٥٩ يونيو ٢٠٠٥)، ص ٦٥.

مفاوضات بين أوروبا وإيران. في الواقع كانت المفاوضات ثلاثية الأطراف بين الترويك الأوروية وإيران، وبين الترويك الأوروية والولايات المتحدة الأمريكية^(١١٤).

كانت مفاوضات الترويك مع إيران ضرورية لتنسيق المواقف مع الولايات المتحدة، بالرغم من مقاربتيهما المختلفين وموقف الولايات المتحدة الفاتر والمتشكك حيال الحل الدبلوماسي. وكانت الترويك تتفاوض مع حليفها بقدر ما كانت تتفاوض مع إيران، وقد كانت إيران بحاجة لمن تحاوره والترويك الأوروية كانت أفضل ما يمكنها الحصول عليه. كما كانت إيران تسعى للعب على الاختلافات بين أوروبا والولايات المتحدة لكنها فشلت في الاستفادة من الترويك الأوروية في بناء جسور مع الولايات المتحدة^(١١٥).

وقد ارتكزت الترويك الأوروية في تفاوضها مع إيران على أمرين متشابهين وهما: الأول: ضرورة منع تحقيق طموحات إيران النووية باستخدام القوة إذا لزم الأمر، والثاني: اتفاقها على أن الدعامة الأمنية تكون في أحسن حال عندما تنتشر الحرية والديمقراطية. وقد أثارت هذه النقطتين خلافات كثيرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والترويك الأوروية. حيث ترى الترويك أن الحل الدبلوماسي هو الخيار الأفضل والأفضل لتغيير النظام.

وقد حاولت الولايات المتحدة دعوة الترويك إلى إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن في حال فشل المفاوضات. ومع قبول الترويك الأوروية إحالة إيران إلى مجلس الأمن ودخول الولايات المتحدة بشكل غير مباشر في العملية التفاوضية، فكانت هناك مسألة الهدف من المفاوضات. وقد سعت الترويك الأوروية إلى تحجيم البرنامج النووي الإيراني مع تفضيل الحل الدبلوماسي للوصول إلى هذا الهدف.

جدير بالذكر أن الترويك الأوروية قدمت لإيران في مفاوضاتها معها خياراً محدداً: إما الاستمرار بتطوير دورة الوقود النووي وبالتالي الإحالة إلى مجلس الأمن -

(114) Eileen Denza, 'Non-Proliferation of Nuclear Weapons; the EU and Iran, Op.cit., pp.305-308.

(115) - النص الكامل للمقترحات الأوروية المقدمة إلى إيران بشأن الملف النووي الإيراني، (القاهرة: مختارات إيرانية، عدد ٦٢، سبتمبر ٢٠٠٥)، ص ص ٣٦-٣٩ (عن: شرق، إيران، ٢٠٠٥/٨/٧)

مع ما يترتب على ذلك من عقوبات وإدانة وعزل - أو قبول مجموعة الحوافز مقابل التخلي عن دورة الوقود^(١١٦).

وبعد اتفاقية باريس شددت الترويكات الأوروبية في شروطها في التفاوض، فقد أصرت على استمرار التعليق الإيراني للتخصيب (الذي يشمل أنشطة ما قبل التخصيب وتركيب أو إنتاج أجهزة الطرد) رغم أن هذا التعليق كان طوعياً، إلى حين حصول اتفاق أو انهيار المفاوضات. وقد كان الهدف من الاتفاقية هو ضمان الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية، أصرت الترويكات الأوروبية على تقديم إيران ل ضمانات موضوعية متعلقة ببرنامجه النووي، والتي تعنى عملياً إيقاف إنتاج المواد الانشطارية^(١١٧).

وقد أعدت الترويكات الأوروبية صفقة لتقدمها إلى إيران، وتعد فيها إيران - بأن تضمن لها - مقابل تخليها عن طموحاتها المتعلقة بدورة الوقود - التزود بالوقود من أكثر من مصدر (الاتحاد الأوروبي وروسيا) وأن تقدم لها تكنولوجيا نووية مضادة لتصنيع الأسلحة النووية (مفاعلات الماء الخفيف) وتعزز الاستثمار والروابط التجارية، وتزيد انخراط إيران في النقاشات الأمنية الإقليمية، إضافة إلى مسألة الضمانات الأمنية^(١١٨).

وفي هذا الصدد كان واضحاً للترويكات الأوروبية أنه لا توجد مساحة كبيرة للمناورة مع إيران، فالمشكلة سياسية بالأساس ولكن الحل تقني، وهذا الحل يتطلب إيقاف تخصيب اليورانيوم. ورغم الاختلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية، والترويكات الأوروبية حول الحاجة للإيقاف بحد ذاته، إلا أن الموقف الأوروبي يتسم بمرونة أكبر، إذ أن رفض الإيرانيين لاقتراح تعليق الأنشطة لعدة سنوات، ورفضت الولايات المتحدة لاقتراح السماح لإيران بالاحتفاظ ببعض القدرات على التخصيب أدّى عملياً إلى تضيق إمكانية التوصل إلى تسوية، ولكن في نفس

(116) - (Robert Litwak, Non Proliferation and the Dilemmas of regime Change, (Survival, Vol. 45, No.4, Winter 2003), pp. 10-30.

(117) - شاهرام تشوبين، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٦٨-١٦٩.

(118) - Christopher Adams, Roula Khalfa, Neil Buckley, Eu-3 to offer Iran help with Nuclear Power if it Agrees Not to make fuel, Financial Times, 15 July, 2005, p.7.

الوقت، لم تتردد الترويكا الأوروبية في التهديد بإحالة إيران لمجلس الأمن بعد قيامها بخطوات باتجاه استئناف أنشطة التحويل في مايو ٢٠٠٥.

وفي يونيو ٢٠٠٥ أدان الاتحاد الأوروبي بشكل صريح تصريحات الرئيس الإيراني ملوحاً بالعقوبات الدبلوماسية، ورداً على استئناف إيران لأبحاثها المتعلقة بالتخصيب في أكتوبر ٢٠٠٥ والتي وصفها الولايات المتحدة بالتصعيد الخطير، عقدت الترويكا لأوروبية اجتماعاً خاصاً في برلين. وفي البيان الصادر بعد ذلك الاجتماع، أشارت الدول الأعضاء إلى أن النزاع لم يكن بين إيران وأوروبا، بل بين إيران والمجتمع الدولي بأكمله. كما شددت الترويكا الأوروبية على التزامها بالحل الدبلوماسي، إلا أنه قد حان الوقت لتدخل مجلس الأمن من أجل تعزيز سلطة قرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية^(١١٩).

أن المنهج الأوروبي في التفاوض مع إيران اتسم دائماً بالعقلانية والحرص على احترام سيادة إيران وكرامتها الوطنية، الأمر الذي قد يعني أن الأوروبيين لن يسعوا بالضرورة لاستغلال قرار مجلس أمناء الوكالة للضغط على إيران أو مطالبها بالانصياع والامتثال الكامل لبنود هذا القرار أو فرض شروط مهينة عليها لاستئناف المفاوضات.

وعلى الرغم من أن السياسيين الأوروبيين قد تأثروا بالموقف الأمريكي والإسرائيلي تجاه الملف النووي الإيراني، حيث انتقلوا من مرحلة الدعوة إلى أسلوب المفاوضات، إلى موقف أكثر تشدداً، جاء على لسان رئيس فرنسا جاك شيراك، حينما هدد بضرب إيران بالقنابل النووية، كما أنهم يسعون إلى فرض عقوبات اقتصادية، لتكثيف الضغط على إيران.

وفي هذا الصدد قدمت الترويكا مجموعة من المقترحات على النحو التالي:

استهلت المقترحات الأوروبية عبارة تؤكد على أن الاتحاد الأوروبي (بمعنى الدول الثلاث) يضع في اعتباره المادة الرابعة لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وحقوق الاستفادة من الطاقة النووية لأغراض وأهداف سلمية، وهي مقننة يبدو أن الطرفين متفقان

(119- (Scott Maclellan, Whiter house Press Briefing, 10 January 2006: accessed on 21-5-2008. available on:

<http://www.whitehouse.gov/news/releases/2006/01/2006110-4.html>.

عليها كقاعدة عامة للتعاون والتفاوض، إلا أن الإشكال كان حول النواحي الأمنية التي قُدمت لإيران في ٦ إبريل من العام ١٩٩٥ وقرار ٩٨٤ لنفس العام والصادر عن مجلس الأمن الدولي، وموضوع البرامج النووية ذاتها ومن أهم هذه المقترحات:

(١) أشارت المبادئ العامة لبند التأييد طويل الأجل للبرامج غير العسكرية إلى أن الدول الأوروبية الثلاث تُؤيد إنتاج القدرة النووية غير العسكرية التي (تتفق) واحتياجات (الطاقة) الإيرانية فقط، وهو ما يعني إخراج العامل النووي من العملية الاقتصادية وما قد يُحققه ذلك من مكاسب مهمة للاقتصاد الإيراني المعتمد على نواحي محددة في الإنتاج كالنفط والغاز والمعادن والسجاد اليدوي، خصوصاً وأن ذلك الإنتاج قد ربط وصول إيران إلى السوق الدولي للطاقة النووية وفقاً للاقتراحات والمبادئ الخاصة بالمنافسة الحرة من دون أن تشير تلك المقترحات إلى كيفية التعامل مع سلسلة الإجراءات التي شرعها الكونجرس الأمريكي فيما يتعلق بالحصار الاقتصادي منذ بداية الثورة ولغاية اتفاق داماتو المقر في العام ١٩٩٦ والمُجَنَّد له في العام ٢٠٠١ لمدة مس سنوات أخرى⁽¹²⁰⁾.

(٢) أشارت المقترحات إلى أن الدول الأوروبية الثلاث والاتحاد الأوروبي يؤيدون مسألة التعاون في مجالات "الايزوتوب" ووضع وتركيب المواصفات النووية والأمنية، وبالتالي فإن المنشآت النووية الإيرانية ومُخرجاتها من الطاقة ستصبح مرهونة لرقابة أوروبية صارمة ستحد من أي عمليات تطوير مستقبلية، واعتبار مخالفة ذلك انتهاكاً للاتفاق المبرم بين الطرفين.

(٣) ألزمت المقترحات الأوروبية إيران بعدم استئناف الأنشطة الخاصة بدورة الوقود النووي، وأن تُقدم تعهداً لازم التنفيذ في مجال عدم الانسحاب من اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية، وتوفير الوقود من الخارج وإعادة جميع مخلفاته إلى المورد الأصلي، وإذا ما قبلت إيران بهذا البند فيعني أنها ملزمة بأمرين، الأول وقف دورة الوقود النووي الذي أقرها اتفاق سعد آباد والذي يُعتبر من مكاسب الاتفاق ومكاسب الجهود العلمية الإيرانية، والثاني هو الارتهان إلى الخارج فيما

(120)- Scott Maclellan, Whiter house Press Briefing, 10 January 2006: accessed on 21-5-2008. available on:

<http://www.whitehouse.gov/news/releases/2006/01/2006110-4.html>

يتعلق بالحصول على اليورانيوم، الأمر الذي يعني إيقاف أنشطة التخصيب وعدم الاستفادة من مناجم اليورانيوم المكتشفة في محافظة يزد والعودة إلى المعادلة القديمة بينهم وبين الروس والقاضية بحصول إيران على الوقود الذري النشط مقابل إعادة الوقود المستنفذ إلى روسيا.

(٤) نصّت المقترحات الأوروبية على أن الدول الثلاث والاتحاد الأوروبي تتعاون مع إيران بهدف تكوين مجموعة من الكوادر بهدف التعرف على الإيجابيات المختلفة الناتجة عن عملية التجهيزات وتوافر المنشآت والمواد، كما تضطلع المجموعة بعملية توظيف العلماء والفنيين والعمال في المنشآت والتجهيزات النووية الإيرانية، وهو ما يعني الوصاية التامة على أي نشاط نووي إيراني والدراية بأدق التفاصيل التي تمتنع طهران الإفصاح عنها^(١٢١).

ثالثاً: النمط الأوروبي في إدارة المفاوضات

على رغم عدم وجود رؤية موحدة لدى دول الاتحاد الأوروبي إزاء التعامل مع أزمة إيران النووية، فإن الموقف الفرنسي يبقى أساسياً ويشير إلى طبيعة التعاطي الأوروبي، مستقبلاً مع هذه الأزمة. وبالنظر إلى طبيعة السياسة الأوروبية تجاه الملف النووي الإيراني نجد أن أوروبا تحاول اتباع سياسة أقل تصعيداً وأقرب إلى التوازن في تعاملها مع ملف إيران النووي في كل مرة تجد فيها فرصة للإفلات من الضغوط الأميركية الهادفة دوماً إلى التحكم بوجهة الرؤية الأوروبية لإيران.

وفي بداية المفاوضات مع إيران - وحتى نهاية العام ٢٠٠٦ - كان الاتحاد الأوروبي إجمالاً يعارض الولايات المتحدة في مسألة الدفع بالملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن تمهيداً لفرض العقوبات. وكان الدافع للاعتراض مبني على عدة اعتبارات أهمها: العلاقات الاقتصادية الأوروبية - الإيرانية، والعمل على استقرار المنطقة، وتفادي ما قد ينتج عن العنف... الخ.

ومن باب سياسة الاحتواء التي حاولت أوروبا إتباعها مع إيران، وقعت دول الترويكا الثلاث (بريطانيا، فرنسا، وألمانيا) مع إيران اتفاق باريس الموقع في أكتوبر ٢٠٠٤، وآخر أكثر شمولاً تم توقيعه في ٥-٨-٢٠٠٦م تضمناً إشارات

(121) - Ibid,

جيدة فيما يتعلق بدعم الاستثمار وانتقال التكنولوجيا ومساعدة إيران فنياً واقتصادياً، مقابل شمول هذه الاتفاقات (المقترحات) إطاراً واضحاً لجملة من القيود والمحظورات الأمنية، وهذه الأخيرة دفعت الإيرانيين إلى رفضها لبدء فصل جديد من المواجهة مع الغرب^(١٢٢).

لقد ذهبت أوروبا إلى التفاوض مع طهران مجدداً، على خلفية ردها على رزمة الحوافز التي قدمت لطهران في ٢٠٠٦، من دون التمسك بتعليق التخصيب شرطاً لاستئناف المفاوضات. ولقد تحدث مفوض الخارجية والأمن عن أجواء إيجابية وبناءة خيمت على هذه المفاوضات، الأمر الذي دفع الرئيس الفرنسي إلى إظهار تفاؤله والحديث عن ضرورة الوصول إلى حل عبر الخطوات الدبلوماسية^(١٢٣).

إلا أنه حدث تحول في الموقف الأوروبي تجاه السياسة الإيرانية فبعد تأييد البرنامج النووي الإيراني، خصوصاً فيما يتعلق بتوفير بعض الاحتياجات الأساسية للبرنامج، وتقديم ضمانات بعدم التعرض للسيادة الإيرانية وأمنها واستقلالية أراضيها، ودعم العلاقات السياسية والأمنية والإقليمية، واعترف الجانب الأوروبي بإيران كدولة منتجة للطاقة (بتروغاز) بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي، ورفع كافة العوائق أمام التجهيزات الأساسية المتعلقة بنقل التقنية وتأمين انضمام إيران لمنظمة التجارة العالمية. ولكن الرفض الإيراني للمقترحات الأوروبية القائم على أن هذه المقترحات جاءت خالية من الاعتراف بحق إيران في أنشطة تخصيب اليورانيوم، ومن ثم فلا قيمة لها لدى إيران، أحدث تصعيداً شديداً للأزمة، خصوصاً وأن الطلب الأوروبي من إيران بالتروي ودراسة المقترحات بهدوء وتمعن قد قوبل بالإصرار على رفضها، فكان أن صعدت الضغوط على إيران، معتبرة أن ملفها النووي يستحق الإحالة إلى مجلس الأمن. وبالفعل استجابت خمس دول من كتلة عدم الانحياز وصوتت إلى جانب مشروع القرار الأوروبي، هي: بيرو، وغانا، والأكوادور،

(122- (Scott Maclellan, Whiter house Press Briefing, Op.Cit

(123- (Mark Beundermann, 'EU Members Want More Openness from Solana on Iran', in: EU Observer, 2 September 006. [Http://euobserver.com/9/22322](http://euobserver.com/9/22322)

وسنغافورة، والهند، بينما امتنعت روسيا والصين وبقية دول كتلة عدم الانحياز عن التصويت. وصدر القرار بموافقة اثنتين وعشرين دولة^(١٢٤).

ومن الواضح أن الموقف الأوروبي إزاء الأزمة النووية الإيرانية محكوم بالتردد بين المصالح الأوروبية التي تدفع في اتجاه الحوار والتفاهم مع طهران، والضغط الأمريكي الرامية إلى التصعيد والتأزيم.. لكن، مهما يكن، يبدو أن الأوروبيين لن يستطيعوا تجاهل الإجابة الشفافة عن سؤال: ماذا ستخسر أوروبا إذا امتلكت إيران دورة الوقود النووي... وماذا ستربح أوروبا إن فرضت عقوبات على إيران؟ وخاصة إن دول الاتحاد الأوروبي تعلم بأن طهران لا تشكل خصماً جدياً لها، وبأن ثمة إمكانية لإقامة علاقات مستقرة ومتوازنة بينهما، بخلاف ما هي عليه للعلاقات الأمريكية - الإيرانية القائمة على خصومة وعداوة حقيقية منذ اليوم الأول لانتصار الثورة الإيرانية.

فبعد سبع جولات من المفاوضات الصعبة خرج الإيرانيون باتفاق مع الأوروبيين تحت راية الوكالة الدولية وافقوا بموجبه على وقف جميع نشاطات تخصيب اليورانيوم مع البدء بمفاوضات ما تزال مستمرة مع الثلاثي الأوروبي في حواضر القارة العجوز للوصول لاتفاق نهائي، الأوروبيون نجحوا حتى الآن على الأقل في دور الوسيط بل إنهم استطاعوا جذب الأميركيين بحيث يتكامل الدوران بدلاً من التنافس.

رابعاً: تقييم الدور الأوروبي في المفاوضات :

على الرغم من أن السياسيين الأوروبيين قد تأثروا بالموقف الأمريكي والإسرائيلي تجاه الملف النووي الإيراني، حيث انتقلوا من مرحلة الدعوة إلى أسلوب المفاوضات، إلى موقف أكثر تشدداً، جاء علي لسان رئيس فرنسا شيراك، حينما هدد بضرب إيران بالقنابل النووية، كما أنهم يسعون إلى فرض عقوبات اقتصادية، لتكثيف الضغط على إيران، إلا أن بعض الكتاب الأوروبيين يقفون موقفاً مغايراً لتشدد بعض السياسيين، فقد تساءل بعض كتاب الإندبندنت البريطانية، عن الجريمة التي ارتكبتها إيران إزاء مزاوله حقها في امتلاك طاقة نووية سلمية، تسمح لها بتخصيب اليورانيوم تحت إشراف الأمم المتحدة، ورفض كاتب آخر اتجاه الدول الغربية إلى الصدام مع

(124) - محمد السيد إدريس، التوازن الإقليمي وتحديات دبلوماسية المسار الآخر الإيرانية، صحيفة الأهرام، العدد (٤٣٣٨٨)، ٢٠٠٥/٩/٢١ م.

إيران أو حتى فرض عقوبات عليها أمام ما اعتبره حقاً طبيعياً لها، وناشد البعض الآخر الدول الغربية بأن تعلن تسليمها بهذا الحق لإيران^(١٢٥).

لقد تبنت الدول الأوروبية ممثلة في الترويكا الأوروبية مقاربة متأنية للمفاوضات، ولم تسمح لطهران بأن تضايقها من خلال مهلها وإنذاراتها النهائية وسياسة حافة الهاوية التي كانت تتبعها. وفي نفس الوقت سعت إلى التوصل إلى حل يلبي مصالح إيران الأمنية، ويوضح مدى نجاح الإستراتيجية الأوروبية في الحل الدبلوماسي. ومن ثم، عملت الترويكا الأوروبية على التأجيل حين تتيج الفرصة الملائمة، ومحاولة بناء الثقة، دون التخلي عن السياسة المشددة والصلابة حيال النقاط الأساسية. وهذه تكتيكات تخدم الدبلوماسية - السياسة الواقعية - الكلاسيكية. وبالتالي فالأوروبيين مصلحة في الخروج بنتيجة ناجحة وفي إثبات أن بإمكانهم التحليق بمفردهم. لكن موقف الإيرانيين بعد منتصف عام ٢٠٠٥ صعبت موقف الأوروبيين وقربهم من رؤية الأمريكيين التي لا تسمح بتحول إيران إلى دولة نووية^(١٢٦).

لقد كان لتصاعد حدة التهديدات الأمريكية ضد طهران بشأن احتمال قيام الولايات المتحدة بعمل عسكري ضد المنشآت النووية في إيران، أثره حيث أظهرت الترويكا الأوروبية موقفاً متسقاً مع سياستها إزاء المسألة النووية الإيرانية، وفي هذا الصدد أكد المستشار الألماني جير هارد شرودر في أعقاب حفل تنصيب الرئيس بوش لولاية ثانية على معارضته لاستخدام القوة من أجل تسوية المسألة النووية الإيرانية، وناشد شرودر الرئيس بوش إبان جولته الأوروبية في فبراير ٢٠٠٥ المشاركة في تسوية الأزمة النووية الإيرانية سلمياً عبر المفاوضات^(١٢٧).

(125) - د. زكريا سليمان بيومي ، الملف النووي الإيراني بين العجز العربي والحدور الأمريكي المفضوح، مجلة العصر، تاريخ دخول الموقع ١٣-٥-٢٠٠٨ على الرابط :

<http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=9719>

(126- (British Foreign and commonwealth office (FCO) E3- EU statement on Iran (London:FCO, January 12, 2006) Accessed on 24-7-2008. available on: <http://www.Fco.gov.uk/servlet/front?pagename=Openmarket\Xcelerate\showpage&c=page&cid=1007029391629&a>

(127- (Iran: Is there a way out of the Nuclear Impasse? Middle East Report, no, 51, 23 February 2006, accessed on 23-3-2009, available on www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=3976

ولا يزال غير واضحاً إذا ما كان بمقدور الترويكا الأوروبية حتى مع المساهمة المباشرة والفعالة للولايات المتحدة أن تقدم المزيد من الجزر لإيران من أجل دفعها للتخلي عن إصرارها حول موضع دورة الوقود، وما إذا كان بإمكان روسيا أو الصين القيام بأكثر من تأجيل الأزمة. ومع انهيار المفاوضات بسبب استئناف إيران لأنشطة التحويل وبحوث التخصيب، يبدو أن التهديد بالعقوبات وفقاً لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة سيكون له الأثر الأكبر على استئناف المفاوضات الدبلوماسية، وذلك لأن العقوبات، حتى لو كانت جزئية - على اعتبار أن تنفيذها قد لا يكون بالسهولة المفترضة - والأزمة المطولة ستكونان إيران ثمناً باهظاً بدون شك.

إذا ما حققته الترويكا الأوروبية أثبت أنه ليس هناك اختلاف كبير بين الولايات المتحدة وأوروبا حول هذه القضية^(١٢٨). ورمت طوق النجاة لإيران ولكنها رفضته، وأعطتها فرصة الاختيار بين وقوع أزمة والتوصل إلى تسوية من خلال المفاوضات، ولعبت على الوقت، حيث أن مفاوضاتها مع الإيرانيين ساعدت على الأقل على تأخير برنامج إيران النووي، كما أدخلت الولايات المتحدة في العملية وإن كان بشكل غير مباشر، مانحة المفاوضات فرصة أكبر للنجاح. صحيح أن الدبلوماسية - وإعادة التعليق قبل المفاوضات - قد تستأنف مجدداً لأن البدائل ليست مقبولة لدى كل الأطراف، لكنها قد تحتاج إلى صفقة أوسع كي تحظى بفرصة أكبر في النجاح.

المفاوضات هي الأخرى لم تصل بالطرفين إلى النتيجة التي يريدونها كل طرف: الغرب يريد أن يتوقف التخصيب الإيراني كلياً، وإيران تريد أن يستمر التخصيب ويتواصل البرنامج النووي ضمن توافق مع الأطراف الدولية. والتمسك

(128- (sahar Arfazadeh Roudsari, Taking away the Crisis? The E3\Eu- Iran Negotiation on Nuclear Issues, EU Diplomacy Papers, College of Europe, Department of EU International Relations and Diplomacy Studies, no, 6, 2007, pp.8-15.

بالمواقف القصوى أدى إلى إبقاء الفجوة الكبيرة التي عززها منطق اعتبار إيران خصماً يجب إخضاعه لمنطق الإرادة الغربية والأمريكية تحديداً^(١٢٩).

ورغم التشابه الواضح في الموقفين الأوروبي والأمريكي، إلا الموقف الأوروبي اختلف مع ذلك بدرجة كبيرة عن الموقف الأمريكي من ناحيتين رئيسيتين هما:

١- التمهّل الشديد في نقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن لحين استتفاد الخيارات الدبلوماسية.

٢- الاستبعاد الكامل للخيار العسكري في التعامل مع هذه الأزمة.

لقد شكلت الإدارة الأوروبية للأزمة النووية الإيرانية قدرة وفاعلية للدبلوماسية الأوروبية إزاء الأزمات العالمية، وكانت واحدة من حالات نجاح قليلة لهذه الدبلوماسية. وقد استفادة الدول الأوروبية المعنية وبالذات ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، من عناصر محددة كانت تتيح لها مساحة أكبر من الحركة في الأزمة، يأتي في مقدمتها مثانة العلاقات التجارية بين إيران ودول الاتحاد الأوروبي^(١٣٠).

خلاصة الفصل الرابع

لقد تطرق الفصل في بدايته إلى طرح أبعاد أزمة الملف النووي الإيراني، وطبيعة ودور الأطراف المختلفة في المفاوضات، خاصة الأطراف المباشرة في التفاوض حول إدارة هذه الأزمة وهم: إيران، والترويكا الأوروبية، والولايات المتحدة. لا سيما وأن كل طرف منهم دخل في التفاوض بطريقته وأهدافه، فإيران ركزت على الأسلوب الدبلوماسي في معالجة الأزمة من خلال الدخول بمفاوضات مباشرة وهادئة تتيح لها وقتاً لاستكمال برنامجها النووي، ويحول دون القيام بعمل عسكري ضدها.

أما الولايات المتحدة فلم تدخل في البداية في مفاوضات مباشرة مع إيران وإن كانت تركت مفاوضات الملف النووي للترويكا الأوروبية، وأوروبا أدارت التفاوض بشكل جيد بحيث يسمح بحل الأزمة بعيداً عن أروقة مجلس الأمن.

(129) – David Albright and Jacqueline Shire, 'Iran's Response to the EU: Confused but Sporadically Hopeful', ISIS, 11 September 2006. [Http://www.isis-online.org/publications/iran/confusedbuthopeful.pdf](http://www.isis-online.org/publications/iran/confusedbuthopeful.pdf).

(130) – عمر محمد علي الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٧.

إن الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا تعتبران أن الدبلوماسية خطوة أولى ضرورية قبل اللجوء إلى حل القضية بالإكراه، ولكن ثمة فرق دقيق بين كلتا النظرتين: الأوروبيون أقل تركيزاً من الولايات المتحدة على طبيعة النظام في إيران، ويفضلون الحل الدبلوماسي بعكس الولايات المتحدة. إذا فالانقسام في الموقفين الأوروبي والأمريكي يركز بالأساس في موقف كل منهما، بالرغم من اتفاقهما على ما ينبغي طلبه من إيران، ومع أن هذه الانقسامات تراجعت -إلى حد كبير- بعد التشدد الذي طرأ على مقاربة إيران للقضية في منتصف عام ٢٠٠٥، إلا أن هناك انقسامات ظهرت حول المقاربة الأمريكية للملف النووي حتى نهاية ٢٠٠٨. وإن كانت القضية بدأت في أخذ شكل منحى هادئ من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في التعاطي معها خاصة بعد تولي الرئيس الأمريكي باراك أوباما ودعوته التي نادى بها في ٢٠-٣-٢٠٠٩ والتي دعا فيها إلى إقامة شراكة وعلاقات حقيقية مع إيران. إلا أن هذا ليس كافياً لإدارة الأزمة فلا بد من اتخاذ خطوات ملموسة وجادة للتعاطي مع القضية.

وفي مقابل ذلك، تدرك القيادة الإيرانية أن التوقيت الآن هو الأفضل للمفاوضات المباشرة مع واشنطن، لأن عامل الزمن الذي كان يعمل بظلم إدارة بوش لصالح إيران، سيكون الآن لغير صالح القيادة الإيرانية بسبب توجهات إدارة أوباما الإيجابية تجاه العام ككل، ونحو موسكو بالتخصيص. فكلما زادت خطى التقارب بين واشنطن وموسكو، زاد الضغط على إيران من حليف دولي شديد الأهمية لها. كذلك الأمر بالنسبة للصين ولدول أخرى في العالم كانت ترفض رؤية إدارة بوش للصراعات كلها وتتفاعل الآن إيجابياً مع الإدارة الأميركية الجديدة.

أيضاً، فإن جهود إدارة أوباما لتحقيق تسوية شاملة للصراع العربي/الإسرائيلي، ولتحسين العلاقات مع دمشق، من شأنها أن تخفف من التأثير الإيراني المباشر في الشرق الأوسط وصراعاته الإقليمية والمحلية.

فإذا مرت الفترة القادمة دون حدوث تطوّر إيجابي حاسم في العلاقات الأمريكية-الإيرانية، فإن ذلك سيضعف من أوراق التفاوض التي تملكها طهران، لكنه أيضاً يضعف من خطوات السير نحو الاستقرار في العراق، ونحو التسوية السياسية لصراعات الشرق الأوسط.

هناك حتماً ضغوط كثيرة تمارسها واشنطن على طهران لدفعها إلى القبول بالشروط الأمريكية للحوار معها، لكن بإمكان إيران أيضاً تحصين وتحسين وضعها للتفاوضي من خلال عمقها الاستراتيجي المهم في المنطقة العربية والعالم الإسلامي عموماً. وإذا كان الرئيس أوباما قد أكد في خطاب القسم الدستوري على حرصه على مدّ اليد لخصوم أمريكا والتحاور معهم ومع العالم وفق قاعدة "الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة". وهذا يتطلب من إيران نزع كل الألغام التي تمت من قبل إدارة بوش وأوجدت حالة من الحذر والخوف لدى الدول الصغيرة المجاورة لإيران.

الخاتمة

تعد المفاوضات الدولية أحد الأدوات المستخدمة في إدارة الأزمات الدولية، وقد نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، وتم اللجوء إليها في كثير من الأزمات الدولية، فقد حالت دون اللجوء إلى أي عمل عسكري. وقد حاولت الدراسة في صدد تناولها لدور المفاوضات في إدارة الأزمات الدولية أن تلقى الضوء على أهمية المفاوضات كأداة من أدوات إدارة الأزمات الدولية، وإلى أي حد تساهم في إدارة الأزمة، وهل نجحت في إدارة أزمة الملف النووي الإيراني، وهي القضية محل البحث.

بطبيعة الحال يمكن القول بأن المفاوضات التي تمت بين عدة أطراف في إطار أزمة الملف النووي الإيراني مرت بعد مراحل منذ بداية الأزمة في نهاية عام ٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠٠٩. وعلى الرغم من تصاعد نبرة العداء بين أطراف الأزمة، إلا أن المفاوضات التي تمت بين كل من إيران والترويكا الأوروبية، وإيران والولايات المتحدة بشكل غير مباشر وغن بدت بشكل مباشر في سبتمبر أكتوبر ٢٠٠٩، ساهمت بشكل كبير في إدارة الأزمة على نحو سلمي دون اللجوء إلى أي عمل عسكري موجه ضد إيران.

وقد أوضحت الدراسة أن المفاوضات هي أداة رئيسية في إدارة الأزمات الدولية، وإن كانت أكثرها فاعلية في تجنب مخاطر العمليات العسكرية والتي تتم وفقاً لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. فقد أحيل الملف إلى مجلس الأمن عدة مرات وأُخذت خمسة قرارات ضد إيران. إلا أن هذه القرارات اقتصر على فرض عقوبات اقتصادية، ولم تتطرق أو تمتد إلى أبعد من ذلك. ومن ثم، فكلما كانت هناك قناعة لدى طرفي التفاوض بأهمية ودور الأداة المستخدمة في إدارة الأزمة، كلما ساعد ذلك على لجوء أطراف النزاع إلى تفعيل هذه الأداة وهي المفاوضات وهو ما حدث في حالة الملف النووي الإيراني. فقد لعبت المفاوضات الدور الأفضل في إدارة الأزمة محل الدراسة.

إن استعراض المواقف بناء على الواقع الحالي والخاص بإحالة الملف الإيراني إلى مجلس الأمن مع تمسك أطراف الصراع بآرائهم بطرخ العديد من السيناريوهات التي يمكن توقعها وهي نابعة أساساً من قدرة الطرفين المتصارعين على التأثير كل

منهما في قرار الآخر وبالقسط التحسب لكل قرار من حيث الفعل ورد الفعل. السيناريو الأول وهو ما يسمى بسيناريو القبول الأمريكي بإيران النووية على ضوء ما يحدث في العراق.

هذا السيناريو ينبع من قبول أمريكي سابق بنماذج مماثلة مثل إسرائيل والهند وباكستان. ولكنه سيناريو يبدو غير وارد لأن القبول بإيران النووية يستتبعه، قبول بدورها الإقليمي المؤثر والمهم. وخاصة على ضوء الفرز الطائفي الحادث في العراق وما يحدث بين السنة والشيعة. وتأثير ذلك على دول الخليج بوضعها الديموجرافي الحالي.

وأيضاً فإن تداعيات هذا القبول سوف تؤثر بالقسط على العلاقات الحميمة مع إسرائيل، وهو افتراض صعب التحقيق.

إلا أن هذا السيناريو غير وارد في الحسابات الأمريكية لاعتبارات متعددة أولها العلاقة العضوية مع إسرائيل، وأيضاً وضعها كدولة عظمى سوف يتراجع في المنطقة تراجعاً حاداً لصالح إيران. وأيضاً فإن حساباتها الإقليمية سوف تختلف على ضوء العديد من مواقف دول المنطقة التي ترتبط بالولايات المتحدة باتفاقيات ومعاهدات.

وإيرانياً: فإن هذا السيناريو يمثل قمة ما ترحوه إيران وبالتالي فإنها سوف تبادر بحوارات ومبادرات لتطمين دول المنطقة وخاصة الخليجية، وسوف تبرز توجهاً تصالحياً فاعلاً لكل دول الأقليم مع مبادراتها لتوقيع اتفاقيات عدم اعتداء ودفاع مشترك مع الدول الخليجية دول مجلس التعاون الخليجي.

وبالنسبة للبرنامج النووي فسوف تعمل إيران على زيادة قدراته في الاتجاه السلمي، وفي الأغلب سوف تعمل جاهدة على إعلاء وإعلان قدراتها النووية العسكرية. وهو ما يؤكد الرأي الخاص بعدم القبول الأمريكي لهذا السيناريو.

أما السيناريو الثاني: فهو سيناريو يسمى (سيناريو خلط الأوراق) أو السيناريو الانتهازي الذي يقوم على أساس المقايضة. وخاصة على ضوء الاجتماعات المقررة بين ممثلين أمريكيين وآخرين إيرانيين لبحث الموقف في العراق، وبالقسط لن تكون أوراق الملف العراقي هي وحدها المطروحة على المفاوضين. ويمكن أن تكون هناك اجتماعات سرية أو على مستوى أكبر موازية للقاءات المحور العراقي.

إن روسيا والصين، والاتحاد الأوروبي لهم دور مهم في السير في اتجاه إنجاح مثل هذا الأمر، ومناقشة كافة الأوراق. وهو الاتجاه الذي يفترض أن تطلق فيه

مبادرات متعددة بين المعسكرين الإيراني والمعسكر الآخر بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وإقرارها للوصول بالعلاقات إلى حالة الاستقرار ومن العداء إلى التحالف. وأن تكون هناك سلسلة تطمينات لإيران لدمجها في الشراكة الاقتصادية والسياسية والاعتراف بوضعها الإقليمي الخاص. وعلى أساس أن تتعهد إيران بعدم التحرك في اتجاه إمتلاك نووى عسكري أو تطويره. وأن تتخلى إيران عن دعمها لما تسميه الولايات المتحدة بمنظمات الإرهاب في المنطقة وخاصة في لبنان وفلسطين، والتخلى عن دعم النظام في سوريا. وأيضاً ضمان الاستقرار في العراق، وفي إطار إجلاء قوات الغزو عن العراق. وأن تعطى إيران ضمانات كافية بعدم مهاجمة إسرائيل، والسعى للوصول إلى اتفاق وتصلح معها.

السيناريو الثالث: (سيناريو كسب الوقت أو تبني المفاوضات كأسلوب لشراء الوقت) وهو يعتمد في كثير من مفرداته على السيناريو السابق وإن اختلف الأمر بالإصرار الأمريكى على عرض الملف النووى على مجلس الأمن لتوقيع العقوبات والقبول إما بتخفيض العقوبات وأيضاً بدور وسيط روسى صينى مع قبول ضمنى بأن تعترض أى من الدولتين على تغليظ العقوبات أو توقيعها أصلاً على إيران.

وهذا السيناريو يعتمد على عنصر الوقت حتى تخلى قوات الغزو العراق، وحتى لا تصبح هذه القوات رهينة لإيران في حال الإصرار الإيراني على المضى في البرنامج النووى والوصول إلى المواجهة العسكرية الأمريكية الإسرائيلية معها. وبالقطع فإن الجانب الإيراني يرحب بهذا السيناريو الذى يعلم أنه مؤقت وسيكون رد فعله هو الإصرار على الإسراع بتطوير برنامج النووى وربما الوصول إلى الإعلان عن إنتاج السلاح النووى؛ لأنه يعلم جيداً أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تترك إيران النووية أبداً. وإن الإصرار على الخروج من العراق حتى لا تكون القوات الأمريكية رهينة الإيرانيين أو العراقيين في حال تقرر القيام بضربة عسكرية ضد إيران.

السيناريو الرابع وهو سيناريو المواجهة العسكرية فى حالة الإصرار الإيراني على المضى في برنامجها النووى وخاصة بعد ما وصلت إليه من نجاح فى عمليات تخصيب اليورانيوم، مع إصرار الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل على ضرورة تخلى إيران عن طموحها النووى ولو بالقوة المسلحة. فإن الوصول إلى مثل هذا القرار والذي ترغب الولايات المتحدة أن يكون قراراً أممياً على ضوء تجربتها

الانفرادية في الحرب العراقية. وسوف تبدأ الولايات المتحدة في محاولة الحصول على موافقة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن لإخضاع الملف الإيراني "للفصل السابع"، مع وعد روسيا والصين اللتان من المنتظر أن تعارضا ذلك، أن تتدرج هذه العقوبات ولكن هل يضمن أحد أي اتفاق في مثل هذا التصاعد وحدة التناول للأزمة.

السيناريو الخامس سيناريو التعقل والإقناع: وفيه يحكم الأطراف عقولهم ويعطى للدبلوماسية فرصتها للتعامل. وقد تبين عدم تطابق وجهات نظر دول مجموعة النقض في مجلس الأمن ومعها ألمانيا.

ومما سبق يمكن القول بأن إيران إدارة الأزمة النووية بشكل يمكن الاستفادة منه على النحو التالي:

- (١) القدرة على تحليل الوضع الدولي وفهمه بشكل يمكن من تحويل الأعداء من كتلة واحدة يجري الصراع معها "بالجملة" - والتي هي وصفة الفشل النموذجية - إلى تفكيك وحدة الأعداء، مع الانتقال من حالة إلى أخرى ووفق تكتيكات صغيرة ودقيقة. لقد أظهرت التجربة الإيرانية أن مسألة عزل الأعداء بعضهم عن البعض الآخر هو فن إدارة إستراتيجية ضروري وممكن، وهذا ما فعلته إيران من خلال نجاحها في الفصل بين أوروبا والولايات المتحدة - على الأقل - لفترة عامين. والدلالة الأبرز هنا هي أن التجربة الإيرانية أثبتت أن الوضع الدولي الضاغط بانفراد الولايات المتحدة ليس شراً مطلقاً. إذ إن إيران تمكنت - حتى الآن - من البدء في تخصيص اليورانيوم وباتت تصارع حول حقها النووي الكامل.
- (٢) تمكنت من استثمار أخطاء غيرها من الدول أو بالدقة أنها "تحالفت" مع عدوها الاستراتيجي ضد أعداء محتملين أو غير أساسيين ثم انقلبت إلى مواجهة عدوها الاستراتيجي بعد أن ضعف أو بعد أن أصبحت هي تمتلك في مواجهته عوامل قوة أو بعد أن انقلبت بعض عوامل قوته إلى حالة ضعف.
- (٣) أن التغييرات السياسية الداخلية هي جزء يجب أن يكون متاغماً مع الأمن القومي والثوابت الاستراتيجية والخطط الاستراتيجية المحددة للدولة والمجتمع. إن من الخطأ تصور أن مجيء محمد خاتمي إلى الحكم في إيران وميله إلى التهدئة وإلى لعب دور حوار مع العالم الغربي.. الخ، كان مسألة بعيدة عن قلب الدولة الإيرانية وقرارها الاستراتيجي وكذا يجب النظر إلى مجيء أحمدى نجاد وتطويره الموقف الإيراني إلى التشدد والهجوم وإلى خوض معركة

مفتوحة حول البرنامج النووي الإيراني في مواجهة الولايات المتحدة والغرب، إذ إن تحركات نجاد هي الخطوة المكتملة لما قام به محمد خاتمي. إن إيران نجحت في إدارة الأزمة والمفاوضات مع الولايات المتحدة وحليفاتها إلى مباريات السوبر بالدمج بين التنازع من جهة والتحالف من جهة ثانية والإعداد للتفاوض أو الصراع من جهة ثالثة في وقت واحد، ونجحت مرحلياً في ذلك حتى الساعة.

أن أمام إيران طريقاً طويلاً ووعراً وصعباً ورغم ذلك لا يستبعد أن تتمكن من تجاوز الأزمة الحالية دون مواجهة ولا سيما على المدى القصير فيما إذا واصلت بكفاءة أكبر إستراتيجية مباريات السوبر وبالتوازي مع التنمية الشاملة في المجال الداخلي.

أيضاً يبدو في الأفق أن المفاوضات كأداة للحوار والنقاش تستخدم في حل الأزمات الدولية، وهي أداة فعالة، تساهم في الحيلولة دون تصعيد المواقف بين طرفي الأزمة وهو ما تبين في الحالة الإيرانية، فقد عملت المفاوضات التي خاضها طرفي الأزمة في تمديد أمد الأزمة، وتحقيق استفادة لكلا الطرفين.

ومع كل هذه السيناريوهات المطروحة إلا أن موافقة إيران من حيث المبدأ على مقترحات فيينا في صورتها الأولية في أكتوبر ٢٠٠٩ والتي يشكل تصدير غالبية اليورانيوم الإيراني جوهرها الأساسي، وتأكيد أحمد نجاد بأن الملف النووي الإيراني يسير في الاتجاه الصحيح، وأن الفرصة مواتية لمرحلة جديدة من العلاقات بين الغرب وإيران.

أن كلا من الجانبين يعرف جيداً عدم حماس جبهته الداخلية لحرب محتملة إذا توافرت ظروف تسوية متكافئة تتقذ ماء وجه الجانبين، لأن الإيرانيين ضاقوا ذرعاً بعزلتهم عن العالم، كما ضاقوا ذرعاً بالعقوبات المتكررة التي يعاني منها الشعب الإيراني، ولم يعد في وسعهم أن يكونوا موقفاً واحداً ولأن الولايات المتحدة لا تريد في فتح جبهة ثالثة، بينما يتهدد استقرار العراق وأمنه موجة عنف جديدة قد تؤخر خروج القوات الأمريكية، ومع اعتقاد إدارة أوباما بأن الحرب الأفغانية هي الأولى بالرعاية والاهتمام، لأنها تشكل الجبهة الأساسية للحرب على الإرهاب.

إن الفرصة مواتية وكبيرة لإقرار مقترحات فيينا ٢٠٠٩ مع بعض التعديلات الهامشية لطمأنة الإيرانيين على استعادة مخزونهم من اليورانيوم بعد إعادة تخصيبه، إذا قبلت طهران التفتيش المفاجيء على أي من مواقعها النووية دون أي إخطار مسبق

وهو ما حدث بالفعل أيام حكم الرئيس خاتمي الذي أعلن قبوله التوقيع على البروتوكول الإضافي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية الذي يرفع عن كل الأمكنة أي حصانة ويعطي للمفتشين الدوليين حق الدخول المفاجيء لأي مكان، وسوف يفتح ذلك أبواب التفاوض بين طهران وواشنطن على مصراعيها لمناقشة قائمة كبيرة من المشكلات العالقة بين الجانبين، تتعلق بأمن إيران والخليج، وطبيعة الدور الإقليمي لطهران وحدوده ومداه في منطقة الشرق الأوسط وتوابع العلاقات الإيرانية في لبنان وسوريا وغزة، وموقف إيران من التسوية السياسية للصراع العربي - الإسرائيلي، وحدود التوافق والتعارض بين ما يمكن أن يدخل في نطاق الأمن الفارسي ويدخل في نطاق الأمن القومي العربي والأمن الإقليمي.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

الوثائق

1. The Annual Report for 1992, International Atomic Energy, DC (XXXVII) 1060, July 1993.
2. Multilateral Treaties deposited with the Secretary General, U,N, 1992
٣. صوت خليلزاد السفير الأمريكى لدى الأمم المتحدة للقرار الجديد بفرض العقوبات على ايران فى جلسة مجلس الأمن الدولى، ٧-٣-٢٠٠٨.
٤. النص الكامل للمقترحات الأوربية المقدمة إلى إيران بشأن الملف النووى الإيرانى.

الكتب

١. السيد السيد شلبى، خصائص وإستراتيجيات التفاوض، (القاهرة، مركز لبرومالك، ١٩٨٠).
٢. د. السيد عليوة، إدارة الصراعات الدولية: دراسة فى سياسات التعاون الدولى، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨).
٣. —————، مهارات التفاوض، سلوكيات الاتصال والمساومة الدبلوماسية والتجارية فى المنظمات الإدارية، (الأردن، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، ١٩٨٧).
٤. د. إسماعيل صبرى مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، (الكويت، جامعة الكويت، ١٩٨٢).
٥. د. أحمد أبو الوفا، المفاوضات الدولية دراسة لبعض جوانبها القانونية فى القانون الدولى والشريعة الإسلامية، (القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٥).
٦. ————— الوسيط فى قانون المنظمات الدولية، (القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٢).

٧. -----، الإعلام بقواعد القانون الدولي والعلاقات الدولية في شريعة الإسلام، الجزء ١٤: أصول القانون الدولي والعلاقات الدولية عند الإمام الشيباني، (القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠١).
٨. -----، قانون العلاقات الدبلوماسية، (القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩١).
٩. أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٥).
١٠. د. أحمد زايد، سيكولوجية العلاقات بين الجماعات، (الكويت، سلسلة عالم المعرفة، أبريل ٢٠٠٦، العدد ٣٢٦).
١١. د. أحمد عامر، مقدمة في إدارة الأزمات، (القاهرة جامعة قناة السويس، كلية التجارة، ١٩٨٩).
١٢. أحمد عبدالحليم، خريطة القوى النووية في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي والعشرين : حقائقها واحتمالات تطورها (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١).
١٣. د. أحمد محمد رفعت، القانون الدولي العام، (القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٧).
١٤. أنيس الدغيدى، الملف النووي، (القاهرة، العالمية للكتب والنشر، ٢٠٠٧).
١٥. آلان فولار، التفاوض المهارات والاستراتيجيات، ترجمة د. عبد الرحمن بن أحمد الهيجان، (د. ن، ١٩٩٥).
١٦. ثابت عبد الرحمن إدريس، مهارات التفاوض الفعال استراتيجيات وتكتيكات عملية التفاوض، (القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٨).
١٧. د. ثابت عبد الرحمن إدريس، التفاوض، (الإسكندرية، الدار الجامعية بالإسكندرية، ٢٠٠٤).
١٨. المدير والتحديات المعاصرة، (القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٩٢).

١٩. ثامر كامل محمد، الدبلوماسية المعاصرة وإستراتيجية إدارة المفاوضات، (الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ٢٠٠٠).
٢٠. جمال رشدي، الصراع الدولي، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٢).
٢١. د. جعفر عبد السلام، مبادئ القانون الدولي العام، (القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٦).
٢٢. ل.أ.ح. د. جمال مظلوم، الفكر الإيراني في تطوير البرنامج النووي الإيراني، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣).
٢٣. جورج تولى، دليل المفاوضات، (الرياض، مكتبة جرير، ٢٠٠٠).
٢٤. د. حامد سلطان، القانون الدولي العام في وقت السلم، (القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٦٥).
٢٥. د. حامد سلطان، د. عائشة راتب، د. صلاح الدين عامر، القانون الدولي العام، (القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٨).
٢٦. حسن الجلبى، القانون الدولي العام، (بغداد، دار الشرق للطباعة والنشر، ١٩٦٤).
٢٧. د. حسن محمد وجيه، مقدمة في علم التفاوض الاجتماعي والسياسي (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب العدد ١٩٠، أكتوبر ١٩٩٤).
٢٨. د. حسنى محمد جابر، القانون الدولي، (القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٣).
٢٩. حسين الدورى، فن التفاوض، أسسه وتطبيقاته، (بغداد، جامعة المستنصرية، ١٩٨٤).
٣٠. دونالد ب سباركس، ديناميكية التفاوض الفعال، ترجمة: خالد حسن زروق، وناصر محمد العديلى، (الرياض، دار آفاق الإبداع العالمية، ١٩٩٥).
٣١. دينس روس، فن الحكم كيف تستعيد أمريكا مكانتها فى العالم، ترجمة هانى تابرى، (بيروت، دار الكتاب العربى، ٢٠٠٨).
٣٢. د. سيد الهوارى، الموجز فى إدارة الأزمات، (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٩٨).

٣٣. شاهرام تشوبين، طموحات إيران النووية، (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠٠٧).
٣٤. د. شوقي الغيطاني، التفاوض، الأسس العلمية والجوانب التطبيقية، (القاهرة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، ٢٠٠٧).
٣٥.التفاوض الأسس العلمية والجوانب التطبيقية، (القاهرة، مكتبة عين شمس، ٢٠٠٤).
٣٦. د. شوقي ناجي جواد، عباس غالب أبو التمن، التفاوض مهارة وإستراتيجية، (بغداد، ١٩٩١).
٣٧. صديق عفيفي، جرمين حزين، التفاوض الفعال في الحياة والأعمال، (القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٨٦).
٣٨. د. صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، (القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٤).
٣٩. د. طلعت الغنيمي، التنظيم الدولي، (القاهرة، منشأة المعارف، ١٩٧٤).
٤٠. د. عائشة راتب، المنظمات الدولية، (القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٦٨).
٤١. د. عباس رشدي العماري، إدارة الأزمات في عالم متغير، (القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣).
٤٢. د. عبد الرحمن خلف العنزي، إدارة الأزمات - رؤية إستراتيجية، (الكويت: مركز التميز للاستشارات والبحوث والتدريب، ٢٠٠٤).
٤٣. د. عبد العزيز سرحان، مبادئ القانون الدولي العام، (القاهرة، (د.م) ١٩٨٠).
٤٤. د. -----، قواعد القانون الدولي العام في أحكام المحاكم وما جرى عليه العمل في مصر، (القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٣).
٤٥. عبدالله النبالي، الجمهورية الإسلامية الإيرانية والتحديات العالمية، قراءة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية (٦)، (عمان، الأردن ٢٠٠٥).
٤٦. د. عبد الواحد الفار، قواعد تفسير المعاهدات الدولية، (القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٠).
٤٧. عصام عبد الشافي، أزمة البرنامج النووي الإيراني، (القاهرة: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٤).

٤٨. د. على إبراهيم، العلاقات الدولية وقت السلم، (القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٧).
٤٩. د. على صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، (القاهرة، منشأة المعارف بالأسكندرية، (د.ت)).
٥٠. د. فهد أحمد الشعلان، إدارة الأزمات: الأسس - المراحل - الآليات، (الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، ١٩٩٩).
٥١. د. كارل نويتش، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة شعبان محمد محمود شعبان، مراجعة وتقديم د. عز الدين فودة، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢).
٥٢. د. محسن أحمد الخضيرى، التفاوض، (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٨).
٥٣. د. محمد أحمد الطيب هيك، مهارات إدارة الأزمات والكوارث والمواقف الصعبة، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦).
٥٤. د. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، الطبعة الأولى ١٩٨٩).
٥٥. محمد السعيد إدريس، البرنامج النووي الإيراني الأزمة والسيناريوهات المحتملة والتداعيات الإقليمية، (أعمال ومناقشات مؤتمر وزارة الداخلية بمملكة البحرين بالتعاون مع مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، المنامة، ٢٠٠٧).
٥٦. د. محمد بدر الدين مصطفى، المفاوضات المصرية البريطانية ١٩٥٣-١٩٥٤، (القاهرة، دار سينا للنشر، ١٩٩٤).
٥٧. المفاوضات الدولية، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١).
٥٨. د. محمد فاضل جواد، سلوكيات التفاوض والمتفاوضين، (بغداد: المركز القومى للاستشارات والتطوير الإدارى، ١٩٨٧).
٥٩. د. محمد محمود ربيع، د. إسماعيل صبرى مقلد، موسوعة العلوم السياسية، الجزء الأول (: الكويت :جامعة الكويت، ١٩٩٣ / ١٩٩٤).

٦٠. محمد نور الدين عبد المنعم، النشاط النووي الإيراني: النشأة والتطور، المستجدات السياسية، قضايا إيرانية، (القاهرة: مركز الدراسات الشرقية، جامعة عين شمس، العدد ٦، ٢٠٠٥).
٦١. د. محمود وهيب السيد، أزمة الاحتلال العراقي للكويت: المحددات، التداعيات، النتائج، (القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٥).
٦٢. د. مفيد شهاب، المنظمات الدولية، (القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٨).
٦٣. د. منى صلاح الدين شريف، إدارة الأزمات الوسيلة للبقاء، (القاهرة، البيان للطباعة والنشر، ١٩٩٨).
٦٤. د. نادر أحمد أبو شيخة، أصول التفاوض، (الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ١٩٩٧).
٦٥. د. ناصيف حتى، "لبنان ومفاوضات السلام الجارية" (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤).
٦٦. يوسف ميخائيل أسعد، تعلم فن التفاوض، (القاهرة، دار غريب للنشر، ١٩٩٨).

الدوريات

١. د. السيد عليوة، التفاوض بين الإستراتيجية والتكتيك، (لندن: مجلة الباحث العربي: مركز الدراسات العربية، العدد التاسع عشر، إبريل - يونيو ١٩٨٩).
٢. إبراهيم جرشي: "إيران وحققها في تخصيص اليورانيوم، (بيروت: مجلة شؤون الأوسط، العدد ١١٧، ٢٠٠٥).
٣. د. أحمد إبراهيم محمود، الدور الروسي، (القاهرة: ملف الأهرام الاستراتيجية: مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية بالأهرام، عدد ١٤٥، يناير ٢٠٠٧).
٤. د. أحمد أبو الوفا، العلاقات الخارجية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، (الرياض: مجلة دراسات سعودية، معهد الدراسات الدبلوماسية العدد السابع، ١٩٩٢).
٥. د. أبو الوفا الغنيمي التفتازاني، الاستراتيجية المصرية قبيل مؤتمر كامب ديفيد، (القاهرة: مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٥، يناير ١٩٧٩).

٦. د. أحمد إبراهيم محمود، مصر وأزمات الانتشار النووي في الشرق الأوسط، (القاهرة: ملف الأهرام الاستراتيجي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، عدد ١٣٦، أبريل ٢٠٠٦).
٧. -----، السياسة الإيرانية والملف النووي في عهد أحمدى نجاد، (القاهرة: مختارات إيرانية، العدد ٦١، أغسطس ٢٠٠٥).
٨. ----- "البرنامج النووي الإيراني: التطور والدوافع والدلالات الاستراتيجية"، (القاهرة: مجلة السياسة الدولية، ع ١٣١، ١٩٩٨)
٩. د. أحمد أبو الوفا، التعليق على قضاء محكمة العدل الدولية، (القاهرة، المجلة المصرية للقانون الدولي، ١٩٩٨).
١٠. أحمد السيد التركي، التعاون العسكري الروسى الإيراني، (القاهرة: ملف الأهرام الاستراتيجي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، السنة السابعة، العدد (٧٤) فبراير ٢٠٠١).
١١. د. أحمد عبد الكريم سلامة، النظام القانونى لمفاوضات العقود الدولية، (القاهرة، المجلة المصرية للقانون الدولي، ٢٠٠٠).
١٢. أحمد منيسى، أزمة البرنامج النووي الإيراني: سيناريوهات متعددة للمستقبل، (القاهرة: مختارات إيرانية، العدد ٦٤، نوفمبر ٢٠٠٥)
١٣. أحمد منيسى، هل انتهت أزمة البرنامج النووي الإيراني؟ (القاهرة: مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد ٥٣ ديسمبر ٢٠٠٤).
١٤. أرمين أمينى، عضوية روسيا فى حلف الناتو والأمن القومى الإيراني، (القاهرة: مختارات إيرانية، عدد ٥٢، نوفمبر ٢٠٠٤، ص ٦٣-٦٤) عن دورية الإستراتيجية، إيران، عدد ٣١، ربيع ٢٠٠٤.
١٥. د. أسامه مخيمر، المواجهة الأمريكية- الإيرانية تصعيد أم تهدئة، (القاهرة: مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٨، أبريل ٢٠٠٧)
١٦. -----، الملف النووي الإيراني بين الترويكأ الأوروبية والضغط الأمريكى، (القاهرة: مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد ٥٩ يونيو ٢٠٠٥).

١٧. أشرف محمد كشك، رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيراني، (القاهرة: مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، عدد ٦٢، سبتمبر ٢٠٠٥).
١٨. أميمة الدهان، إدارة المفاوضات وتنمية مهاراتها في المنظمة، (عمان: مجلة الدراسات، الجامعة الأردنية، المجلد الثالث عشر، ١٩٨٦).
١٩. باسل رؤوف الخطيب، المقومات الرئيسية للمفاوضات الدولية، دراسة نظرية، (الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الأول، ١٩٩٠).
٢٠. ببرز إسماعيلي، فرص إيران في التركيبة الجديدة لمجلس محافظي الوكالة، (القاهرة: مختارات إيرانية، العدد ٦٤، نوفمبر ٢٠٠٥).
٢١. جلال برزجر، الإرادة السياسية في تركيا وإيران لتنمية العلاقات الثنائية، (القاهرة: مختارات إيرانية مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، عدد ٥٠، سبتمبر ٢٠٠٤).
٢٢. ل.أ. حسام سويلم، ضرب إيران.. محور الأحاديث من هرتسليا إلى إيباك، (القاهرة: مختارات إسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد ١٤٨، أبريل ٢٠٠٧).
٢٣. -----، الدبلوماسية أو القوة في حل معضلة الملف النووي الإيراني، (القاهرة: مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد ٦٧، فبراير ٢٠٠٦).
٢٤. -----، هل بدأ العد التنازلي لضربة إسرائيلية ضد إيران، (لقاهرة: مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، عدد ٥٠، سبتمبر ٢٠٠٤).
٢٥. -----، تطورات البرنامج الصاروخي الإيراني حاليا ومستقبلا ومغزاها الإستراتيجي وسيناريوهات رد الفعل الإسرائيلي المتوقعة، (القاهرة: مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، عدد ٤٦، مايو ٢٠٠٤).

٢٦. -----، هل يفلت البرنامج النووي الإيراني من الفخ الأمريكي - الإسرائيلي؟، (القاهرة: مختارات إيرانية، الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد ٤٧ - يونيو ٢٠٠٤).
٢٧. د. حسن روحاني، التوجه الأحادي الأمريكي وأساليب الحفاظ على مصالحنا القومية، (القاهرة: مختارات إيرانية: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد ٤٤ مارس ٢٠٠٤).
٢٨. حسين أردستاني، دور إسرائيل في تعميق الأزمة بين إيران والولايات المتحدة، (القاهرة: مختارات إيرانية، عدد ٤٢، يناير) ٢٠٠٤، ص ٥٣-٥٩ (عن دورية دراسات الشرق الأوسط، شتاء ٢٠٠٢).
٢٩. حسين بنانج، إيران تحتّمى بسور الصين، (القاهرة: مختارات إيرانية عدد ٥٤، يناير ٢٠٠٥، ص ٧٢-٧٤ (عن جريدة شرق، إيران، ٣٠/١١/٢٠٠٤).
٣٠. حميد اسماعيلي، "إيران وسوريا..علاقات إستراتيجية"، إيران، (القاهرة: مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد ٦٨، مارس ٢٠٠٦).
٣١. د.حميد الشيبى، تحليل لسلوك التفاوض والمعارضين، (القاهرة، مجلة آفاق اقتصادية، العدد ٢٦، إبريل ١٩٨٦).
٣٢. ريمون ماهر كامل، إسرائيل - إيران على صفيح ساخن، (القاهرة: مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام عدد ٥١، أكتوبر ٢٠٠٤).
٣٣. زيا لينغ، السياسات الأمريكية نحو إيران الماضى واحتمالات المستقبل، (بيروت: مجلة شؤون الأوسط، العدد ١١٩، ٢٠٠٤).
٣٤. شاهی محمد، إيران.. والعقوبات الدولية الجديدة، (القاهرة، مجلة الدفاع، العدد ٢٥٠، مايو ٢٠٠٧).
٣٥. شريف شعبان مبروك، هل بدأت روسيا فى التخلّى عن إيران، (القاهرة: مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، مايو ٢٠٠٧).
٣٦. شفيق المصرى: "أسلحة الدمار الشامل بين القانون والممارسة والمثال الإيراني" (بيروت: مجلة شؤون الأوسط، العدد ٢٠٠٥، ١١٧).

٣٧. طاهر ترابي، التوجه الإقليمي الجديد لإيران، (القاهرة: مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، عدد ٦١، أغسطس ٢٠٠٥).
٣٨. فريبا مسعود بورشيرازي، الإستراتيجية الروسية متعددة الجوانب تجاه الملف النووي الإيراني، (القاهرة: مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، عدد ٦٦، يناير ٢٠٠٦).
٣٩. لواء د. كمال شديد، إيران والدور الإقليمي المتوقع، (القاهرة: مجلة الدفاع، العدد ٢٤٢، سبتمبر ٢٠٠٦).
٤٠. مايكل نايتس، اللعبة الثلاثية، إيران والعراق والولايات المتحدة، (القاهرة: مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، عدد ٦٢، سبتمبر ٢٠٠٥).
٤١. محمد أبو الفضل، مكاسب وخسائر إيران من التوتر الإقليمي، (القاهرة: مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، عدد ٤٧، يونيو ٢٠٠٤).
٤٢. د. محمد السعيد إدريس، عودة روسيا مع أزمة البرنامج النووي الإيراني، (القاهرة: مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد ٧٢، يوليو ٢٠٠٦).
٤٣. —————، التوازن الإقليمي وتحديات دبلوماسية المسار الآخر الإيرانية، (القاهرة: مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، السنة الرابعة، العدد ٦٢، ٢٠٠٥).
٤٤. محمد السعيد عبد المؤمن، إيران ورسم خريطة جديدة للمنطقة، (القاهرة: مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد ٤٢، يناير ٢٠٠٤).
٤٥. د. محمد السيد سليم، تسوية المنازعات في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي، (القاهرة: مجلة شؤون عربية، العدد ٥٦، ديسمبر ١٩٨٨).
٤٦. د. محمد سعد أبو عامود، الملف النووي الإيراني قضايا وملاحظات، (القاهرة: مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد ٣٩، أكتوبر ٢٠٠٣).

٤٧. محمد عباس ناجي، التوجه الإيراني شرقا الدوافع وحدود الفعالية، (القاهرة: مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد ٧٢، يوليو ٢٠٠٦).
٤٨. د. محمد عبد السلام، ماهو موقف العرب من نشاطات إيران النووية؟ (القاهرة: سلسلة تعليقات مصرية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد ٢١، سبتمبر ٢٠٠٤).
٤٩. مرتضى غرقى، الخيارات الأمريكية للصدم مع إيران، (القاهرة: مختارات إيرانية: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد ٨١، أبريل ٢٠٠٧).
٥٠. محمد عبد القادر، موقف تركيا من الأزمة النووية الإيرانية: مراهنه على عدم التصعيد، (القاهرة: مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد ٨١ سبتمبر ٢٠٠٦).
٥١. ميشال يعين: "العلاقات الروسية الإيرانية، مشاكل وتطلعات"، (بيروت: مجلة شؤون الأوسط، العدد ١١٤، ٢٠٠٤).
٥٢. نبي الله إبراهيمي، خط أنابيب السلام: رؤية مستقبلية للعلاقات بين إيران والهند وباكستان، (القاهرة: مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، عدد ٦٢، سبتمبر ٢٠٠٥).
٥٣. د. مصطفى علوى، لتعريف بظاهرة الأزمة الدولية وللتطبيق على لزمات الصراع العربى- الإسرائيلى، (مجلة الفكر الإستراتيجى العربى، يناير ١٩٨٧).
٥٤. نبيه الأصفهاني، مستقبل التعاون الروسى - الإيراني فى ضوء التقارب الأخير، (القاهرة، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٤٤، إبريل ٢٠٠١).
٥٥. د. نيفين مسعد، فرضية امتلاك إيران للسلاح النووى وتأثير ذلك على التوازنات الإقليمية والدولية، ندوة خيارات إيران، القاهرة: مركز للدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، (مجلة شئون الأوسط، العدد ١١٧، صيف ٢٠٠٥).
٥٦. هادى كلباوى (إعداد)، المهارات الأساسية للتفاوض، (الإمارات العربية المتحدة، مجلة آفاق اقتصادية، السنة الثانية، العدد ٢٩ يناير ١٩٩٧).

٥٧. هانى الروبى، إستراتيجيات التفاوض فى قضايا الإرهاب، القاهرة، (بيروت: مجلة شئون الشرق الأوسط، العدد ١١٣، يناير ٢٠٠٥).
٥٨. د. وودة بدران، المفاوضات العربية الإسرائيلية وتجربة تسوية الصراعات الدولية، (واشنطن: المجلة العربية للدراسات الدولية، العدد ٣٠٤، صيف/خريف، ١٩٩٣).
٥٩. يوجيان هو، المسألة النووية الإيرانية نيات واشنطن والسياسة الصينية، (بيروت: مجلة شئون الأوسط، العدد ١١٩، ٢٠٠٥).

الرسائل العلمية

١. أولفت فرج سيد عبد الشافى، العوامل المؤثرة فى السلوك التفاوضى مع التطبيق على السلوك التفاوضى المصرى تجاه إسرائيل، نوفمبر ١٩٧٧ - سبتمبر ١٩٧٨، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ١٩٩٩).
٢. سامية راشد، نفاذ الاتفاقات الدولية فى المجال الداخلى، (رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٦٨).
٣. عمر حمد على الشيخ، الإدارة الأمريكية لأزمة البرنامج النووى الإيرانى بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٨).
٤. منصور حسن العتيبي، الإدارة الأمريكية لأزمة الخليج الثانية ١٩٩٠ - ١٩٩١، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٧).
٥. نعيم سعد زغلول، استخدام تكنولوجيا المعلومات فى إدارة الأزمات، نموذج مقترح، (رسالة ماجستير غير منشورة فى الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩).
٦. ونيس أبو شنب الزوام، إدارة التفاوض الدولى : دراسة حالة للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، (رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٧).

ندوات ومؤتمرات

١. د. أمل حمادة، الدور الإيراني وخريطة التحالفات الإقليمية وعبر الإقليمية، ورقة مقدمة إلى ندوة إيران والنظام الدولي، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٧ أبريل ٢٠٠٦).
٢. د. باكينام الشرقاوى، الاستراتيجية الإيرانية تجاه الولايات المتحدة وتأثيرات الإطار الداخلى، ورقة مقدمة إلى مؤتمر إيران والنظام الدولي، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية إبريل ٢٠٠٦).
٣. د. حسن الحسن، التفاوض فن ومهارة، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، (عمان سلسلة بحوث إدارية، ١٩٨٨).
٤. د. عطية حسين أفندى، مقدمة فى دراسة المفاوضات، (سلسلة بحوث سياسية، جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، أغسطس ١٩٨٨).
٥. د. فاروق محمد هلال، "بناء ثقافة وقائية متواصلة"، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السنوى الثالث لإدارة الأزمات والكوارث، (القاهرة، جامعة عين شمس، ٣-٤ أكتوبر ١٩٩٨).
٦. د. محمد عبد السلام، البرنامج النووى الإيرانيين الاستخدامات السلمية والتوجهات العسكرية، ورقة مقدمة إلى ندوة إيران والنظام الدولي، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٧ أبريل ٢٠٠٦).
٧. محمود عبد الظاهر، مسار القيود على البرنامج النووى الإيراني بين الفعل الخارجى ورد الفعل الإيراني، ورقة مقدمة إلى ندوة إيران والنظام الدولي، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٧ أبريل ٢٠٠٦).

التقارير

١. د. حسن أبو طالب (محرر)، التقرير الاستراتيجى العربى ٢٠٠٦، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ٢٠٠٦.

٢. الولايات المتحدة تستخدم الدبلوماسية للضغط على إيران بشأن برنامجها النووي: تقرير صادر عن وزارة الخارجية، مكتب الإعلام الخارجي، نشرة واشنطن، ١٨ أغسطس ٢٠٠٤.
٣. الأزمة النووية الإيرانية بين تشدد المواقف وصعوبة السيناريوهات، تقرير صادر عن الهيئة العامة للاستعلامات، وزارة الإعلام، جمهورية مصر العربية، يناير ٢٠٠٨.

الصحف

١. د. حسن أبو طالب، نتائج خطيرة لزيارة بوش إلى الهند وباكستان، صحيفة الوطن السعودية، ٩-٣-٢٠٠٦.
٢. سعد العجمي، رفسنجاني: الكويت وعدت بعد فتح أراضيها لأي هجوم ضد إيران، جريدة الرياض، ١٩-٤-٢٠٠٦.
٣. رفسنجاني : سوريا وإيران في خندق واحد"، الحياة ١٣ أبريل ٢٠٠٦.
٤. فتحي صباح، طهران تتبرع للحكومة الفلسطينية بـ ٥٠ مليون دولار، جريدة الحياة اللندنية، ١٧-٤-٢٠٠٦.
٥. محمد صادق الحسيني، مرحلة نجادية متحفزة لدعم السلطة الجديدة في فلسطين، جريدة الشرق الأوسط، ١١-٤-٢٠٠٦.
٦. محمد عبد الهادي، أبعاد الموقف العربي الحذر من التصعيد ضد طهران، جريدة الأهرام القاهرية، الأربعاء، ١-٣-٢٠٠٦.
٧. مصطفى اللباد، الحوار الأمريكي - الإيراني: مساومات استراتيجية في البازار العراقي، جريدة الحياة اللندنية، ٢٥/٣/٢٠٠٦.
٨. مصطفى عبدالعزيز مرسي، "مكاسب إيرانية أمريكية من صفقة الحوافز"، صحيفة الحياة، العدد (١٥٧٩٣)، ١-٧-٢٠٠٦ م.
٩. منال لطفى، خطة إيرانية من ٣ مراحل.. لحل «ليس نوويا لكنه شامل» وثيقة قدمتها طهران لاجتماع جنيف تضمنت خطاين لغويين ولم تتطرق للتخصيب، جريدة الشرق الأوسط، ٢٣ يوليو ٢٠٠٨ العدد ١٠٨٣٠.

١٠. هل إيران شريك نووي موثوق لروسيا، جريدة الحياة اللندنية، تاريخ ٢٨/١٢/٢٠٠٥.
١١. يوسف عزيزي، الملف النووي الإيراني والمراثيون المنهـكـ، صحيفة الحياة اللندنية في ١٠ - ٣ - ٢٠٠٥.

الشبكة الدولية للمعلومات

١. د. أحمد ابراهيم محمود، إيران والغرب حرب نفسية وصراع إرادات، إسلام أون لاين، تاريخ دخول الموقع في ١٤-٧-٢٠٠٨ على الرابط:
<http://www.islamonline.net/arabic/politics/2006/04/article11.html>.
٢. بول روجرز، أمريكا وإيران.. للتاريخ استحقاقات، موقع Open Democracy، تاريخ دخول الموقع ٢٥-١٢-٢٠٠٨ على الرابط:
<http://www.islamonline.net/arabic/politics/2006/04/article02.html>
٣. عاطف عبد الحميد، الخيارات المتاحة للدول العربية أمام مشروع الهيمنة الإيراني، موقع الجزيرة نت: <http://www.aljazeera.net>
الإدارة الأمريكية طالبت تدخلاً عربياً في نزاعها مع إيران، قناة الجزيرة على الرابط:
<http://www.aljazeera.net>
٤. محمد الفايزي، تداعيات برنامج إيران النووي، موقع الاستراتيجية، أبحاث سياسية ٢١-١٠-٢٠٠٣، تاريخ دخول الموقع: ١٨-١-٢٠٠٩
٥. مصطفى اللباد، طائرة الدبلوماسية الإيرانية تهبط بسلام، مقال منشور على موقع إسلام أون لاين بتاريخ ٩/١١/٢٠٠٣
www.islamonline.net/arabic/politics/2003/11/article06.shtml
<http://www.americanprogress.org/issue/2007/02/pdf/iran-report.pdf>.
6. Frank Gardner, Iran Nuclear Bid Fault of west, BBC, January 16. 2006, Accessed on:
<http://www.news.bbc.co.uk/1/hi/world/middle-east/4615832.stm>.
7. Flynt L.Leverett, "Iran: The Gulf Between US", The New York Times, January 24, 2006,
<http://www.brookings.edu/views/op-ed/fleverett/20060124.htm>

8. Iran Seeks Regional Non- Aggression Pact: Defence Minister, Tehran Times, December 2004 available on
<http://www.tehrantimes.com\description.asp?12\222004&cat=2&Num=7>,
Accessed on 23-3-2009
9. Strobe Talbot, the Russia hand" A memoir of Presidential Diplomacy (New York: Randon House, 2002) available on:
<http://www.aljazeera.com\me.asp> accessed on 12-3-2009.
10. Gareth Porter, 'Iranian crisis in the wilderness', in:Asia Times online, 2 May 2006,
http://WWW.atimes.com/atimes/Middle_East/HE02Ak04.html.
<http://www.isis-online.org/publications/iran/iranresponse.pdf>.
11. Kaveh L Afrasiabi, "Reinventing Iran's foreign policy", Asia time online,, Oct 7, 2005,
http://www.atimes.com/atimes/Middle_East/GJ07Ak02.html.
<http://english.aljazeera.net/news/middleeast/2008/06/200862620538368661.html>.
<http://www.dwworld.de/dw/article/0,2144,1891702,00.htm>
12. Iran,s Nukes Program Was Speeded Up, Al Jazeera,, 12 December, 2004. at
<http://www.aljazeera.com>.
13. Iran's Nuclear Program: A Collection of Documents(Norwish: HMSO) January 2005. at:
<http://www.globalsecurity.org/wmd\library\report\2005\cm6443.pff>
14. Iran threats of SC over Nuclear plans are Propaganda, Al Jazeera.com
15. For more details see: Iran to tell U.N. Soon of Nuclear Work- Europe, available on
<http://www.iramfocus.com\modules\news\article\php?storyid=2070>

16. Time to Talk: The Case for Diplomatic Solution on Iran
www.pugwash.org/publication/tran/timetotalk.pdf, retrieved 22.4.2007
١٧. علي المليجي علي الملف النووي الإيراني على طريق المواجهة. مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد ٨٨، ١-٣-٢٠٠٧. على الرابط
<http://www.kkmaq.gov.sa/Detail.asp?InSectionID=877&InNewsItemID=219689>
18. Maleki, Decision Making in Iran's Foreign Policy: A Heuristic Approach,
www.caspianstudies.com/article/Decision%20Making%20in%20Iran-FinalDraft.pdf, pp. 6f, retrieved 29.4.2007.
19. Mark Beundermann, 'EU Members Want More Openness from Solana on Iran', in: EU Observer, 2 September 006.
20. Scott Maclellan, Whiter house Press Briefing, 10 January 2006: accessed on 21-5-2008. available on:
<http://www.whitehouse.gov/news/releases/2006/01/2006110-4.html>.
تاريخ دخول الموقع ١٣-٥-٢٠٠٨ على الرابط:
<http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=9719>
21. David Albright and Jacqueline Shire, 'Iran's Response to the EU: Confused but Sporadically Hopeful', ISIS, 11 September 2006.
[Http://www.isis-online.org/publications/iran/confusedbuthopeful.pdf](http://www.isis-online.org/publications/iran/confusedbuthopeful.pdf)

ثانياً: باللغة الانجليزية

Documents:

1. H.E. MR.G. Ali Khoshroo, Deputy Foreign Minister for legal and International Affairs of the Islamic Republic of Iran to the Second Session of the preparatory committee for the 2005 NPT Review Conference, 29 April 2005.

BOOKS:

1. Ahmed Abou- El- Wafa, Public International law,(Cairo, Dar Al- Nahda A; Arabia, 2002).
2. Allen Verguson, Tactics in local Crisis, International Political analysis: Readings, (New York Halt Rinehad & Winston INC., 1970.).
3. Alexander L. George, A Provisional Theory of Crisis Management, (San Francisco, West View Press Inc., 1991).
4. Alexander L. George and other, The Limits of Coercive Diplomacy, (Boston, West view Press, 1972).
5. Anthony H. Cordesman, Iran's Developing Military Capabilities, (center for strategic and international studies, May 2005).
6. Ashock Kapoor, Planning for International Business Negotiation, (Cambridge Mass Balling Publishers CO, 1975).
7. Bassiouni Ch.: Negotiation the Treaty of Rome on the Establishment of the International Criminal Court, Cornell LLJ, Vol. 32, No.3, 1999).
8. Chester Karrass, The Negotiating Game,(New York, T.Y. Crowel 1978).
9. Darwin, H.G, Mediation and Good Offices in Vallal, "International Disputes: The Legal Aspect,"(London: Europe Publication,1972).
10. David Lax and James Sebenius, 3D Negotiation,(Harvard Business School Press, 2006).

11. F.C. Ikle, How Nations Negotiate, (New York and London: Harberand Row Publishers, 1964).
12. Evans. E., Mastering Negotiations,(London, Thorogood Ltd, 1998).
13. Fisher, R.and Ertel, D., Getting Ready to Negotiate: The Getting to Yes Workbook,(New York , 1995).
14. Fiske, A. P., Structures of Social Life, (New York, The Free Press, 1991).
15. Glahn. G., Law Among Nations, (London, Collier Macmillan, 1970).
16. Glenn H. Snyder & Paul Diesing, Conflict Among Nations: Bargaining Decision making and System Structure in International Crisis, (Princeton, New Jersey, Princeton University Press, 1977).
17. G. Schwarzenberger, International Law as applied by International Courts and Tribunals, (London: Stevens and Sons Limited, 3th Ed. 1968).
18. Fowler, A., "Negotiation :Skills and Strategies", (London ,Institute of Personnel Management, 1990).
19. Gary Karrass, Negotiate to Clews How to made more Successful Deals,(London, William Collins and co. ltd, 1986).
20. Gordon A. Craig and Alexander L. George, Force and State Craft, (New York, 1985).
21. Handbook on the Peaceful settlement of disputes between states ,(A/4633,U.N, 1991).
22. Ikle, fred Charles. " How Nations Negotiate", (Harper: Row Publication, New York, 1964).
23. Ivo Ducshacek, Conflict and Cooperation among Nation, (New York: Holt, Rinehart and Winston, Inc., 1960).
24. James. A, Murray et als, " The Oxford English Dictionary" (Oxford :The Clarendon Uni Press, 1976).

25. James A. Robinson, Charles F. Hermann & Margret G.Hermann, Search Under Crisis in Political Gaming and Simulation, (New Jersey, Prentice-Hall INC., Englawood Cliff, 1989)
26. Jerome R. Corsi, Atomic Iran: How the terrorist regime bought the bomb and American politicians, (Washington, WND Books ,March 2005).
27. Kaveh L. Afrasiabi, Iran's Nuclear Program: debating facts Versus Fiction, (book surge publishing March 8, 2006).
28. Kennedy, G., Benson, J. and McMilan, J., Managing Negotiation, (London, Hutchinson Business Books, Limited, 1997).
29. Kramer, R., & Carnevale, J., Trust and Intergroup Negotiation, (U.S.A: Inter group Processes,: Blackwell Publishing, 2003).
30. Lall, Arthur," Modern International Negotiation: Principles & Practice,"(New York: columbia Uni Press, 1966).
31. Levinson, J.C., Smith, M.S.A., and Wilson, O.R., Guerrilla Negotiating Unconventional Weapons and Tactics to Get What you Want,(New York John Wiley, 1999).
32. Lewicki, J.R., Barry, B., Saunders, D., and Miton, J., Negotiation, (New York IRWIN, McGraw-Hill Co., 2003).
33. Lewicki, R.J., and Hiam, A., The Fast Forward MBA in Negotiating and Dealmaking, , (New York ,1999).
34. Leigh L. Thompson, The Mind and Heart of the Negotiator, (Prentice Hall Oct.2000).
35. Nierenberg, The Art of Negotiating: Psychological Strategies for Gaining Advantageous Bargains, (Barnes and Noble, 1995)
36. Otomar j. bartos, Process and Outcome of Negotiations, (New York. Columbia University Press, 1974).
37. Oran R. Young, The Politics of Force: Bargaining during International Crisis, (New Jersey, Princeton: Princeton University Press, 1968).

38. Paul Gordon Lauren, Theories of Bargaining with threats of force, Deterrence and coercive Diplomacy, (New York, The Free Press and Dimension Macmillan Publishing Co. Inc., 1979).
39. P. Meerts, 'Entrapment in International Negotiations', (Cambridge, Cambridge University Press, 2005).
40. Raul R. Pillar, Negotiating Peace War Termination and Bargaining Process, (Princeton, Princeton University Pres, 1983).
41. Raymond Tranter & Richard H. Ullman (eds), Theory and Policy in International Relations (New Jersey, Princeton, Princeton University Press, 1972).
42. R, Fisher et al: Getting to yes-negotiating agreement without giving in, (New York, penguin Books, 1991).
43. Richard Ned Lebow, Nuclear Crisis Management: A Dangerous Illusio (New York: Ithaca, Cornell University Press, 1987).
44. Robert Art and Patrick Cronin, The United States and Coercive Diplomacy, (US Institute of Peace Press, Washington DC, 2003).
45. Robert J. Art and Robert Jeruis «International Politics, (New York, 1985).
46. Robert Lowe and Claire Spence, Iran It,s Neighbors and the Regional Crisis,(Chathan House, the Royal Institute Affairs, December, 2006).
47. Roger Fisher, William Very and Bruce Patton "Getting to Yes", (New York: Pengiun Books, 1991).
48. Ronald M. Shapiro and Mark A. Jankowski, The Power of Nice: How to Negotiate So Everyone Wins - Especially You!, (New York: John Wiley & Sons, Inc., 1998)
49. Rubin, J.Z. and Brown, B.R., The Social Psychology of Bargaining and Negotiating, (New York :Academic Press , ,1995).

50. Rubin, Jeffery. Z & Brown. Bert, " The social Psychology of Bargaining & Negotiation " (London: Sage Publication, Beverly Hills, 1976).
51. Rusbult, C., and Lange, V.P., "Interdependence Processes" Social Psychology: Handbook of Basic Principles, (New York, Guilford, 1996).
52. Samul B, Bachrack, Edward J. lawler, Bargaining Power, Tactics and Outcomes, (San Francisco, Jossey Bus Publishers, 1984).
53. Sheppard, B.H., "Negotiating in Log Term Mutually Interdependent Relations among Relative Equals", (Greenwich, CT: JAI Press 5, 1995).
54. S. Chubin, Iran's Nuclear Ambitions, (Washington, D.C., Carnegie Endowment for International Peace, 2006).
55. Synder, Glenn. H. and Diesing, Paul "Conflicts Among Nations: Bargaining Decision Making & System Structure" International Crises" (New Jersey: Princeton Uni Press, 1971).
56. Swingle, Paul. The Structure of Conflict (New York: Mc Master Uni. Academic Press, 1970).
57. Tom Sauer, Nuclear Inertia. US Nuclear Weapons Policy after the Cold War, (London, I.B.Tauris , 2005).
58. Tripp, T.M., Sondak, H., and Bies, R.J., "Justice as Rational Perspective of Fairness in Negotiation", (Greenwich, CT: JAI Press, 5 1995).
59. V.A. Kremenyuk, International negotiation: Analysis Approach Issues, (Jossey- Bass Publishers, San Francisco, Oxfors, 1991).
60. Vance, Cyrus. " Hard Choices: Critical Years in America's Foreign Policy" (New York: Bantam Books, 1983).
61. Webster Encyclopedia, Britannia (London, Vol. 11, 1976).
62. Wittemore, M., "Hard-ball Negotiation", Success, 43 (1996).
63. Zartman, W. and Berman, M., The Practical Negotiator, (New York, Yale University Press, 1982).

Periodicals:

1. Ariel Dinar, The Process of Negotiation Over International Water Disputes: The Case of the Nile Basin, (International Negotiation Journal, Volume 5 No.2 2000).
2. Barry Rubin, Iran: The rise of A Regional Power, (Meria, Vol.10, No. 3, September 2006).
3. Daniel Druckman, Is There a U.S. Negotiating Style?,(International Negotiation Journal, Vol. 1 No.2, September 1996).
4. David, L. Sills, “ International Encyclopedia of Social Sciences”, Vol. 3, (U.S.A.: The Macmillan Company& The Free Press, 1968.)
5. DEAN G. PRUITT, Negotiation Theory and the Development of Identity, (International Negotiation, Volume 6, No. 2, 2001).
6. Eileen Denza, ‘Non-Proliferation of Nuclear Weapons; the EU and Iran’, in: (European Foreign Affairs Review, vol.10, 2005).
7. Herbert C. Kelman, Negotiation as Interactive Problem Solving, (International Negotiation Journal, Vol. 1 No. 1, April 1996).
8. Kathleen McInnis, Extended Deterrence, the US Credibility in the Middle East, (Washington Quarterly, Vol.28. No. 3, Summer 2005.).
9. Larry Crump, Multilateral Negotiation and the Management of Complexity, International Negotiation Journal, Vol. 8, no. 1, 2003).
10. Mark Fitzpatrick, ‘Assessing Iran’s Nuclear Program’, in:(Survival, vol.48, no.3, Autumn 2006).
11. M. Pedler, Negotiation Skills, (Journal of European Industrial Training, Vol , 1, pt.4-No.5. 1977)
12. Pinkley, R. and North Craft, G.B., “Cognitive Interpretation of Conflict: Implications of Dispute Processes and Outcomes”, (Academy of Management Journal, vol. 37, 1994).

13. P. Kotzian, 'Arguing and Bargaining in International Negotiations: on the Application of the Frame-Selection Model and its Implications', (International Political Science Review, vol. 28, no.1, 2007).
14. Robert Litwak, Non Proliferation and the Dilemmas of rgime Change, (Survival, Vol. 45, No.4, Winter 2003).
15. Robert Einhorn amd Gary Samore, Ending Russian Assistance to Iran's Nuclear Bomb, (Survival , Vol.44, no.2. Summer 2002).
16. Ron Zemk, negotiation skill training, helping others get what they want gracefully, Illinois training/HRD FEB., vol. 17pt. No.2.
17. Ross, L. and Stillinger, C., "Barriers to Conflict Resolution", (International Negotiation Journal, vol.7 1991).
18. Scott Sagan, 'How to Keep the Bomb from Iran, in: (Foreign Affairs, vol.85, no.5, September/October 2006).
19. Thompson, L., Peterson, E., and Brodt, S. E., "Team Negotiations : An Examination of Integrative and Distributive Bargaining", (Journal of Personality and Social Psychology, vol. 70 1996).
20. U.S.-Iranian Engagement: The View from Tehran, (Crisis Group, Middle East Briefing No.28, 2 June 2009).
21. Vladimir Orlov amd Alexander Vinniko, The Great Guessing Game: Russia and Iranian Nucleat Issue, (Washington Quarterly, Vol.28.no.2 Spring 2005).
22. Zartman, William, The Practical Analysis of Negotiation, (World Politics, Vol, XXVI, April 1974).

Thesis:

1. Lewicki, R.J., "Negotiating Strategically". In Cohen, A. (ed.), The Portable MBA in Management, (New York, John Wiley & Sons, 1992).

2. Tuchinsky, M., Negotiation Approaches in Close Relationships, (Duke University. Unpublished Doctoral Dissertation, 1998).

Papers:

1. Augusto soto, China and the Iran Crisi, Real Instituto Elcano, Asia – Pacific Security Defense- ARI-49\2006.1-6-2006.
2. Alani Mustafa, Probable attitudes of the GCC States towards the Scenario of a military action against Iran's Nuclear facilities, Policy analysis, Dubai: Gulf Research Center, November 2004.
3. International Crisis Group, 'Iran: Where Next on the Nuclear Standoff?', Middle East Briefing, no. 15, 24 November.
4. S. Kutchesfahani, 'Iran's Nuclear Challenge and European Diplomacy', EPC Issue Paper, no. 46, March 2006.
5. T. Sauer, 'Coercive Diplomacy by the EU: the Case of Iran', Discussion Papers in Diplomacy, no. 106, January, Netherlands Institute of International Relations Clingendael, 2007..
6. sahar Arfazadeh Roudsari, Taking away the Crisis? The E3\Eu- Iran Negotiation on Nuclear Issues, EU Diplomacy Papers, College of Europe, Department of EU International Relations and Diplomacy Studies, no, 6, 2007.

Reports:

1. David Albright, An Iranian Bomb? The Bulletin of Atom Scientists (Washington D.C) January 1995)
2. Frey Kemp" Iran and Iraq: the Shi,a connection, soft power and nuclear factor (USIP Special report no. 156 Washington D.C. U.S Institute for peace, November 2005).
3. Iran: Is there a way out of the Nuclear Impasse? Middle East Report, no, 51, 23 February 2006.

Newspaper:

1. Al Venter, Iran's nuclear option: Tehran's Quest for the atom bomb, casemate (September 2004).
2. Brian Knowlton, Iraqi Papers Attack Iranian, Mullah,s for meddling in Iraq,s Affairs, BBc Monitoring, 20 May 2005.
3. Christopher Adams, Roula Khalfa, Neil Buckley, Eu-3 to offer Iran help with Nuclear Power if it Agrees Not to make fuel, Financial Times, 15 July, 2005.
4. Dafna Linzer, 'US Spy Agencies Criticized on Iran', in:(The Washington Post, 24 August 2006).
5. David Sanger, Russia Wont,s Abandom Reactor pact with Iran, International Herald Tribune, September, 29-2003.
6. Elaine Sciolino, Iran Agrees to continue freeze on Nuclear work, International Herald tribune, 26 May 2005.
7. Glenn Kessler and Dafna Linzer, 'Brief Nuclear Halt May Lead to Talks With Iran', in: (The Washington Post, 12 September 2006).
8. Russia Defence Minister Hopes Iran Problem will not Turn Into Armed Conflict, see on BBC Monitiring, January 10-2006.
9. Hassan Rowhani , Iran Security Chief Rejects IAA Demand to suspend Enrichment, IRI News Network (Tehran) 19 September 2004 in BBC Monitoring 20 September 2004.
10. Iran Security Official says Nuclear talk Eased Concern of possible Conflict", ISNA(Thran)21 December 2004, in BBC Monitoring, 24 December 2004
11. Russia Delays Nuke Fuel Shipments to Iran source, New York Times, April 11-2005.
12. Michael Wines, Russia to Resume Arms sales to Iran, International Herald Tribune, 13-3-2001.

13. Roula Khalfa, Najmeh Bozormehr and Gareth Smyth, Interview with Hassan Rowhani, Financial Times, 19 April, 2005.
14. Roula Khalf and Greth Smyth, Iran turns up heat on Europe Ahead of talks, Financial times, 19 April 2005
15. Selig Harrison, 'It is Time to Put Security Issues on the Table with Iran', in: The Financial Times, 18 January 2006.

Inv:599

Date:8/9/2011

تصميم الغلاف كريمة آدم

Bibliotheca Alexandrina



1043674

المفاوضات

دور

في إدارة الأزمات الدولية



مصر العربية للنشر والتوزيع
١٩ شارع إسلام - حمامات القبة - الزيتون - القاهرة
تليفاكس: ٢٠٢٢٢٥٦٢٢٦٨ + تليفون: ٢٠٢٢٤٥٠٥٨٦٢ +
masrelarabia@hotmail.com

